السياسة الفلسطينية

السنة الرابعة - العددان الخامس عشر والسادس عشر - صيف وخريف ٩٧

مقالات

هل الأسعار الفلسطينية الإسرائيلية تبتعد عن بعضها؟ تحليل سلسلة زمنية — د. يوسف داوود

المواطنة المقدسية في ضوء القانون الدولي العام — د. كمال قبعة

الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي — حسن البراري

الملف: العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

مناقشة من قبل عدد من الأكاديميين والكتاب الفلسطينيين

حوارات

هاني الحسن، عبد العزيز الرنتيسي، عبد الرحيم ملوح

لقاءات

العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في فلسطين — د. برنارد سابيلا

ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل؟ — د. علي الجرباوي

وثائق

لمحات من التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦

تقارير، مراجعات، قضايا إسرائيلية

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPR

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة. تسعى المجلة لان تكون منبراً حراً للحوار والنقاش حول شؤون السياسة الفلسطينية. وتعمل على المساهمة في عملية البناء الوطني الفلسطيني من خلال وقوفها بكل قوة مع التعددية الفكرية والسياسية وعدم تبنيها اي مواقف سياسية مسبقة من قضايا الساعة الفلسطينية، وتهتم المجلة بشكل خاص بتحديد ووصف وتحليل التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتحديد البدائل والخيارات المتاحة امام صانع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

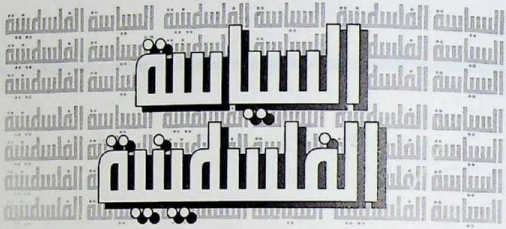

دورية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية

السنة الرابعة * العددان الخامس عشر والسادس عشر - صيف وخريف ١٩٩٧

هيئة التحرير

خليل الشقاقي
عدنان عودة
سمير عوض
عائشة مصطفى احمد
جميل هلال
محمد فياض صلاحات
دينا جبر
طاهر تيسير المصري
عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) فاكس : ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن اراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مقدمة ٥

مقالات

هل الأسعار الفلسطينية الإسرائيلية تبتعد عن بعضها؟ تحليل سلسلة زمنية — د. يوسف داوود ٦

المواطنة المقدسية في ضوء القانون الدولي العام — د. كمال قبعة ٢٢

الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي — حسن البراري ٣٤

الملف: العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية إشكالية تدرج سلطات، أم تداول وإحلال؟ — د. أحمد الخالدي ٤٧

السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير اشكالية العلاقة الادارية والوطنية — سميح شبيب ٥٤

مستقبل الديمقراطية في فلسطين بالنظر إلى إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية — د. خليل الشقاقي ٥٩

بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن — د. يزيد صايغ ٦٣

في إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية — تيسير قبعة ٦٨

نشوء وتطور اشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير — ممدوح نوفل ٨١

منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية: المعادلة المقلوبة على رأسها — جميل هلال ٩٠

حوارات: حوارات حول التطورات السياسية الراهنة

هاني الحسن — عدنان عودة ودينا جبر ٩٩

عبد العزيز الرنتيسي — عزيز كايد ومحمد صلاحات ١٠٦

عبد الرحيم ملوح — طاهر المصري ١٠٨

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

تقارير:

تطورات الموقف في فلسطين — عدنان عودة — ١١٣

متغيرات العمالة في إسرائيل منذ الربع الأول لعام ١٩٩٦ — د. يوسف داوود — ١٢٠

لقاءات:

العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في فلسطين — د. برنارد سابيلا — ١٢٦

ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل؟ — د. علي الجرباوي — ١٤٩

قضايا إسرائيلية — محمد صلاحات — ١٦٤

مراجعات:

"حماس": الفكر والممارسة السياسية — عزيز كايد — ١٧٣

أضواء على التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٧ — عدنان عودة — ١٨٤

مؤتمرات وندوات:

مؤتمر آفاق الاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية — أحمد ربايعة — ١٨٨

تقارير موجزة — عزيز كايد — ٢٠٣

وثائق:

مقتطفات من التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦ — ٢١١

Digitized by Birzeit University Library

مقدمة

يصدر هذا العدد كعدد مزدوج لاعتبارين:

الأول تأخر العدد عن موعده لأسباب قاهرة تتعلق بالوضع الذي ساد في الأراضي الفلسطينية.

والثاني لاحتواء العدد على أبواب جديدة، اهمها فتح باب الحوارات.

هذا وتعتذر هيئة التحرير عن هذا الاجراء الطارىء وتتعهد بأن تعمل على صدور اعداد السباسة الفلسطينية في موعدها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

هل الأسعار الفلسطينية الإسرائيلية تبتعد عن بعضها؟ تحليل سلسلة زمنية

د. يوسف داوود*

مقدمة

يسود الاعتقاد بين علماء الإقتصاد بأن فائض الطلب (Excess Demand) هو السبب الرئيسي للتضخم. وبشكل عام، يحدث فائض الطلب [١] بسبب تزايد عرض النقود بسرعة لا تتناسب مع التزايد في مستوى الإنتاج، الأمر الذي يجعل كمية كبيرة من النقود متاحة لشراء كميات محدودة من السلع والخدمات مما يؤدي إلى التنافس على السلع والخدمات وارتفاع أسعارها. وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل ملتون فريدمان في "نظرية كمية النقود" الحديثة. ويرتكز النموذج على فرضية ثبات سرعة تداول النقود والتشغيل الكامل [٢].

يستخدم الفلسطينيون [٣] منذ العام ١٩٦٧ العملة الإسرائيلية بالإضافة إلى الدينار الأردني والدولار الأمريكي [٤]. وتشير الدلائل إلى أن العملة الإسرائيلية تستخدم كوسيط للتبادل التجاري (Medium of Exchange)، بينما يستخدم الدينار والدولار كحافظ للقيمة (Store of Value). وعليه، فإن الأسعار بالشيقل الإسرائيلي هي المستخدمة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) والذي يستخدم بدوره في حساب التضخم.

إن استخدام الشيقل الإسرائيلي في الإقتصاد الفلسطيني وانعدام الحدود مع الإقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير للإقتصاد الفلسطيني الصغير على الإقتصاد الإسرائيلي

* د. يوسف داوود: يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي والمالي من جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٥. ويعمل حاليا استاذ للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وزميل بحث في معهد السياسات الاقتصادية (ماس).

Digitized by Birzeit University Library

الضخم (نسبياً) في مجالي التجارة الخارجية وتشغيل العمال، أدى إلى جعل الأسعار في الإقتصاد الفلسطيني تتأثر بصورة كبيرة بالأسعار في الإقتصاد الإسرائيلي. وتزداد قوة هذا التأثير كلما ارتفعت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل حيث ترتفع الأجور للعاملين في إسرائيل عن مثيلاتها في الضفة والقطاع، وكلما انخفضت تكلفة التبادل التجاري مع الإقتصاد الإسرائيلي. وبالمقابل، هناك عوامل تعمل بالاتجاه المعاكس للفرضية السابقة. فالبضائع الفلسطينية لا تستطيع الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية مما يؤدي إلى وجود فجوة بين الأسعار في الإقتصادين. وتعتمد هذه الفجوة بصورة طردية على نسبة البضائع التي لا يتم تبادلها بين الإقتصادين.

يهتم هذا البحث بطبيعة العلاقة بين الأسعار ومعدلات التضخم في الإقتصاد الفلسطيني والإقتصاد الإسرائيلي، وكيف تطورت هذه العلاقة مع الزمن. ولهذا الغرض تم تقسيم الفترة (كانون أول ١٩٦٩ - نيسان ١٩٩٤) إلى ثلاث مراحل. تغطي المرحلة الأولى فترة التضخم المنخفض (كانون أول ١٩٦٩ - كانون أول ١٩٨٣)، وتغطي المرحلة الثانية (كانون ثاني ١٩٨٤ - كانون أول ١٩٨٥)، وأما المرحلة الثالثة فتغطي بقية الفترة حتى نيسان ١٩٩٤ .

أما بالنسبة للفترة الممتدة بعد نيسان ١٩٩٤ وحتى الوقت الحاضر فهي تقسم إلى قسمين: الأول يمتد بين أيار ١٩٩٤ وكانون أول ١٩٩٥، ويتميز بعدم وجود بيانات حول الأسعار في الإقتصاد الفلسطيني، حيث شهدت هذه الفترة تسلم السلطة الفلسطينية لغزة - أريحا وبقية مدن الضفة الغربية وتوقف إسرائيل عن إصدار كثير من الإحصاءات عن الإقتصاد الفلسطيني (من ضمنها الأسعار). وبدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بإصدار نشرات الأرقام القياسية للأسعار في كانون أول ١٩٩٥ [٥]، وبذلك فإن القسم الثاني (كانون أول ١٩٩٥ - الوقت الحاضر) يتميز بتوفر بيانات فلسطينية عن الأسعار في الإقتصاد الفلسطيني.

تتكون البيانات المستخدمة في هذا البحث من سلاسل زمنية شهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل من الضفة الغربية، وقطاع غزة [٦] وإسرائيل. وتم تقدير البيانات الشهرية للعام ١٩٨٨ (عام بداية الإنتفاضة) للضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام "متجه الإنحدار الذاتي" (Vector Auto Regression).

يقدم الجزء التالي (الثاني) بعض الإحصاء الوصفي للمتغيرات ومعدلات التغير فيها. ويقدم الجزء الثالث تحليل سلسلة زمنية (Time Series Analysis) يتبعه تحليل بيانات العام ١٩٩٦ . ويقدم القسم الرابع الملخص وأهم الاستنتاجات.

٢- إحصاءات وصفية

يقدم هذا الجزء وصفاً إحصائياً لسلوك مستويات الأسعار ومعدلات التغير فيها عبر الزمن. وستتم مقارنة متوسطات الأسعار (∓) وانحرافاتها المعيارية [illegible] بين الاقتصاد

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلي والإقتصاد الفلسطيني. يقيس الإنحراف المعياري مدى تذبذب الأسعار، وبالإضافة إلى ذلك سيتم استخدام مقاييس للإرتباط لبيان مدى التقارب بين تحركات الأسعار في الإقتصادين.

بما أن سلة المستهلك والأوزان النسبية للسلع المختلفة ليست متساوية في الإقتصادين، فإنه لا يمكن مقارنة تكاليف السلتين. وبدلاً من ذلك، ستتم مقارنة مستويات الأسعار وتغيراتها عبر الزمن مقارنة مع فترة أساس مشتركة للإقتصادين.

يعرض الجدول رقم (١) ملخصاً للمقاييس الإحصائية التي تصف سلوك مستويات الأسعار في فلسطين (Pt) وفي إسرائيل (Pt*)، وسلوك معدلات التغير في الأسعار الفلسطينية (Pi) والإسرائيلية (Pi*).

جدول (١): إحصائيات مستويات الأسعار ومعدلات التضخم لفترات مختلفة

الفترة	مستوى الأسعار				معدلات التضخم				معامل الارتباط	
	P_t		P_t^*		P_i		P_i^*			
	$\overline{X}$	σ	$\overline{X}$	σ	$\overline{X}$	σ	$\overline{X}$	σ	P_i,P_t	P_i,P_t
٩٤/٤-٦٩/١٢	٤٤,٦	٥٩,٩	٦٩,٧	٩٨,٦	٢,٣٨	٤,٣	٣,٧	٤,٥	٩٩٤,٠	٨٩,٠
٨٣/١٢-٦٩/١٢	٠,٥٨	٠,٧٦	٤٥,٠	٠,٩٨	١,٨٥	٣,٠	٤,٠	٣,٥	٠,٩٩٩	٠,٨٢
٨٥/١٢-٨٤/١	٣٢,٣	٢٤,١	٤٢,١	٣٠,٨	١٢,٠٦	٦,٩	١٢,٤	٧,٥	٠,٩٩٩	٠,٩٣
٩٤/٤-٨٦/١	١,٢	٣٢,٥	١٩٣	٦٨,٢	٠,٩٥	١,٧	١,٣	٠,٨٤	٠,٩٩٥	٠,٣٨

للفترة الأولى، كان المتوسط الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في فلسطين أعلى منه في إسرائيل وكانت الأسعار أقل تذبذباً (لاحظ قيمة الانحراف المعياري).

إبتداء من كانون ثاني ١٩٨٤، أصبح المتوسط الشهري للأسعار في إسرائيل أعلى منه في فلسطين وبقي الإنحراف المعياري في إسرائيل أعلى. وعلى مر السنين تشير التحاليل إلى ارتفاع الترابط بين مستويات الأسعار في الإقتصادين، حيث كان معامل الإرتباط أعلى من (٠,٩) لاحظ أن هذا لا يعني بالضرورة أن أحدهما يسبب الآخر، ولكنه يعني أن الأسعار في الإقتصادين تتحرك بنفس الإتجاه في أكثر من ٩٠٪ من الأوقات.

تتضح هذه العلاقة في الشكل رقم (١)، حيث يتبين أن السلسلتين تقاطعتا في منتصف ١٩٨٢، كما أن تذبذب الأكبر هو من صفات السلسلة الإسرائيلية.

Digitized by Birzeit University Library

الشكل ١ : الرسم البياني للرقم القياسي الفلسطيني (Pt) والإسرائيلي (Pt*) للفترات الزمنية الثلاثة.

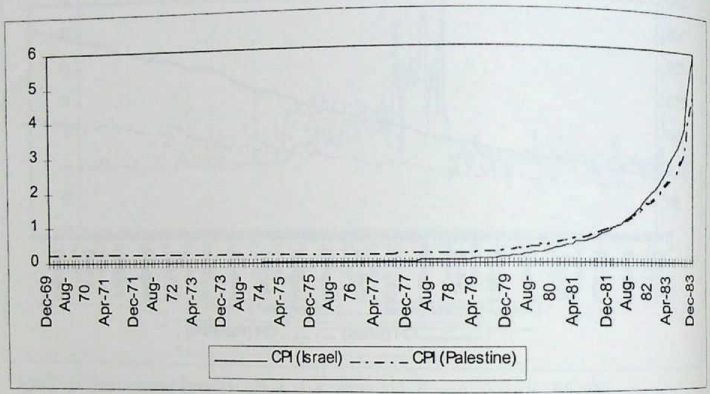

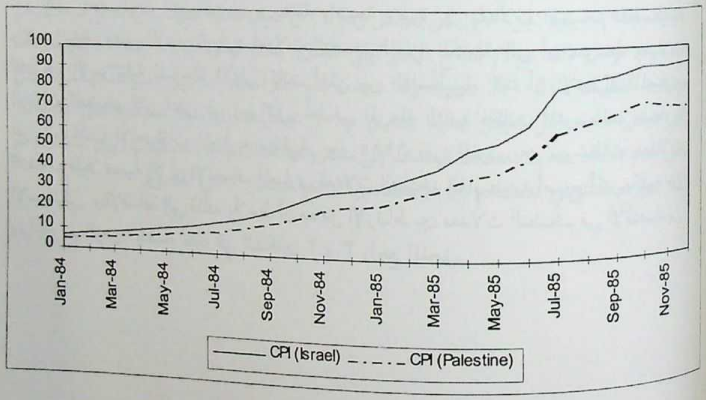

Digitized by Birzeit University Library

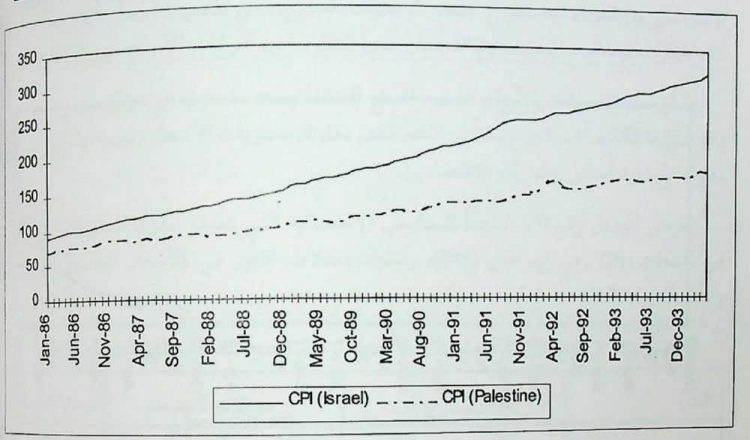

تظهر إحصائيات التضخم وجود علاقة واضحة ومميزة بين معدلات التضخم الفلسطينية والإسرائيلية. يشير الرسم البياني لمعدلات التضخم للفترة الكاملة إلى أن متوسط معدلات التضخم الإسرائيلية للمرحلة الأولى كانت أعلى من الفلسطينية، كما أن الإنحراف المعياري لمعدلات التضخم كان أعلى في إسرائيل. أما في المرحلة الثانية فكانت المتوسطات متساوية تقريباً، وكانت الإنحرافات المعيارية متقاربة. بعد ١٩٨٥ بقي الفرق بين متوسطات معدلات التضخم قليلاً نسبياً، إلا أن الإنحراف المعياري لمعدلات التضخم الفلسطينية أصبح أكبر بكثير من الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن معامل الإرتباط بين معدلات التضخم في الإقتصادين يتراجع مع الزمن. يتضح ذلك في الشكلين ٢ و ٣ راجع الملحق.

Digitized by Birzeit University Library

الشكل ٢ : معدلات التضخم الشهرية لكل من فلسطين وإسرائيل لكافة المراحل الثلاث

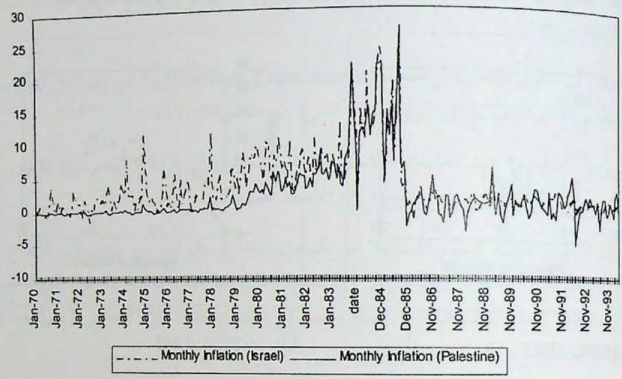

تفحص الأشكال البيانية يشير إلى أن هناك تحول هيكلي (structural break) في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ . يبين الجزء الأول من الشكل رقم (١) أن العام ١٩٨٢ شهد بداية معدلات التضخم المتسارع، تزامن ذلك مع الإجتياح الإسرائيلي للبنان. خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، بلغ متوسط معدلات التضخم ٢٥٪-٣٠٪ شهرياً، وقد شهدت هذه الفترة قيام إسرائيل بتغير عملتها من شيقل إلى شيقل جديد (كل شيقل جديد يساوي ١٠٠٠ شيقل قديم) وذلك للسيطرة على التضخم. وفي العام ١٩٨٥ عادت معدلات التضخم إلى مستوياتها خلال نهاية السبعينات. يبين الشكل رقم (٣) التوزيع التشتتي للتضخم بين الإقتصادين (راجع الشكل ٣ في الملحق).

Digitized by Birzeit University Library

الشكل ٣ : رسوم التوزيع التشتتي لمعدلات التضخم الفلسطينية والإسرائيلية

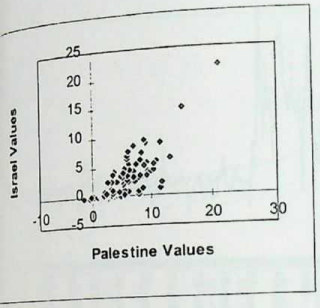

3.a. 1969 - 1983

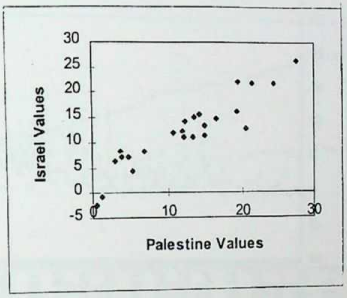

3.b. 1984 -1985

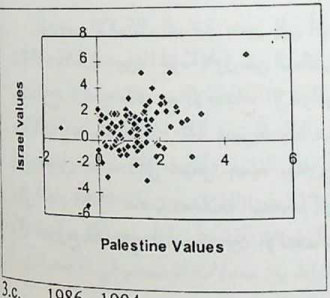

3.c. 1986 - 1994

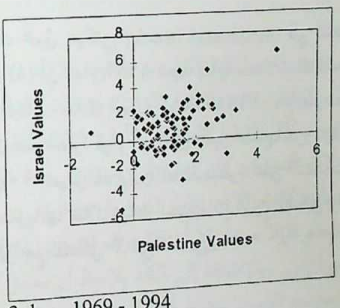

3.d. 1969 - 1994

يوضح الجزءان الأولان (أ و ب) العلاقة الطردية بين معدلات التضخم في البلدين، بينما يشير الجزء الثالث (جـ) إلى أن توزيع المشاهدات كان قريباً من التوزيع الدائري. ويعني ذلك أنه، وباستثناء بعض المشاهدات الشاذة، يمكن رسم أي خط مستقيم لوصف العلاقة بين المشاهدات. ويعني ذلك أنه لا تكاد تكون هناك علاقة بين معدلات التضخم الإسرائيلية والفلسطينية في تلك الفترة. ويعتبر ذلك نتيجة مباشرة للزيادة الكبيرة في تذبذب معدلات التضخم الفلسطينية. وتشكل سنوات الإنتفاضة معظم هذه الفترة. فقد حصلت إعاقات كبيرة خلال الإنتفاضة لحركة البضائع والعمال بين الإقتصادين.

لاحظنا حتى الآن، أن السلسلتين تباعدتا منذ العام ١٩٨٢ فيما يخص مستويات الأسعار

Digitized by Birzeit University Library

وهذا يعني أن تأثير القوى المحددة للأسعار في الإقتصادين يتغير مع الزمن. هناك أسباب عديدة لذلك منها:

* يمكن أن تكون توقعات التضخم (Inflationary Expectations) في إسرائيل أعلى منها في فلسطين، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسرع في مستويات الأسعار.

* يؤدي انخفاض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى ارتفاع الفجوة بين الأجور في الإقتصادين مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأسعار فيهما.

* إن ارتفاع حصة السلع المستثناة من التبادل التجاري بين البلدين يؤدي إلى ارتفاع في الفرق بين مستويات الأسعار. وبالرغم من أن السلع الإسرائيلية تتمتع بحرية الدخول إلى الأسواق الفلسطينية، فإن السلع الفلسطينية لا تتمتع بنفس الميزات. وبذلك، تنتقل الأسعار الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية ولكن ليس العكس.

* قد يوفر اختلاف نوعية السلع تفسيراً آخر لذلك. فكون الأسعار مؤشراً للنوعية، الإضافة إلى تطور النوعية في إسرائيل بصورة أسرع مما هو عليه الحال في فلسطين، يجعل الأسعار تبتعد عن بعضها البعض.

* وأخيراً، فإن اختلاف النمو في كمية النقود يؤدي إلى اختلاف التأثير على الأسعار.

كان هناك الكثير من الدراسات عن التضخم في إسرائيل (أنظر ليفياتان وبايترمان ١٩٨٦)، ولكن هناك القليل من الدراسات حول التضخم الفلسطيني (حامد وشعبان ١٩٩٣). إن فكرة التضخم المستورد كمحدد أساسي للتضخم الفلسطيني منتشرة بين الإقتصاديين الفلسطينيين، إلا أن تقدير هذا الجزء لم يتم بعد.

٢- العلاقات بعيدة المدى وديناميكيات المدى القصير

تؤدي التجارة الحرة بين إقتصادين إلى تساوي أسعار السلع المتبادلة بينهما. ويعتبر عدم حدوث ذلك علامة من علامات عدم الكفاءة، إذا ما أخذت تكاليف التبادل التجاري بعين الإعتبار. وتقول نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity, PPP) أن أسعار الصرف ستتغير (إذا كانت الأسواق حرّة) حتى تتساوى أسعار السلع المتبادلة بين الدول المختلفة.

وفي الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، كون سعر الصرف يساوي واحداً صحيحاً (نفس العملة مستخدمة في التبادل التجاري بين الإقتصادين، يتحقق التعادل المنصوص عليه في النظرية إذا كانت بواقي الإنحدار (Risiduals of Regression) بين (Pt) والثابت و (Pt*) عبارة عن سلسلة مستقرة) .(Stationary) في حالة كون سعر الصرف [illegible]

Digitized by Birzeit University Library

سعر الصرف مكان الثابت في الإنحدار). ويتم ذلك، في حالة أن كلاً من السلسلتين (Pt و Pt*) هي سلسلة متكاملة من نفس الدرجة (مزيداً من التفاصيل حول هذا الموضوع لاحقاً).

يعتمد التحليل في هذا الجزء على البيانات التي تخص الفترة بين كانون ثاني ١٩٨٤ و نيسان ١٩٩٤ (١٣٢ مشاهدة). والسبب الرئيسي لاستثناء الفترات السابقة لذلك هو وجود التغيرات الهيكلية حول منتصف ١٩٨٢، حيث أن ذلك يؤدي إلى تعقيد التحليل بصورة كبيرة (أنظر على سبيل المثال بيرون (١٩٨٩)).

إذا تحركت سلسلتان زمنيتان غير مستقرتين [٧] لبيانات إقتصادية في المدى البعيد بطرق متشابهة يقال أنهما متكاملتان ثنائياً Co-integrated ، أي أنه توجد علاقة توازنية بعيدة المدى بينهما وأن السلسلتين لا تبتعدان عن بعضهما مع الزمن. ومن الضروري لوجود مثل هذه العلاقة أن تكون كل سلسلة متكاملة بذاتها integrated، وعليه فإن سلسلة الفروق (differences) المشتقة من السلسلة الأصلية (أي التغير في السلسلة نفسها، Pt - Pt-1) تكون سلسلة مستقرة. أكثر السلاسل غير المستقرة والمتكاملة ذاتياً من الدرجة الأولى هي سلسلة ما يعرف بالمشي العشوائي (Random Walk)والتي يجب أن تشكل منها سلسلة جديدة من الفروقات لمرة واحدة لتصبح مستقرة. ما يفيدنا هنا، هو أن السلسلة من هذا النوع (غير المستقرة والمتكاملة ذاتياً) تتصف بأن انحرافات المدى القصير عن مسار النمو (المدى البعيد) لها آثار دائمة على مسار السلسلة. (أي أن السلسلة ليست من النوع الذي يعود إلى المتوسط mean reverting).

تمكن سلسلة الفروق (Pt - Pt-1) من استخدام المقاييس الإحصائية الإستدلالية inferential statistics بصورة صحيحة، ولكن يؤدي ذلك إلى فقدان معلومات هامة من تحليل الإنحدار على المستويات. وعليه، فإن الفحص للتكامل الثنائي cointegration test) يتطلب إجراء ما يعرف بفحص جذر الوحدة (unit Root Test) لكل سلسلة على حدة بعد ذلك. وإذا كانت كل واحدة منهن متكاملة ذاتياً من نفس الدرجة (له)، فإن إجراء تحليل إنحدار على المستويات يعطي توليفة خطية مستقرة (Sratinary linear Combination). هذه التوليفة الخطية هي في العادة بواقي الإنحدار الكامل (cotintegrating regression).

لفحص ما إذا كانت هناك علاقة بعيدة المدى بين الأسعار الفلسطينية (Pt) والأسعار الإسرائيلية (Pt*) ستخدم أولاً ما يعرف بفحص ديكي - فولر المنقح [٨] لجذر الوحدة لكل سلسلة [٩]. يعرض الجدول (٢) نتائج ذلك الفحص.

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٢) : فحص ديكي - فولر المنقح لعدم الإستقرار**

النموذج+	المستويات		قيم ماكينون الحرجة
	Pt	Pt*	(٪٥)
N	٢,١	٢,٥٤	١,٩٤
C	١,٨-	٠,٢٩-	,٨٨-
T	٢,٢-	٢,٣٩-	٣,٤٤-
	الفروقات		
N	*٣,٢٤-	١,٥٥-	١,٩٤-
C		*٣,٩٦-	٢,٨٨-
T			٣,٤٤-

+ أنظر الجزء A2 من الملحق.

* ذو دلالة إحصائية على مستوى ٥٪.

** عدد الفترات الفاصلة المخلفية (Time Lage) في انحدار الـ ADF كان أربعة، وذلك يبدو مناسباً لحجم العينة.

تشير النتائج في الجدول (٢) إلى أن الفحوصات الإحصائية المختلفة لمستويات الأسعار ليست ذات دلالة إحصائية (Statistically insignificant) ، وهذا يعني أنه لا يمكن رفض افتراض عدم الإستقرار عند مستوى الـ ٥٪. ولكن الفحوصات الإحصائية للفروقات الأولى ذات دلالة إحصائية Statistically insignificant وتشير إلى أن سلاسل الفروق مستقرة. وفي حالة سلسلة الفروق الإسرائيلية فإنها تبدو غير مستقرة، حيث أننا اضطررنا إلى تجريدها من المتوسط في انحدار الـ ADF وذلك فإنها تكون بتضمين الحد الثابت في الإنحدار.

بعد أن أثبتنا أن السلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى، نستطيع الآن إجراء فحص التكامل التآني عليهما. وكانت النتائج:

(١)

$$Pt = 16.13 + 54\ P_t^* + e_t$$

$$R2 = 0.989$$

$$DW = 0.088$$

Digitized by Birzeit University Library

قيمة R2 تعني أن التباين في الأسعار الإسرائيلية يوضح أكثر من ٩٨٪ من التباين في الأسعار الفلسطينية. ولكن سلسلة البواقي (الفرق بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية) تتصف بأنها مرتبطة إيجابياً positive serial correlation بصورة كبيرة. ينعكس ذلك في القيمة المتدنية لإحصاء دربن واتسون (DW)[١٠] . وهذا يعني أن أخطاء التوقع (التنبؤ) دائمة. وعند إجراء الفحوصات المختلفة على سلسلة البواقي من معادلة (١) نجد أن قيمة فحص ديكي-فولر المعدل لجذر الوحدة تساوي (-٢,٤) وأن القيمة الحرجة لماكينون على مستوى ٥٪ تساوي (-١,٩٤). وهذا يعني أنها نستطيع رفض الإفتراضية بأن السلاسل غير مستقرة على مستوى ٥٪. وعليه، فإننا نستنتج أن Pt و *Pt تتصفان بالتكامل الثنائي. ولهذا فإنه توجد بينهما علاقة توازنية بعيدة المدى، أي أن السلسلتين لا تبتعدان كثيراً عن بعضهما البعض مع الزمن. وبالرغم من ملاحظة توسع الفجوة بين السلسلتين بعد العام ١٩٨٢، إلا أن فحوصات التكامل الثنائي تشير إلى أنهما ما زالا يتحركان معاً.

يبين إنجل وجرانجر (١٩٨٧) أنه إذا كانت سلسلتان ذات تكامل ثنائي فإن لهما تمثيل مصحح للأخطاء .(Error Correction Representation) نموذج التمثيل المصحح للأخطاء للمعادلة رقم (١) هو:

$$\Delta P_t = \beta_o \Delta P_t^* - \beta_1 \hat{e}_{t-1} + \mu_t$$

تتصف هذه المعادلة ببعض المواصفات المرغوبة مثل كون المتغيرات كلها بصيغة الفروق، وهي مستقرة. وهذا يعني أنه يمكن استخدام الفحوصات الإحصائية لمعرفة الدلالة الإحصائية لمعاملات الإنحدار. بالإضافة إلى ذلك، فإن β_1هي معامل تصحيح الخطأ $(\hat{e}_{t-1} = P_{t-1} - \alpha_o - \alpha_1 P_{t-1})$، وإذا كانت P_{t-1} أكبر من قيمتها في المدى البعيد $(\alpha_o + \alpha_1 P_{t-1}^*)$ ، فإن الفرق في $(\Delta P_t) P_t$ يكون أقل. تستمر إمكانية تطبيق مثل هذه الآلية التصحيحية حتى إذا ما زاد عدد الفترات الخلفية (Lags) (أنظر تشار (1987)) :

$$\Delta P_t = \beta_o \Delta P_t^* - \beta_1 \hat{e}_{t-1} + \beta_2 \Delta P_{t-1}^* + V_t$$

يتم استخدام الفترات الخلفية لمنع أي ارتباط تسلسلي بين البواقي (V_t) يعرض الجدول رقم (٣) المعاملات المقدرة : regression coefficients

Digitized by Birzeit University Library

جدول (٣): نتائج الانحدار لنموذج تصحيح الخطأ

المعامل	التقدير	إحصاء - t*	الاحتمال
β_o	٠,٦٢	٨,٠٨	-
β_1	٠,٠٦-	٢,٥-	٠,٠١٣
β_2	٠,٢٣-	٢,٥-	٠,٠١٤
β_3	٠,٣١	٥,٣	-
	٠,٤٣		
	١,٨٨		

(*) القيمة الحرجة لفحص t عند ٥٪ تساوي +

تشكل المعادلة رقم (٣) انطباعاً جيداً [١١] للتغيرات في الأسعار في الإقتصاد الفلسطيني. تشير قيمة إحصاء دربن-واتس (DW) والبالغة (١,٨٨) إلى عدم وجود إرتباط تسلسلي في البواقي، كما أن قيمة R^2 مقبولة. تشير المعاملات المقدرة إلى ارتباط إيجابي بين ΔP_t و ΔP_t^* و ΔP_{t-1} ، وارتباط سلبي بين ΔP_t و ΔP_{t-1}^* و $\hat{e}_{t-1}$. وبالرغم من أن معامل $\hat{e}_{t-1}$ يحمل الإشارة الصحيحة، إلا أن المعامل صغير جداً. وهذا يشير إلى أن أسعار المدى البعيد في الإقتصاد الفلسطيني تتكيف بصورة بطيئة جداً مع أية انحرافات عن توازن ا لمدى البعيد. وتشير إحصاءات -t- إلى أن جميع المعاملات ذات دلالة إحصائية [١٢].

٤- التجربة الحديثة :

مع نهاية العام ١٩٩٦، بدأت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بنشر بيانات شهرية تخص الرقم القياسي لأسعار المستهلك .**(CPI) تغطي هذه البيانات عشر مجموعات سلعية رئيسية والمناطق الفلسطينية الثلاثة: الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. تعتمد البيانات شهر تشرين ثاني ١٩٩٥ كفترة أساس. نستثني في تحليلنا لهذه الفترة بيانات القدس الشرقية وذلك للانسجام مع بيانات الفترة السابقة والمستخدمة في الأجزاء الأخرى من البحث. لا يمكن وصف التجارة بين فلسطين وإسرائيل خلال العام ١٩٩٦ بأنها حرة. فبالإضافة إلى الإغلاقات المتكررة والتي طالت أكثر من (٢٣١) يوماً من السنة، تخضع التجارة الفلسطينية - الإسرائيلية لإجراءات رسمية بيروقراطية متعددة. وذلك يؤدي إلى تأثيرات متباينة على أسعار بعض السلع. تعتبر إجراءات الترخيص وتحديد كميات الإستيراد والتصدير (قوائم A1 و A2) من عوائق المنافسة ومن مسببات انخفاض الرفاه العام للمجتمع.

Digitized by Birzeit University Library

يمنع صغر عدد المشاهدات لهذه الفترة (١٤ مشاهدة) من إجراء تحليل السلسلة الزمنية الذي استخدم في الجزء السابق. ولكن يمكن بيان أن بعض التوجهات تتفق مع استنتاجات التحليل السابق، فالتضخم الإسرائيلي أعلى وأقل تذبذباً.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٩٪ بين تشرين ثاني ١٩٩٥ وكانون أول ١٩٩٦، بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الخضار والفواكه بحوالي ١١,٨٪ لنفس الفترة. أما بالنسبة لإسرائيل، فارتفع الرقم القياسي العام بحوالي ١١,٩٪ بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الخضار والفواكه بحوالي ٣٪ فقط خلال نفس الفترة. وكان الإنحراف المعياري لمعدلات التضخم الشهرية في الإقتصاد الفلسطيني (٠,٩٣) ضعفي مستواه في الإقتصاد الإسرائيلي (٠,٤٤)، بينما كان الإنحراف المعياري لمعدلات التغير في أسعار الخضار والفواكه متساوياً تقريباً في الإقتصادين (٥,٠). وبما أن الإنحراف المعياري لأسعار الخضار والفواكه يبلغ ٦-١٠ أضعاف مثيله للأسعار الأخرى، فإن هذا يدل على شدة تذبذب هذه الأسعار مقارنة مع بقية أسعار السلع. يعرض الشكلان (٤أ) و (٤ب) الرسم البياني للرقم القياسي العام والرقم القياسي للخضار والفواكه في فلسطين وإسرائيل (أنظر الشكل رقم ٤أ و ٤ب في الملحق).

الشكل ٤أ: رسم الـ CPI لفلسطين واسرائيل

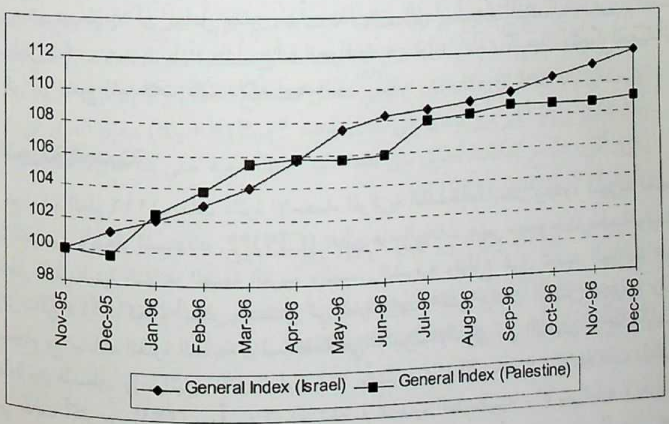

Digitized by Birzeit University Library

الشكل ٤ب: شكل مؤشر أسعار الفواكه والخضروات في فلسطين واسرائيل

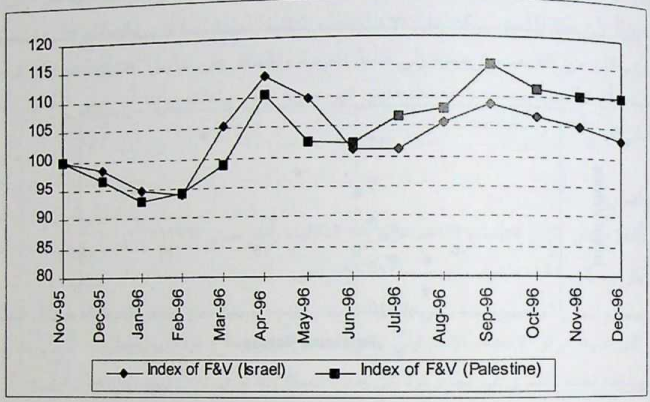

يبين الشكلان أعلاه، أنه بينما تنخفض الأسعار الفلسطينية أحياناً، إلا أنها تعود وترفع لتلحق بالأسعار الإسرائيلية. وبالمقابل، تبدو أسعار الخضار والفواكه في فلسطين أكثر ارتباطاً (طردياً) مع أسعار الخضار والفواكه في إسرائيل. ويلاحظ كذلك أن معدلات التضخم العام بين الإقتصادين أقل ارتباطاً مقارنة مع معدلات التضخم في أسعار الخضار والفواكه (أنظر الشكلين ٥أ و ٥ب في الملحق).

شكل ٥أ: التوزيع التشتتي لمعدلات التضخم مستخدما الأسعار العامة

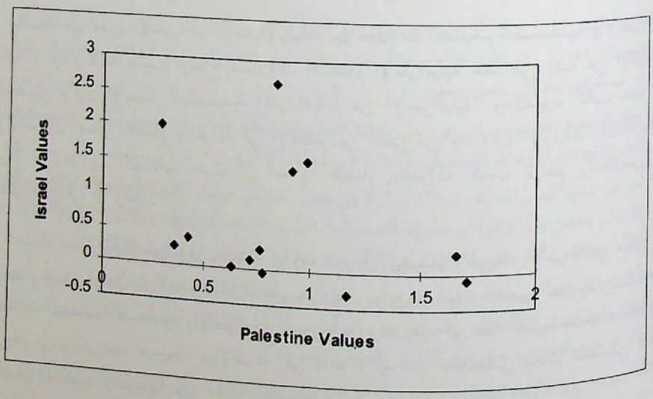

Digitized by Birzeit University Library

شكل ٥ب: التوزيع التشتتي لمعدلات التضخم مستخدما اسعار الفواكه والخضار

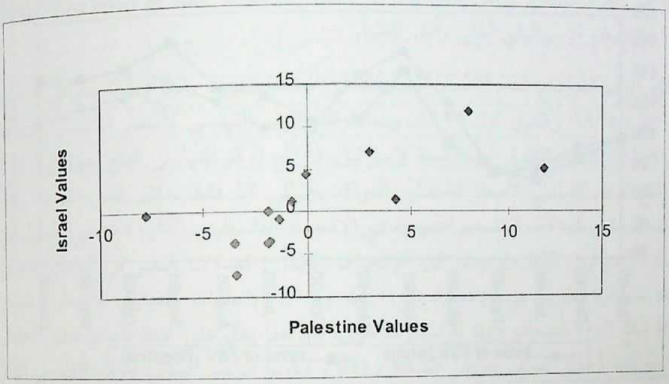

٥- ملاحظات ختامية:

قد يبدو أن الأسعار الفلسطينية تبتعد عن الأسعار الإسرائيلية، إلا أن تحليل السلسلة الزمنية وفحوصات التكامل الثنائي تثبت وجود توازن المدى بينهما. وتبين كذلك، أن التغير في الأسعار الفلسطينية يتأثر بصورة طردية ذات دلالة إحصائية بالتغيرات الآنية في الأسعار الإسرائيلية. كما لوحظ أن الأسعار الفلسطينية تتكيف بصورة بطيئة مع الإنحرافات بعيدة المدى.

يلاحظ في الفترة الأخيرة أن درجة الإرتباط بين معدلات التضخم الفلسطينية والإسرائيلية تناقصت. وكان ذلك بسبب ارتفاع مستويات الأسعار الإسرائيلية عما هي عليه في الإقتصاد الفلسطيني وكون الأسعار الفلسطينية أكثر تذبذباً من الإسرائيلية. وبالمقابل، كانت معدلات الإرتباط بين أسعار الخضار والفواكه في الإقتصادين أعلى من معدلات الإرتباط بين الأسعار عموماً أو معدلات التضخم، حيث أن أسعار الخضار والفواكه كانت ترتفع وتنخفض في الإقتصادين في آن واحد.

استفاد هذا البحث من توفر سلسلة بيانات دورية (شهرية) وطويلة، الأمر الذي مكن من استخدام تحاليل السلاسل الزمنية للتعرف على مزاياها. يبقى من المهم فحص السببية بين الأسعار ومعدلات التضخم الفلسطينية والإسرائيلية بصورة أدق وقد يفيد في هذا المجال استخدام الفحص المعروف باسم جرينجر وسيمز. وبالإضافة إلى ذلك لا بد من تخصيص بحث تفصيلي لفكرة التضخم المستورد وتطبيقها على الحالة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

ملحق تقني A Technical Appendix

نظراً لأن هذا الملحق يركز على الإشتقاقات التقنية المعقدة للعلاقات والنماذج المستخدمة في البحث، كان من الصعب ترجمته إلى اللغة العربية والحفاظ على تناسق المحتوى بصورة واضحة، خاصة وأن الملحق يستخدم مصطلحات غير معربة بعد. ولذلك، رأينا أن يبقى الملحق باللغة الإنجليزية.

الهوامش:

١- للاطلاع على نقاش للتضخم الناجم عن زيادة التكاليف راجع مورلي (١٩٧٩).

٢- أنظر ميشكن (١٩٩٢) حول مدى صحة هذا الإفتراض.

٣- نستخدم التعبير "فلسطين" هنا ليعني الضفة الغربية وقطاع غزة فقط (دون القدس الشرقية)، حيث أن البيانات التي نشرها مركز الإحصاء الإسرائيلي تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.

٤- يستخدم الجنيه المصري في قطاع غزة إلى جانب العملات الأخرى.

٥- حامد (١٩٩٦).

٦- يحسب الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) بقسمة تكاليف سلة المستهلك في فترة ما على تكاليفها في الفترة الاساس وضرب الناتج بـ ١٠٠ .

٧- تعرف السلسلة المستقرة على أنها سلسلة متوسطها وانحرافها المعياري لا يعتمدان على الزمن (أنظر الجزء A1 من الملحق). إذا كانت السلسلة غير مستقرة فإنه تكون لها توزيعات إحصائية غير تقليدية الأمر الذي يمنع استخدام الفحوصات الإحصائية المعروفة وكذلك فحص F في تحليل الإنحدار.

٨- راجع الملحق لمعرفة تفاصيل هذا الفحص.

٩- تم إجراء فحص مشترك لـ F وجذر الوحدة مقابل استقرار التوجه (أنظر الجزء A3 من الملحق). كانت قيمة F لفلسطين ٠,٠٥٤ ولإسرائيل ٠,٠١٨ والقيمة الحرجة لمستوى ٥٪ (ديكي وفولر ١٩٨١) تبلغ ٦,٤٩، وهذا يعني أن السلسلتين تمتلكان جذور وحدة.

١٠- يؤثر الإرتباط التسلسلي للبواقي على كفاءة التقديرات، ولكن بما أننا لا نفحص الدلالة الإحصائية لهذه التقديرات، فإن الإرتباط التسلسلي لا يؤثر على عملية التقدير.

١١- تفترض عملية تقدير المعادلة رقم (٢) أن P_t^* هي متغير "خارجي ضعيف (weakly exogenous) للمتغير P_t يمكن فحص هذا الإفتراض بطريقة التصحيح المتجهي للأخطاء Vector Error Correction وعدم القيام بالفحص كان بسبب غياب برامج الكمبيوتر الملائمة (أنظر نوربن ورافيت (١٩٩٤)).

١٢- فحص آخر أكثر تفصيلاً وتعقيداً (جوهانسن ويوسيليوس ١٩٩٠) يمكن إجراؤه بإعادة بناء النموذج كنموذج التصحيح المتجهي للأخطاء. بهذه الطريقة يمكن فحص أي السلسلتين تتكيف تبعاً للأخرى في المدى البعيد. ونعرف هذه الفحوص بفحوص "المتغير الخارجي الضعيف".

** لقد اعتمدنا هنا الأرقام القياسية المبنية على الأوزان التي اشتقت من المسح الجزئي للإنفاق والإستهلاك وذلك لأن السلاسل المعدلة لم تكن موجودة عند كتابة البحث.

Digitized by Birzeit University Library

المواطنة المقدسية في ضوء القانون الدولي العام

د. كمال قبعة *

مقدمة

تحتل المواطنة المقدسية حيزاً هاماً من الاهتمامات الراهنة ، وهي كانت دوماً ذات أبعاد صراع مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل جاهداً لإلغاء طابعها الفلسطيني الأصيل "وتهويدها" و"أسرلتها"، عبر العديد من الطرق والأساليب والإجراءات، بما في ذلك التدابير التشريعية الإسرائيلية الاحتلالية الظالمة والباطلة أصلاً.

تحاول هذه الدراسة، تناول هذا الموضوع الحيوي الهام في مفهوم القانون الدولي العام المعاصر وكان لا بد من تبيان مفهوم المواطنة والإطار القانوني الدولي الناظم لها ، بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الشارعة. ولخصوصية المواطنة المقدسية خاصة والفلسطينية عامة ، كونها تخضع لقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، تم التعرض لاتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف لعام ١٩٤٩ وملاحقهما، باعتبارهما الإطار الدولي الناظم للحالة الفلسطينية.

ولتبيان أبعاد الإجراءات الإسرائيلية توجز الدراسة مراحل تطور "الترانسفير الهادىء" و"التطهير العرقي" للمواطنة المقدسية الفلسطينية ، وتحاول تفنيد الأسانيد القانونية والتشريعية الإسرائيلية بهذا الشأن، وإظهار مدى انتهاكها لمبادىء وقواعد وأحكام القانون الدولي العام.

---

* د. كمال قبعة: دكتوراه في القانون من جامعة صوفيا-بلغاريا، ١٩٨٧ . وباحث في القانون الدولي.

Digitized by Birzeit University Library

المواطنة حق طبيعي لصيق

يعتبر حق المواطنة للإنسان حقاً طبيعياً لصيقاً بالفرد ، وهو أحد أول الحقوق الطبيعية للإنسان. فالمواطنة تجمع الفرد بمجموعة الأشخاص المرتبطين بدافع المصلحة المشتركة في علاقات دائمة، والمنتمين إلى إطار إقليمي محدد . إن ارتباط الشخص بذلك ليس بالضرورة ارتباط إقامة ، ولكنه اساساً ارتباط انتماء فقد يقيم إنسان معين في اقليم جغرافي ما لمدة قد تطول أو تقصر دون أن يشعر بالانتماء إليها ، بل ودون أن تفقده هذه المواطنة مهما طالت إحساسه العميق بالانتماء إلى إقليمه وموطنه الأصلي [١].

ولتبيان الأبعاد القانونية للمواطنة ، بات الفقه القانوني الدولي عموماً ، لا يستخدم اصطلاح "السكان" باعتبارهم أحد أركان الدولة ، بل يُرجح استخدام مصطلح "الوطنيين" للتفريق بينهم وبين الأجانب المقيمين والمتجنسين وسواهم [٢] . فكلمة "وطن" تعني أساساً الحيز الجغرافي الذي اتخذ منه الإنسان وطناً ، وهو ما ينطبق على كل من أو ما يرتبط بالأقليم برابطة الانتماء . ورابطة الإنتماء هذه رابطة طبيعية تستند إلى وحدة الأصل أو اللغة أو الدين ، وقد يتبعها تشابه العادات والتقاليد وتقارب الأماني القريبة . ولقد بات التمييز بين الوطنيين وغيرهم من سكان الإقليم هاماً ، لتحديد مدى الحقوق التي يتمتع بها كل فريق والإلتزامات المتوجبة عليه ، ولإظهار الفرق بين المواطنة والجنسية.

ينطوي مصطلح "الجنسية" على وصف الرابطة القانونية التي تجمع بين أفراد المجموعة التي تتكون منها الدولة ، ومؤادها ولاء هؤلاء الأفراد للهيئة الحاكمة في الدولة وخضوعهم لقوانينها مقابل تمتعهم بحمايتها .. " [٣] . وهكذا ، فإن ثمة فرقاً واضحاً بين المواطنين الأصليين في أية دولة و/ أو إقليم وبين المتجنسين الأجانب بجنسيتها فبينما حق المواطنين هو حق طبيعي لصيق ، يفرض على الدولة احترامه وتنظيمه بما يكفل حسن حمايته وممارسته فإن حق "الجنسية" يعتبر حقاً ملازماً وطبيعياً وملزماً للوطنيين / للمواطنين ، بينما حق منح الجنسية لغيرهم وحق إسقاطها عنهم، من المسائل التي تستقل بها الدولة ، وتمارسها في حرية شبه كاملة دون ما اعتبار لإرادة الشخص المعني، متى تعارضت مع ما تضعه الدولة من قواعد في هذا الصدد. والدولة التي تقوم أساساً على مواطنيها الأصليين، عادة وكقاعدة عامة، تعطى الحرية في تنظيم جنسيتها لها وحدها. ولكل دولة الحق في تحديد الأشخاص الداخلين في جنسيتها ، بمقتضى تشريعاتها الخاصة ، ولا توجد ثمة قيود على الدولة إلاّ قيود الاتفاقيات الدولية والعرف الدولي [٤]. وإن كان للدولة أن تحدد شروط إقامة غير المواطنين ومنحهم الجنسية و/أو إسقاطها ، إلاّ أنها لا تملك هذا الاتجاه مع مواطنيها باعتبارهم أصحاب حق طبيعيين، وباعتبار حق المواطنة أصلاً حق لصيق بالإنسان.

ولعل الحقوق الطبيعية هي المصدر الرئيسي للحقوق الوضعية، إذ أنها موجودة منذ حالة الطبيعة الأولى وهي مستمدة أساساً من الطبيعة الإنسانية للفرد. ولقد جاءت الدولة، كعقد

Digitized by Birzeit University Library

اجتماعي، لحماية هذه الحقوق وتكفلها، أي أن الدولة لا تخلق هذه الحقوق وإنما يقتصر دورها بشأنها ، على الاعتراف بها وإقرارها رسمياً وتنظيمها وإيجاد المؤيدات القانونية الوضعية لها. ولذا ، نجد من يؤكد بأن "الحقوق" [٥] الطبيعية لكل فرد مطلقة، إلى الحد الذي يضمن لأفراد المجتمع الأخرين التمتع بذات الحقوق. والحقوق الطبيعية للفرد هي حقوق تولد وتحيا معه كونها حقوقاً طبيعية ثابتة وكامنة في الأفراد ، وتعود أساساً إلى صفتهم الإنسانية وتستمد منها.

وعلى الرغم من تفاوت تلك الحقوق بين دولة وأخرى، إلاّ أن دول العالم قبلت بمعايير دولية مقبولة عموماً لتلك الحقوق إضافة إلى قبولها بمعايير وكتلة جديدة من القواعد القانونية التي تسمو على التشريع السيادي، وتقضي الالتزامات الدولية بدمجه في دساتير وقوانين الدول . وبهذا، لم يعد من الجائز لأية سلطة في داخل الدولة أن تأتي بعمل أو تنشيء قاعدة مخالفة لالتزام دولي عام أو تنتهك فيها نصاً أو ميثاقاً دولياً أقرته وصادقت عليه الدولة المعنية . يعود ذلك إلى كون التزام الدول بشأن الشرعة العالمية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثلاً ، هو إلتزام دولي عام يسمو بقوته وأثره القانوني على التشريع الداخلي ، كونه "نابع من الإرادة الشارعة للدولة في المجتمع الدولي، ومن قدرة هذه الإرادة على صنع القاعدة الدولية وخلقها "، ولكونه أيضاً "يأتي كنتيجة حتمية لدولة تعيش داخل المجتمع الدولي، ولا تستطيع أن تحيا بمعزل عنه، مما يحملها بإلتزامات في مواجهة جماعة الدول وفي مواجهة مواطنيها .."[٦] فقد باتت تتصف بالعالمية، من حيث مضمونها ووسائل مراقبة ممارستها وتطبيقها، ومن حيث مرجعياتها التي يمكن للفرد أن يستمدها مباشرة من نص الوثيقة الدولية دون حاجة لتدخل دولته . وبناء عليه، فإن تذرع الدول بقوانينها الداخلية، لا يمكن أن يجعل منها أداة ووسيلة لانتهاك الحقوق الأساسية ذات الصبغة والإلزام العالميين، خاصة وأن حقوق الإنسان عموماً عبرت إلى ساحة القانون الدولي العرفي، منذ أمد طويل ؛ علماً بأن القواعد القانونية العرفية لها قوتها الملزمة .

ولما كانت قواعد حماية وصيانة حقوق الإنسان ، تتصف بكونها حقوقه الطبيعية أصلاً، وأصبحت جزءاً من القانون الدولي العرفي والاتفاقي ذا الصبغة العالمية ، فإنها تسمو على القواعد الوضعية السيادية حكماً، حتى لو لم تقم الدولة المعنية بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الشأن . ولكونها أصبحت عرفية إلى جانب كونها طبيعية أصلاً ووضعية /اتفاقية لاحقاً، فإنها تكتسب صفة الإلزام الآمر jus cogens لجميع الدول المصدقة وغير المصدقة عليها. لذا، فمن المتفق عليه فقهياً "أن التنظيم الدستوري للحريات والحقوق العامة، يجب أن يكون مسايراً للمستوى الدولي لهذه الحريات والحقوق" [٧] ، وللالتزامات الدولية المتوجبة على الدول.

يتبين أن هناك خلطاً يتوجب إظهاره في فهم النصوص الدولية . فالمواطنة ليست الجنسية أو التابعية الرعوية وغيرهما . بل هي أسمى وأعمق من ذلك. ولدى التدقيق في النصوص القانونية الدولية، نجد أن هناك لفظين يتم استخدامهما بدقة. فمثلاً، عندما تتحدث مواثيق وصكوك الشرعة

Digitized by Birzeit University Library

الدولية لحقوق الإنسان، عن أن لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته، فإنها تؤكد بأن هذا الحق يمارس "داخل حدود كل دولة"، أي أنه عندما يختص الأمر بحرية الذهاب والإياب والإقامة يستعمل كلمة "دولة". بينما عندما يختص الأمر بحرية مغادرة الأراضي /الدولة وبحق العودة إليها نظهر كلمة "بلد".

تظهر المادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مثلاً، وكذلك المادة الثالثة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ذلك جلياً. ففي الفقرة الأولى منها نص يؤكد بأن لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة"، في حين تنص الفقرة الثانية منها على حق الفرد في العودة إلى بلده .. وجاءت الفقرة الرابعة من المادة الثانية عشرة من الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٩٦ لتكون حازمة وجازمة، بتأكيدها أنه "لا يمكن حرمان أحد بصورة تعسفية من الدخول إلى بلده".

وهكذا فإن كلمتي (بلد) و (دولة) لا تعنيان الشيء نفسه، والمواطنة مرتبطة أساساً بـ "البلد"، بينما ترتبط الجنسية بـ "الدولة". ولهذا، نرى بعض الفقهاء يؤكدون على أن لفظة (بلد) لا تعني بأي شكل من الأشكال أية صلة سياسية تجاه الدولة التي تمارس سيادتها على الأراضي التي تؤلف هذا البلد .." [٨]، إذ أن "العلاقات القائمة بين الفرد و (بلده) تتعدى العلاقات التبعية الاصطناعية التي يمكن أن تكون له مع الدولة التي تمارس سيادتها على هذا (البلد).." [٩].

المواطنة المقدسية والسيادة الكامنة

تنطبق هذه المقدمة، بكل ما تضمنته من أحكام وقواعد وآراء فقهية على المواطنة المقدسية من حيث المبدأ، إلاّ أن إطارها القانوني الدولي الناظم والأساسي يتمثل في مبادىء وقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٧٠ وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة في آب عام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها عام ١٩٧٧. على أن الإطار الناظم هذا يتضمن أيضاً الحقوق الأساسية - بما فيها حق حرمة المواطنة - وفقاً للقواعد والأحكام العامة في القانون الدولي العام.

وللمواطنة المقدسية أبعاد خاصة بها، وخصائص تنفرد بها عن غيرها. ولعل "مربط الفرس" في فهم هذه المواطنة يعود إلى مبدأ السيادة الوطنية الدائمة، باعتبارها جزءاً أصيلاً من حقوق الشعب الفلسطيني. فالسيادة هذه، لا تزال محتجبة ومحتجزة، بفعل واقعة الاحتلال الإسرائيلي، إلاّ أن إجماع الفقهاء يؤكد أن السيادة مرتبطة بوجود الأمة، وهي شيء أكثر من مجرد الإقليم أو الحكومة، إنها تضم الرجال والنساء الذين تكمن فيهم السيادة. وبمعنى آخر يورده د. الغنيمي فإن "الأمة ليست مجرد معطى من إقليم وحكومة، ولكنها تتكون من كائنات بشرية تكمن فيهم السيادة .." أي أن "كل أمة تتمتع بسيادة كامنة فيها، ويمكنها أن تمارسها إذا أرادت .." [١٠] إلاّ إذا

Digitized by Birzeit University Library

كانت هناك ظروف قهرية تحول دون ذلك ، كالاحتلال الأجنبي مثلاً. وباختصار ، فإن تحليل الاتفاقيات الدولية بشأن الاحتلال الأجنبي وأثره على الإقليم المحتل والسيادة الوطنية الدائمة لشعب، تشير إلى :[١١] .

١ . الاحتلال لا ينقل السيادة على الإقليم للسلطة المحتلة. وهكذا فإن السيادة طوال فترة الاحتلال تبقى كامنة في الأمة والسكان، ولكنها سيادة موقوفة، لا تجري ممارستها عملياً بفعل قيام سلطة فعلية في الإقليم المحتل.

٢ . رغم أن السيادة لا تجري ممارستها أثناء فترة الاحتلال، إلاّ أنها تبقى دائمة أيضاً إلى جانب السلطة الفعلية التي يمارسها الاحتلال، ولا تزول أو تنقضي بفعل الاحتلال، بدلالة أن سلطة الاحتلال تبقى مقيدة في ممارستها لهذه السلطات بقيود عديدة. وهي تشكل الالتزامات والواجبات التي يفرضها قانون الاحتلال الحربي والاتفاقيات الدولية مثل: الابقاء على التشريعات والقوانين المحلية واحترامها ، حظر ضم الاقليم المحتل، الحرص على مصالح السكان الاقتصادية والثقافية والدينية والصحية، واعتبار الاحتلال وضعاً مؤقتاً لا يكتسب صفة الاستمرار والدوام.

٣ . أن السلطة الفعلية التي يمارسها الاحتلال لا تستند إلى السيادة ، وإنما إلى قانون الاحتلال الحربي وضمن الإطار الذي تسمح به الاتفاقيات الدولية التي تشكل مصدراً هاماً أساسياً من مصادره.

٤ . أن كل الإجراءات والتشريعات التي تصدرها السلطة المحتلة طوال فترة الاحتلال استناداً إلى سلطتها الفعلية تصبح غير سارية المفعول بمجرد توقف السلطة الفعلية وعودة الأمة لممارسة سيادتها.

٥ . أن كل الاجراءات والتشريعات التي تصدر عن السلطة المحتلة، تعتبر باطلة طالما تجاوزت ما يسمح به القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، باعتبار أن القانون والاتفاقيات الدولية هي التي تسبغ المشروعية على إجراءات السلطة المحتلة، التي لا يدعمها حق السيادة في الإقليم .

والإدعاء الصهيوني بالسيادة على الاقليم الفلسطيني، بناء عليه، يعتبر باطلاً وغير مشروع illicite et illegal، لأن القاعدة الناظمة بشأن السيادة تقتضي بأنها تنشأ مبتدئة وتلازم الشعوب ما بقيت ورغبت بها، ولذا فهي دائمة بديمومة أصحابها الشرعيين . والادعاء الصهيوني، يسعى إلى مصادرة حقوق السيادة الوطنية الدائمة التي تعود إلى الشعب الفلسطيني، ليبني من عليها "سيادة" الأمر الواقع ؛ علماً بأن السيادة عموماً لا يمكن أن تشتق من سيادة شعب آخر ، بدون رغبته وإرادته الحرة .

Digitized by Birzeit University Library

يجمع الفقهاء على الطبيعة الدائمة للسيادة وملاصقتها للشعوب صاحبتها ، مهما كانت الظروف الطارئة التي قد تخضع لها تلك الشعوب ، بما في ذلك حالات الغزو والاحتلال الحربي . ويستنتج د. الغنيمي بأن "الشعب إذا لم يقبل الغزو العسكري وأظهر تصميمه بطريقة أو بأخرى على استعادة حريته ، فإن سيادته - حتى لو جرحت وقيدت ولجأت إلى منفى - تظل قائمة ومستمرة من الناحية القانونية " (١٢).

والإدعاء الصهيوني يعتمد أساساً على ما تقادم في القانون الدولي التقليدي القديم، الذي أباح للمحتل أن يعتبر الإقليم جزءاً من اقليم دولته وأن يدعي حقوق السيادة عليه وعلى سكانه، بل وأعطاه حقوق التصرف فيه بالبيع و/أو التنازل وغير ذلك. ويجهد الصهاينة في نفي طابع وحقيقة تواجدهم الاحتلالي الحربي، بعديد من الادعاءات سابقة الذكر، حتى يزيلوا الطابع المؤقت للاحتلال ويخلعوا على فعلهم الاحتلالي "حقاً" باطلاً invalid، بموجب مبادىء وقواعد وأعراف الاحتلال الحربي في ضوء القانون الدولي المعاصر. ولعل أبرز هذه القواعد، كما سبق ذكرها، تتمثل في أن الاحتلال حالة قليلة مؤقتة لا أثر لها مطلقاً على حقوق السيادة الدائمة لشعب الاقليم المحتل بل يتحدد إطارها في اتفاقيات ومعاهدات دولية شارعة وملزمة، وخاصة اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ وجنيف لعام ١٩٤٩، والتي توجب على سلطة الاحتلال احترام القوانين السائدة في الإقليم المحتل، وفقاً للمادة ٤٣ من لائحة الحرب البرية لعام ١٨٩٩ والمادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة . وبينما اتفاقية لاهاي تعتبر عرفية ملزمة، وتقر بذلك إسرائيل ومحكمتها العليا، فإن إسرائيل طرف تعاقدي في اتفاقيات جنيف منذ ٦ تموز ١٩٥١ .

تقضي الاتفاقيات تلك بوجوب تطبيقها والتقيد بها. فلقد نصت المادة الأولى من الأحكام العامة لاتفاقيات جنيف على تعهد الأطراف "باحترام وضمان هذه الاتفاقيات في جميع الأحوال" ، وجاء التزام تلك الدول على "تطبيق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال .." وذلك في الفقرة الثانية من المادة الأولى تلك .

الترانسفير والتطهير العرقي

تشريع وإجراء باطل

ترفض اسرائيل منهجياً ورسمياً، تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس ، بإدعاءات وأسانيد باطلة ومتقادمة تنتهك بصراحة كافة مبادىء وقواعد القانون الدولي العام (١٣). وفي انتهاك جسيم وصريح لإلتزامات اسرائيل الدولية سابقة البيان ، أقرت حكومتها في ٢٥ حزيران ١٩٦٧ تمديد سريان القانون الاسرائيلي ليشمل القدس المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ ، متجاوزة الاعراف والقواعد الدولية باعتبارها أراض محتلة (١٤). وأقدمت كنيست إسرائيل في آب عام ١٩٨٠ على إقرار "قانون أساسي" ضمت القدس الشرقية

Digitized by Birzeit University Library

المحتلة بموجبه لدولة الاحتلال .

إنبرى مجلس الأمن الدولي للخطوة الإسرائيلية ، ففي قرار [١٥] له أكد أن "القانون" الإسرائيلي ذلك يشكل "انتهاك للقانون الدولي، ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف "على الأراضي الفلسطينية المحتلة . ولعل بيت قصيد هذا القرار الدولي الهام، يتمثل في الفقرة الثانية منه والتي أعلن مجلس الأمن الدولي فيها أنه "يقرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي إتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها ، خصوصاً [القانون الاساسي] الأخير بشأن القدس، هي اجراءات باطلة أصلاً ويجب الغاؤها .." .

إن أحد أبرز تلك " .. الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة ..[والتي] هي اجراءات باطلة أصلاً ويجب الغاؤها .. "، تتمثل في اعتبار المواطن المقدسي الفلسطيني الأصيل مجرد "مقيم دائم"؛ طبقاً لقانون الدخول إلى اسرائيل لعام ١٩٥٢ ، والذي اضيفت له أنظمة تكميلية وتعديلية عام ١٩٧٤ . ولقد أبقت اسرائيل هذا القانون والأنظمة التكميلية، دون استخدام فعلي حتى عام ١٩٩٦ ، حيث بدأت بفرضه وممارسته فعلياً عبر تطبيق إطار قانوني بفهم اسرائيلي لـ "مركز الحياة" للشخص، باعتباره المحدد الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، للمواطنية المقدسية .

والحقيقة أن التشريع الإسرائيلي سابق البيان، ينطلق من المعتقد الأيديولوجي الصهيوني الذي يعتبر الفلسطينيين عموماً "غزاة " سكنوا في أرض اسرائيل " . ويميط وزير العلوم الأسبق يوفال نئمان [١٦] اللثام عن هذا المعتقد بإعتباره الفلسطينيين أنهم "ليسوا من سكان تلك المناطق الأصليين، ولا بد من إعادة توطينهم كجزء من تسوية حقيقية، في الكويت والسعودية وغيرهما من دول النفط العربية .." ويستطرد البروفيسور نئمان بعرض خيارات على الفلسطينيين المتبقين في الوطن، تتراوح ما بين الرحيل الطوعي و/أو الأندماج الكامل في إسرائيل كالأقلية الدرزية و/أو "يمكن لأولئك الذين يرغبون في البقاء في مدنهم وقراهم، من دون أن يشاركوا في حياة إسرائيل القومية، أن يبقوا لكن كمقيمين أجانب .." .

إن تتبع السياسة الإسرائيلية بهذا الشأن، تشير إلى أن تصريح نئمان هذا جاء كاشفاً عن سياسة، جرى ترسيمها بقوانين ولوائح تجاه المواطنين الفلسطينيين عموماً والمواطنين المقدسيين خاصة . فالمادة الحادية عشرة في فقرتها (ج) من الأنظمة التكميلية عام ١٩٧٤ على قانون الدخول إلى إسرائيل لعام ١٩٥٢، جاءت لتضع معايير قانونية "إسرائيلية" لـ " المقيم الدائم" وشروط سحب وإلغاء وضعه "كمقيم" . والجريمة الماثلة هي أن هذه الأنظمة جاءت لتضع الفلسطينيين فعلاً في وضع المقيمين الأجانب قسرا على الرغم من كل ما سبق عرضه من التزامات دولية آمرة وقيود واجراءات لازمة على سلطة الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس .

Digitized by Birzeit University Library

ولخصوصية الأطماع الإسرائيلية في القدس غموماً والشطر الشرقي خاصة ، وخاصة بعدما بات هذا الجزء المركزي من الأراضي الفلسطينية واحداً من قضايا المفاوضات بشأن التسوية الدائمة التي إنطلقت شكلياً في أيار عام ١٩٩٦ في اجتماع يتيم واحد ، والتي من المفترض أن تنتهي في أيار عام ١٩٩٩ حسبما تقتضي بذلك إتفاقيات أوسلو المبرمة في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣ والاتفاقيات الانتقالية المؤقتة بتاريخ الخامس من أيار عام ١٩٩٤ في القاهرة وبتاريخ ٢٨ أيلول عام ١٩٩٥ في واشنطن - أقدمت اسرائيل على تسريع خطواتها في القدس بما في ذلك سحب "الهوية" المقدسية من الفلسطينيين المقدسيين .

فمنذ عام ١٩٩٦ ، بدأت اسرائيل بتطبيق الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة من الأنظمة التكميلية المذكورة، والتي تجيز للسلطات الإسرائيلية سحب حق "الاقامة الدائمة"، كما يحلو لهم تسميته، من المواطن المقدسي في الحالات التالية:

أ) البقاء خارج اسرائيل فترة سبع سنوات على الأقل.

ب) الحصول على إذن إقامة دائم في دولة أخرى.

ج) الحصول على جنسية أخرى .

تطال هذه الشروط كافة المواطنين المقدسيين الذين يقاربون المائة وسبعين ألفاً، وخاصة هؤلاء المقيمين في الضواحي والذين يناهز عددهم الستين ألفاً . والشروط، أيضاً، تشمل كل المقدسيين أصحاب "الهوية الزرقاء" ، الذين أجبرتهم السياسة على العيش في الضفة وخارجها وكذلك هؤلاء الذين سافروا طلباً للعلم أو الرزق . وفي الحقيقة، فإن هذه السياسة المشرعة، كما يؤكد البروفسور ميرون بنفينستي [١٧] هي " .. الترانسفير الصامت، وهي إحدى الخطوات اللاإنسانية من الدرجة الأولى التي ابتدعتها اسرائيل في الثلاثين سنة من حكمها في [المناطق] وتحت غطاء تطبيق قانون [الدخول لاسرائيل]، يقومون بإبعاد الناس عن بيوتهم، ويفصلون بين الزوجة وزوجها وبين الأولاد وأمهاتهم .."... ويضيف بنفينستي حقيقة أن "العرب الذين يجلسون في بيوتهم جيلاً بعد جيل ولم يهاجروا ، وإنما اسرائيل هي التي هاجرت إلى حياتهم في العام ١٩٦٧، يعتبرون في نظر الحكم الإسرائيلي مهاجرين يقيمون في القدس كمنة ومعروف منها ليس إلاّ .." . وينهي بنفينستي بصرخة مدوية بشأن "الترانسفير الصامت" و "مصير الناس الذين يصادر حقهم الإنساني الاساسي ، بسؤال كبير :".. كيف تتساوق كل هذه الشبكة القانونية مع المبادىء الاساسية للعدالة واحترام الإنسان وحريته ؟"

طال إستشهادنا برأي البروفيسور بنفينستي لأهميته ودقته .. والحق أن الإجراء الإسرائيلي "قراقوشي" ولا إنساني وينتهك كافة المبادىء والقواعد والأحكام القانونية الدولية سابقة البيان. ونستسهل وزارة الداخلية الإسرائيلية تطبيق ذلك الإجراء بغطاء "قانوني" قل نظيره في كافة

Digitized by Birzeit University Library

الدول، فلقد بادرت بإرسال تبليغات رسمية لآلاف المواطنين المقدسيين ، بالنص التالي:

"نبلغكم بهذا أن تصريح سكنكم الدائم انتهى وفقاً لقانون الدخول لإسرائيل، ١٩٧٤، في ضوء حقيقة أنكم نقلتم مركز حياتكم إلى خارج إسرائيل . كما انتهى تصريح وجود أفراد عائلتكم المسجلين أدناه ... وفي ضوء ما ذكر أعلاه نطلب منكم إعادة هويتكم وتصريحكم إلى مكتب إدارة سجل السكان في القدس وأيضاً الخروج من إسرائيل .. مع احترامنا .. أهارون لوزون مدير المكتب" .

ولقد أفادت المصادر الإسرائيلية [١٨] أن وزارة سويسا / الداخلية قد صادرت منذ بداية العام ١٩٩٦ بطاقات ل ٨٥٣ مواطناً مقدسياً علماً بأن نحو ١٦٤ بطاقة زرقاء سحبت خلال شهري كانون ثاني وشباط وحتى منتصف آذار من العام الجاري ١٩٩٧ . وقد استشرت حملة سحب الهويات الزرقاء منذ نيسان الفائت ، بعد إصدار محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً يضفي "شرعية" على إجراءات وزارة الداخلية ، بإعتماد "مركز الحياة" وسيلة لتجريد المواطنين المقدسيين من حق اقامتهم الطبيعي في مدينتهم مما بات يهدد نحو ستين ألفاً منهم يقطنون خارج حدود البلدية ، ونحو أربعين ألفاً يتواجدون خارج حدود فلسطين بغرض الدراسة أو العمل [١٩]، ولم يستثن منهم حملة الجنسية الأمريكية [٢٠].

وعلى الرغم من محاولات الإدارة الإسرائيلية إخفاء حقائق "التطهير العرقي "تجاه المواطنة الفلسطينية المقدسية ، إلاّ أن وزارة الداخلية إعترفت مؤخراً [٢١] بذلك . أعقب ذلك وعود كاذبة من بار إيلان، المسؤول الإعلامي الإسرائيلي، بأن نتنياهو سيوقف السياسة تلك في الوقت الذي أعلن فيه وزير الداخلية الإسرائيلي رفضه ذلك [٢٢]. ويكشف ميرون بنفنيستي [٢٣] عن أن الإجراءات الإسرائيلية لا تروق لمراقبة الدولة الإسرائيلية لـ "انعدام الفعالية"، كما تؤكد في تقريرها السنوي، بإعتبار أن مجرد استماع وزارة الداخلية لاثباتات المواطنين المقدسيين يوفر فرصة لاستغلال الوقت الطويل، من أجل تحويل إسرائيل إلى مركز حياة الشخص صاحب العلاقة" لذا، فإن المراقبة تلك تدعو إلى التسريع في إجراءات "التطهير العرقي" .

ويبدو أن إسرائيل تُعد لتغيير البطاقات الزرقاء في إسرائيل بما في ذلك القدس الشرقية ، ببطاقات هويات ممغنطة ، مما قد يجعل من ذلك أسلوباً آخر لممارسة السياسة تلك [٢٤] . وكشف تقرير [٢٥] لمنظمتي "بتسليم" و "هموكيد" الاسرائيلتين عن سياسة جديدة تحاول وزارة الداخلية اقرارها للسكان المقدسيين ، مفادها أن من يريد الحصول على الهوية الاسرائيلية عليه البقاء خمس سنوات في المدينة قبل الحصول عليها . والسنوات الخمس مقسمة كما يلي : تعطى للشخص تصاريح متواصلة خلال ٢٧ شهراً ، وخلال هذه المدة على الشخص أن يثبت أنه يقيم في القدس ، وبعد هذه المدة إذا أثبت حقه في الإقامة سيحصل على هوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات، وخلال هذه السنوات الثلاثة إذا فقد أي شرط من الشروط التي وضعتها وزارة الداخلية

Digitized by Birzeit University Library

نمن الممكن أن يفقد الشخص هويته .

خاتمة

يظهر العرض المكثف للمواطنية المقدسية في ضوء القانون الدولي العام الهوة السحيقة فيما بينهما، ويكشف مدى وأبعاد الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للقواعد والاحكام الدولية الشارعة في هذا المجال .

وبداية، فإن الاسانيد والادعاءات الصهيونية بشأن الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة أساساً كونها تقوم على الغزو والاحتلال الحربي والقوة الغاشمة، الأمر الذي لا يمكن أن يخلق حقوقاً لإسرائيل كونها دولة سلطات الاحتلال . ينطبق على هذه الحالة، المبدأ القانوني الدولي القائل بأن "الخطأ لا يولد الواقع" و "ما قام على باطل فهو باطل" وتستبدله إسرائيل بمبدأ تقادم عهده وبات غير شرعي وهو مبدأ "القانون وليد الواقع، والذي يقوم على فرض الأمر الواقع دون مبالاة بحقوق الآخرين والالتزامات الدولية الناظمة للعلاقات الدولية المباشرة .

لعل ما تقدم يشير بوضوح إلى أن سلطة الاحتلال تنتهك مبدأ الشرعية، legalite بمبدأ الفاعلية، effectivite لتسويغ إجراءاتها اللاإنسانية . وتبرز من بين الإجراءات تلك التدابير التشريعية في محاولة لستر انتهاكاتها بغطاء قانوني باطل . وما ضم القدس وتطبيق قانون الدخول الإسرائيلي وتعديلاته التكميلية لعام ١٩٧٤ وخاصة المادة الحادية عشرة منه على مدينة القدس ، إلاّ انتهاك جسيم للمادة ٤٣ من أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ والمادة ٦٤ من معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والتي تفرض على سلطة الاحتلال الالتزام بمبدأ احترام النظام القانوني السائد في الأقليم المحتل .

إن اقدام اسرائيل على ضم القدس هو انتهاك لمبدأ عدم اكتساب أراضي الغير بالقوة ، وهو أيضاً انتهاك لمبدأ قانوني دولي مؤداه أن القواعد العامة Iexgoroali ملزمة دوماً وتسمو على أية قواعد أخرى lex specinaus أي أن القواعد والأحكام الدولية سابقة البيان تسمو حكماً على أية تشريعات داخلية هذا عدا عن أن القواعد والاحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية المذكورة، هي قواعد آمرة jus cogens ، لا يتوجب قطعياً انتهاكها حسب المادة ٥٣ من معاهدة فيينا بشأن المعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩ ، والتي تؤكد بأن ".. القاعدة المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة، لا يجوز الاخلال بها ولا يمكن تغييرها ، الا بقاعدة من قواعد القانون الدولي العامة ، لها ذات الصفة .." وعليه ، فإن الإجراءات والتدابير الإسرائيلية بشأن المواطنة المقدسية خاصة والقدس عموماً، تعتبر حكماً غير مشروعة illegales وباطلة وغير صحيحة invalides بموجب مبادىء وقواعد القانون الدولي العام .

والجدير ذكره ، أن إجراءات "التطهير العرقي" و"التهجير الهادىء" للمواطنين المقدسيين ،

Digitized by Birzeit University Library

تندرج حكماً في المادتين ٤٩ و ١٤٧ من إتفاقية جنيف الرابعة ، باعتبارها انتهاكات جسيمة لها . وتشكل هذه الانتهاكات جزءاً من المادة ٨٥ في البروتوكول الإضافي الملحق لعام ١٩٧٧ الذي يؤكد البند (أ) من الفقرة الرابعة منها على أن " .. ترحيل أو نقل كل أو بعض سكان الأراضي المحتلة داخل نطاق تلك الأراضي أو خارجها " هو انتهاك جسيم ، يدخل ضمن الفقرة الخامسة من المادة ذاتها ، والتي تؤكد على أن "الانتهاكات الجسيمة" هي "بمثابة جرائم حرب .." ، تنطبق عليها الاتفاقية الدولية بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

الهوامش

(١) د. محمد سامي عبد الحميد: **أصول القانون الدولي العام** - ج (١) - الجماعة الدولية . الدار الجامعية للطباعة والنشر . الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٩٦ .

(٢) د. صادق أبو هيف : القانون الدولي العام . الطبعة الثانية عشرة . **منشأة المعارف** ، الاسكندرية . ص ١١٢-١١٣ .

(٣) **المرجع السابق** ، ص ١١٠ .

(٤) د. هشام علي صادق : "الجنسية والمواطن ومركز الأجانب" . المجلد الأول . **منشأة المعارف**، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٧٥-٨٥ .

(٥) أنظر د. وجدي ثابت عبربال : **دستورية حقوق الإنسان** . مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان القاهرة ، ١٩٩٣، ص ١٩ .

(٦) **المصدر السابق**، ص ٧٠ .

(٧) د. عبد العزيز سرحان: **الإطار القانوني لحقوق الإنسان في القانون الدولي**، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٣ .

(٨) رمضان بابادجي، مونيل شميليبه - جاندرو وجيرودو لابراديل : **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقية** . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦ ، ص ٦٩ .

(٩) **المصدر نفسه** صفحة ٧١ .

(١٠) د. محمد طلعت الغنيمي : "قانون السلام" . **منشأة المعارف**. الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، صفحة ٢٣٢و ٣٥٠ .

(١١) د. تيسير النابلسي : **الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام** . مركز الابحاث الفلسطيني - بيروت ١٩٧٨ ص ٢١٣ .

(١٢) د. الغنيمي ، **مصدر سابق** ، صفحة ٣٢٩ .

(١٣) انظر ، محمد اسماعيل السيد : "مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين ـ دراسة في إطار القانون الدولي العام" . عالم الكتب. القاهرة ١٩٧٥ .

(١٤) عبد الرحمن أبو عرفه : **القدس: تشكيل جديد للمدينة**. جمعية الدراسات العربية . القدس ١٩٨٥ .

Digitized by Birzeit University Library

(١٥) القرار رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) بتاريخ ٧٠ آب عام ١٩٨٠ . صوت مع القرار مندوبي ١٤ دولة وأمتنعت الولايات المتحدة عن التصويت .

(١٦) أنظر - رجا شحادة : **قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية** . مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت . بيروت ١٩٩٠ ، ص ١١٦-١١٧ .

(١٧) ميرون بنفنيستي " "الترانسفير الهادىء" من مدينة القدس يكشف أزدواجية القانون الإسرائيلي . صحيفة **هآرتس** بتاريخ ٨ أيار ١٩٩٧ ، عن صحيفة **الأيام** بتاريخ ٩ أيار ١٩٩٧ صفحة ١٤ .

(١٨) صحيفة **هآرتس** ١٩٩٧/٣/١٧ عن **الأيام** ١٩٩٧/٣/١٨ ص ؛

(١٩) صحيفة **القدس** بتاريخ ٦ نيسان ١٩٩٧ .

(٢٠) قدم القنصل العام للولايات المتحدة إدوارد ابينغتون احتجاجاً رسمياً بهذا الصدد ، متناولاً ٧١ حالة من حاملي الجنسية الأمريكية، صحيفة الأيام " ١٨ أذار ١٩٩٧ ص ٤".

وأعلن جون دينفر، الناطق باسم الخارجية الأمريكية عن قلق بلاده بهذا الخصوص ، مشيراً إلى أنه "لايمكن لحكومة أجنبية أن تطلب من مواطن أمريكي ، التنازل عن جنسيته" ، - صحيفة **الأيام** بتاريخ ١٩٩٧/٥/٧ . .

(٢١) صحيفة **الأيام** بتاريخ ٥ أيار ١٩٩٧ ، ص ١+١٨ .

(٢٢) صحيفة **الأيام** ، المصدر السابق واليوم الذي يليه ، وكذلك صحيفة **القدس** بتاريخ ٦ أيار ١٩٩٧ .

(٢٣) ميرون بنفنيستي ، مصدر سابق .

(٢٤) صحيفة **القدس** بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٧ ص ١+٨ .

(٢٥) **المصدر نفسه** .

Digitized by Birzeit University Library

الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي

حسن البراري*

أدى انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى تغير النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة. وقد ترك هذا الحدث الأبرز أثرا عميقا على طريقة تفكير دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. وجاءت، أيضا، حرب الخليج الثانية، حيث أصبحت موازين القوى في صالح إسرائيل بشكل بارز وعلى نحو لا يختلف عليه اثنان. إن هذين الحدثين أديا إلى خلق واقع جديد وأجواء مغايرة لما كان عليه سابقا في الشرق الأوسط. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يفكر الإسرائيليون بالأمن الإقليمي في هذه البيئة الجديدة؟ الإجابة على هذا السؤال ستكون محور هذه الدراسة حيث سأقوم بتقسيمها إلى قسمين: الأول سيكون مدخلا نظريا للدراسة، والثاني سيكون عرضا لوجهة نظر إسرائيلية فيما يتعلق بالأمن الإقليمي.

مدخل نظري للدراسة

سأتطرق في هذا المدخل لما يسمى بالـ "أناركيا" Anarchy والجدل الدائر بين المدارس الفكرية حول أثر "الأناركيا" على فرص التعاون والأمن بين الدول، وكذلك سأقوم بوضع تعريف لإقليم الشرق الأوسط.

---

* حسن البراري: باحث أردني، يحمل درجة الماجستير في العلاقات الدولية. ومرشح لنيل الدكتوراه في العلاقات الدولية من الجامعة العبرية.

Digitized by Birzeit University Library

انفقت جميع المدارس الفكرية التي عنيت بعلم العلاقات الدولية على أن النظام الدولي يتصف بما يمكن تسميته بالـ "أناركيا". وإن أي فهم للعلاقات بين الدول يجب أن ينطلق من هذه الحقيقة. وهنا لابد من التعرف على ما هو المقصود بالـ "أناركيا". المعنى الأول هو الفوضى السياسية والاجتماعية، ولكن ليس هذا ما يقصده فقهاء العلاقات الدولية، بل هو غياب سلطة أو حكومة عالمية تكون أعلى من الدول بحيث تقوم بفرض القوانين وتنفيذها.

ما يهمنا بهذا الصدد هو كيف تحقق الدول أمنها في مثل هذه البيئة وما أثر "الأناركيا" على فرص التعاون بين الدول. هناك جدل دائر بين المدارس الفكرية التي عنيت بالعلاقات الدولية كعلم فيما يتعلق بفرص التعاون بين الدول في مثل هذه البيئة "الأناركية". أهم مدرستين هما "الواقعية الجديدة"، و "المنظمات الدولية التي تساعد على تحقيق السلم والتعاون وتجنيب الدول شبح الحروب".

يدعي منظرو "الواقعية الجديدة" بأن الهدف الأول والرئيسي لأية دولة في هذا النظام "الأناركي" هو المحافظة على وجودها وبقائها والحفاظ عليها من الاندثار [١]. ويقول جون ميرشيمر John Mearsheimer بأن على الدولة أن تعتمد على قواتها العسكرية الذاتية لتحقيق هذا الهدف الأسمى.

وبناء على هذا الفهم يجادل مؤيدو هذه المدرسة بأنه، وبسبب "الأناركيا"، فإن فرص التعاون بين الدول هي ضعيفة. ففي مثل هذه البيئة هناك مسألتان تقفان كعائق في وجه فرص التعاون وهما:

١- الغش، حيث لا يوجد ما يجبر الدولة على تنفيذ الاتفاق .

٢- نسبة الأرباح [٢].

وعلى النقيض من ذلك تماما فإن منظرو مدرسة المنظمات الدولية الذين يتفقون مع المدرسة السابقة على أن النظام الدولي هو "أناركي" إلا أنهم يخالفونهم الرأي فيما يتعلق بأثر ذلك على فرص وإمكانية التعاون بين الدول. فمسألة الغش يمكن حلها وذلك عن طريق المنظمات سواء كانت منظمات دولية أو إقليمية. أما بالنسبة للعائق الثاني "نسبة الأرباح"، فهم يجادلون بعدم صحته حيث أن المكاسب المطلقة أهم بكثير من المكاسب النسبية.

وبناء على الجدل القائم بين هاتين المدرستين فإنني أجادل بالقول بأن حسابات الإسرائيليين، وخاصة الأمنية منها، كانت وما زالت وستبقى قائمة حسب افتراضات مدرسة "الواقعية الجديدة" ولا أرى لذلك تغييرا في المستقبل المنظور.

والسؤال المهم الآن هو ماذا نعني بالإقليم؟ وما هو الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط؟ عندما

Digitized by Birzeit University Library

نتكلم عن الإقليم فإننا نعني مجموعة من الدول المرتبطة جغرافيا والتي يعتمد أمن كل منها على ما يفعله غيرها من هذه الدول. وعندما نضيف كلمة "أمن" إلى "إقليم" فإننا نعني بذلك غياب الأخطار التي تهدد أمن الدول المكونة للإقليم ولا نتحدث عن الخطر الداخلي الذي يهدد الأنظمة الحاكمة إلا إذا كان لذلك انعكاسات على الإقليم ككل أو على جزء منه.

الأكاديميون في الغالب يحبذون الإشارة إلى مفاهيم ونماذج وذلك لتحديد كيف يجب أن يكون الإقليم. وبهذا الصدد يذكر أريبل ليفيت Areil Levite أن هناك أربعة نماذج للإقليم ولكل منها أثر عميق على كيفية وجوب أن يكون الإقليم وبالتالي الدول المكونة له، والنماذج الأربع هي:

١- القومية العربية

٢- الإسلام

٣- المتوسطية

٤- الشرق الأوسطية.

وبطبيعة الحال، فإن الإسرائيليين يحبذون الأخير وذلك لأنهم ليسوا جزءا من الأول ولا الثاني. فالثاني يجلب للإقليم دولا بعيدة إسلامية مثل الباكستان، والثالث يستثني دولا مهمة جدا بالنسبة لإسرائيل مثل إيران والعراق. وعندما نتكلم عن إقليم الشرق الأوسط فإنه لا يوجد إجماع بين الأكاديميين والسياسيين على تعريف محدد للشرق الأوسط، وذلك لأن كل دولة تعرف الإقليم التي هي جزء منه حسب تصوراتها للأخطار والتهديدات القائمة والمحتملة. ولأغراض هذه الدراسة سوف أعتمد التعريف المقترح من قبل ميخائيل برشر Micheal Brecher [٣] حيث يعرف الشرق الأوسط بأنه يتكون من ثلاث مناطق مترابطة ومتداخلة هي مركز، وطرف، ودائرة خارجية. فالمركز يضم دولا هي لبنان، سوريا، الأردن، مصر، العراق وإسرائيل. أما الطرف فيضم دولا هي قبرص، تركيا، الجزائر، الكويت، السعودية، إيران، وأثيوبيا. والدائرة الخارجية تضم دولا هي الصومال، المغرب، تونس، ليبيا، السودان واليمن. واعتمادا على ذلك، فإن إقليم الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من إيران شرقا وحتى المغرب غربا، ومن تركيا شمالا وحتى القرن الإفريقي جنوبا. والقسم الثاني من هذه الدراسة سيتناول كيفية تصور الإسرائيليين للأمن في هذا الإقليم.

وجهة نظر إسرائيلية

ما أن أعلن بن غوريون تأسيس واستقلال دولة إسرائيل حتى سارعت سبعة جيوش عربية للتدخل لنصرة الفلسطينيين وإنقاذ الارض كما كان معلنا آنذاك وقد خاضت إسرائيل حربا شرسة مع هذه الجيوش وفقدت واحدا بالمائة من سكانها البالغ عددهم آنذاك ستمائة ألف نسمة. وخرجت إسرائيل منتصرة والقوة الأكبر مع نهاية الحرب. وقد كان هدف إسرائيل الأول بعد نهاية الحرب

Digitized by Birzeit University Library

هو تحقيق الأمن والبقاء في هذا العالم "الأناركي".

لقد لازم العقلية الإسرائيلية وصناع القرار في دولة إسرائيل ثلاثة افتراضات هي:

أولا، أن إسرائيل هي دولة موجودة في بيئة معادية جدا. ونتيجة لطبيعة العلاقات العدائية بين العرب الفلسطينيين واليهود في الفترة التي سبقت تأسيس الدولة، فقد أدرك الإسرائيليون أن العرب معادون للحركة الصهيونية ورافضون شرعية وجود إسرائيل التي جاءت بقرار من الجمعية العامة في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ . وعلاوة على ذلك، فالعرب عارضوا هجرة اليهود إلى أرض الميعاد التي وعدهم بها الرب كما يقولون. إن الذاكرة الجماعية لليهود لم تستطع، ولم ترغب في نسيان المحرقة Holocaust التي أبيد فيها ستة ملايين من اليهود على أيدي النازيين إبان الحرب العالمية الثانية. وبطبيعة الحال، هناك من يشكك بهذا الرقم، مثل المفكر روجيه جارودي في كتابه "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، إلا أن ما يهمنا هنا هو اعتقاد اليهود بهذا الرقم. لقد تركت هذه الأشياء مجتمعة هاجسا أمنيا كبيرا عند الإسرائيليين جعلهم يولون المسألة الأمنية الأولوية القصوى في سياساتهم الخارجية. فتاريخ اليهود في أوروبا في القرون الماضية وما لاقوه من اضطهاد جعل صناع القرار في إسرائيل ينهجون منهج السياسة الواقعية [٤] في نظرتهم وسياساتهم الخارجية [٥]. من هنا قد يتساءل الإسرائيليون ماذا سيكون مصيرهم لو أن العرب انتصروا في حرب ١٩٤٨، وهل ستكون عندها إبادة أخرى؟

ثانيا، الافتراض الثاني الذي لازم عقلية النخب الإسرائيلية هو منسجم تماما مع ما تفترضه مدرسة الواقعية الجديدة. فالإسرائيليون يدركون بأن كلا النظامين، العالمي أيا كان شكله والإقليمي في الشرق الأوسط يتميزان بـ "الأناركية". وفي مثل هذه البيئة "الأناركية" لا يوجد ما يمنع الدولة من استخدام القوة وبالتالي على إسرائيل أن تكون معتمدة على نفسها. إن الدولة التي تفشل في التصرف حسب هذا الفهم ستجد نفسها في وضع صعب للغاية. وهنا أود الإشارة بأن الإسرائيليين أثبتوا فهما كبيرا لهذا المنطق ورسموا سياساتهم تبعا لذلك. فعندما حدثت حرب ١٩٤٨ لم تستطع أية جهة منع هذه الحرب ولم تأت الأمم المتحدة، صاحبة قرار خلق إسرائيل، لنجدتها. وقد اعتمدت إسرائيل على نفسها في الخروج من خطر الفناء.

ثالثا، يمتاز العرب بتفوق كمي على إسرائيل في القوى البشرية والمصادر الطبيعية. وهذا يبقى دائما خطرا محتملا على إسرائيل كونها دولة صغيرة المساحة والسكان وقليلة المصادر، ونتيجة لذلك لا تستطيع خوض معركة طويلة أو تحمل خسائر كبيرة. وقد لخص بن غوريون ذلك عندما قال "القلة ضد الكثرة" [٦].

ونتيجة لهذه الافتراضات، أو حتى الاعتقادات، فقد نهج صناع القرار في إسرائيل حسب منهج "السياسة الواقعية" عندما وضعوا مفهومهم للأمن. وقد تطلب ذلك صياغة استراتيجية

Digitized by Birzeit University Library

كبيرة مبنية على الاعتماد على الذات. فإسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ لم تكن تتمتع بعمق استراتيجي أو تكتيكي. هذه حقيقة جعلت من إسرائيل دولة حساسة جدا لهجوم مفاجئ على غرار ما حدث في حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ . وستبقى مسألة تكهن ماذا كان سيحدث لو أن الهجوم العربي الناجح والمفاجئ استراتيجيا والذي نفذته كل من سوريا ومصر في حرب أكتوبر قد حدث في حرب ١٩٦٧ .

هذه الحقائق والافتراضات تركت أثرا كبيرا على العقيدة العسكرية الإسرائيلية حين صاغها الإسرائيليون عقيدة هجومية بما تتطلبه من القدرة على القيام بضربات وقائية واستباقية، بالإضافة إلى نقل المعركة فور حدوثها إلى أرض الخصم [٧]. ولمواجهة التفوق العددي العربي لجأت إسرائيل إلى عدة أساليب لكي تتغلب على نقطة ضعفها هذه. فقد استطاعت إيجاد فجوة نوعية بينها وبين الدول العربية. وكان لهذا التفوق النوعي الأثر البارز في تحقيق إسرائيل الانتصارات العسكرية على مدى الحروب التي خاضتها ضد العرب. وقد تطلب ذلك تقديم أحسن أنواع التعليم واستقطاب الخبراء اليهود المشهورين من مختلف أنحاء المعمورة وركزت أيضا على تقديم أحسن وأكفأ أنواع التدريب العسكري لجيشها وفوق ذلك كله استطاعت إسرائيل تطوير سلاحها الجوي إلى مستوى متقدم جدا، ولا ننسى بأنه كان العامل الحاسم في حرب حزيران ١٩٦٧ .

ولكي تحيد التفوق العددي العربي أو تقلل من دوره، لجأت إسرائيل، أيضا، إلى إقامة تحالفات إقليمية مع شاه إيران مثلا، وتركيا في هذه الأيام. وميزة هذه التحالفات الإقليمية هي أنها تحرم العرب من القدرة على حشد كامل طاقاتهم لمواجهة إسرائيل حيث ينشغل العرب دائما في صراعات أخرى. وعلاوة على ذلك، فقد سعت إسرائيل إلى التحالف مع قوة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية لما لذلك من فوائد كثيرة تعود بالنفع على إسرائيل منها أن يتصور العرب بأن أمريكا ملتزمة ببقاء وأمن إسرائيل ولا تسمح بهزيمتها. وقد عملت إسرائيل على تشتيت جهود الدول العربية وذلك لإضعافها بإيجاد تحالفات مع الأقليات داخل الدول العربية مثل الموارنة في لبنان والأكراد في شمال العراق وقوات جون قرنق في جنوب السودان.

أدركت إسرائيل منذ البداية أنها دولة غريبة عن المنطقة ولم تتمتع بشرعية بأعين العرب عند تأسيسها، حيث لم يعترف لها العرب بحق الوجود. وقد تركت هذه الحقيقة الأثر الأكبر على رسم إسرائيل لسياستها الدفاعية والأمنية. وقد قامت بتطوير قوة ردع حتى لا يفكر العرب إطلاقا بإمكانية تدمير إسرائيل أو حتى الانتصار عليها. يقول إسحاق رابين بهذا الصدد أن "هدف جيش الدفاع الإسرائيلي هو أن يردع الحرب وإذا فشل الردع أن يحسم المعركة بتحطيم القوة المهاجمة على أرض العدو" [٨]، وهذا يعني، مع جملة ما يعني، أن يحافظ الإسرائيليون على سجل من الانتصارات حتى يصل العرب إلى حالة اليأس من الانتصار ويقبلون بالأمر الواقع ويعترفون بشرعية بقاء إسرائيل. فقد وقعت كل من مصر والأردن معاهدتي سلام وكذلك وقعت منظمة

Digitized by Birzeit University Library

التحرير الفلسطينية اتفاقيتي أوسلو واحد وأوسلو اثنين.

إن الردع الذي ذكرته لم يقتصر على الأسلحة التقليدية بل أيضا تضمن أسلحة نووية. فقد انتهجت السياسة الإسرائيلية أن تكون مبهمة فيما يتعلق بالأسلحة النووية. فالهدف إبقاء العرب شاكين وغير متأكدين فيما إذا كان لدى إسرائيل أسلحة نووية أو لا. وفي الواقع لابد من التمييز بين نوعين من أنواع الردع: الأول المقصود منه منع وقوع المعركة، وقد فشل هذا مرتين في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب ١٩٦٧، أما الثاني فالمقصود به ردع العرب من التفكير بالتخطيط لمعركة لتدمير إسرائيل، وهذا النوع ما زال ناجحا. فاعتقاد العرب بأن لدى الترسانة العسكرية الإسرائيلية أسلحة نووية يعني استحالة تدمير هذه الدولة لأن العواقب ستكون وخيمة على كل المنطقة حيث طور الإسرائيليون خيار شمشون. أما لماذا لم تؤكد إسرائيل امتلاكها للسلاح النووي فذلك يعود لسببين هما: حتى لا يتشجع العرب ويحاولون الحصول على أسلحة نووية، وحتى لا تصطدم إسرائيل مع السياسة الأمريكية التي تؤكد على ضرورة حظر انتشار الأسلحة الذرية [٩].

العملية السلمية والظروف الدولية والإقليمية الجديدة

عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ في أجواء جديدة لم تشهدها المنطقة والعالم من قبل. وهذا يعني بأن على الدول أن تغير من طريقة تفكيرها فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى أنه قد طرأ تغير كبير على طريقة تفكير الإسرائيليين بهذا الخصوص، حيث تبقى طريقة التفكير منسجمة مع ما تقتضيه مدرسة "الواقعية الجديدة".

لقد حدث تغير كبير في النظام الدولي بانهيار الشيوعية وتفكك كل من حلف وارسو والاتحاد السوفياتي. لقد ورثت روسيا الاتحاد السوفياتي متراجعة بذلك إلى قوة من الدرجة الثانية تاركة بذلك الولايات المتحدة تجلس وحيدة على عرش ما يسمى بـ "النظام الدولي الجديد". من الطبيعي أن ينعكس هذا التغير على الشرق الأوسط حيث فقدت بعض الدول العربية، وسوريا على وجه التحديد، مظلة الاتحاد السوفياتي الذي كان يقدم دعما سياسيا ودبلوماسيا في جميع المحافل الدولية فيما يخص الصراع العربي-الإسرائيلي. فقد كان لسياسات الاتحاد السوفياتي أثر كبير على إسرائيل، حيث كانت الكابح الذي كان على الإسرائيليين أن يأخذوه دائما في حساباتهم أوقات السلم والحرب [١٠]. وقد أدى هذا التغير، ضمن جملة أشياء أخرى، إلى فتح باب هجرة اليهود السوفيات وأوروبا الشرقية على مصراعيه، الأمر الذي قوى المجتمع الإسرائيلي حيث زاد عدد السكان بمعدل ١٥٪ وكان الكثير من بين المهاجرين من المثقفين والعلماء وأساتذة الجامعات والفنيين المهرة.

أما الحدث الآخر، والذي لا يقل أهمية عن الأول، فهو حرب الخليج الثانية. لقد قادت أمريكا تحالفا سياسيا وعسكريا لطرد القوات العراقية من الكويت، ما ترك آثارا مدمرة على البنية

Digitized by Birzeit University Library

السيكولوجية للمجتمعات العربية. لقد أصبح العرب في أضعف موقف لهم في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي حيث أدت الحرب إلى القضاء على آمال الكثيرين في تشكيل جبهة شرقية تضم الأردن، سوريا، والعراق القوي آنذاك. هذان الحدثان أديا إلى قبول العرب بمقترحات الإدارة الأمريكية بعقد مؤتمر دولي للسلام بإطاره المعروف ومرجعية القرارات الدولية.

إذن، فالوضع الإقليمي الجديد يجب أن يكون مطمئنا لإسرائيل. فالعراق لم يعد قادرا عسكريا على تهديد إسرائيل لسنوات طويلة، والاتحاد السوفياتي أصبح في طي النسيان ولن ينهض من جديد ويأتي لمساعدة العرب في حالة وقوع حرب أو مواجهة. ونتيجة لذلك فعقدة الأمن يفترض أن تكون في أقل مستوى لها. وقد بدا أن هناك تغيرا بسيطا لدى قادة إسرائيل (حتى بين أولئك الذين اتبعوا منهج "السياسة الواقعية") في نظرتهم للمحيط الخارجي. يقول إسحاق رابين "لم يعد العالم ضدنا ... فالدول التي لم تمد يدها لنا، الدول التي أدانتنا والتي قاتلتنا والتي ساعدت أعداءنا، تعتبرنا الآن أمة تستحق الاحترام ... وهذه حقيقة جديدة، وبالتالي يجب أن نفكر بطريقة مختلفة ... والسلام يتطلب معايير جديدة" (١١). هنا يبرز السؤال الأهم وهو: كيف يفكر القادة الإسرائيليون بالأمن الإقليمي في ظل هذه التغيرات الكبيرة في الوضع الدولي والإقليمي؟

لقد اتفقت الأطراف المتفاوضة في مدريد على مواصلة المفاوضات بمستويين: الأول هو المفاوضات الثنائية، ونجم عن ذلك المسار السوري-الإسرئيلي، والمسار اللبناني-الإسرائيلي، والمسار الأردني-الإسرائيلي، والمسار الفلسطيني-الإسرائيلي. وميزة هذا النوع من المفاوضات هو أنه يعالج النزاعات على الحدود والانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل. أما المستوى الثاني فهو ما يعرف بالمفاوضات المتعددة الاطراف بحيث يكون مكملا للأول ولكنه منفصلا عنه. وفي المفاوضات المتعددة الأطراف تجلس جميع الأطراف المعنية الراغبة على طاولة المفاوضات للتفاوض على القضايا التي تهم المنطقة ككل. وفي اجتماع لها في موسكو، اتفقت الأطراف المشاركة في المفاوضات المتعددة على أن تنقسم إلى خمس مجموعات هي:

مجموعة السيطرة على التسلح والأمن الإقليمي، واللاجئين، والمياه، والتنمية الاقتصادية، والبيئة. وما يهمنا لأغراض الدراسة هو أعمال مجموعة السيطرة على التسلح والأمن الإقليمي.

تعد أعمال "مجموعة السيطرة على التسلح والأمن الإقليمي" المحاولة الأولى لمعالجة قضايا الأمن والسيطرة على التسلح في المنطقة. ولهذه المجموعة بعدان هما: الأول عملياتي، والثاني بنيوي. يعود البعد الأول إلى الجهود التي ستبذل لمنع الحرب عن طريق سوء الفهم وسوء التقديرات والتقليل من احتمالية هجوم مفاجئ، ويهدف في نهاية الأمر إلى منع استخدام القوة للترهيب السياسي أو تنفيذ السياسة الخارجية (١٢). أما البعد الثاني فيتعلق بتخفيض القوى البشرية وكذلك الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

Digitized by Birzeit University Library

وقد وافق المؤتمرون في موسكو عام ١٩٩٣ على تقسيم العملية إلى سلتين: الأولى تتعلق بالمفاهيم لمعالجة إجراءات بناء الأمن والثقة ذات العلاقة بالمسائل العسكرية السياسية وهي عبارة عن بيان نوايا لها علاقة باستخدام القوة المسلحة. والثانية تتعلق بالعمليات لمعالجة إجراءات بناء الأمن والثقة ذات العلاقة بالقضايا والإجراءات العسكرية والتكتيكية والعملياتية، مثل الإعلان المسبق عن النشاطات العسكرية، وتبادل المعلومات العسكرية، وتأسيس شبكة اتصالات إقليمية[١٣].

كما قررت الأطراف مجتمعة تأسيس مركز الأمن الإقليمي في عمان مع مرافق له في كل من تونس وقطر. لكن الجهود المبذولة للوصول إلى بيان النوايا لم تكن مثمرة وذلك بسبب تباين الموقفين المصري والإسرائيلي. فقد أصر المصريون على أن يشمل هذا البيان أن على المنطقة "الإقليم" الالتزام بمعاهدة ١٩٦٨ والمتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية، كما شنوا حملة دبلوماسية كبيرة للضغط على إسرائيل وإجبارها على توقيع على هذه المعاهدة. والحقيقة أن إسرائيل رفضت الاستجابة للمطلب المصري وتوقفت اجتماعات "مجموعة السيطرة على التسلح والأمن الإقليمي". ولكن، لماذا رفض الإسرائيليون توقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية حيث أدى ذلك إلى انعكاس سلبي على مجريات المجموعة؟ في اعتقادي أنها لم ولن توقع على المعاهدة لسببين هما: اختلاف الرؤية الإسرائيلية عن المصرية. والثاني هو أن هناك اتجاهات سلبية، حتى مع بدء المفاوضات السلمية ظهرت في المنطقة مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الأمن الإسرائيلي. والآن سأتناول هاتين النقطتين:

أولا، أدى اختلاف النهج الإسرائيلي في المفاوضات المتعددة الأطراف عن الموقف العربي، والمصري على وجه الخصوص، إلى تعثر وتوقف اجتماعات "مجموعة الأمن الإقليمي والسيطرة على السلاح". فالإسرائيليون يفضلون نظاما إقليميا للتأكد من عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى النقيض من ذلك، فالمصريون يحبذون تطبيق ما يسمى بنظام عالمي، مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووكالة الطاقة الذرية الدولية. لقد رفض الإسرائيليون الانسياق خلف الجهود المصرية لأن هذا الأسوب يعاني من عيوب بسبب كفاءة وسائل التحقق المتبعة للتأكد من انصياع الموقعين. وقد تجلى ذلك في محاولات العراق وكوريا الشمالية (اللتين وقعتا المعاهدة) مخالفة قيودها والحصول على أسلحة ذرية. وقد صرح شمعون بيرس في شباط ١٩٩٥، عندما كان وزيرا للخارجية في حكومة إسحاق رابين، بأن إسرائيل لن توقع المعاهدة وذلك لأنها هي الدولة الوحيدة المهددة بالفناء من قبل دول أخرى مثل إيران والعراق، وإلى حد ما ليبيا. ويضيف بأن التوقيع لا يساوي الورق الذي يوقع عليه [١٤]. وتبقى الحقيقة بأن إسرائيل لا تريد فتح منشآتها النووية للتفتيش.

ويعتقد الإسرائيليون بأن عملية الحد والسيطرة على التسلح يمكن أن تقوض الأمن الوطني،

Digitized by Birzeit University Library

ولذلك يجب رفضها طالما لم تتم إزالة المخاطر الرئيسة. فالقبول بذلك يعني تقويض صورة إسرائيل الردعية [١٥]. إن أسلوب إسرائيل للحد من الأسلحة يعتمد على مبدأ التفضيلات ولا يمكن الوصول إليه إقليميا إلا بعد تخفيض التوتر وزيادة مستوى الثقة بين دول المنطقة. وقد أكدت إسرائيل في إطار "مجموعة السيطرة على التسلح والأمن الإقليمي" بشكل متكرر أهمية تطبيق إجراءات بناء الثقة والأمن أولا وأن الحديث عن أسلحة الدمار الشامل هو غير مجد طالما أن إيران والعراق لا زالتا تعتبران خطرا يهدد إسرائيل وغير مشاركتين في المتعددة الأطراف [١٦]. ويطالب الإسرائيليون بضرورة انضمام إيران والعراق ودول المنطقة للمحادثات متعددة الأطراف حتى يكون السلام شاملا، عندها يمكن نقاش هذا الأمر.

ثانيا: المظاهر والاتجاهات السلبية في المنطقة، حيث أن تنامي قوة التيارات الأصولية في البلاد العربية هو من القضايا التي تخيف الإسرائيليين. فهذه القوى ترفض السلام مع إسرائيل ولا تقبل حتى بحق إسرائيل في الوجود على أرض فلسطين (من النهر إلى البحر). لقد ظهرت قوة الإسلاميين في الجزائر، ومصر، والأردن. ففي الاردن مثلا تشكل جبهة العمل الإسلامي الحزب الأقوى والأكثر تنظيما بين أحزاب المعارضة. ويعتقد الإسرائيليون أن تنامي هذه التيارات ليس له علاقة بالعملية السلمية وإنما هو نتاج عوامل اقتصادية واجتماعية مما يعني أن هذه البيئة الجديدة ليست مطمئنة للإسرائيليين [١٧]. بالإضافة إلى ذلك يجادل الإسرائيليون بأن السلام لا يتمتع بالدعم المطلوب من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، يرفض مثقفو مصر التطبيع الثقافي مع إسرائيل، إضافة للانتقادات اللاذعة في الصحف العربية، والمصرية على وجه الخصوص، للحكومات الإسرائيلية. فالإسرائيليون لا يستبعدون على المدى الطويل أن تصل للسلطة بعض التيارات الرافضة للسلام عن طريق تأطير الجماهير ضد العملية السلمية، مع أن واقع الأمر يشير إلى أن هذه القوى ليست لها القوة التي يضخمها البعض، فهي ما زالت أقلية وعادة ما تأتي أفعالها المتمثلة بالانتقادات الصحفية أو حتى بعض العمليات التي تأخذ طابع العنف كرد فعل على الممارسات الإسرائيلية في الالتفاف على الاتفاقات الموقعة، بالإضافة إلى استمرار الاستيطان في الضفة والقطاع ومصادرة أراضي الفلسطينيين.

وهناك مظهر سلبي آخر يتحدث عنه الإسرائيليون هو أن إيران والعراق يشكلان تهديدا قائما ومحتملا على أمن إسرائيل. فهاتان الدولتان ترفضان العملية السلمية وما نتج عنها، يصاحب ذلك إحتمالية قدرة الدولتين على امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة أخرى غير تقليدية وأنظمة الإطلاق القادرة على ضرب أهداف داخل إسرائيل. فالنظام في إيران يرفض السلام مع إسرائيل ويدعم حزب الله في جنوب لبنان في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل. وكثيرا ما يطلق القادة الإيرانيون تصريحات شديدة اللهجة ومعادية لإسرائيل. وبناء على ذلك، يصعب على إسرائيل تغيير سياستها النووية، حيث يقول باراك، رئيس حزب العمل الحالي "إن سياسة إسرائيل النووية كما يتصورها العرب لم تتغير ولن تتغير ولا يمكن تغييرها، وذلك لأنها موقف

Digitized by Birzeit University Library

مبدئي لمسألة بقاء وجود إسرائيل التي ستترك الآثار على الأجيال القادمة" (١٨).

إن استمرار دول المنطقة في الإنفاق الكبير على التسلح هو مظهر سلبي آخر لا يطمئن الإسرائيليين. فسوريا، مثلا، اشترت صفقة أسلحة بمليارى دولار حيث مولتها العربية السعودية مكافأة لها على موقفها من حرب الخليج الثانية. ومصر ما زالت ماضية في تحديث أسلحتها، وجيشها يعد من أقوى جيوش المنطقة. وأيضا، رافق حصول بعض الدول، كسوريا، على قوة صاروخية لا يستهان بها عجز إسرائيل عن معالجة مسألة اعتراض الصواريخ في حالة إطلاقها. وقد ظهر ذلك جليا عندما أرسل العراق تسعة وثلاثين صاروخا من طراز سكود لضرب أهداف منتخبة في العمق الإسرائيلي.

إن ما أوردت من تباين الموقفين، الإسرائيلي والمصري، وكذلك بروز الاتجاهات السلبية في المنطقة ليحتم على قادة إسرائيل الاستمرار بنفس طريقة التفكير السابقة. ويبدو من الصعب تجسير الهوة بين الموقفين لما يتطلبه ذلك من تقديم تنازلات لن تقبل بها إسرائيل. سوف تركز إسرائيل على عقيدة عسكرية دفاعية ذات قدرات هجومية مع ما يتطلبه ذلك من الحفاظ على القدرة على تنفيذ ضربات استباقية ووقائية وتحطيم الوسائل المخصصة لإنتاج الاسلحة النووية على غرار ما حدث عندما أغارت الطائرات الإسرائيلية وحطمت المفاعل النووي العراقي في تموز عام ١٩٨١. وتطور الآن إسرائيل، بالتعاون مع الولايات المتحدة، صاروخا مضادا للصواريخ باسم "السهم".

أما إعادة إسرائيل للجولان والضفة الغربية فمن شأنها أن تحرمها من العمق الاستراتيجي والتكتيكي الذي سيكون حاسما إذا ما اندلعت حرب مفاجئة،عندها ستضطر إسرائيل للمرة الأولى للقتال على أراضيها بالقرب من مراكز السكان في تل أبيب وحيفا. لذلك، لن يعيد الإسرائيليون الجولان إلا ضمن ترتيبات أمنية موافقة بشكل كبير لما يتطلبه التصور الأمني الإسرائيلي.

لن تعتمد إسرائيل على تطمينات عربية أو حتى دولية ولذلك ستستمر بمحاولة الحفاظ على التفوق النوعي العسكري والتكنولوجي لما لذلك من أهمية قصوى حتى يشعر الإسرائيليون بأن الإقليم هو أمن في حالة "الأناركيا". ولن تكف إسرائيل عن إقامة تحالفات في المنطقة كما يجري الآن مع تركيا. فإقليم الشرق الأوسط الآمن بالنسبة لإسرائيل يعني، باختصار شديد، تعزيز أمنها بالدرجة الأولى مع ما يتطلبه ذلك من إبقاء ميزان القوة لصالحها.

Digitized by Birzeit University Library

خاتمة

من الواضح أن التصور الإسرائيلي لشرق أوسط آمن هو مختلف تماما عن التصور العربي والمصري بشكل خاص، وذلك نتيجة لاختلاف التجربة التاريخية لكلا الطرفين. وحتى مع توقيع إسرائيل لاتفاقيات سلام مع مصر والأردن لم يغير الإسرائيليون الذهنية الأمنية المنسجمة مع ما تنظر إليه مدرسة "الواقعية الجديدة". فسياستها وأسلوبها في المحادثات المتعددة الأطراف تعكس فهم قادتها لكيفية السلوك في هذه البيئة الأناركية.

وهناك حقيقة لابد من التطرق إليها وهي أن الإسرائيليين لا ينظرون لأنفسهم على أنهم جزء من المنطقة. فهم مختلفون ثقافيا ويشعرون بالغربة ولذلك سيمتازون دائما بالشك وعدم الثقة بالآخرين، وهذا يعني أنهم سيحافظون على قوة ردع. فالعقلية الإسرائيلية تعاني دائما من هاجس أمني كبير ، ويعلق على ذلك عيزر وايزمن بقوله بأن "مخاوف إسرائيل وقلقها ينبع بشكل أساسي من عقلية الغيتو التي أعاقت العملية السلمية" (١٩).

المراجع والهوامش

(1) John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions", *International Security*, Vol. 19, No. 3, (1994 Winter), p. 10.

(٢) أنظر نفس المرجع السابق، ص ١٢ .

(3) Michael Brecher, "The Middle East Subordinate System and its impact on Israel's Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 13, June (1968), p. 118.

(٤) هذا المفهوم هو الماني يعود إلى القرن التاسع عشر ويعني بأنه لا يوجد سياسة واقعية غير تلك التي على الدولة أن تعتمد عليها ولا تسمح للعواطف والأماني أن تؤثر على عملية إطلاق الأحكام واتخاذ القرارات.

(5) Efraim Inbar and Shmuel Sandler, "The Changing Israeli Strategic Equation: Toward a Security Regime", *Review of International Studies* (1995) 21, p. 45.

(6) Shai Feldman and Abdullah Toukan, *Bridging the Gap*, (Rowman & Little Field Publishers, Inc, 1997), p.9.

(٧) مصدر سابق، ص ١٧ .

(٨) مصدر سابق، ص ١٥ .

(٩) مصدر سابق، ص ١٧ .

(10) Efraim Inbar, "Israel's Security in a New International Environment", *Israel Affairs* (1995), p. 33.

(١١) من خطاب ألقاه إسحاق رابين في حفل تخريج كلية الأمن الوطني بتاريخ ١٢ أب ١٩٩٣ .

(12) Shai Feldman and Toukan, p.5.

Digitized by Birzeit University Library

(١٣) مصدر سابق، ص ٤-٦ .

(14) Gerald M. Steinberg, "Deterrence and Middle East Stability: An Israeli Perspective", *Security Dialogue*, (1997), Vol. 28, p.50.

(15) Shai Feldman and Abdullah Toukan, p. 29.

(١٦) مصدر سابق، ص ٢٨-٢٩ .

(17) Efraim Inbar, "Israel's Security in a New International Environment", *Israel Affairs* (1995), p. 35.

(18) Gerald M. Steinberg, 1997, p. 52.

(١٩) مقابلة مع عيزر وايزمن في مجلة *Spectrum* (حزيران ١٩٨٨)، ص ١٥ .

Digitized by Birzeit University Library

الملف

العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

يتناول هذا العدد من مجلة **السياسة الفلسطينية** موضوع العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير نظراً لتاثيرات هذه العلاقة على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وعلى وحدة الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الوطن. وقد توجهت هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** الى عدد من الكتاب والسياسيين الفلسطينيين لإبداء ارائهم حول الموضوع.

وفيما يلي مداخلات هؤلاء، معتمدين ترتيباً ابجدياً لأسماء المشاركين.

Digitized by Birzeit University Library

ملف

علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية

إشكالية تدرج سلطات، أم تداول وإحلال؟

د. أحمد مبارك الخالدي*

ينطلق الباحث القانوني في نظرته إلى إشكالية العلاقة من مجموع القواعد القانونية في مصادرها ودرجاتها المتعددة التي تنظم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، ومن الأعراف القانونية المطبقة في الواقع العملي والتي من خلالها يتم تحديد طبيعة العلاقة بين المنظمة والسلطة.

ووفقا لهذا الأساس للنظرة القانونية في طبيعة العلاقة المتعارف عليها بينهما، نجد بالنسبة لمنظمة التحرير ما يلي:

١) الميثاق الوطني الفلسطيني.

٢) النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣) اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني.

٤) اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني.

٥) وثيقة الاستقلال.

٦) قرار اختيار رئيس دولة فلسطين.

* د. أحمد مبارك الخالدي: عضو المجلس الوطني الفلسطيني وأستاذ القانون بكلية الحقوق في جامعة النجاح الوطنية، وزميل بحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

وبالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية، نجد مصادر نظامها في الآتي:

١) قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٣ .

٢) إتفاق إعلان المبادئ بين حكومة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لإقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية وانتخاب المجلس الفلسطيني في الضفة بما فيها القدس وقطاع غزة.

٣) رسائل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

٤) إتفاقية غزة-أريحا في أيار ١٩٩٤ ونقل الصلاحيات المبكرة في آب ١٩٩٤ ونقل المزيد من الصلاحيات في آب ١٩٩٥ .

٥) الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول ١٩٩٥ .

٦) الواقع العملي أو الأعراف القانونية.

فبالنسبة لمنظمة التحرير فإن الميثاق الوطني الفلسطيني نص في المادة (٢٥) على أنه تحقيقا للأهداف الواردة في الميثاق تنشأ منظمة التحرير الفلسطينية التي وفقا للمادة (٢٦) من الميثاق تعتبر ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية ومسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني. وقد أحالت المادة (٣٢) من الميثاق الوطني إلى النظام الأساسي لمنظمة التحرير لتحديد كيفية تشكيل هيئات المنظمة ومؤسساتها واختصاصاتها، ووفقا للنظام الأساسي للمنظمة يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير (كما جاء في المادة السابعة من النظام الأساسي)؛ فالمجلس الوطني هو صاحب الاختصاص بوضع سياساتها ومخططاتها وبرامجها وآلية تحقيقها.

وقد اكتسبت المنظمة بهذا الوضع اعترافا عربيا (خاصة منذ مؤتمر القمة بالجزائر عام ١٩٧٣ والمغرب عام ١٩٧٤)، وعلى المستوى الدولي، حيث كان اعتراف العشرات من الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ودول إفريقية وإسلامية.

ومن قواعد النظام القانوني الفلسطيني التي تعد مصدرا للأحكام التي تحدد طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني ومجلسه المركزي باعتبار المجلس الوطني المعبر عن الفلسطينيين في أماكنهم المتعددة في العالم، ومن قرارات المجلس على الخصوص تلك التي تبنى بموجبها مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية وإقامتها على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها والتي كانت بداياتها القرار الصادر في الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني والذي أكد قراره بإعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، حيث عبر فيه المجلس عن إيمانه بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

Digitized by Birzeit University Library

وتمشيا مع إعلان الاستقلال كان قرار المجلس في ١٩٨٩/٣/٣٠ باختيار رئيس دولة فلسطين.

وتعتبر قرارات المجلس الوطني تلك وغيرها أساس الدخول في عملية سلام الشرق الأوسط التي بدأت منذ عام ١٩٩١ وتتابعت بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ وما تلاها حتى توقيع الاتفاقية المرحلية الدولية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الشعب الفلسطيني في واشنطن عام ١٩٩٥ . وفي أثناء عملية السلام تلك، وبعد توقيع المنظمة مع حكومة إسرائيل اتفاق إعلان المبادئ في ١٩٩٣/٩/١٣ لإقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية في الأراضي الفلسطينية التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية أو تنقل مواضع قواتها خارجها في تلك الأثناء، وتمشيا معها ومع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته المنعقدة من ١٠-١٢/١٠/ ١٩٩٣ تكليف رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وبتكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة.

وجاءت اتفاقيات غزة-أريحا في آب ١٩٩٤، وبرتوكول القاهرة في آب ١٩٩٥، ثم الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وغزة الموقعة في واشنطن في أيلول ١٩٩٥ مؤكدة على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني وتحتوي على مؤشرات للمركز القانوني للسلطة الفلسطينية وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. فقد نصت الاتفاقية المرحلية على التزام المنظمة بإجراء انتخابات سياسية عامة لمجلس السلطة "المجلس التشريعي" ولرئيس السلطة، وأن هذه الانتخابات تشكل خطوة تمهيدية نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ولتوفر الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية.

وواضح أن هذه الانتخابات وما يسفر عنها هي خطوات تمهيدية مرحلية وليست بديلة عن المنظمة حتى يتم تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ويقيم مؤسساته الديمقراطية. وقد أوضح هذا التدرج في السلطات باعتبار منظمة التحرير هي قمة هرم السلطة وتنبثق عنها السلطة الوطنية. الاتفاق المرحلي الذي كسابقاته من الاتفاقيات هو بين حكومة دولة إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة للشعب الفلسطيني. فقد جاء في ديباجة الاتفاق المرحلي بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني أنهما ضمن عملية سلام الشرق الأوسط تؤكدان على رغبتهما في تحقيق تسوية سلمية عادلة، وأن الهدف من المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية (بالإضافة إلى أمور أخرى) إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي بانتخاب المجلس الفلسطيني وحددت مواد الاتفاقية صلاحياته التشريعية والتنفيذية.

ومن مجمل الصلاحيات التي حددتها مواد الاتفاقية نجد أنها أعطت الدور الأساسي لممارسة السلطات للمجلس المنتخب والسلطة التنفيذية. أما صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية فلم يرد

Digitized by Birzeit University Library

لها ذكر سوى كونها طرفا شريكا مقابلا لحكومة دولة إسرائيل، وأنه، وفقا للمادة التاسعة من اتفاقية واشنطن المرحلية في ١٩٩٥/٩/٢٨ الفقرة (٥/ب)، فإن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات توقيع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية:

١) إتفاقيات اقتصادية كما هو وارد في الملحق الخامس من الاتفاقية.

٢) إتفاقيات مع دول مانحة من أجل تنفيذ ترتيبات لتقديم المساعدات للمجلس.

٣) إتفاقيات من أجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما في الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو اتفاقيات أخرى في إطار المفاوضات المتعددة.

٤) إتفاقيات ثقافية، علمية أو تعليمية.

وقد حاول الاتفاق أن ينفي عن هذه العلاقات الدولية صفة "الدولية"، وواضح أن اختصاصات المنظمة ودور مؤسساتها في الأراضي الفسطينية محدود، فالدور الأكبر هو لمؤسسات السلطة الوطنية التي أفرزتها اتفاقيات منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل. وقد زاد من إشكالية طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، فضلا عن قلة النصوص التي تعطي دورا رئيسيا لمؤسسات منظمة التحرير، أن بعض أعضاء المجلس التشريعي المنتخب يعتقدون أنهم يمثلون الشرعية الفلسطينية وأنهم بديلون عن مؤسسات منظمة التحرير. زاد من الإشكالية أيضا أن الممارسة العملية للسلطة الوطنية الفلسطينية لا تستند إلى مرجعية دستورية عليا تنظم العلاقة بين المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي. فكل ما يوجد نظريا في النصوص القانونية هو ما ورد في قانون الانتخاب الفلسطيني رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥، حيث نصت مادته الثالثة أنه يكون أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وفقا للمادتين ٥ و ٦ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وحتى مشروع القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثانية لم يحدد ملامح العلاقة بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. فما ورد في المشروع لا يتعدى كونه عبارات عامة لا معنى قانوني محدد لها، حيث جاء في مقدمته أن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن، فلسطين . . . لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذا القانون الأساسي يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني وينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن لم يبين القانون الأساسي كيفية قيادة منظمة التحرير وما هو دورها واختصاصات مؤسساتها التي باتت شبه معطلة وكأنه لا دور لها في هذه المرحلة، حتى أن البعض أثار تساؤلا مفاده: هل إهمال المنظمة ومؤسساتها يؤدي إلى انتهائها تدريجيا، وبالتالي يؤدي ذلك

Digitized by Birzeit University Library

الوضع عمليا إلى انتهاء الميثاق الوطني الفلسطيني كما تريد إسرائيل لتصبح السلطة الوطنية للحكم الذاتي المحدود بديلا عن المنظمة؟

لكن الباحث الموضوعي يرى في الواقع العملي ملامح نظام جديد لتدرج السلطة وفصلها بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية لم يستطع القانون الأساسي الإحاطة به وتحديده، بل وقصر في ذلك. من ذلك أن القانون الاساسي المقترح لا يفسر الاجتماعات المشتركة التي تجمع بين المجلس التشريعي والمجلس الوطني والحكومة والمجلس المركزي أحيانا، ولا يحدد اختصاصات قانونية لمعظم تلك الجهات ولا طبيعة تلك السلطات، هل هي متساوية متوازية أم متدرجة أم بديلة عن بقية مؤسسات منظمة التحرير.

ولربما كان ما صرح به رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، نافيا حلول المجلس التشريعي وسلطته التنفيذية محل المجلس الوطني ولجنته التنفيذية في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مبنى بلدية نابلس في ١٩٩٧/٨/١٦ ردا على سؤال حول القانون الأساسي ولماذا لم يصدر حتى الآن رغم إقرار المجلس التشريعي له، حيث أجاب بقوله بأن إصداره يحتاج إلى الرجوع إلى المجلس الوطني الفلسطيني أو مجلسه المركزي إذا فوض في ذلك لأخذ موافقته على القانون الأساسي.

إن تصريح السيد الرئيس بوجوب موافقة المجلس الوطني الفلسطيني أو مجلسه المركزي على القانون الأساسي إذا طبق عمل ينفي عن العلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير صفة استبدال المنظمة بالسلطة، ولكنه يثير إشكالية الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات بينها، وذلك للأسباب التالية:

١) إن الممارسة العملية لأسلوب الحكم تختلف عن النصوص القانونية، من ذلك ما جاء في إعلان الاستقلال "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا . . . في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية وعلى العدل الاجتماعي والمساواة" وهو ما أكدته المادة الخامسة من مشروع القانون الأساسي.

وكذلك، جاء في المادة الثانية من مشروع القانون الأساسي الذي أقر بالقراءة الثانية من المجلس التشريعي أن الشعب هو مصدر السلطات يمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس الفصل بين السلطات.

ومع أن هذه الطبيعة لنظام الحكم القائمة على فصل السلطات تقرها الأغلبية في المجلس التشريعي، ممثل الشعب في الأراضي الفلسطينية، وأن هذا الإقرار واضح من الموافقة عليه بالقراءة الثانية، إلا أن الواقع لا يتفق مع ذلك تماما. فالنظام البرلماني خصائص منها أنه

Digitized by Birzeit University Library

يقوم على نيابة مجلس أومجلسين عن الشعب يحدد النظام تكوينهما واختصاصات كل منهما ويقوم على الفصل بين السلطات وتتحدد طبيعة النظام النيابي حسب مقدار الفصل بين السلطات ومدى استقلالية كل منها في مواجهة الأخرى، فيكون النظام نظاما مجلسيا إذا كان المجلس النيابي يتولى أساسا السلطة التشريعية، وله الصدارة على السلطتين الأخريتين، وخاصة التنفيذية، فتبدو وكأنها تابعة. وقد يكون النظام رئاسيا إذا كان الفصل بين السلطات في الاختصاصات يرجح كفة السلطة التنفيذية فيكون رئيسها له الصدارة في الاختصاصات التي تحددها النصوص وليس هو. وقد يكون النظام برلمانيا إذا كان يقوم على أساس التعاون بين السلطات الثلاث وتبادل الرقابة بينها.

والملاحظ في التطبيق العملي لممارسة السلطات في الفترة التي تلت تشكيل المجلس التشريعي أن الفصل بين السلطات لم يطبق بصورة واضحة ذلك أن رئيس السلطة التنفيذية كان يحضر كل اجتماعات المجلس التشريعي، وهذا مظهر لا ينسجم مع مبدأ فصل السلطات إذ أن حضور الرئيس لاجتماعات المجلس هو في الحالات الضرورية، وهو ما يبدو أنه آخذ في التبلور في الفترة الأخيرة.

ويضاف إلى ما سبق من وقائع لا تنسجم مع فصل السلطات أن الرئيس يحضر كل اجتماعات المجلس الوزاري ويترأسها، مع عدم وجود رئيس للمجلس الوزاري يتحمل المسؤولية لأن الرئيس "غير مسؤول سياسيا وجنائيا" فهو وفقا لقرار المجلس الوطني في ١٩٨٩/٣/٣٠ يعتبر بمثابة رئيس الدولة، وبالتالي، فحضوره للاجتماعات بهذه الوضعية يصعب معه الفصل بين السلطات، ولعل ذلك يبدو واضحا في الآونة الأخيرة بعد الإعلان عن تقرير رئيس هيئة الرقابة حول ممارسات السلطة التنفيذية ومخالفات بعض أعضائها وتقرير لجنة المجلس التشريعي بالخصوص، فلم يستطع الرقيب العام ولا النائب العام ولا المجلس التشريعي أن يحرك دعوى المسؤولية ضد المنسوب إليهم المخالفات وكأنهم بانتظار موافقة رئيس السلطة التنفيذية على ذلك، وهذا يمس باستقلالية السلطتين القضائية والتشريعية وفصل اختصاصاتهما وممارسة سلطاتهما القانونية.

٢) إن الاتفاقية المرحلية (واشنطن عام ١٩٩٥) تميل في تحديدها للاختصاصات خلافا للاتجاه الفلسطيني المعلن في وثيقة الاستقلال ومشروع القانون الأساسي والممارسة العملية للسلطة الوطنية، حيث الاتفاق يرجح نظام حكومة الجمعية (المجلسي)، فالمادة الخامسة في فقرتيها الأولى والثانية مثلا نصت على أن يكون للمجلس (التشريعي) لجنة تمارس السلطات التنفيذية للمجلس نيابة عنه، وكأن السلطة التنفيذية ستكون تابعة للمجلس المنتخب وليست سلطة منفصلة عنه وظيفيا ومساوية له، وهذا خلاف الواقع، حيث السلطة التنفيذية برئيسها والوسائل التي تمتلكها أقوى من المجلس التشريعي.

Digitized by Birzeit University Library

٣) وجانب آخر من إشكالية تدرج السلطات وفصلها يتمثل في وجود المجلس الوطني الفلسطيني المفترض أنه يمثل كل الفلسطينيين أينما وجدوا ولكنه عمليا لا يمارس اختصاصات أصلية حقيقية في حين يوجد مجلس تشريعي هو وفق النص جزء من المجلس الوطني الفلسطيني لكنه يمارس عمليا اختصاصات حقيقية رئيسية إذا قيس بدور مؤسسات منظمة التحرير الثانوي. ومما يزيد من هذه الإشكالية عدم وجود نصوص اتفاقية أو في القانون الأساسي تحدد العلاقة القانونية بين المجلسين الوطني والتشريعي وتوزع الاختصاصات بينهما. وفي الواقع تكاد تكون مؤسسات منظمة التحرير، وعلى رأسها المجلس الوطني، معطلة عدا عن بعض المظاهر المتمثلة في حضور رئيس المجلس أو بعض أعضاء المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية للمنظمة لاجتماعات مشتركة مع الحكومة غير منتظمة أو منظمة بنصوص كلما دعت الظروف، علما بأن أعضاء في المجلس المركزي وفي اللجنة التنفيذية هم أعضاء في المجلس الوطني أو المجلس التشريعي وبعضهم وزراء، وهذا بالطبع يصعب معه الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات وإمكانية المحاسبة، فلا يمكن معه معرفة بأية صفة يمارس العضو منهم الاختصاصات والصلاحيات ليتم التحقق من تمشيها مع القوانين، علما بأن هناك نصوصا لا تسمح للنائب أو لعضو اللجنة التنفيذية بتقلد وظائف عامة عليا ولكنها غير مطبقة.

وكحل لهذه الإشكالية لابد لمشروع القانون الأساسي أن ينظم هذه العلاقات ويفصل بين السلطات والاختصاصات، ولربما من الأفضل الأخذ بنظام المجلسين، المجلس الوطني الفلسطيني ويمثل الفلسطينيين حيثما كانوا، والمجلس التشريعي للداخل. ويتم تحديد اختصاصات كل منهما على حدة وفصل السلطات في الداخل، وفي القضايا المصيرية يمكن أن يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة.

إننا نمر بأخطر مرحلة في حياتنا المعاصرة للمحافظة على وجودنا وكيانيتنا السياسية، ونحتاج إلى كل مؤسساتنا في الداخل والخارج لتكون خياراتنا غير محاصرة، وهذا يقتضي تفعيل مؤسسات منظمة التحرير إلى جانب مؤسسات السلطة الوطنية التي هي في مجموعها مؤسسات الكيان الفلسطيني وركائز دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

Digitized by Birzeit University Library

ملف

السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير
اشكالية العلاقة الادارية والوطنية

سميح شبيب*

تسود العلاقات القائمة ما بين م. ت. ف والسلطة الوطنية الفلسطينية حالة من التشويش والاضطراب تصل في بعض حالاتها وجوانبها إلى حد غير مفهوم. ذلك أن حالة التشابك القائمة ما بين مؤسسات المنظمة العائدة، ومؤسسات الحكم الذاتي الناشئة من جهة، وشلل مؤسسات المنظمة في الخارج من جهة أخرى، من شأنها إضفاء المزيد من الضبابية حول صورة الوضع القائم ما بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير. وفيما إذا حاولنا تلمس ضبابية هذه العلاقة، لا بد من العودة قليلاً إلى الوراء، والتذكير بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي سبق له وان ناقش اتفاق اوسلو، ومن ثم أقره على أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية، أحد أذرع م. ت. ف، وبحيث تكون المنظمة هي المرجعية السياسية والتنظيمية للسلطة الوطنية. ومن خلال هذه الرؤية، بدأت الاجهزة الفنية الادارية، بوضع خارطة هيكلية ادارات ومؤسسات الحكم الذاتي، وسرعان ما تم اقرار هذه الخارطة الهيكلية، وتم الشروع بوضع أسسها العملية، حتى قبل دخول القيادة الفلسطينية أرض الوطن.

وبعد عودة رأس السلطة إلى غزة في ١٩٩٤/٧/٢، وشروع طلائع القيادة الفلسطينية وكوادرها بالعودة، بدأت حركة إنتقال واسعة لمؤسسات المنظمة من الخارج إلى الداخل إنتقالاً تاماً ونهائياً، وبشكل تتم فيه تصفية تلك المؤسسات من الخارج ، ودونما عودة.

واللفت للنظر هنا، أن حركة الانتقال الواسعة تلك قد ترتب عليها حملة تغيرات موضوعية،

---

* سميح شبيب: كاتب وصحفي عائد، ومدير قسم الاحزاب السياسية في دائرة العلاقات القومية في م. ت. ف.

Digitized by Birzeit University Library

أبرزها:

- بروز حالات التشابك والتداخل الاداري والوظيفي ما بين المؤسسات المحدثة، لتلبية متطلبات قيام الحكم الذاتي، وبين المؤسسات العائدة. والحفاظ على مؤسسات سابقة، جاء تشكيلها لتلبية متطلبات سياسية محددة ، ولم تعد قائمة الان. وبات بالامكان تسمية أسماء ثلاث أو أربع مؤسسات، بذات المهام، وذات الوظائف، الامر الذي أسهم في إهدار أموال وطاقات في غير مكانها اللائق.

- إغلاق مؤسسات عريقة وهامة في الخارج، دون إنشاء ما يشابهها في الداخل. ومن أبرزها مركز الابحاث التابع لـ م. ت. ف ، والمؤسس سنة ١٩٦٤ وصحيفة فلسطين الثورة ، المؤسسة سنة ١٩٧٢ . إضافة لسفارات وبعثات دبلوماسية ومكاتب إعلامية دولية مختلفة.

- ضعف نشاط المؤسسات الفلسطينية الرسمية في الخارج بشكل عام، ووصول معظمها درجة الموات. وابرزها: مؤسسات أبناء الشهداء، جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، الدائرة السياسية، الصندوق القومي الفلسطيني.. الخ.

والى ذلك ، تعمق قلق اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات، وبدأوا يشعرون وكأن الحل الذي تضمنه اتفاق اوسلو ،يعني التخلي عن المنظمة ومؤسساتها في الخارج، وفقدان المنظمة كوطن معنوي كبير يتسع للفلسطينيين جميعاً ، من خلال تشكيله بوتقة واسعة. ولعل مما زاد في قلق فلسطيني المهجر هي تلك التصريحات الفلسطينية الرسمية والقائلة بعودة ٨٥,٠٠٠ ألف فلسطيني الى ارض الوطن قريباً، لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق.

وتأسيساً على ذلك ، بدأت الاصوات الفلسطينية في مخيمات سوريا ولبنان والاردن تتعالى، مطالبة بضرورة الحفاظ على إطار المنظمة في الخارج، ودعم مؤسساتها ، خاصة مؤسسات أبناء الشهداء والرعاية الصحية. ولعل ما زاد في قلق الفلسطينيين في الخارج وتشويشهم هو طبيعة الخطاب السياسي المعارض والسائد في سوريا ولبنان.

وبعيداً عن التأثيرات السلبية، وحالة التشويش والاضطراب السائدة والقائمة ما بين السلطة والمنظمة على الفلسطينيين عامة، فإنه يمكن القول بأن المنظمة كإطار عام، ووطن معنوي ، لا تزال قادرة على تأطير الجميع في حالة القدرة على رسم التخوم الفاصلة واللازمة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمة. وبحيث يمكن القول معه، بأن مؤسسات المنظمة عادت لممارسة دورها السياسي والاجتماعي اللازم، لإستمرار حالة الصراع، وصولاً إلى حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ومن مختلف الاوجه، ومنها بالتأكيد موضوع اللاجئين، وتطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤، وهو ما تحاول اسرائيل والولايات المتحدة التملص منه.

Digitized by Birzeit University Library

نوازع التشابك وخلفياته

لعل قراءة لتطور الفكر السياسي الفلسطيني ومؤسساته منذ بدايات تأسيس م. ت. ف يمكنها أن تدلل وبوضوح، على أن المنظمة ومؤسساتها ووفقاً لتركيبها الفصائلي العسكري والسياسي على حد سواء، كانت قد تطورت عبر مراحل ومفاصل متتالية من الثورة إلى مأسسة الثورة، ووصلت في بعض الحالات إلى ما يشبه مؤسسات الحكومة، دون أن تتمكن من مغادرة مواقع الثورة.

وبعد الإنتقال إلى أرض الوطن، جرت عملية مأسسة الحكم الذاتي والحفاظ على مؤسسات م. ت. ف في الداخل، بشكل غير مدروس. وإضافة الى ذلك، كانت هناك مراهنة القيادة السياسية في الوصول وبسرعة إلى قيام كيان الحكم الفلسطيني، عبر مدخل إتفاق اوسلو، وبعد ذلك يتم حل الامور الفلسطينية كافة. وبمعنى آخر، فقد كانت قضايا م. ت. ف مؤجلة إلى حين ، وبعد حل الامور في الداخل ، سيجري حلها بالخارج.

لكن تطور الاحوال في الداخل، خلال الاعوام الاربعة الماضية، دلل وبوضوح، على أنه وفي غياب الحل الاقتصادي، فمن المحال الوصول إلى حل سياسي. وبعد مجيء الليكود ووصول الامور الى ما وصلت اليه، بات من المؤكد استحالة الوصول الى حل عادل يكفل حل القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها . وبذلك تعقدت أمور الفلسطينيين في الداخل كما في الخارج، وبات وضع المنظمة والسلطة في أزمة حقيقية تحتاج إلى حالة انعاش وإنقاذ جدي.

وعليه، ترسخت القناعة القائلة بوجوب إعتبار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية والتوصل إلى حلول عادلة هي قضية الفلسطينيين جميعاً، وأنها تحتاج إلى جهود مكثفة وطويلة، وتحتاج إلى زمن غير قصير على الاطلاق. وبالتالي، فإن الوصول إلى الحل العادل، يحتاج إلى شكل من اشكال التوازن الفلسطيني - الاسرائيلي. ولعله من نافلة القول، أن ايجاد هذا الشكل محال، دون جدلية العلاقة ما بين العروبة والفلسطنة.

وفي حالة الإقرار بذلك ، فإنه لا بد من مراجعة تجربة المفاوضات السرية مع الاسرائيليين في اوسلو، وما تمخض عنها من اتفاق، وما نتج عن هذا الإتفاق. ولعل أبرز ما يتوجب تناوله في هذه المراجعة النقدية، هو طبيعة العلاقة القائمة ما بين المنظمة والسلطة، ودراسة حالة مؤسسات المنظمة في الخارج، وجدوى بث وبعث الحياة بها، للقيام مجدداً، بأداء دورها التاريخي والحضاري، والذي لا زال قائماً حتى اللحظة، ورسم الخطوط الفاصلة والمتداخلة ما بين عمل السلطة وعمل المنظمة. والى ذلك لا بد من الاشارة إلى بعض المفاصل الاساسية في هذا السياق ، والتي قد تساعد على رأب الصدع، وتصحيح العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، وأبرزها:

- إعادة النظر في الاتحادات الشعبية الفلسطينية عامة. ذلك أن الاتحادات العامة، وشرائح

Digitized by Birzeit University Library

الشعب الفلسطيني كافة، كتاب ومهنيون وطلبة ومعلمون وفنانون وشبيبة وعمال وفلاحون وإمرأة، هي اتحادات عامة، تشكل القواعد الشعبية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي ، فلا يجوز شلها وتجميد عملها، وادخالها في صراعات جزئية داخلية .

وبالتالي، فإن الاسراع في اعادة تشكيلها، وبعث الحياة فيها عبر عقد مؤتمراتها العامة في الخارج، من شأنه أن يشكل البداية الصحيحة لتصحيح العلاقة ما بين جموع الشعب الفلسطيني ومؤسسات م. ت. ف. ولعله من المفيد هنا الاشارة إلى تجربة الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. فبعد انتقال بعض أمانته العامة الى أرض الوطن توقف نشاطه في الخارج توقفاً تاماً ونهائياً. وبالرغم من توفر مقر له في مدينة غزة، فقد وجد نفسه واحداً من ثلاثة إتحادات، تعمل العمل ذاته، وهي إتحاد الكتاب برئاسة عزت الغزاوي، ورابطة الصحفيين برئاسة نعيم الطوباسي . ولم يتمكن لا الاتحاد العام ولا اتحاد الكتاب ولا رابطة الصحفيين من فعل شيء يذكر خلال السنوات الاربع الحوالي.

- تنشيط عمل المؤسسات القيادية ل م. ت. ف في الخارج وأبرزها: أمانة سر اللجنة التنفيذية، المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي، والعمل على عقد بعض اجتماعات اللجنة التنفيذية في الخارج.
- عقد مؤتمر شعبي عام في الخارج لمناقشة ما آلت اليه العملية السلمية من جهة وكذلك رسم التخوم والفواصل ما بين عمل السلطة من جهة وعمل المنظمة .
- الالتزام بعقد المجلس الوطني الفلسطيني كل عام، وتنشيط مؤسساته ولجانه كافة.
- إعادة عمل الاعلام الخارجي، وكذلك اصدار الصحيفة المركزية للمنظمة في الخارج، وبشكل يتيح للاكثرية الفلسطينية الاطلاع على الموقف السياسي للمنظمة.
- تأسيس مركز دراسات للاجئين الفلسطينيين، وبحيث يشمل على ممثلين فاعلين عن "الاونروا" ولجان المخيمات.
- دراسة حالة التشابكات القائمة داخل الوطن، بين المؤسسات ذات المهام الواحدة، ومن ثم فضها لمصلحة تأسيس المؤسسات الفاعلة في الخارج. وهنا يمكن الاشارة إلى نموذج واضح من نماذج التشابك. ويقع هذا النموذج في إطار أخطر الاختصاصات الا وهو التخطيط.

فقد سبق للمنظمة وأن أسست مركزاً لذلك، كان اسمه مركز التخطيط، وقام بوضع خطته وطورتها ومن ثم قيادة نشاطاته، د. نبيل شعث. وبعد الخ[illegible] المنظمة، قام الرجل نفسه

Digitized by Birzeit University Library

بوضع هيكلية وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ومارست هذه الوزارة مهامها التخطيطية وفقاً للمعطيات السياسية الادارية الراهنة. لكن المركز بقي هيكلاً قائماً، ومن ثم تم نقله إلى أرض الوطن، وكان من الطبيعي والحالة هذه، الا يتمكن من فعل شيء مميز لعدم وضوح مهمته من جهة وافتقاره لأية كفاءة أكاديمية.

وبإختصار، فإن بقاء حالة التشويش والإضطراب، في العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، من شأنه الاسهام في إضعاف ممكنات السلطة ذاتها، وإضاعة الاطار اللازم لحماية الوطن الفلسطيني المعنوي الكبير، في وقت نحن فيه بأمس الحاجة لتعزيز دور السلطة وإبراز الدور الاقليمي والدولي لـ م. ت. ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

ملف

مستقبل الديمقراطية في فلسطين بالنظر إلى إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

د. خليل الشقاقي*

إن العلاقة الحالية بين منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة مثل المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية وبين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها بما في ذلك مؤسسة الرئاسة والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء هي علاقة يشوبها الغموض واختلاف الرأي إلى الدرجة التي قد تشكل تهديدا لفرص التحول نحو الديمقراطية في فلسطين بعيدا عن الحكم الفردي. ترى هذه المداخلة القصيرة أنه في ظل الظروف الراهنة ومع افتراض وجود النوايا الحسنة، فإن هذه العلاقة تضعف وتزعزع مبادئ هيمنة المشرع في النظام الديمقراطي وقدرته على مساءلة الجهاز التنفيذي أو مجلس الوزراء.

سمح الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في أكتوبر ١٩٩٥ بإنشاء نظام سياسي ديمقراطي منفتح في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. فقد نادى بإجراء الانتخابات، وسمح بالفصل بين السلطات، وبالرغم من إعطائه لحق النقض أو الفيتو لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في المسائل التي تخالف بنود الاتفاق الانتقالي، فإنه يضع بيد المجلس الفلسطيني الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالولاية الإقليمية والوظيفية والشخصية التي تم نقلها للطرف الفلسطيني (المادة ١٧). كذلك سمح الاتفاق بتشكيل السلطة من مؤسستي: الرئاسة والمجلس التشريعي الذي يتم انتخاب أعضائهما بشكل مباشر وفي آن واحد (مادة ٣) كذلك يعطي الاتفاق للمجلس سلطات تشريعية وتنفيذية، وكأي نظام برلماني فأنه يسمح للمجلس أن يشكل هيئة تنفيذية

* د. خليل الشقاقي: يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا. استاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

منفصلة عنه يكون رئيس السلطة الوطنية عضوا فيها بحكم عمله كرئيس للسلطة. يعطي الاتفاق لهذه الهيئة التنفيذية كل الصلاحيات التنفيذية التي يتمتع بها المجلس المنتخب ويعطى فوق ذلك للرئيس بعض الوظائف التشريعية مثل حق المبادرة بعرض التشريعات على المجلس وحق إصدار التشريعات الثانوية كالتنظيمات. لكن السلطات التشريعية الأساسية تبقى بيد المجلس المنتخب.

سمح الاتفاق كذلك بقيام المجلس بتبني قانون أساسي يضع، بالإضافة إلى الاتفاق الانتقالي، الأسس التي تحكم وتنظم عملية بناء وعمل المجلس (مادة ٣/ بند ٧). وحسبما جاء في مشروع القانون الأساسي فإن السلطة التنفيذية تمارس عملها بعد تصويت بالثقة من المجلس. كما أن تصويتاً بسحب الثقة كاف لإسقاط الحكومة. وبالرغم من أن مشروع القانون الأساسي لا ينادي بإجراء انتخابات جديدة في تلك الحالة التي يتم فيها سحب الثقة من الحكومة (وهذا خطأ كبير في المسودة الحالية)، فإن الافتراض هنا هو أنه في تلك الحالة يفرض على الرئيس إعادة تشكيل حكومته وأخذ تصويت جديد بالثقة من المجلس وذلك بعد أن يكون قد اتخذ إجراءات كفيلة بالحصول على هذه الثقة، أي تصحيح الوضع الذي أدى إلى نزع الثقة أصلا. يعطي القانون الأساسي المقترح للرئيس حق إصدار القوانين التي يوافق عليها المجلس ومثل أي برلمان فللمجلس التشريعي حق الرقابة على السلطة التنفيذية ونشاطاتها ووزاراتها وأجهزتها. تعطى المسودة الأخيرة أيضا للمجلس حق المصادقة على المعاهدات التي تعقدها السلطة التنفيذية.

لا تشير مسودة القانون الأساسي الحالية إلى منظمة التحرير الفلسطينية إلا في الفصل الأخير حيث تؤكد المسودة أن تطبيق القانون الأساسي يجب ألا يمس بالاختصاصات والسلطات المقررة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، بما في ذلك تمثيلها للشعب الفلسطيني في العلاقات الدولية والخارجية ومع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

باختصار، يخلق الاتفاق الانتقالي بنية وآلية تساهم في حدوث انتقال نحو الديمقراطية في فلسطين، أو على الأقل ليست متناقضة مع متطلبات مثل هذا التحول. لكن السلطة الوطنية بما في ذلك المجلس المنتخب الذي سمح الاتفاق بقيامه ليس طرفا في هذا الاتفاق. فقد تم التفاوض على الاتفاق وتوقيعه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية قبل قيام المجلس، وجاء قيام المجلس ومؤسسة الرئاسة بقوة الاتفاق نفسه، لكن لأسباب سياسية وقانونية فلسطينية وإسرائيلية لم ترث السلطة الوطنية صلاحيات وسلطات منظمة التحرير الفلسطينية. فقد كان الاتفاق ذا صبغة دولية وبالتالي وقعته منظمة التحرير التي تتمتع بمكانة دولية قانونية وقدرة على الدخول في اتفاقات دولية كتلك التي توقع بين الدول. لكن السلطة الوطنية حسب شروط الاتفاق الانتقالي ليس لها مكانة دولية ولا تستطيع التصرف كطرف دولي، فهي ممنوعة تحديدا من الانشغال بشؤون السياسة الخارجية أو التفاوض مع دول أجنبية. يسمح الاتفاق لمنظمة التحرير الفلسطينية بإجراء المفاوضات مع هذه الدول بالنيابة عن السلطة الوطنية. بالرغم من أن هذا الشرط كان مفروضا من الطرف الإسرائيلي

Digitized by Birzeit University Library

على الفلسطينيين فإن البعض في الطرف الفلسطيني لم يكن غير سعيد بالإبقاء على فكرة هيمنة منظمة التحرير في غياب وجود دولة فلسطينية مستقلة. ولجعل الأمور أكثر تعقيدا فإنه لا القانون الأساسي ولا قانون الانتخابات منع أعضاء المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية للمنظمة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية للسلطة الوطنية التي جرت في يناير ١٩٩٦ . وكنتيجة لذلك انتهت هذه الانتخابات بانتخاب رئيس للسلطة هو في نفس الوقت رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة. كذلك فإن بعض أعضاء المجلس التشريعي هم أيضا أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة. وقد تم اختيار هؤلاء الأعضاء من قبل الرئيس ليكونوا أعضاء في مجلس الوزراء، وبذلك فهم أعضاء في المجلس التشريعي والمجلس الوطني وفي تنفيذية المنظمة ومجلس وزراء السلطة في آن واحد.

إن نتيجة ذلك كانت تشويه مبدأ المساءلة في النظام السياسي الفلسطيني، حيث أن معظم الفلسطينيين ينظرون لمنظمة التحرير كمؤسسة أعلى شأنا من السلطة الوطنية، حيث أنها تمثل كافة الفلسطينيين وليس فقط أولئك المقيمين في الداخل، وحيث أن المجلس التشريعي لا يملك صلاحية مراقبة ومساءلة أجهزة المنظمة بما في ذلك اللجنة التنفيذية، فإن الجهاز التنفيذي للسلطة الوطنية قادر على حماية نفسه من المحاسبة والمراقبة والمساءلة بالاختباء خلف يافطة منظمة التحرير. وفي الواقع فإن رئيس السلطة يصدر قرارات المجلس التشريعي ليس فقط بصفته رئيسا للسلطة الوطنية وإنما أيضا أولا وقبل كل شيء بصفته رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة. وهو يؤكد على هيمنة تنفيذية المنظمة بتذكير المجلس أن تشكيل السلطة الوطنية قد جاء بقرار من تنفيذية المنظمة المخولة بالقيام بذلك من المجلس المركزي. إن المعنى المقصود من ذلك هو أن سلطات المجلس هي فقط تلك التي تعطيه إياها المنظمة وأن المنظمة هي بالتالي المرجعية ومصدر الشرعية للسلطة وأن المنظمة تستطيع أن تضع فيتو على أي قرار يصدر عن المجلس.

يمكننا بوضوح رؤية التناقض بين دور المنظمة ودور السلطة الوطنية حول مسألة المصادقة على المعاهدات. ففي مثال اتفاق الخليل طالب أعضاء المجلس بالحق في مناقشته والمصادقة عليه بينما قام الرئيس بتذكير المجلس بأن الاتفاق هو بين منظمة التحرير وإسرائيل وأن المنظمة هي صاحبة الحق في عقد الاتفاقات لأن هذه الأمور ليست من ضمن الصلاحيات التي تم نقلها للمجلس. وهناك مثال آخر على إمكانية التناقض بين الجهتين وهي المتعلقة بمشروع قانون الجنسية الفلسطينية. وحيث أن ميثاق منظمة التحرير قد قام بتعريف من هو الفلسطيني فإن أي تعديل على ذلك من قبل المجلس قد يطرح من جديد الإشكالية المتعلقة بقدرة أو عدم قدرة المجلس على وضع تشريعات تتعلق أو تؤثر على الفلسطينيين المقيمين خارج المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

كذلك فإن ازدواجية العضوية في السلطة الوطنية ومنظمة التحرير لها تأثير مباشر على مسألة

Digitized by Birzeit University Library

المساءلة إن النظام الداخلي للمنظمة والمجلس الوطني يمنع أعضاء اللجنة التنفيذية من القيام بوظائف أخرى بما في ذلك عضوية لجان المجلس الوطني، وحيث أن أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة يمكن مساءلتهم من قبل المجلس الوطني فقط فإن هذا يثير تساؤلا حول قدرة المجلس التشريعي على أداء وظيفته الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية.

باختصار إذا، إن مكانة السلطة الوطنية المفتقرة للصبغة الدولية، وازدواجية العضوية في المنظمة والسلطة الوطنية تطرح تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية في فلسطين وبخاصة حول قدرة المجلس التشريعي على أداء مهامه في مجالات ثلاثة أساسية: المصادقة على المعاهدات، التشريع في قضايا تهم فلسطينيي الشتات، ومحاسبة ومساءلة الجهاز التنفيذي للسلطة الوطنية.

Digitized by Birzeit University Library

ملف

بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن

د. يزيد صايغ*

تتضمن إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية (س. و. ف) أوجها وأبعادا عدة، غير أنه يمكن شمولها جميعا تحت عنوان واحد مشترك هو مدى اقتراب كل من المؤسستين من القيام بدور الدولة القطرية وبالتالي من تجسيد شكل أو آخر من الهوية الوطنية الفلسطينية. وكان لابد أن تنشأ علاقة إشكالية حول هذا الموضوع بما أن الفرضية الجوهرية للدولة الحديثة هي عدم تجزئة السيادة ووحدانية تمثيل الشخصية الوطنية لشعب ما. إن حقيقة عدم اكتمال المشروع الوطني الفلسطيني -الذي يراه البعض مجسدا بتحرير كامل التراب والبعض الآخر بإقامة الدولة المستقلة في الضفة والقطاع -وحقيقة بقاء جزء كبير من الشعب الفلسطيني خارج وطنه- والذي يطلب تحقيق العودة الكاملة في نظر البعض، ومنح فلسطينيي الشتات الجنسية وحق الانتقال إلى دولة الضفة والقطاع أو توطينهم في الخارج بنظر البعض الآخر- لا تنافيان وجود هذا التمايز، بل والتعارض، بين دور ومكانة كل من م. ت. ف و س. و. ف.

تتلخص مقولة هذه المقالة، في أن س. و. ف أخذت تحل محل م. ت. ف في لعب دور الدولة قيد التكوين، وقد احتلت، منذ نشوئها عام ١٩٩٤، الموقع المركزي في عملية البناء السياسي والمؤسسي الفلسطيني. ويعني ذلك، أيضا، أن س. و. ف، بطبيعتها المؤسسية وعناصرها الاجتماعية وقيودها السياسية، هي العامل الغالب، إن لم يكن الوحيد، في تحديد نوعية ومسار النزوع الوطني

* د. يزيد صايغ: يحمل درجة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية من جامعة لندن، ١٩٨٧ . ويعمل حاليا سميرا مساعدا في مركز الدراسات الدولية بجامعة كامبردج.

Digitized by Birzeit University Library

القطري الفلسطيني. ولم يعد بإمكان م. ت. ف أن تحتكر تلك الأدوار كما في الماضي، بل ولا تقدر على منافسته أو حتى موازاة لـ س. و. ف في ذلك. وغني عن التأكيد أن م. ت. ف لم تعد، بالواقع، المرجعية العليا الفعلية لـ س. و. ف، ولعلها لن تتمكن حتى من الاحتفاظ بدور ثانوي ذي شأن في موقع خاضع أو تابع لـ س. و. ف.

ولابد، من أجل توضيح وإثبات ما سبق، من العودة إلى التجربة الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ (إن لم نقل منذ انتهاء الحرب العالمية وزوال الحكم العثماني)، ومن تشخيص وظيفة م. ت. ف منذ إنشائها عام ١٩٦٤ . وباختصار، يمكن القول أن العملية التاريخية الغالبة، والمتضمنة في باطن النضال الوطني والكفاح المسلح عبر العقود، إنما كانت عملية بناء مؤسسي، لمؤسسة تشبه الدولة، ظهرت من خلالها م. ت. ف بدور الدولة القطرية بدون قاعدة جغرافية. وبكلمة أخرى، فإن البحث عن الدولة، كسلطة وكمؤسسات، قد أثر على كيفية تحديد الأهداف وصياغة الاستراتيجيات واختيار البنى التنظيمية وإدارة السياسة الداخلية خلال عقود النضال.

ليس المقصود، هنا، الادعاء بأن م. ت. ف قد تحولت إلى دولة فعلية ذات سيادة قبل التوقيع على اتفاق أوسلو، ولا أن س.و.ف تتمتع بصفات الدولة المستقلة منذ عام ١٩٩٤، بل إن المقصود هو ظهور وإدامة مجموعة من الممارسات السياسية والترتيبات المؤسسية المتمحورة أصلا حول م. ت. ف. يضاف إلى ذلك عملية إعادة تحديد العلاقة السياسية مع المجتمع الفلسطيني واحتوائه، وكيفية تفاعل المنظمة مع الدول الأعضاء في النظامين الإقليمي والدولي. إن هذه الأدوار، مجتمعة، هي التي جعلت من م. ت. ف مؤسسة تشبه الدولة.

وبالمقابل، ظلت م. ت. ف تعاني من شوائب وقيود هامة، عادية وبنيوية، حكمت عليها أن تبقى دون مستوى الدولة. ولابد هنا من التمييز بوضوح بين مدى احتلال م. ت. ف للصفات الرئيسية للدولة الفعلية، من جهة، وبين إظهارها لبعض المواصفات السياسية للدولة، من جهة أخرى. في الجانب الأول، يتم تعريف الدولة عادة بأنها بنية اجتماعية منظمة تسيطر على السكان في بقعة جغرافية محددة، وتتمتع بالاستقلالية والمركزية وتقاسم الوظائف وتنسيقها فيما بين أدارتها وهيئاتها الفرعية المتنوعة. وتحتكر الدولة حق سن القوانين الملزمة لجميع المقيمين على أرضها، وتضع الإطار القانوني الذي تعمل ضمنه مختلف المؤسسات المدنية والبنى الاجتماعية الأخرى، وتحتفظ بحق استخدام القوة لضمان سيطرتها وانصياع الجميع إلى قانونها وسياستها في مختلف الميادين الحياتية.

يتضح تماما أن م. ت. ف لم تمارس السيادة بالمعنى المطروح أعلاه، لا من جهة السيطرة على السكان والأرض ولا من جهة التمتع بالصلاحية القانونية والوظيفية الحصرية، حتى في حقبة قيام "الدولة داخل الدولة" في الأردن في فترة ١٩٦٨-١٩٧١، أو في لبنان في فترة ١٩٧٢-١٩٨٢. وبالطبع، فإن تبعثر الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وخضوعهم للنظم السياسية والإدارية والاقتصادية

Digitized by Birzeit University Library

للحكومات المضيفة المختلفة قد أعاقا تكريس م. ت. ف كمؤسسة تتسم بصفات الدولة المركزية. وتتمثل أهمية ذلك في استنتاجين اثنين: أولهما تعرض جهود م. ت. ف لتثبيت نفسها إلى المنافسة الضارية والدؤوبة من قبل دولتين فعليتين هما إسرائيل والأردن. وثانيهما ارتباط تطور م. ت. ف كمؤسسة تشبه الدولة بالتطور الموازي للمجتمع الفلسطيني، وهو مجتمع مبعثر جغرافيا واقتصاديا، أي أنه استحال أن تتطور م. ت. ف كمؤسسة تشبه الدولة طالما افتقدت إلى المجتمع الموحد، ولم تبدأ بتجاوز ذلك السقف وباكتساب العلاقة الثنائية الضرورية التبادلية بين الدولة والمجتمع إلا حين أتاح اتفاق أوسلو لـ م. ت. ف أن تربط إطارها السياسي والمؤسسي بقاعدة جغرافية واقتصادية واجتماعية واضحة المعالم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومما سهل الأمر أن جزءا هاما من النخبة البيروقراطية للمنظمة كان مستمدا في أصوله الاجتماعية من تلك المناطق، وأن م. ت. ف ورثت جهازا حكوميا جاهزا على شكل الإدارة المدنية التي أقامها وأدارها الحكم العسكري الإسرائيلي سابقا. إن كل ذلك هو ما أكد بدء مرحلة جديدة في عملية بناء الدولة،نظرا لاكتساب م. ت. ف المزيد من المقومات والخصائص اللازمة.

لقد واصلت س. و. ف المسار العام الذي أطلقته وجسدته م. ت. ف في الماضي وليس فقط نحو رفع شعار تحقيق الاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة ذات السيادة، بل إنها تابعت العمل على إحدى الخصائص المركزية للدولة الحديثة، ألا وهي أن البنى والأطر والأدوات التنظيمية المؤسسية للدولة، وإلى جانبها النمط العام لممارساتها ونشاطاتها المتنوعة، تؤثر على الثقافة السياسية لمجتمع ما فتشجع على ظهور أنواع معينة من العمل السياسي الجماعي وتشكيل الجماعات المنظمة (وليس غيرها) وتتيح إثارة قضايا سياسية معينة (وليس غيرها). كما أن السعي لتأكيد مركزية السلطة (كما المنظمة قبلها) يدل مجددا على إصرار بناة الدولة على إناطة مهمة الإدارة السياسية بهيئة واحدة، وعلى تمييز تلك الهيئة عن كافة الأجسام والبنى الأخرى التي تأوي أو تنظم العلائق الاجتماعية.

يضاف إلى ما سبق أن تفاعل م. ت. ف مع الدول ذات السيادة قد عزز من شخصيتها المشابهة للدولة، حيث أن تداخل العناصر الموضوعية والقوى الفاعلة الخارجية في مختلف أوجه حياة كل مجتمع بشري -الاقتصادية والعسكرية والثقافية- يعني أن أي مشروع ثوري أو تحرري لا يتعلق وحسب بصهر علاقات سياسية جديدة بين قادة النضال وقاعدتهم الجماهيرية المحلية، بل وبتحديد شخصيات مستقلة على المسرح الدولي. كما أن الانخراط داخل منظومة الدول والهيئات المتعددة الأطراف التابعة لها من شأنه أن يزيد من استقلالية السلطة أو الحكومة الناشئة تجاه القوى الاجتماعية والسياسية المحلية، وهي علاقة ظاهرة بوضوح في الحالة الفلسطينية، حيث باتت س. و. ف تتمتع بدرجة اعتراف لدى الأسرة الدولية وخصوصا البلدان الصناعية المتقدمة المهيمنة، تتجاوز ما حظيت به م. ت. ف. لدى المنظومة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز من النواحي المادية والآفاق الدبلوماسية والسياسية.

Digitized by Birzeit University Library

يجدر الانتقال الآن إلى تأكيد حقيقتين اثنتين. الأولى هي أن س.و.ف لم تحصل على السيطرة الكاملة على أرضها ومواطنيها واقتصادها، ولم تستثن إسرائيل من مشاركتها في ولايتها القانونية والوظيفية، ناهيك عن تحقيق الاستقلال والسيادة. كما أن المضي حتى إقامة الدولة المستقلة فعلا هو أمر غير مضمون، والأرجح أن تكون تلك الدولة، حين تقوم، منقوصة السيادة في جميع الأحوال. والحقيقة الثانية هي أن س. و. ف تمثل استمرارا وتواصلا للمسار الذي سلكته م. ت. ف، من قبلها، تجاه بناء مؤسسة سياسية تشبه الدولة، إلا أن ذلك لا يعني أن وضع س.و.ف مشابه تماما لوضع م. ت. ف سابقا، بل يتخطاه بنواح جوهرية، ليس أقلها اختلاف الظرف التاريخي والموضوعي المحيط.

يعني ما سبق، أساسا، أنه ليس متاحا لـ م. ت. ف أن تستعيد دورها السابق، لا كمؤسسة سياسية تشبه الدولة ولا كإطار أوحد لتجسيد الهوية الوطنية لجميع الفلسطينيين. ويعود ذلك، من جهة، إلى التغير الجذري الذي طرأ على الظروف البيئية الخارجية التي نشأت وتطورت وسطها م. ت. ف في الماضي. وأهم تلك الظروف هي الحرب الباردة ونشوء النظام الإقليمي العربي وتكوين الدولة والمجتمع العربيين الحديثين. لقد كان لقدرة م. ت. ف على الاستفادة من صراع العملاقين (الأمريكي والسوفيتي)، واللعب على التناقضات العربية، استغلال الانقسامات الاجتماعية-السياسية الداخلية وبناء المؤسسات المتنوعة في المنفى (خصوصا في دول الطوق) الدور الحاسم في تحولها إلى مؤسسة وطنية تشبه الدولة وفي اجتيازها لكافة العقبات والأزمات. وغني عن التأكيد أن انتهاء الحرب الباردة، وانقلاب الأوضاع العربية الخارجية والداخلية قد اضطرا م. ت. ف إلى قبول صيغة مدريد للسلام ومن ثم صيغة أوسلو، وغيرا تماما الآفاق الاستراتيجية لمواصلة المشروع الوطني الفلسطيني. وهذا ما يفسر، من الجهة الثانية، عدم إمكانية استعادة م. ت. ف لدورها السابق، أي أن المنظمة كانت قد استعاضت عن افتقارها للقاعدة الاجتماعية الاقتصادية الجغرافية الموحدة عبر علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، طالما استمرت الحرب الباردة وبقي حد أدنى من التضامن العربي، غير أنها لن تتمكن من الاستعاضة عن تلك القاعدة مجددا في المستقبل المنظور.

مفاد ذلك، أولا، أن أية مؤسسة سياسية فلسطينية تطمح إلى اكتساب الدور الشامل والأوحد في التمثيل الوطني لن تعد تحقق نجاحا يذكر ما لم تستند إلى قاعدة اجتماعية واقتصادية وجغرافية واضحة المعالم وبحجم طموحها. وثانيا، إن س.و.ف باتت المؤسسة الوحيدة التي تقترب من المستوى المطلوب، حتى إذا كانت تستند إلى قاعدة جزئية فقط وليس إلى كل الشعب الفلسطيني بالمعنى المباشر. وثالثا، لن تكتمل الشخصية الوطنية (القطرية) الفلسطينية أكثر منها لدى س.و.ف، حيث تتلاقى البنية المؤسسية السياسية والإدارية (الحكومية) والعدد الأكبر من المواطنين الفلسطينيين، المقيمين على أرضهم في وسطهم الاجتماعي الطبيعي والعاملين بشبكة علاقات اقتصادية وتجارية مشتركة فتتبلور الهوية الوطنية القطرية في الضفة الغربية وقطاع غزة

Digitized by Birzeit University Library

بقوة خاصة، لأنها مستمدة في آن من التماس المباشر بالاحتلال العسكري والمجتمع الإسرائيلي ومن تعميق البناء المؤسسي (الحكومي) وتعزيز إطاره الحاضن للنشاطات السياسية والثقافية والإعلامية.

إن قيام س. و. ف ليس نهاية المطاف، حتى لو تحولت في النهاية إلى دولة مستقلة ذات سيادة وولاية واعتراف غير متنازع عليه، لأنها لن تحكم، في يوم من الأيام، جميع الفلسطينيين ولن تتحكم إداريا وقانونيا بكافة نشاطاتهم الاقتصادية والسياسية. وبما أن م. ت. ف لم تمارس مثل تلك السيطرة في الماضي، ولن تمارسها في المستقبل، فإن مصير مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية القاطنة خارج الضفة والقطاع سيظل شائكا، من حيث إيجاد الإطار المؤسسي الواحد المركزي والجامع لمشاركتها السياسية وهويتها الوطنية بل ستظل مشدودة أو مضطرة، ماديا على الأقل، إلى التطلع نحو الأطر المؤسسية للدول المضيفة لتوفير المجال الأول لخوض العمل السياسي والبحث عن الحقوق المدنية والمتطلبات الحياتية. وهذا ما يواجه فلسطينيي الأردن وإسرائيل بشكل خاص.

ويؤدي ما سبق إلى استنتاج إضافي هو أن الإطار المؤسسي والسياسي والاقتصادي الأول والمباشر الذي تتكون وتتطور فيه عملية البناء الفلسطيني لم تعد توفره الدول والمجتمعات العربية المحيطة بفلسطين، كما في حقبة ما بعد عام ١٩٤٨ . فالتماس المباشر مع إسرائيل، على كافة الأصعدة، سلبا أم إيجابا، عبر الاتفاقيات المعقودة أو من خلال الصراع والمواجهة، هو الذي بات يشكل الإطار الأول للتكوين التاريخي للدولة والمجتمع الفلسطيني. وسيتمحور الصراع بين س.و.ف وإسرائيل حتما حول شروط الاتصال بالدول والاقتصادات الأخرى وصفات الدولة الفلسطينية (بما فيها الولاية الجغرافية والصلاحية القانونية والوظيفية على السكان)، وسبل كبح الاختراق السياسي الخارجي، ومدى تثبيت السلطة (أو الدولة اللاحقة) بوصفها نقطة الاستقطاب المركزية الفعلية للهوية الوطنية وللنشاط السياسي الوطني لجميع الفلسطينيين أينما وجدوا. فإذا كانت م. ت. ف تلعب ذلك الدور وهي ليس لديها سوى المنفى، فإن س.و.ف ستكون أقدر عليه حكما، رغم تواضع خطابها وتخليها الصريح عن "ثوابت" البرنامج التحريري الذي قامت عليه المنظمة في عام ١٩٦٤ . وهكذا، تفرض المعطيات الموضوعية وطبيعة العملية السياسية والتكون الوطني في العصر الحديث، على حد سواء، استنتاجا أخيرا هو أن م. ت. ف وعموم فلسطينيي الشتات لن يكون لهم دور سياسي ومؤسسي وفكري مؤثر سوى بقدر اندراجهم بعلاقة تبادلية عضوية مع س. و. ف، حيث تكون س. و. ف -أو بالأحرى الدولة والمجتمع في الضفة والقطاع- هي القلب والمركز. والسؤال الوحيد المتبقي هو هل ستعمل العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة، في الداخل والخارج معا، على تنشيط وتأطير تلك العلاقة أم على إعاقتها بسبب صراعها على السيطرة؟

Digitized by Birzeit University Library

ملف

في إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية

تيسير قبعة*

مدخل

يحتاج البحث في إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى منهج موضوعي ينظر للعلاقة في سياقها التاريخي وبما يمكن من الوقوف على مكانة م. ت. ف التاريخية، وأهمية وجودها راهناً، ومستقبلاً، بالنسبة لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيلة وإعادة بناء كيانيته الوطنية بأفق الاستقلال الوطني وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية العليا. وتزداد أهمية مثل هذا المنهج في البحث، وبالتالي ، إتخاذ موقف الألتزام تجاه المصلحة الوطنية، لأن مسألة الموقف من م. ت. ف هي مسألة صراعية. وهنالك أحابيل تحاك ضد الشعب الفلسطيني تستهدف تصفية المنظمة قبل قيام الدولة المستقلة، ولذا وجب الانتباه لها حتى لا يقع البعض من أصحاب النوايا الصادقة في الشرك المنصوب لنا، فتصب جهوده في غير قصدها الوطني.

وذات المنهج، بالطبع، يجب أن يسحب على النظرة للسلطة الفلسطينية بغض النظر عن موقف الباحث، الرافض أو المؤيد لها وللاتفاقيات التي تشكلت بموجبها وتعمل بمقتضاها.

ولا شك أن البحث في إشكاليات هذه العلاقة على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تلقي بظلالها على كل واقع الشعب الفلسطيني الراهن ومسيرته الوطنية التحررية والمجتمعية ، وهي على

* تيسير قبعة: نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

تاس مباشر بالعمليات الجارية لإعادة بناء الكيانية الوطنية والنظام السياسي وتقرير المصير الوطني ومستقبل شعبنا.

في الجذور التاريخية لإشكاليات العلاقة بين م. ت. ف والسلطة

تعود إشكاليات العلاقة بين م. ت. ف والسلطة في كثير من جوانبها إلى أسباب تاريخية، متعلقة بخصوصية الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني التحرري. فلئن كان تشكيل م. ت. ف قد بدأ بالمؤتمر الفلسطيني الأول (أيار ١٩٦٤) في القدس وبمشاركة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين على أرض الوطن، غير منقطع عن تجربة الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، إلا أن احتلال ما تبقى من الارض الفلسطينية عام ١٩٦٧ وتشتت الشعب الفلسطيني وبروز المقاومة الفلسطينية على أوسع نطاق في الاردن، قد ساهم في تركز الهياكل السياسية في الخارج، ولم تسعف الحركة الوطنية الدعوات التي تبناها البعض لاعتبار ساحة الداخل هي الأساس. وهكذا أصبحت العواصم العربية وحيث تركزت قيادة المقاومة هي مركز منظمة التحرير الفلسطينية وبفضل نضالات الشعب الفلسطيني وطلائعه انتشرت المقاومة المسلحة وأصبحت ظاهرة شعبية واسعة، وخاصة في التجمعات الفلسطينية في الخارج، وانخرطت فصائل المقاومة المسلحة في م. ت. ف وتسلمت قيادتها عام ٦٨ من الشقيري، وتوسعت هياكل وبنى ومؤسسات م. ت. ف وازدادت إمكانياتها، وباتت مع نهاية السبعينات أشبه بالدولة. وقد استطاعت م. ت. ف أن توحد الشعب الفلسطيني وتلقى رضاه والتفافه حولها، وتنظم حركته النضالية على أساس برنامج تحرري بأهداف واضحة وأكثر ملموسية، وتنتزع إعترافاً شعبياً ورسمياً واسعاً عربياً ودولياً باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

ولئن كانت م. ت. ف كحركة تحرر وطني تتشابه مع غيرها من حركات التحرر الوطني باعتبارها "الدولة الوطنية في طور التكوين والقوة السياسية - الاجتماعية المنظمة التي تعد نفسها لاستلام السلطة" فإن خصوصية الشعب الفلسطيني والصراع العربي- الإسرائيلي قد جعلتها تختلف وتتميز بخصائص أخرى وإضافية. فـ م. ت. ف نشأت وتطورت في غياب بنية تحتية فلسطينية تقرر شكلها كشبه دولة، بل إن وعي ضرورة إبراز الكيانية الوطنية الفلسطينية من خلالها قد جعلها "كبناء فوقي" تساهم بإنشاء بعض البنى التحتية والمؤسسات والهياكل المدنية والأهلية، التي أصبح لها تأثير لاحق عليها. وكان لتوزع الشعب الفلسطيني على كيانات سياسية مختلفة تأثيره على قدرة المنظمة المكونة لها في تعزيز بناء هذه المؤسسات أو الهياكل وإسهامها في التأثير على المنظمة ذاتها. ولعل التأثير الأبرز كان للداخل في السنوات التي سبقت انعقاد المؤتمر مدريد، وذلك بفضل الانتفاضة الشعبية، التي اندلعت عفوياً، واتخذت طابعاً جماهيرياً وديمقراطياً بتميز واضح.

لقد مثلت م. ت. ف في هذه المسيرة إنجازاً وطنياً كبيراً ينظر إليها من زاوية الائتلاف

Digitized by Birzeit University Library

الوطني والقوى المكونة لها وقواعدها الشعبية ومستوى المشاركة الجماهيرية ووجود وطبيعة تشكيل ودور سلطتها العليا- المجلس الوطني ، فهي إنجاز ديمقراطي فلسطيني أيضاً يجسد إطاراً وطنيا ائتلافياً جبهوياً موحداً للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده على أساس برنامج إجماع وطني يتضمن الأهداف الوطنية الأساسية التي تعبر عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وعلى الرغم من الشتات ، فإن م. ت. ف قد شكلت بإنجازاتها هذه ومضمونها كياناً وطنياً معنوياً ومادياً للشعب الفلسطيني.

وعلى هذا الأساس نشأت شرعية المنظمة، كشرعية ثورية تستند للكفاح الوطني التحرري والاهداف الوطنية المعبر عنها ببرنامج الإجماع الوطني، والتي بدورها تعززت وتوسعت لتكون شرعية شعبية ومؤسساتية أيضاً.

ولقد شهدت تجربة م. ت. ف ومسيرتها إشكاليات جمة لا زال لها تأثيرها الراهن، وأهمها:

١ . إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، حيث هيمنة الخارج وتعامله البيروقراطي مع الداخل ومحاولات فرض مواقفه ومناهجه السياسية والإدارية - المالية.

٢ . البيروقراطية وضعف الديمقراطية والمشاركة في القرار وغياب آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

٣ . مواجهة محاولات للتشكيك بالتمثيل والشرعية وخلق البدائل من قبل إسرائيل وأطراف أخرى، والتي عززتها الانشقاقات والممارسات والسياسات اليمينية التفريطية واليسارية المتطرفة وغياب مشاركة تيار الإسلام السياسي في صفوف المنظمة.

٤ . اغتراب بنى ومؤسسات وهياكل م. ت. ف وفصائلها عن المجتمع الفلسطيني.

العلاقة بين م. ت. ف والسلطة الفلسطينية

إن الإشكاليات المشار إليها أعلاه، أثرت على طابع وخصائص العلاقة بين المنظمة والسلطة. فإنشاء السلطة جاء بقرار من المجلس المركزي لـ م. ت. ف في دورته المنعقدة في تونس في تشرين أول عام ١٩٩٣ ، حيث كلفت اللجنة التنفيذية بتشكيل السلطة من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج، كما تقرر أن يكون رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيساً لمجلس السلطة الوطنية. ومن المعروف أن اللجنة التنفيذية للمنظمة، هي هيئة منتخبة من المجلس الوطني الفلسطيني، ومن داخل المجلس ، بما فيها رئيسها (حسب نص المادة الثالثة عشرة من النظام الأساسي للمنظمة). وبالتالي ، فإن المجلس الوطني الفلسطيني يمثل مرجعيتها وهي تخضع

Digitized by Birzeit University Library

السلطة باعتباره السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تضع سياسات المنظمة ومخططاتها وبرامجها (الباب الثاني من النظام الأساسي- المادة ٧/أ). وقد رسمت هذه العلاقة بين المنظمة والسلطة حين أدى رئيس السلطة اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

ولكي نقف على مجمل العوامل، التي أثرت وتؤثر على علاقة المنظمة بالسلطة، وبالتالي على الإشكاليات المثارة، لا بد من أن نلحظ ما يلي:

١. أن م. ت. ف هي الطرف الفلسطيني المقابل للجانب الإسرائيلي في المفاوضات، وصاحبة التوقيع على إتفاق أوسلو وكل الإتفاقات التي لحقته أو ستلحق مستقبلاً.

٢. إن السلطة الناشئة محددة الصلاحيات ضمن إتفاق أوسلو وملحقاته.

٣. إنتقال قيادة م. ت. ف ومعظم مؤسساتها وهياكلها وشخوصها لتشكل بدورها الجسم الاساسي القيادي للسلطة وهياكلها وإدارتها وأجهزتها الأمنية. وما رافق ويرافق ذلك من تعقيدات الإنتقال من إدارة الثورة إلى إدارة "الدولة".

٤. إن الشعب الفلسطيني لما يحقق بعد الاستقلال، حيث لا زال الاحتلال موجوداً على الأرض الفلسطينية ويحتجز السيادة الوطنية الفلسطينية. وإن المرحلة التي تعمل في ظلها المنظمة والسلطة هي مرحلة انتقالية محكومة باتفاقيات وقعت مع الطرف الإسرائيلي تكبل صلاحيات السلطة وحركة المنظمة.

٥. بعد خروج الإحتلال من أجزاء من الوطن، وقيام السلطة وتمددها، برزت أمام شعبنا مهام جديدة وخاصة على صعيد البناء المجتمعي والديمقراطي وأخذت مضامين العمل السياسي المنظم تفترض مراعاة الأولويات ومستويات التداخل والترابط، والتناسب الجديد بين محوري النضال الوطني والتحرري والديمقراطي المجتمعي.

٦. أدت الظروف الجديدة، وبناء على الاتفاقيات، وخاصة الاتفاقية المرحلية الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥، إلى إجراء انتخابات عامة لرئيس السلطة ومجلسها. وبناء على القانون الذي جرت على أساسه، اعتبرت هذه الانتخابات بمثابة انتخابات تكميلية لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، حيث نص القانون على أن يكون أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وفقاً للمادتين "٥" و "٦" من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٧. لا زال جزء كبير من الشعب الفلسطيني يعيش في الشتات، وقد أدت الظروف الجديدة بعد التسوية إلى تعزيز خصوصيات التجمعات المختلفة للشعب الفلسطيني في إطار الخصوصية الوطنية العامة، لكن انتقال القيادة الفلسطينية للداخل وقيام السلطة

Digitized by Birzeit University Library

والشروع بإعادة بناء الكيان السياسي على الأرض الفلسطينية أدى إلى جعل ساحة الداخل هي الحلقة الناظمة لمجمل العمل الوطني الفلسطيني، الأمر الذي عكس ويعكس نفسه على توزيع القوى والأولويات ويفترض جهداً أكبر لتوفير التكامل الوطني بين الداخل والخارج.

٨ . أدت الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية إلى ضرب الائتلاف الوطني في م. ت. ف وإلى انقسام أبقى قوى مختلفة ، وذات تأثير، خارج إطار السلطة وخارج المنظمة أيضاً.

في إشكاليات العلاقة

إن مجمل الظروف والعوامل السابقة تحكم وتتحكم بعلاقة م. ت. ف والسلطة. وقد أدت إلى بروز إشكاليات عديدة ومتنوعة، تطال عملية استكمال مهمة التحرير الوطني وإعادة بناء الكيانية الوطنية والنظام السياسي الفلسطيني وعلاقته بالمجتمع الفلسطيني والتجمعات المختلفة في الوطن والشتات. وهي إشكاليات طرحت وتطرح أسئلة وتساؤلات عديدة حول وحدة الشعب الفلسطيني والتمثيل والشرعية والديمقراطية الفلسطينية ومكانة ودور الشتات. وكذلك حول مستقبل الشعب الفلسطيني وطرق تطوره اللاحق.

أ- التمثيل والشرعية

استهدفت الشروط الإسرائيلية للتسوية، المدعومة أمريكيا، استبعاد م. ت. ف من تمثيل الشعب الفلسطيني، وذلك بهدف خلق بدائل مقبولة للمنظمة والضغط عليها لانتزاع تنازلات سياسية منها تؤثر على مضمونها السياسي وثوابتها البرنامجية الوطنية. والإلتفاف على حقوق وطنية فلسطينية أساسية، وفي مقدمتها حق العودة ، وحق إقامة الدولة وعاصمتها القدس. ولذا كان الإصرار على المظلة الاردنية، وعلى عدم الاشتراك المباشر للمنظمة في مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن والاعتراض على مشاركة اللاجئين وممثلين عن القدس. وقد لقيت هذه السياسة رفضاً وطنياً واسعاً، وجرت مياه كثيرة في مجرى المفاوضات العلنية والسرية أدت إلى الاعتراف بالطرف الفلسطيني كوفد مستقل، وإلى توقيع اتفاق أوسلو باسم منظمة التحرير الفلسطينية وما رافق ذلك إلى اعتراف متبادل. وقد استخدمت إسرائيل تعبير الاعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في المفاوضات دون الإشارة إلى كونها ممثلاً وحيداً وشرعياً.

وعلى الرغم من الاتفاقيات الموقعة باسم م. ت. ف مع الطرف الإسرائيلي والتأكيد على أن المنظمة هي الطرف المفاوض وصاحب التوقيع على أية اتفاقات لاحقة، على الرغم مما قدمته م. ت. ف من تنازلات عن الثوابت الوطنية، وما عبرت عنه مواقف قيادتها وسياستها وممارساتها في إطار عملية التسوية الجارية وعلى صعيد قضية الأمن وتجاه العنف وشروط إسرائيل على هذا الصعيد،

Digitized by Birzeit University Library

إلا أن الموقف الإسرائيلي والأمريكي لا زال يشكك بتمثيلها الأوحد وشرعيتها تحت مفاهيم ما يسمى بـ "الاهلية" و "الشراكة" و "مكافحة الإرهاب" ويجري التشكيك بالتمثيل والشرعية من أطراف وطنية على خلفية أخرى، تتعلق بما لحق الائتلاف الوطني في م. ت. ف من خلل بسبب استبدال برنامج الإجماع الوطني من قبل قيادة م. ت. ف ببرنامج الحكم الذاتي والتفاوض المرحلي، وبسبب من اتفاق أوسلو الذي جرى التفاوض حوله وتوقيعه بالخفاء وبإدارة الظهر للمؤسسة الوطنية التشريعية العليا- المجلس الوطني الفلسطيني، في حينه، والمواقف التي دفعت باتجاه المساس بالميثاق الوطني واتخاذ قرار بتعديله، وكذلك الاعتراف بإسرائيل.

ولا شك أن الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية والتنازلات التي قدمت، وما لحق باللاجئين من إجحاف في اتفاق أوسلو، لعب دوراً في انتشار هذه المواقف والطروحات وعززها. وقد جرت محاولات من بعض القوى لخلق البدائل لـ م. ت. ف بإسم الشرعية الوطنية والثورية (والإسلامية) لكن وعي الجماهير الفلسطينية ومواقف القوى الديمقراطية المعارضة وخاصة الجبهة الشعبية والديمقراطية أحبط هذه المحاولات. وقد ساعد على ذلك أيضاً خلافات المعارضة وترددها وعجزها عن طرح البديل البرنامجي والتنظيمي المقنع، والبقاء في أسر الشعارات والمواقف العامة وأشكال وآليات العمل التي لا تلائم المرحلة الجديدة.

واستمدت السلطة الفلسطينية الناشئة شرعيتها من شرعية م. ت. ف ، لكنها أيضاً استمدت "شرعية" من الاتفاق الموقع مع الطرف الآخر الذي نقل بعض الصلاحيات لها. وكان الشرك الإسرائيلي المنصوب لنا كفلسطينيين، هو أن تجري تحت سطوة مفاهيم الديمقراطية والحاجة إلى العودة إلى المصادر الحقيقية للسلطة، الممثلة بالشعب، لتستمد منها الشرعية والصلاحيات، والانتخابات لرئيس السلطة ولمجلس الحكم الذاتي، ليجري التسلح بذريعة الانتخاب للقول بأن الرئيس المنتخب والمجلس المنتخب يجبا ما قبلهما من مناصب وهيئات غير منتخبة، الأمر الذي كان ينطوي على خطر كبير يحاول التهديد بإلغاء غير معلن لدولة فلسطين المعلن عنها من قبل المجلس الوطني عام ١٩٨٨، ولمنصب رئيس الدولة ورئيس اللجنة التنفيذية، وللمجلس الوطني الفلسطيني أيضاً.

وكانت م. ت. ف آنذاك، تعيش فعلاً أسوأ لحظاتها ، فهيئاتها ومؤسساتها مغيبة، وغير فاعلة وشبه مشلولة، وقد أخذ دور السلطة يطغى عليها ويصبح هو العنوان الفلسطيني الجديد، الأمر الذي ساهم في إذكاء بعض الأفكار الداعية لتجاوزها وتجاوز هيئاتها التنفيذية والتشريعية لصالح هيئات ومؤسسات السلطة التي سيجري إنتخابها من قبل الشعب (صاحب السيادة ومصدر الصلاحيات والشرعية). وبغض النظر عن النوايا، فإن الوثائق المقدمة من الطرف الفلسطيني المفاوض للجانب الإسرائيلي حول الانتخابات ، تضمنت، فيما تضمنت ، أفكاراً وعبارات غير متفقة، كانت تمس تمثيل م. ت. ف. وقد ورد بعضها في المسودة الأولى لقانون الانتخابات الذي

Digitized by Birzeit University Library

عرض على اللجنة التنفيذية للمنظمة، كتعبير أن المجلس "التشريعي" هو السلطة العليا للشعب الفلسطيني وممثله الوحيد، وتعريف من هو الفلسطيني والذي هو على تماس مباشر بتحديد الشعب الفلسطيني أيضاً ، وغيرها.

وقد خيضت في الساحة الفلسطينية معركة واسعة حول الانتخابات، وساهم الجميع فيها، الموافق عليها، والرافض لها (لكون موقف الرفض قد كان موقفاً ضاغطاً لتصويب الأمور وتجاوز بعض الثغرات). وقد ساهمت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني بدور كبير على صعيد تصحيح الصياغات وهو ما أدى إلى تجاوز ثغرات عديدة. جعلت القانون يصدر عن رئيس اللجنة التنفيذية وبموافقة رئاسة المجلس الوطني، وحيث أصبح انتخاب أعضاء المجلس الفلسطيني، كما أسلفنا، هو بمثابة انتخاب لشريحة الداخل في المجلس الوطني الفلسطيني (التي كانت محرومة من المشاركة في مداولاته سابقاً وغير معتبرة من النصاب، حتى لا تتعطل أعمال المجلس ما دام الاحتلال قائماً).

وبغض النظر عن الموقف من الانتخابات، فإن المجلس المنتخب، قد تحددت مكانته وصلاحياته في التشريع والتمثيل فقد بات دائرة صغيرة في إطار دائرة أكبر، هي المجلس الوطني الفلسطيني، وترتبطان بمركز واحد- كما عبر عن ذلك رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الاستاذ سليم الزعنون، وبالتالي أصبحت صلاحيات المجلس "التشريعي" محددة بالتشريع للسلطة أثناء المرحلة الانتقالية فيما يتعلق بجزء من الشعب الفلسطيني المتواجد على أرض الوطن في الضفة (بما فيها القدس) وقطاع غزة، فيما احتفظ المجلس الوطني الفلسطيني بصفته التمثيلية والتشريعية المتعلقة بالشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وعلى هذا الأساس جرى تجاوز إمكانية قيام المجلس المنتخب باتخاذ قرارات لوحده تمس مصير الشعب الفلسطيني، حيث أن هذه المسألة هي من اختصاص المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره السلطة العليا للمنظمة التي ترسخت كمرجعية للسلطة . وكان انعقاد الدورة الواحدة والعشرين للمجلس الوطني في غزة في نيسان عام ١٩٩٦ تكريساً لهذا الفهم.

ولا شك أن هذه العلاقة قد أثرت على الصفة التمثيلية للسلطة، لكنها في الحقيقة وضعت الأمور بنصابها. إذ ليس من المعقول أن يقوم المجلس وسلطته، الممثلة لجزء من الشعب الفلسطيني لا يتجاوز "٢,٥" مليون، بتمثيل الشعب الفلسطيني ككل، في ظل وجود م. ت. ف المعترف بها عربياً ودولياً بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتي تشارك في كافة المنابر والأطر التمثيلية والبرلمانية العربية والعالمية بهذه الصفة وفي ظل تواجد أكثر من (٤) مليون فلسطيني في الخارج.

وعلى كل حال، ومن زاوية مصلحتها في استبعاد أية رموز قوية للسيادة الوطنية ، ثبتت إسرائيل موقفها في اتفاقية المرحلة الانتقالية الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢٨/أيلول/٩٥ ، حول صلاحيات المجلس المنتخب والسلطة.

Digitized by Birzeit University Library

فالبند الخامس من المادة التاسعة للاتفاقية ، يؤكد بأن لا تكون في صلاحيات المجلس ممارسة أية سلطة أو مسؤولية فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فيما سمح لـ م. ت. ف بأن تشكل الغطاء للسلطة في التفاوض وتوقيع اتفاقيات إقتصادية وتنموية وثقافية وعلمية وتعليمية.

وعلى الرغم مما لحق ممثليات وسفارات م. ت. ف ومؤسساتها من تهلهل وضعف، إلا أنها استمرت بتمثيل فلسطين في الخارج وفي الهيئات والمنابر الدولية، وحرصت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني على إشراك أعضاء المجلس التشريعي في وفود المجلس الوطني التي شاركت وتشارك في المؤتمرات واللقاءات البرلمانية العربية والدولية. وقد جاءت قرارات المجلس التشريعي نفسه لتؤكد هذه المشاركة من على قاعدة التعاون والتكامل، وإن كان يشوب بعض قرارات المجلس شيء من الغموض على هذا الصعيد.

وقد استطاع المجلس الوطني الفلسطيني، بفضل هذه العلاقة التي ترسخت، والتي دلت على وحدة الشعبة البرلمانية الفلسطينية، أن ينتزع العضوية الكاملة في الاتحاد البرلماني الدولي.

وعلى كل حال، فإن إشكالية التمثيل والشرعية ستبقى ماثلة في المرحلة الانتقالية. وعلى الجميع في الساحة الفلسطينية أن يدرك ضرورة التكامل الوطني على هذا الصعيد بين الداخل والخارج، بين السلطة والمنظمة، وأن يبقى محافظاً على الصفة التمثيلية العليا لـ م. ت. ف، باعتبارها الإطار الجامع والموحد، ليس لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، بل ولكل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

وعلى أصحاب النوايا الطيبة، المنشدين للشرعية الشعبية، شرعية الانتخابات والديمقراطية، والتي تعطي الصفة التمثيلية حقها وتضعها في نصابها، على هؤلاء أن يدركوا بأن السيادة لا زالت محتجزة من قبل الاحتلال، وأن المجلس المنتخب محدود الصلاحيات وأن المصالح والأهداف الوطنية الفلسطينية الجذرية لما تتحقق بعد، وأن معركة تقرير المصير تحتدم بسبب سياسات وعنجهية الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو التي تتنكر لحقوق شعبنا الوطنية، وتستهدف تأبيد الحكم الذاتي كسقف لحقنا في تقرير المصير مستبعدة حقنا بالاستقلال والسيادة والعودة والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي هذه المعركة الدائرة، لـ م. ت. ف دور كبير ولشعبنا في الشتات أيضاً، ولن تستطيع لوحدها أن تنجح في هذه المعركة وهي مكبلة بأكثر من قيد وقيد.

ب- الفصل بين السلطات

إن النشأة غير الطبيعية للسلطة الفلسطينية في البدايات، أدت إلى ازدواجية العضوية بين قيادات المنظمة وهيئات السلطة ، وغيرها من المناصب العامة. وبناء على قرار المجلس المركزي في

Digitized by Birzeit University Library

تشرين أول عام ١٩٩٣، تكون مجلس السلطة من عدد متساو من أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء من خارجها من الداخل والخارج، وكان في خلفية ذلك القرار حرص على دور م. ت. ف ووحدة الشعب الفلسطيني، ناهيك بالطبع عن عقلية الهيمنة والاستئثار السائدة في المناهج القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولما جرت انتخابات رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي، تم التأكيد على ذات التشكيلة لمجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) فتضمن قانون الانتخابات نصاً يقول باختيار الرئيس بعد الانتخابات لسلطة تنفيذية يصادق عليها المجلس- البند الخامس من المادة الثالثة من القانون. وفي التفسيرات التي ثبتت في المداولات ، جرى التأكيد على قرار المجلس المركزي آنف الذكر. وجاء المرسوم الرئاسي رقم (١) لسنة ١٩٩٦، بشأن أعضاء السلطة التنفيذية، ليرسخ تأدية رئيس السلطة المنتخب اليمين أمام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

وتولى العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية مهام وزارية وشغل آخرون من أعضاء المجلس المركزي والمجلس الوطني مناصب ومهام عليا في إدارات السلطة الفلسطينية . وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان العام الماضي، خرج بقرار ينص على تكليف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني ورئيس المجلس التشريعي إضافة عدد مناسب من أعضاء المجلس التشريعي إلى عضوية المجلس المركزي.

وجاء تشكيل اللجنة التنفيذية ليزيد من تعزيز الإزدواجية، حيث انخرط فيها عدد من ممثلي الداخل أيضاً، وممن لهم مسؤوليات سياسية عليا، ومسؤوليات أخرى تمثيلية، بمن فيهم أعضاء من المجلس التشريعي، وأحدهم يتولى رئاسة لجنة بلدية .

ولا شك أن ازدواجية العضوية هذه قد عززت تداخل السلطات بين السلطة والمنظمة، وأثرت سلباً، بالتالي على فصل السلطات الذي حرص على وجوده، فيما يتعلق بالسلطة ومجلسها.

وفي الحقيقة، إن هذه الازدواجية مخالفة للأنظمة واللوائح المعمول بها في م. ت. ف. فنظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، المصادق عليه في الدورة الأولى للمجلس عام ١٩٦٤، ينص فصله الثالث على أنه "لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس والوظيفة في المنظمة". (انظر: القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني- ١٩٦٤-١٩٩١- من إصدارات (المجلس الوطني- آذار ١٩٩٦ -ص ١٠).

أما النظام الاساسي للمنظمة واللائحة الداخلية للمجلس الوطني فينصان بوضوح على عدم جواز الازدواجية في اللجنة التنفيذية وأي عمل آخر، بما فيها عضوية لجان المجلس الوطني الدائمة، وذلك حرصاً على المرجعية والرقابة وحق المساءلة والمحاسبة.

Digitized by Birzeit University Library

ولا شك أن الواقع القائم يعقد إمكانيات المساءلة والمحاسبة، وبالتالي يجعل من فصل السلطات أمراً شكلياً.

ففي علاقة المنظمة تعدد للمرجعيات، ويستطيع عضو اللجنة التنفيذية أن يتهرب من أية مساءلة، غير مساءلة المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره أعلى سلطة وأعلى مرجعية، لأنه منتخب منها، ولها حق مساءلته ومحاسبته. وتزداد الأمور سوءاً حين نعرف أن معظم لجانه الدائمة غير منتظمة في عملها واجتماعاتها، وأن المجلس المركزي، الذي له صلاحية متابعة قيام اللجنة التنفيذية بمهامها في تنفيذ قرارات المجلس الوطني والإطلاع على حسن سير عمل دوائر المنظمة، لم يجتمع منذ فترة طويلة ولم يعاد تشكيله بعد دورة المجلس الوطني الأخيرة.

وتصبح المساءلة والمحاسبة أكثر تعقيداً وصعوبة في حالة رئيس السلطة، رئيس اللجنة التنفيذية.

ويسمح مثل هذا الخلط في المناصب والمهام والسلطات، باستمرار الجهات التنفيذية متحكمة بكل الأمور سواء في المنظمة أو في السلطة، وبالتالي بلا جدوى الفصل المنصوص عليه في الجانبين، وهو ما يعكس نفسه سلبياً على التشريع والقضاء المستقل وسيادة القانون.

وعليه، فإن الخروج من هذه الحالة، يكون بالعمل على الفصل بين مؤسسات وهيئات السلطة والمنظمة والتمييز بينها ووضع اللوائح والأنظمة التي تحدد المهام والوظائف والصلاحيات والمسئوليات، مع ضرورة الحفاظ على م. ت. ف كمرجعية عليا للشعب الفلسطيني ككل، وكإطار رحيد وجامع وموحد للشعب الفلسطيني معبر عن وحدة قضيته وحقوقه ووحدة تمثيله.

ج- إشكالية الديمقراطية

وترتبط هذه الإشكالية بما سبقها من إشكاليات، وخاصة مسألة ازدواجية السلطات والخلط بينها، باعتبار أن الفصل بين السلطات هو أصلا أحد الأسس الجوهرية لقياس الديمقراطية، ناهيك عن مسألة المساءلة والمحاسبة ذات الارتباط الوثيق بسيادة القانون والمساواة أمامه.

وللبحث في هذه الإشكالية، والوقوف أمام أسبابها وأبعادها، نشير فيما يلي إلى المسائل التالية:

١. سيادة ذات المناهج القيادية والإدارية لـ م. ت. ف في تشكيل السلطة وعملها، حيث غياب احترام المؤسسات وطغيان الفردية والمحسوبية والفئوية، والجهوية أيضاً وتبهيت المشاركة باتخاذ القرار، والتعامل مع السلطة كملكية خاصة، وتسلط الحزب الواحد مع تعددية سياسية شكلية، ومحاولة السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني وإلحاقها واستمرار التعامل مع المنظمات الشعبية والنقابات [illegible] غير الحكومية كواجهات

Digitized by Birzeit University Library

سياسية، والتخلف عن إصدار التشريعات التي تحدد الصلاحيات وتحد من ممارسة السلطة الإعتباطية، والتعدي على حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير والانتقاد.

٢ . إتفاقية أوسلو (أ) و (ب) وملحقاتها، ورغم ادعاءات إسرائيل بالحرص على الديمقراطية الفلسطينية، تبقى على الاحتلال وسيطرته الأمنية، واحتجازه للسيادة الوطنية، وتحد من سقف التشريع الممنوح للمجلس، وتمنع من سيادة الولاية القانونية له حيث تقطيع أوصال الوطن، وأحكام السيطرة على القدس وعزلها، وجعل المصلحة الأمنية الإسرائيلية فوق أي اعتبار آخر.

٣ . ما أصاب الوحدة الوطنية والائتلاف الوطني الفلسطيني في إطار م. ت. ف من خلل وغياب قوى فاعلة عن المشاركة في المجلس التشريعي، وضعف الممارسة الديمقراطية لفصائل وقوى وأحزاب العمل الوطني الفلسطيني، سواء في داخل أطرها، أو في تعاملها مع بعضها البعض ومع الاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية والأهلية.

٤ . التأثيرات السلبية لانهيار المنظومة الاشتراكية وهزيمة حركة التحرير العربية، ومخلفات الاحتلال والشتات وطبيعة الأنظمة العربية السائدة، وتخلف الممارسة السياسية في المحافظة على الطابع الديمقراطي- الشعبي لإنتفاضة، وسوء أداء مؤسسات وإدارات السلطة وأجهزتها الأمنية الناشئة، كل ذلك أدى الى تبهيت المبادرة والمشاركة الجماهيرية وانفضاض شرائح وفئات واسعة عن العمل السياسي المنظم والنزوع نحو اللامبالاة السياسية والمشاركة السياسية الديمقراطية. ولم تسعف الانتخابات التي جرت ولا السياسات أو التشريعات والقوانين الصادرة عن المجلس التشريعي، في تغيير في الحال، وبقيت المشاركة دون مستوى مسؤولية المواطن، بكل ما يعنيه هذا المفهوم من حقوق وواجبات . وقد جاءت الاشتراطات الإسرائيلية لقمع قوى المعارضة ومحاربة ما يسمى "بالارهاب" لتعيق الممارسة الديمقراطية الفلسطينية.

وإذا كان لبعض العوامل والمظاهر المعيقة للديمقراطية في الساحة الفلسطينية أساسها الموضوعي، الخارج عن إرادة العامل الذاتي، فإن المسؤولية الأساسية في ضعف المبدأ الديمقراطي وتبهيت المشاركة الديمقراطية تتحملها م. ت. ف وقواها التي هي الذات القيادية للسلطة.

وقد جاءت تعقيدات العلاقة وتشابكها بين المنظمة والسلطة لتخلق تناقضاً بين نزعتين تتصارعان على الساحة: النزعة الديمقراطية الداعية لتعزيز بناء المجتمع المدني وهيبته وإرساء أسس الديمقراطية الحقة من فصل للسلطات وكفالة الحريات والحقوق بالدستور، وسيادة القانون والقضاء المستقل، وحماية الأقلية وحق المعارضة وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار وتداول السلطة شرعياً، وبين نزعة أخرى لا ديمقراطية في جوهرها، وإن تشدقت بشعاراتها. وإن ما يجري حالياً

Digitized by Birzeit University Library

لهو مؤشر كبير على طبيعة النظام السياسي المستقبلي في دولة فلسطين المستقلة.

وعلى كل حال، فإنني مع التأكيد أنه لا إمكانية كاملة لإرساء أسس الديمقراطية وتعزيزها كما يجب في ظل استمرار الاحتلال وغياب الدولة ذات السيادة، حيث التحرر الاقتصادي والسياسي وانتهاج الإستراتيجيات والسياسات التربوية والتعليمية والثقافة التي تنشر قيم الديمقراطية وترسخها على كل الصعد.

الشتات الفلسطيني ومؤسسات المنظمة في الخارج

كان لعودة قيادة م. ت. ف للداخل وإنشاء السلطة الفلسطينية ، وتركيز الجهود على بنائها ووظائفها، تأثير سلبي كبير على الشتات الفلسطيني وعلى مؤسسات م. ت. ف في الخارج.

صحيح أن ساحة الوطن، كما أسلفت، قد أصبحت الحلقة الناظمة لمجمل النضال الوطني الفلسطيني، وأن لهذا الامر استحقاقاته على م. ت. ف وعلى كل القوى، حيث يتطلب انتقال مركز القرار القيادي للداخل، وبالتالي تركيز الجهود على هذه الساحة لإستمرار مسيرة شعبنا نحو الحرية والاستقلال الناجزين، لكن الصحيح ايضاً، أنه وفي ظل تأجيل البت في قضية اللاجئين، والسيادة والقدس وغيرها، فإن الجهود الوطنية يجب أن تتكامل بين الوطن والشتات ، ويصبح من واجب القيادة السياسية الاحتفاظ بكل أوراق القوة اللازمة لانتزاع الحقوق الوطنية، ولعل في مقدمتها دور الشتات في الابقاء على القضية الوطنية حية في صفوف تجمعات شعبنا في الخارج، ومحاربة وإحباط محاولات التوطين والمساس بالحقوق السياسية والمدنية للاجئين ، والاستمرار بالقيام بدور فاعل على الصعيد الشعبي والرسمي العربي وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

لكن الذي جرى وللأسف، قد الحق اجحافاً كبيراً باللاجئين وبالشتات عموماً. وبديلاً لتفعيل دور مؤسسات وهيئات وممثليات وسفارات فلسطين في الخارج، جرى تقليص موازناتها واقفال بعضها، وإهمال القضايا الحياتية والمعيشية لجماهير شعبنا وخاصة في لبنان وسوريا بمن فيهم أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين. وقد خلق هذا الوضع، حالة من الانفضاض عن المنظمة، وأضعف الحركة النضالية لتجمعات الشعب الفلسطيني في الخارج، وأدى إلى ضعف المؤسسات القائمة وعجزها عن القيام بمهامها وخدماتها، وهو ما ساهم، إلى جانب الشعور بالإحجاف نتيجة اتفاقية أوسلو، بزيادة حالة الاحباط واليأس، وبالتالي تسهيل تمرير مؤامرة التوطين التي تجد تعبيراتها واضحة تحت غطاء التجنيس ورفع مستوى المعيشة وإعادة التأهيل، وهي الظواهر الأبرز التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في لبنان.

ولا شك أن هذه التطورات قد أثرت كثيراً على هيبة مؤسسات وهيئات م. ت. ف ، وبالتالي على كيفية التعامل معها، وعززت لدى بعض الفئات والأطراف محاولات التشكيك بتمثيلها الجامع للشعب الفلسطيني، ومهدت الطريق لآخرين للاقدام على ممارسات تجاه التجمعات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

وخاصة المخيمات، ولم يكن باستطاعتهم الاقدام عليها حين كانت المنظمة حاضرة قوية في الخارج.

وفي ضوء الواقع القائم حالياً، وإذ يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض مهام ووظائف مؤسسات ودوائر وهيئات م. ت. ف قد أصبحت تقوم بها نظيراتها في السلطة الفلسطينية، وأن مفاوضات الحل النهائي تطرح نفسها بجدية والحاحية، يصبح من الواجب الوطني التأكيد على ما يلي:

١ . تفعيل دور مؤسسات وهيئات م. ت. ف في الخارج، وتوفير الموازنات اللازمة لذلك، وفي نفس الوقت ضرورة إعادة النظر بمهامها وصلاحياتها ووظائفها وإجراء إصلاحات ديمقراطية واسعة فيها، إنسجاماً ومهام العمل الوطني في المرحلة الجديدة.

٢ . إعادة الإعتبار لبرنامج م. ت. ف - برنامج الاجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، كأساس متين للإئتلاف الوطني العريض والإلتفاف الشعبي والوحدة الوطنية. والتمسك بهذا البرنامج وبقرارات الشرعية الدولية كمرجعية للحل النهائي.

٣ . البحث الجاد في توحيد وإصلاح وتفعيل دور المنظمات الشعبية والنقابات في الداخل والخارج، وصياغة البرنامج وإتباع أشكال وآليات العمل الكفيلة بتكامل جهودها ورعايتها لمصالح مختلف التجمعات الفلسطينية.

٤ . التأكيد على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها على أساس القرار ١٩٤ والتشديد على حل قضية النازحين باعتبارها من إستحقاقات المرحلة الإنتقالية والمحافظة على دور ومسؤولية الأونروا، وعلى المكانة السياسية والقانونية للاجئ والمخيم الفلسطيني حتى يتحقق الحل العادل لقضية اللاجئين.

وفي الختام، يهمني أن أشير إلى أنه ورغم فرادة واقعنا الفلسطيني، الا أن تجارب أخرى لا زالت ماثلة أمامنا بإمكاننا التعلم والاستفادة منها وخاصة تجربة الحركة الصهيونية (الوكالة اليهودية) وعلاقتها بدولة إسرائيل، وكيف تطورت العلاقة وتغيرت الوظائف والصلاحيات بما حافظ على تكامل الجهود تبعاً لتغير المركز ومستوى ترسخه واحتياجات تطوره.

وإنني لعلى ثقة بأن قدرات شعبنا وإمكانياته وإبداعاته ستجعلنا قادرين رغم التعقيدات على تجاوز كل العقبات، وعلى إيجاد أشكال وصيغ العمل الملائمة التي تحافظ على وحدة شعبنا ووحدة قواه وتكامل جهوده.

ولا بأس من أن نفكر بمصير م. ت. ف بعد قيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وبحيث تستمر رعاية مصالح شعبنا والقيام ببعض الوظائف والمهام التي يتطلبها تعزيز إمكانيات ودور وفاعلية دولتنا الوطنية المستقلة.

Digitized by Birzeit University Library

ملف

نشوء وتطور اشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير

ممدوح نوفل*

بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار ١٩٩٤ وعبورها الوطن، تعرضت علاقتها باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لمد وجزر. وتمر الان في حالة من عدم التوازن وتحتاج إلى علاج فوري وسريع. وبديهي القول بأن المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني تأثرت وستظل تتأثر لفترة طويلة بصحة وسلامة هذه العلاقة وباعتلالها أيضاً. فهما الجسمان القياديان للفلسطينيين داخل وخارج الوطن. واعتلال أوضاع القيادة ينعكس مباشرة على مصالح الشعب. ويفرض على الباحثين والمفكرين الحريصين على اختزال الزمن وتقليص عذابات الفلسطينيين، أن يعملوا على منع الاشكالية من التفاقم والتدهور، والحد من سلبياتها قدر المستطاع تمهيداً لمعالجتها بطريقة ببقراطية واقعية وموضوعية مجردة من الاعتبارات الحزبية والذاتية الضيقة تميز العوامل الذاتية عن الموضوعية التي تسببت في خلق هذه الاشكالية، وعطلت معالجتها جذرياً للان، وتمكين القيادة الفلسطينية من ادارة الصراع بفعالية أكبر وانتاجية أعلى.

وهذا البحث يتركز حول انبعاث فكرة السلطة الوطنية وعودة الروح لها، وظروف تشكيلها وآلية القرار الدولي الفلسطيني الذي مكنها من الظهور إلى حيز الوجود وفرض الذات بعدما تجاوزتها الحياة عشرين عاماً، ويساعد في تشخيص بعض مظاهرها النافرة. وإن فهم الازمة، والاحاطة "باشكالية" علاقتها الحالية بالمنظمة، واستشفاف آفاقها المستقبلية يتطلب، كما أعتقد، استرجاع رصد الاحداث والمواقف والمناقشات الداخلية التي دارت حول تشكيل السلطة وحول

* ممدوح نوفل: عضو مجلس مركزي في م. ت. ف، وعضو لجنة متابعة المفاوضات.

Digitized by Birzeit University Library

علاقتها بالمنظمة.

مرحلة الاهداف وظهور فكرة السلطة الوطنية

بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ظهرت في سماء المنطقة تحركات دولية كان هدفها المعلن السعي لإيجاد حلول سياسية للنزاع الفلسطيني العربي- الاسرائيلي. وفي حينه طرح الاتحاد السوفيتي "سابقاً" وبعض القادة العرب على قيادة المنظمة فكرتين: الاولى استثمار ورقة الاعتراف بالقرارين ٢٤٢و ٣٣٨ ، والثانية مرحلة الاهداف الوطنية الفلسطينية ، وتمييز المباشر والمرحلي عن التاريخي والاستراتيجي، فذلك كما قالوا يساعد الفلسطينيين على المشاركة في البحث عن حلول سياسية لقضايا المنطقة. وفي حينه رفضت قيادة م. ت. ف الفكرة الاولى بالاجماع. أما الثانية فرفضها البعض ولقيت استحسانا عند آخرين، وهي اصلاً كانت مطروحة بصيغة أو أخرى من قبل بعض المفكرين. وظهر في الساحة الفلسطينية تيار واقعي داخل "حركة فتح، الجبهة الديمقراطية، الحزب الشيوعي، والمستقلين" تبنى فكرة مرحلة الاهداف الوطنية الفلسطينية وراح يدعو لها بحماس.

بعد صراع فكري وسياسي عميق امتد قرابة عام، تخللته بعض الاستفزازات المسلحة، عزز التيار الواقعي مواقعه في الحركة الفلسطينية وتحول من تيار يمثل الاقلية إلى تيار يمثل الاغلبية. ونجح في تحويل اطروحاته إلى سياسة عامة لمنظمة التحرير. وفيما بعد أقر المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٧٤ برنامج "النقاط العشر" الذي عرف "ببرنامج السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة".

في حينه اعتقدت قيادة م. ت. ف بأن الظروف والأوضاع الدولية مهيأة لقيام السلطة الوطنية على جزء من الارض خلال وقت قصير. وتصور المعارضون دعاة "تحرير فلسطين من النهر إلى البحر". بأن اسرائيل وامريكا سوف تقدمان للفلسطينيين "دويلة مسخ في الضفة والقطاع على طبق من ذهب"، ولاحقاً أكدت الاحداث خطأ هذا الفكر التبسيطي. ومسار حركة التاريخ أوضح بأن "قطبي الحرب الباردة" لم يكونا جادين في حل صراعات المنطقة المستفحلة، وبسعيان لتوظيفها في خدمة استراتيجياتهما الدولية وتعزيز نفوذهما ومواقعهما فيها. وبينت بأن أهل المنطقة أنفسهم لم يكونوا ناضجين لحلول جدية، فلم يستطع برنامج "السلطة الوطنية" شق طريقه للحياة، ولم ير النور خلال فترة السبعينات والثمانينات، ونسيه أصحابه خلال الصراعات والحروب التي وقعت في لبنان، وكانوا طرفاً رئيسياً فيها.

اتفاق اوسلو اقام السلطة على الأرض

في أواخر عام ١٩٩١ غادر الفلسطينيون والاسرائيليون، وباقي أطراف الصراع ميادين القتال، ووافقوا على مبادرة الرئيس بوش التي اطلقها في ٦ آذار ١٩٩١. وتخلوا عن الفكر الحربي لحل

Digitized by Birzeit University Library

تراعاتهم. وتوجهوا بمساعدة دولية "أمريكية بالأساس" لغرف المفاوضات في مدريد وواشنطن. وفي ١٨/آب ١٩٩٣ عادت الروح لفكرة "السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة"، وعاد الصراع الفلسطيني الداخلي للظهور حولها. ونص الاتفاق تحت بند هدف المفاوضات "أن هدف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الاوسط هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية - المجلس المنتخب- للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢و٣٣٨". في حينه كانت الخلية الفلسطينية التي أدارت مفاوضات أوسلو بحاجة، لاعتبارات معنوية وسياسية داخلية، إلى مقاربة نص الاتفاق حول السلطة مع نص قرار المجلس الوطني. وحاولت تثبيت "السلطة الوطنية الفلسطينية" بدلاً" من حكومة ذاتية انتقالية" لتقول لشعبها وللمعارضة الفلسطينية بأنها لم تخرج عن قرارات المجلس التي وافقوا عليها. ولكن محاولتها جوبهت بالرفض، وثبت النص كما طرحه الجانب الاسرائيلي. وبعد اتفاق طابا وافق رابين على التسمية الفلسطينية وعلى استخدام كلمة وزارة ووزراء.

بعد توقيع اتفاق أوسلو" في حديقة البيت الابيض ١٩٩٣/٩/١٣، وتمهيداً للأعلان عن تشكيل السلطة عقدت القيادة الفلسطينية سلسلة اجتماعات قاطعتها حركة حماس، وجميع القوى الفلسطينية التي عارضت الاتفاق. وقيل للمجتمعين: "في عام ١٩٧٤ اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً بتشكيل السلطة الوطنية المستقلة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها. والان وبعد عشرين عاماً بات بإمكاننا تشكيلها". وطرحت عدة أسئلة منها: كيف وعلى أية أسس نشكل هذا الجسم القيادي الجديد؟ هل نجعل اللجنة التنفيذية هي السلطة ونبقيها كما هي؟ هل نضيف للتنفيذية عدداً من قيادات الداخل؟ وكيف نضيفهم بدون عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني؟ هل نشكل السلطة من خارج التنفيذية ونحافظ على تنفيذية المنظمة كمرجعية؟ وما هو دور المنظمة بعد قيام السلطة؟ وكيف نحل التعارض القادم بين الجسمين؟ وهل نحافظ على ثقل رئيس اللجنة التنفيذية خارج السلطة أم نزجه فيها؟ أظن أن هذه الاسئلة رسواها بحاجة للنقاش من جديد في ضوء التجربة العملية، وتفاقم الاشكالية بين المنظمة والسلطة.

خلال النقاش أبدى البعض تخوفه بشأن دور ووجود المنظمة بعد تشكيل السلطة. وأكد الجميع أهمية المحافظة على مكانة المنظمة ككيان سياسي وكمؤسسة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين داخل وخارج الارض المحتلة. وأجمعوا على أن السلطة ليست بديلاً للمنظمة، وبعد انتهاء أشغالها ستكون ممثلة لسكان الضفة والقطاع فقط ولفترة زمنية انتقالية حددها الاتفاق بخمس سنوات فقط، ومهامها محصورة في إدارة الوظائف والمجالات التي نص عليها الاتفاق فقط. واتفاق أوسلو بالكاد عالج أوضاع غزة واريحا، والقضايا الاساسية مؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية. والمنظمة هي السلطة العليا لكل الشعب الفلسطيني، لها مكاتب تمثيلية وسفارات وسفراء

Digitized by Birzeit University Library

معتمدون في معظم دول العالم لا يحق للسلطة الحاقها بها. في سياق البحث والنقاش طرحت آراء أخرى منها: أن تكون من قيادات الداخل فقط، لا يدخلها أعضاء التنفيذية، نشكلها من التنفيذية أساساً مع اضافات محدودة من الداخل، نشكلها من التكنوقراط والكفاءات والاخصائيين، غير سياسية. أصوات قليلة دعت لتفويض رئيس اللجنة التنفيذية بتشكيلها مع التنفيذية كأساس، وأن يستكمل عددها بشخصيات من الداخل، وأن يكون أبو عمار بصفته رئيس التنفيذية رئيساً لها.

وبالمقابل برز اتجاه آخر من الداخل ومن المستقلين دعا لفصل تشكيل ومهام الجسمين عن بعضهما. وشدد على ضرورة تقليص عدد أعضاء التنفيذية في السلطة، إذا كان لا بد من مشاركتهم فيها، وأن لا يكون أبو عمار من ضمنهم، ويحافظ على ثقله السياسي والمعنوي في إطار م. ت. ف باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب. وكان واضحاً أن المستقلين من الداخل هم الأكثر جرأة في نقد الأوضاع الداخلية الفلسطينية، وفي تشخيص الأمراض التي تنخر جسم القيادة الفلسطينية ومؤسساتها، حيث أكثروا الحديث عن مضار الفئوية والفصائلية في العمل الفلسطيني، وأظهروا مخاطر سحبها على تشكيلة السلطة. وذكروا بما فعلته هذه الظواهر المرضية في الانتفاضة. وقالوا: التفرد بالقرار يتعارض مع الديمقراطية، والفئوية تتعارض مع الوحدة الوطنية ومع الديمقراطية، ومرحلة الدولة تختلف عن مرحلة الثورة.

وفي نهاية المناقشات تقرر تشكيل لجنة مصغرة من الاتجاهات السياسية التي برزت في الاجتماع، وكلفت برفع توصيات محددة للقيادة الفلسطينية . وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢ رفعت اللجنة ١٣ توصية أساسية. وعلق أعضاؤها على مصير توصياتهم" نعرف بأن مصيرها لن يكون أحسن من مصير قرارات المجلس الوطني وباقي الهيئات القيادية التي تتبخر عادة بعد صدورها". ونصت توصياتها على :

١) يتم تشكيل السلطة من الداخل والخارج على أساس الكفاءة والاختصاص ، وتكون التنفيذية مرجعيتها السياسية والتنظيمة في كل المراحل.

٢) أن تكون انتقالية لحين الانتخابات، وتنفيذية للوظائف المحددة لها، والشاملة لكل المجالات (الامن، الصحة، التعليم، الصناعة، الزراعة، المالية... الخ) باستثناء الدفاع والخارجية، وتبقى هاتان الوظيفتان مرتبطتين بتنفيذية المنظمة .

٣) أن يسمى هذا الجسم الجديد (السلطة الوطنية) وعدم التعامل مع الاسم الإسرائيلي الوارد في الاتفاق (سلطة مجلس الحكم الذاتي الانتقالي المؤقت). وأن تمتد سلطاتها على كل الاراضي الفلسطينية التي سيتم الانسحاب منها .

٤) بقاء كيانية م. ت. ف وتنفيذيتها بارزة، وتأكيد دورها في كل المراحل وكل مجالات العمل.

Digitized by Birzeit University Library

٥) أما بشأن مشاركة أعضاء التنفيذية في السلطة فقد انقسمت اللجنة ورفعت للقيادة رأيين: الأول "الاكثرية" أن يبقى الثقل الرئيسي للتنفيذية خارج السلطة ويدخلها عدد محدود، لا يزيد عن ثلث أعضاء السلطة. أما الثاني "الاقلية" فقد دعا لعدم دخول أي عضو من التنفيذية في السلطة، وأن يقتصر تشكيلها على التكنوقراط الفلسطيني المعروفين بولائهم المطلق للمنظمة وبنزاهتهم ويتمتعون بسمعة شعبية طيبة .

٦) وضع خطتي عمل للسلطة وللجنة التنفيذية للفترة الانتقالية تعرضا على المجلس المركزي للمصادقة عليهما في أول اجتماع له.

خلال مناقشة التوصيات أبدى معظم أعضاء التنفيذية عدم ارتياحهم للتوصية التي تقول بالفصل الكامل بين اللجنة التنفيذية والسلطة الوطنية. ودافعوا عن مشاركة التنفيذية في السلطة وضرورة أن يترأسها أبو عمار. وانتهت اجتماعات القيادة في حينه دون اتخاذ قرار محدد . ولخص رئيسها حصيلة المناقشات بالقول "القرار من صلاحيات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، ومعنا الوقت لمزيد من المشاورات والاتصالات مع إخواننا العرب وبعض الأصدقاء. وكان واضحاً للعارفين بدواخل البيت الفلسطيني أن أبا عمار يريد تأجيل تشكيل السلطة ريثما يتأكد من التزام إسرائيل بالاتفاقات، ولابقائها ورقة بيده يستخدمها مع أكثر من طرف فلسطيني ودولي وفي أكثر من اتجاه.

عشية انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني عقدت اللجنة التنفيذية يوم ١٩٩٣/١٠/٩ إجتماعاً ناقشت فيه موضوع تشكيل السلطة، وبقية القضايا . وأقرت الدفع في المجلس المركزي باتجاه تشكيل السلطة من الداخل والخارج، وتكون سياسية ويترأسها أبو عمار، ويشارك فيها أعضاء من اللجنة التنفيذية لم يحدد عددهم. يوم ١٩٩٣/١٠/١٠ بدأ المجلس المركزي دورة أعماله بحضور ٨٢ عضواً من أصل ١١٠ أعضاء شارك فيها عدد كبير من المدعوين بلغ عددهم ما يقارب ضعفي عدد أعضاء المجلس. جاءوا من مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني بما في ذلك إسرائيل. ورغم كثرة النقاط المدرجة على جدول الأعمال، إلا أن الجميع، عاملين ومراقبين، كانوا يدركون بأن المجلس المركزي مدعو لإقرار نقطتين أساسيتين: الأولى الموافقة على إتفاق أوسلو، والثانية اتخاذ قرار تشكيل السلطة الوطنية. في المناقشات أبدى عدد من الأعضاء وبخاصة المستقلين تخوفاً حقيقياً على مصير المنظمة بعد تشكيل السلطة. وبرز في المجلس عدة اتجاهات. وبعد مناقشات استغرقت يومين كاملين، صوت أعضاء المجلس على إتفاق إعلان المبادئ أمام وسائل الاعلام. وكانت النتيجة ٦٣ مع، ٨ ضد، ٩ ممتنعون، وخرج ثلاثة عند التصويت. بعد المصادقة على الاتفاق وافق المجلس بأغلبية ٦٨ عضوا على "إقامة السلطة الوطنية على كل الأراضي التي ينسحب عنها الاحتلال. ويفوض المجلس اللجنة التنفيذية وفقاً لقرار المجلس الوطني تشكيل هذه السلطة من الداخل والخارج وتكون م. ت. ف مرجعيتها، ويترأسها رئيس اللجنة التنفيذية".

Digitized by Birzeit University Library

في حينه لم يتعجل أبو عمار في تشكيل السلطة ورغب الاعلان عن تشكيلها على أرض الوطن. وأخر قراره إلى ما بعد توقيع بروتوكولات القاهرة في أيار ١٩٩٤ . ولم يعلن أسماء أعضائها الا بعد اصرار إسرائيل على تسلم الاسماء قبل دخول الدفعة الاولى من أفراد الشرطة، وسلمها لاحقاً على دفعات وحينها تهالك بعض أعضاء التنفيذية على دخولها، وفضل آخرون الانتظار.

الاشكالية لها وجهان موضوعي وذاتي

نظرياً كان الخلاف في القيادة الفلسطينية يدور حول أفضل صيغ وأسس وأشكال بناء السلطة الوطنية، إلا أنه واقعياً كان يخفي صراعاً على السلطة والمواقع الشخصية والتنظيمية. فالكل كان يدرك أن انتقال مركز ثقل الحركة والنشاط السياسي من الخارج للداخل يعني تراجع دور المنظمة. وقيام السلطة الوطنية وترؤس أبي عمار لها يعني انتقال ثقل القرار الفلسطيني لهذه الهيئة، وتوليها قيادة العمل الفلسطيني، لا سيما وأن العالم سيرمي بثقله لصالح تكريس دور الجسم الجديد. في حينه بشر البعض بانتهاء المنظمة من الناحية العملية، وقالوا "دعونا نحضر في غزة واريحا مراسم التشييع" ولا نظلم أحدا إذا قلنا بأن تشكيل السلطة تم على ذات الأسس التي بنيت عليها تنفيذية المنظمة. فالتدقيق في أسماء وانتماءات أعضاء السلطة الاولى والثانية، يبين طغيان الفصائلية والاعتبارات الحزبية والسياسية على أسس تشكيلها. وتكاد تكون من لون سياسي واحد، واقرب إلى سلطة الحزب الواحد، مليئة بالسياسيين وناقصة أخصائيين وخبراء في شتى مجالات العمل المنوطة بها. وهذا التوجه مثل منذ البداية عنصراً من عناصر الاشكالية، وضيق إلى حد ما قاعدتها الشعبية. ومع تشكيل السلطة الوطنية وتواجدها على أرض غزة وأريحا وتوليها عدداً محدوداً من المجالات في الضفة والقطاع دخلت علاقتها مع المنظمة حيزها الرسمي والعملي الملموس، ونمت بذور المشكلات على سطح العلاقة. ولعل ميلاد هذه العلاقة بصورة غير طبيعية "قيسرية" وترعرعها في ظل أجواء مأزومة داخلياً وخارجياً ساهم في تغذيتها وتواصل نموها. أما عدم توضيح الرؤية الفلسطينية للعلاقة بين الجسمين وبقائها ملتبسة فقد أضعف الوضع المعنوي للمنظمة، وأثار تساؤلات شعبية وفصائلية عن مصيرها.

لا شك في أن الفكر السياسي الفلسطيني، وكل الحركة الفلسطينية، واجهت منذ اوسلو وتشكيل السلطة معضلات فكرية وتنظيمية موضوعية كثيرة ومتنوعة، ومسائل لها أبعادها الفصائلية، أشير لبعضها أعلاه، بعضها خطير لا يمكن تجاهله عند بحث الاشكالية القائمة ومنها:

١) نشوء تناقض حقيقي بين التزام منظمة التحرير والسلطة بالاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، وبين قدرة المنظمة ، بأسسها وأهدافها ومهامها الاساسية على الاستمرار كإطار قيادي يلتزم بموجب الميثاق "قبل الغائه" بتنظيم المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وقيادة النضال الوطني حتى العودة وبناء الدولة المستقلة، في وقت تلزم الاتفاقات المنظمة

Digitized by Birzeit University Library

والسلطة بالتزامات تحد من حركتها باتجاه هذه المهمات. وبوقف التعبئة والحملات العدائية ضد إسرائيل، والحفاظ على أمن إسرائيل والإسرائيليين، بما في ذلك المستوطنات والمستوطنين، ووقف العنف بكل أنواعه، ومعاقبة كل الأفراد والجماعات الذين يمارسونه.. الخ في وقت لم تقدم الاتفاقات التي تم التوصل إليها حلولاً مرضية لأي من تجمعات وقطاعات الشعب الفلسطيني.

٢) في دورة غزة "ربيع ١٩٩٦" شطب المجلس الوطني بنود الميثاق المتعارضة مع الاتفاقات والتي كانت تتحدث عن الكفاح المسلح أسلوباً للتحرير، وبقيت المنظمة حتى الآن بدون ميثاق. ولم يحظ باجماع قوى المنظمة، ولم يستفت الشعب حول الموضوع.

صحيح أن ميثاق المنظمة هرم وشاخ قبل الغائه، وكان بحاجة للتطوير منذ زمن، ووصفه أبو عمار قبل سنوات "بالكادوك"، إلا أن بقاء المنظمة دون ميثاق يجعلها أشبه بباخرة تبحر في بحر هائج دون بوصلة تحدد لها اتجاه حركتها. ويخطئ من يعتقد بأن تسريع تمويت المنظمة يمنح الحياة للسلطة ويطيل عمرها، ويعزز مكانتها، ويسرع تحويلها لبديل مقبول. فانتفاء مبرر وجود المنظمة رهن بقيام الدولة المستقلة وليس السلطة ، فهي للآن وطن اللاجئين. وبعد الدولة يمكنها القيام بدور ما يشبه دور المؤتمر اليهودي العالمي مثلاً.

٣) صحيح أن مرحلة الكفاح المسلح قد إنتهت، إلا أن الاتفاقات ومسيرة المفاوضات لم تعالج قضايا "اللاجئين، القدس، الحدود، النازحين، المستوطنين، والمستوطنات، المياه، ومستقبل العلاقات .. الخ".

وصعود الليكود للسلطة ومواصلة رفضه الالتزام عملياً بأسس السلام العادل وبالاتفاقات التي انبثقت عنها لا ينعش فقط القوى والافكار المتطرفة، بل ويحيي الافكار والدوافع التي وقفت خلف تأسيس م. ت. ف، وقد يدفع بقطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وبخاصة اللاجئين ، يوماً ما، إلى ادارة الظهر للمنظمة التي نعرفها، إذا لم تؤخذ مصالحهم بعين الاعتبار ولم تعالج الحلول السياسية قضاياهم بصورة مرضية. وقد يتوجهون للبحث ولو "بعد زمن" عن صيغة بديلة يعبرون فيها عن أنفسهم وعن تطلعاتهم، ويتحركون من خلالها لاستعادة حقوقهم المغتصبة.

٤) يستطيع كل مراقب محايد لتطوير العلاقة بين الجسمين القول بأن السلطة الوطنية نمت على حساب دور ووجود منظمة التحرير، وحلت في كثير من الاعمال والمهام الداخلية والخارجية محلها، والشواهد على ذلك كثيرة، ولا داعي لسردها. وأياً تكن الدوافع والأسباب الذاتية التي تدفع الآن بالعديد من القيادات والقوى والشخصيات الفلسطينية نحو استذكار المنظمة، واستذكار لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي ، والإصرار على

Digitized by Birzeit University Library

إحياء دورها القيادي بعد أن غيب اسمها ودورها قرابة ٣ سنوات. فإن الثابت أن تدهور واهتراء أوضاع المنظمة وشلها عن الحركة وتعطيل عمل مؤسساتها قد أضعف السلطة في نظر الشعب الفلسطيني ونظر القوى الصديقة ولم يقوها في مواجهة الإسرائيليين وأفقدها مرجعيتها، وفقدت الجهة المعنية عن مساءلتها ومحاسبتها دورياً. اعتقد بأن إظهار دور السلطة وتطويره كإطار قيادي يصب في صالح النضال الفلسطيني العام، ويخدم هدف بناء الدولة المستقلة على الارض الفلسطينية، ويضع اللبنات الاساسية لعبور مرحلة التحول من حالة الثورة لحالة الدولة، إلا أن الاستعجال في تمويت المنظمة يلحق اضراراً بوحدة الشعب ويعرضها للانقسام بين داخل وخارج. ويفقد حركة النضال الفلسطيني لاستكمال انتزاع الحقوق المشروعة الاطار الموحد للطاقات الشعبية، في وقت هي في أمس الحاجة له. فالسلطة لا يمكنها أن تكون بيتاً يتسع لجميع القوى والاتجاهات السياسية والفكرية الفلسطينية أقله خلال المرحلة الانتقالية. ولا يمكنها أيضاً أن تكون إطاراً قادراً على تعبئة طاقات الشعب داخل الوطن وخارجه وتفعليها في مواجهة الاحتلال. فلا الاتفاقات تسمح لها بذلك، ولا هي، كإطار وكوزراء، قادرة على ذلك. فلديهم من "الخروب سدة ملانة" ومن العمل الوزاري ما يزيد عن طاقاتهم. ومسار المفاوضات وتلاعب إسرائيل بالاتفاقات لم يشجع الشعب اعتماد السلطة الوطنية كبديل أو كوريث كامل للمنظمة يعتمد عليه في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى والأساسية.

٥) أكدت التجربة أن دمج مؤسسات المنظمة بمؤسسات السلطة لم يفعل دور هيئات الجسمين. وبصرف النظر عن الخلفية الفكرية والسياسية والتنظيمية التي قادت الى دمج هيئات الجسمين، فإن العمل ثلاث سنوات بهذه الصيغة بين أن دخول أعضاء التنفيذية في الوزارة لم يكن مصدر تنشيط وتفعيل لدور السلطة بمقدار ما كان مصدر إرباك لها وتهميشاً وإضعافاً لدور اللجنة التنفيذية، ناهيك عن كونه أبقى العديد من المهام الوطنية الكبرى مهملة ولم تجد من يهتم بها ويتابعها. وذات الشيء ينطبق على الغاء اجتماعات اللجنة التنفيذية ودمجها بالوفد المفاوض والسلطة "الوزارة" في إطار واحد سمي "الاجتماع الدوري للقيادة الفلسطينية". أما استيعاب الكوادر القيادية الاولى للمنظمات والاتحادات الشعبية والسفارات في وظائف رسمية في مختلف أجهزة السلطة ، مع إحتفاظهم بمهامهم السابقة، فالواضح أنه أضعفها وحولها إلى هياكل خاوية، والحق أضراراً واسعة بمهمة تفعيل هذه القواعد الشعبية في الدفاع عن قضايا جمهورها وعن السلطة والمنظمة. ورحم الله أيام التحركات الطلابية والعمالية الفلسطينية في العالمين الغربي والعربي خلال فترة حصار بيروت، وأثناء "الزنقات" الكثيرة التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية.

أعتقد أن القيادة الفلسطينية أخطأت حين اعتقدت بأن الاتفاقات ستفرز تدريجياً انتهاء دور المنظمة، وأن السلطة هي بديلها ووريثها، وعندما اعتقدت بأن التعجيل في تسليم

Digitized by Birzeit University Library

الورثة والراية للسلطة يساعد في خلق البديل وتأهيله لتولي دفة قيادة الشعب الفلسطيني كله، على غرار ما فعل بن غوريون بالوكالة اليهودية بعد قيام دولة إسرائيل. صحيح أنه منذ تشكيل السلطة الفلسطينية وحتى الآن لم يصدر تصريح رسمي أو شخصي من أي مسؤول فلسطيني أو هيئة قيادية فلسطينية يمس بوجود م. ت. ف أو ينتقص من دور أي من هيئاتها التشريعية أو التنفيذية، إلا أن "الاعمال ليست بالنيات" ومن يدقق في الاوضاع القيادية للمنظمة، وفي حالة مؤسساتها التشريعية والتنفيذية وبأوضاع المنظمات والاتحادات الشعبية منذ إتفاق أوسلو، يخرج بانطباع أن القيادة الفلسطينية، وقعت في أوهام حول عملية السلام، وتصورت أنها ستسير في خط مستقيم، واعتقد بأنه لم تعد هناك حاجة وطنية لتفعيل المؤسسات القيادية والوسيطة للمنظمة.

لا شك في أن استمرار الاشكالية القائمة بين المنظمة والسلطة سوف يعجل في وفاة منظمة التحرير، وعندها لن يكون العالم حريصاً على بقائها على قيد الحياة، كما لن يكون بحاجة لترسيم الوفاة ليسير خلف جنازتها. وأظن "ولو أن اغلب الظن اثم" بأن لا أحد من اللاجئين أو النازحين أو من مناضلي م. ت. ف مدنيين وعسكريين أحياء أو شهداء سيتقدم في الدنيا أو الآخرة لتقديم العزاء الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

ملف

منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية: المعادلة المقلوبة على رأسها

جميل هلال*

مدخل

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ إعادة تشكيلها وتعديل ميثاقها من قبل المنظمات الفدائية الفلسطينية في أواخر الستينيات النظام الفلسطيني السياسي المعاصر. وتمحور برنامجها، منذ العام ١٩٧٤، حول بناء الدولة المستقلة وتقرير المصير والعودة. وتولت المنظمة إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال تعبئة الفلسطينيين حول برنامجها ومن خلال معاركها العسكرية والسياسية (بما فيها مع الأنظمة العربية) وشبكة علاقاتها ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة، وكذلك من خلال الدور التنظيمي والكفاحي للفصائل المكونة لها. كما تولت المنظمة دورا محوريا في بلورة وصيانة وصقل هذه الهوية (وبالتالي ربط التجمعات الفلسطينية المتباينة الظروف الاقتصادية والمعيشية والأوضاع السياسية والقانونية) وحمل راية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في ظروف غابت عنها التشكيلية المجتمعية الموحدة والإقليم المستقل لسلطة مركزية ذات سيادة. وجابهت في هذا عمليات معقدة وصعبة بحكم تباين شروط عملها بين صفوف التجمعات الفلسطينية المختلفة. وشملت هذه العمليات محاولات ومساع متعددة لدمج وتوطين وإلحاق بعض التجمعات الفلسطينية من جانب، وممارسات تمييزية وعازلة لتجمعات أخرى، من جانب ثان، ومساع لتطبيع وإدامة الاحتلال والاستيطان والإبعاد وتدمير البنية المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جانب ثالث، وتهميش التجمع الفلسطيني في إسرائيل، من جانب رابع.

* جميل هلال: كاتب وباحث فلسطيني وعضو هيئة تحرير مجلة "السياسة الفلسطينية" وعضو مجلس وطني.

Digitized by Birzeit University Library

ومن الطبيعي أن تقود المحاولات المتكررة لتهميش أو شق أو القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية وسلبها القدرة على القرار الوطني المستقل والمجابهات الساخنة بينها وإسرائيل، وبينها وبين بعض الأنظمة العربية إلى تعزيز الالتفاف الشعبي حولها وتعزيز شرعيتها.

التشكيل الجبهوي للمنظمة

تبلور المجلس الوطني الفلسطيني كتشكيل جبهوي ضم في عضويته ممثلين عن مختلف فصائل المنظمة وفق "كوتا" معينة، كما ضم -باتفاق بين قيادة الفصائل عادة- شخصيات من مختلف التجمعات الفلسطينية في الشتات، واستثنى ممثلين عن المناطق المحتلة، لكن خصص لها عدد من المقاعد دون تسمية الأعضاء اتقاءً لإجراءات قمعية إسرائيلية تجاههم. وينص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية على أن يتم تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخاب، لكن هذا الإجراء لم يوضع موضع التطبيق لأسباب عدة، منها الظروف الموضوعية (عدم القدرة على إجراء انتخابات في العديد من التجمعات في دول لا تجري فيها انتخابات ديمقراطية أو لاعتبارات تخص موقع الفلسطينيين في البلد كما هو الحال في الأردن، ومنها تمتع المنظمة بالشرعية "الثورية" المكتسبة من برنامجها ومن مقارعتها الاحتلال). ولذا أصبح تكوين المجلس يتم وفق "كوتا" بين الفصائل تتغير بالتفاوض والاتفاقات بين التنظيم الأكبر (فتح) وكل تنظيم على حدة، وسرى ذات التدبير في تمثيل التجمعات الفلسطينية في الشتات والاتحادات الشعبية والمهنية والكفاءات. وأصبح نظام "الكوتا" معمولا به في كل مؤسسات منظمة التحرير، وكذلك في الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية.

ورغم ما تضمنه نظام "الكوتا" من سلبيات وما ترتب عليه من تكليس لهياكل المنظمة، إلا أنه عبر في لحظة معينة عن شرعية للتعددية السياسية والأيديولوجية والتنظيمية في النظام السياسي الفلسطيني وعن تبنيه مبدأ وحق الاستقلالية التنظيمية والسياسية والفكرية للتنظيمات السياسية الفلسطينية بما في ذلك حقها في امتلاك أجهزتها الإعلامية والإدارية والعسكرية والأمنية وممثليها في الخارج (في عدد من الدول العربية ومعظم الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث). أي أن التعددية لم تختزل إلى مجرد التمثيل في مؤسسات المنظمة (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية)، بل رمز هذا التمثيل إلى واقع التعددية السياسية والحزبية والفكرية في النظام السياسي الفلسطيني، وبين صفوف الشعب الفلسطيني. وهذا انعكس في علاقة قيادة منظمة التحرير والمناطق المحتلة: فعلى سبيل المثال جاء تأسيس لجنة التوجيه الوطني في الأراضي المحتلة بتأييد من الهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن بالإمكان إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في العام ١٩٧٦ من دون موافقة فصائل رئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية على إجرائها. كما جاء البدء في بناء منظمات قطاعية ومهنية (نساء، شباب، عمال، طلبة، معلمين وغير ذلك) في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من موقع التنافس

Digitized by Birzeit University Library

بين الفصائل الرئيسية في منظمة التحرير لتوسع القاعدة الجماهيرية من جانب والالتفاف على حظر الاحتلال لعمل ونشاط فصائل المقاومة من جانب آخر.

التحولات المحلية والإقليمية والدولية ووقعها على دور ومكانة المنظمة

ترك انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة آثاره السلبية على المكانة الدولية لمنظمة التحرير، وعلى الإسناد الدولي لبرنامجها السياسي. كما تركت حرب الخليج الثانية، على المستوى الإقليمي، واقعا عربيا منقسما على ذاته، وحصارا سياسيا وماليا على منظمة التحرير شاركت فيه معظم دول المنطقة. ووسع كلا الحدثين من الخلل في ميزان القوى الإقليمي والدولي، ضد منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها التحرري، ولصالح إسرائيل وسياستها التوسعية. ووضعت المنعطفات هذه وسياسات حكومة الليكود اليمينية منظمة التحرير الفلسطينية تحت ضغوط هائلة، كان أحد نتائجها الدخول في مفاوضات مع إسرائيل وفق شروط تمييزية وتقييدية.

لم تكن الضغوط الخارجية (سياسية ومالية وعسكرية) في الثمانينيات وبداية التسعينيات وحدها هي التي أثرت على دور وقدرات المنظمة. فقد قاد التحول السياسي في أوضاع التجمعات الفلسطينية الرئيسية إلى اضمحلال الفضاء البشري الذي اعتمدت عليه منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التعبئة الوطنية واستمدت منه تأثيرها وأدواتها الكفاحية. فقد شهدت معظم التجمعات الرئيسية تحولات تراكمية نوعية في أوضاعها الحياتية، وشهد بعضها تحولات درامية في هذه الأوضاع. فالحرب الأهلية الطويلة والدامية في لبنان، والغزو الإسرائيلي للبلد، وحصار عاصمته، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية منه، والحرب ضد المخيمات الفلسطينية هناك، والقيود التي فرضت على الوجود الوطني الفلسطيني أنتجت، بعد العام ١٩٨٢، وضعا مأساويا لهذا المجتمع.

وفي سوريا، اتسع الخلاف بعد العام ١٩٨٢ بين قيادة النظام السوري وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (قيادة فتح بشكل خاص) مما خلف صعوبات كبيرة أمام عملية التعبئة السياسية للتجمع الفلسطيني هناك. واضطرت المنظمات التي اتخذت من سوريا مقرا لها مراعاة القيود التي وضعت على حرية حركتها ونشاطها السياسي.

وفي الكويت ترتب على ترحيل الجالية الفلسطينية فور انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ مشكلات ومآس لأفراد وعائلات هذه الجالية ووضع على كاهل المنظمة مسؤوليات واسعة في اللحظة ذاتها التي فقدت فيها المنظمة مصدرا هاما من مصادر دعمها المالي والسياسي والإعلامي، وساهم في ذات الاتجاه تشديد القيود على عمل الفلسطينيين ونشاطهم الوطني في دول خليجية أخرى.

وفي الأردن، وبحكم تاريخ العلاقة التصادمية بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الهاشمي

Digitized by Birzeit University Library

وحجم الفلسطينيين في البلد، بقيت العلاقة بين المنظمة وبين الفلسطينيين في الأردن علاقة لها خصوصياتها وبعدها السياسي على مستقبل الكيان الأردني وتحتاج إلى "آليات توسيط" معقدة بحكم اندماج غالبية الفلسطينيين في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وصعوبة إقامة تشكيلات سياسية فلسطينية مستقلة هناك.

الاستثناء الرئيسي من بين التجمعات الفلسطينية الأساسية التي لم تؤد التحولات في أوضاعها إلى تضييق فضاء العمل السياسي والتعبوي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها هو الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه المناطق شهدت في أواخر الثمانينيات انتفاضة شعبية مؤثرة عززت دور ومكانة منظمة التحرير، إلا أنها شهدت في الوقت نفسه تنامياً لدور الحركة الإسلامية الراديكالية التي طرحت نفسها منافسا لمنظمة التحرير، بل أحيانا بديلا عنها.

وفي الوقت الذي تقلص إلى حد بعيد حجم مجالها البشري الحيوي خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات بقيت المنظمة تحتفظ بما راكمته من بيروقراطية متضخمة (أجهزة عسكرية وشبه عسكرية ودبلوماسية وإدارية ومالية وإعلامية وتنظيمية) خلال عقد السبعينيات. وأصبحت هذه الأجهزة تشكل عبئا خلال الثمانينيات بعد أن فقدت المنظمة قاعدتها العملياتية وقاعدتها البشرية في لبنان ومنعت، عمليا، من التمركز في سوريا، وباتت ممارسة الكفاح المسلح عملية في غاية الصعوبة بعد إغلاق الحدود العربية أمام المقاومة الفلسطينية. وفي سياق هذا الوضع تكرس عمل الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية في الشتات الفلسطيني كواجهات سياسية بدون قاعدة منظمة وفاعلة.

في المناطق المحتلة أخذ مسار الحركة الوطنية الفلسطينية والاتحادات الشعبية والمهنية مساراً مختلفا بعض الشيء عن مثيلاتها في الشتات. ولعل ذلك يعود إلى وجود تشكيل مجتمعي واحتلال عسكري استيطاني حدّ من تكوينات بيروقراطية واسعة النطاق. لكن هذا لم يلغ التأثيرات المتبادلة (وتحديدا تأثير قيادة منظمة التحرير ومعظم فصائلها في الخارج على برامج وأشكال تنظيم الداخل) بين جناحي الحركة الوطنية. وعلى هذا التباين استندت مقولة نمو "مجتمع مدني" نشيط في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الثمانينيات، استنادا إلى عملية البناء الواسعة للروابط المهنية والاتحادات الشعبية ومنظمات العمل التطوعي، ومراكز البحوث والجامعات والمعاهد وغيرها التي تسارعت في تلك الفترة. لكن جزءا كبيرا من هذه تم بدعم وموافقة قيادة الخارج للفصائل المشكّلة لمنظمة التحرير التي أقامت، حيث أمكن دون حظر من السلطات العربية، روابط الشباب والنساء والعمال واللجان الشعبية والعيادات والمستشفيات وغيرها.

Digitized by Birzeit University Library

التحول الأول في النظام السياسي الفلسطيني

تمثل التحول الأهم الذي دخل على النظام السياسي الفلسطيني في الثمانينيات (وتحديدا بعد الخروج من بيروت)، وتسارع بعد بدء المفاوضات في مدريد عام ١٩٩١، في نقل صياغة القرار إلى خارج المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية. بذرة هذا النزوع احتوتها بنية المنظمة لعوامل عديدة منها التشكيل الفدائي-العسكري للبنية السياسية للمنظمة، والأيديولوجيا الشعوبية للتنظيم الأكبر) منذ البداية، لكنه بقي مقيدا بتشكيلها الجبهوي التعددي واستقلالية القوى السياسية المسلحة المشكّلة لها وتمركز مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الشتات (في الأردن ثم في لبنان حيث قاعدة اجتماعية واسعة في المخيمات وخارجها)، والصراع المحتدم مع إسرائيل بشكل خاص ومع محيطها العربي الرسمي بشكل عام. وكان هذا النزوع وراء الخطاب السياسي لليسار الفلسطيني منذ وقت مبكر نقدا للتفرد والفئوية والهيمنة على موانع وموارد منظمة التحرير الفلسطينية من قبل التنظيم الأكبر (فتح). غير أن دعوات الإصلاح الديمقراطي التي صدرت عن اليسار لم تجد تربة خصبة بحكم الصبغة الوطنية التحررية للصراع الدائر ولطبيعة التكوين الجبهوي المستند إلى "كوتا" وبحكم إقامة مؤسسات وهيئات المنظمة خارج إقليمها.

من المحتمل أن يكون تفاقم الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد لعب دورا في توسيع القاعدة الاجتماعية للتيار الإسلامي السياسي. ومع ذلك فإن هذه الظروف لا تستطيع أن تقدم تفسيرا كافيا لحالة النهوض التي شهدها هذا التيار في تلك المناطق. فقد طرحت الحركة الإسلامية نفسها كمنافس لمنظمة التحرير الفلسطينية. لذا يقتضي أن يتضمن التفسير إبرازا للضعف الذي لحق بقدرات منظمة التحرير الفلسطينية التعبوية من جانب، وإلى بنيتها البيروقراطية التي أصبحت معزولة، أكثر فأكثر، عن مشكلات الفلسطينيين الفعلية في تجمعاتهم المختلفة، من جانب آخر. هذا الاغتراب ترافق مع إدراك عام متزايد لتراجع دور المؤسسات الوطنية والسمة الفردية لعملية صنع القرار (وبرزت هذه بشكل صارخ في التفاوض مع إسرائيل) كما ظهر تخلف أساليب القيادة الفلسطينية عن متطلبات إسناد وتطوير وإدامة الانتفاضة. لذا لم يكن مصادفة ظهور حركة "حماس" على المسرح الفلسطيني بقوة واكتسابها قاعدة جماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد نشوب الانتفاضة التي أفرزت أساليب وأشكال تنظيم وطرق نضال متباينة عن تلك التي سادت لدى المنظمة.

ويمكن القول أن تمركز صناعة القرار بيد مجموعة صغيرة من القيادات التاريخية كان من الأسباب الهامة في اغتراب قواعدها التنظيمية، وبالتالي عن الهموم والمشكلات التي يعيشها الشارع الفلسطيني. كما أبهت هذا التمركز بشكل متسارع دور مؤسسات منظمة التحرير في عملية صنع القرار الوطني. وبات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو أعلى هيئة تشريعية وقيادية للشعب الفلسطيني، لا يشكل أكثر من مؤتمر -تزايدت [illegible] الثمانينيات وتفاقمت

Digitized by Birzeit University Library

في التسعينيات- يلتئم بمعدل مرة في السنتين أو كل ثلاث سنوات، ويضم أعضاء معينين غالبيتهم من العاملين في أطر ومؤسسات واتحادات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ولا يختلف حال تشكيل المجلس المركزي الفلسطيني عن حال المجلس الوطني. لقد انحصر دورهما في العقد الأخير في تأمين "الشرعية" للصفقات السياسية والتنظيمية التي تعقدها قيادات الفصائل أو المواقف السياسية التي تريدها القيادة المهيمنة (من تنظيم واحد) بعد تراجع مشاركة أو انسحاب فصائل رئيسية في مؤسسات المنظمة المخولة باتخاذ القرارات اليومية. لذا لم يكن غريبا أن يتم استدعاء المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة (أيار ١٩٩٦) لغرض واحد وحيد هو الموافقة على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع اتفاق "إعلان المبادئ" الذي وقع في أيلول ١٩٩٣ وأن يوجه هم التعيينات والتربيات الإدارية لهذه الدورة نحو تأمين أغلبية لصالح التعديل.

التحول الرئيسي الثاني في النظام السياسي الفلسطيني

تمثل التحول النوعي الثاني في النظام السياسي الفلسطيني في قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة وفق اتفاق "إعلان المبادئ" بين منظمة التحرير وإسرائيل. وتمكنت السلطة الجديدة خلال فترة قصيرة من فرض حضورها على هذه المناطق بالاعتماد على عدد من العوامل وعناصر القوة، منها الاعتماد على قاعدة تنظيمية واسعة نسبيا (تنظيم حركة "فتح") والاستفادة من موقعها في منظمة التحرير وتحويل معظم جهاز المنظمة إلى أجهزتها ومؤسساتها، وبناء أجهزة أمنية وشرطية قوية، ومنها كذلك تأييد أغلبية من سكان الضفة والقطاع لعملية التفاوض وصولا إلى دولة مستقلة، والتأييد الدولي والإقليمي لاتفاق أوسلو. كما سعت عبر انتخابات المجلس التشريعي (المنصوص عليها في اتفاق "إعلان المبادئ") إلى كسب شرعية ديمقراطية عبر الانتخابات العامة، وهي في هذا استفادت من مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي لقيت إقبالا واسعا من الجمهور الفلسطيني. وجاء انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رئيسا للسلطة الفلسطينية وحصول حركة "فتح" على غالبية مقاعد المجلس التشريعي ليعطيا منحى جديدا للنظام السياسي الفلسطيني. لقد قامت سلطة وطنية على إقليم فلسطيني (تركت حدوده وصلاحياته للمفاوضات حول الوضع النهائي) في الوقت الذي كانت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تعيش أضعف حالاتها، بل يمكن القول أن السلطة الفلسطينية قامت في غياب فعلي للمؤسسة الوطنية الجامعة التي مثلتها منظمة التحرير، إذ لم يبق منها إلا هياكل شكلية لا حياة فيها ولا دور لها.

الإشكالية الفعلية في النظام السياسي الفلسطيني الراهن لا تكمن في طبيعة العلاقة القائمة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بل في غياب منظمة التحرير وبروز السلطة الوطنية واحدها في صنع القرار. وهنا يمكننا القول أن السلطة الوطنية قامت بدعامة واحدة، وهي السلطة التنفيذية، وأن السلطة التشريعية (المتمثلة في المجلس التشريعي المنتخب) نشأت وميزان القوى

Digitized by Birzeit University Library

مختل لصالح السلطة التنفيذية، ومن هنا حالة الصراع التي نشأت بينهما حيث حاول المجلس التشريعي إثبات وجوده وتخصيص حقل صلاحياته (بما فيها التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها)، في حين سعت السلطة التنفيذية إلى تهميش دوره. كما أن السلطة القضائية المستقلة ما زالت غائبة.

لقد بات وجود منظمة التحرير الفلسطينية وجودا رمزيا ليس أكثر. ومن هنا، فإن الإشكالية (وهي إشكالية ذات بعد استراتيجي) تكمن في غياب التعبير المؤسساتي عن وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية ومصالحه الوطنية كما جسدتهما منظمة التحرير على مدار ما يقارب من ثلاثة عقود من جانب، وفي غياب دولة فلسطينية ذات سيادة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا تملك القدرة على تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم، من جانب ثان. ولهذا، فإن التقليد المتبع حاليا في جمع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس الوزاري للسلطة الفلسطينية ورئيس المجلس التشريعي وأمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح وطاقم المفاوضين في هيئة واحدة تحت إسم القيادة الفلسطينية لا يتعدى، من حيث الشكل، الالتفاتة الرمزية لمنظمة التحرير باعتبارها الهيئة الأعلى الممثلة لكل الشعب الفلسطيني والموقعة على اتفاق "إعلان المبادئ" مع إسرائيل. لكن المضمون الفعلي لهذا الإجراء يكمن في تعويم دور هذه الهيئات (وتحديدا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلس وزراء السلطة الفلسطينية) ومنح قيادة السلطة الوطنية (ومؤسسة الرئاسة تحديدا) حرية اتخاذ القرار في كل ما يخص الشأن الفلسطيني الوطني.

إن التشكل الجاري للنظام الفلسطيني (وهو تشكل يجري في ظل احتدام الصراع مع إسرائيل والمحددات والقيود التي تفرضها) الذي ينزع نحو تهميش دور المؤسسات الوطنية (بما في ذلك المجلس التشريعي المنتخب) وإلى المركزة الشديدة لعملية صنع القرار والصلاحيات هو الذي يحدد مصير الديمقراطية في مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجري هذا التشكل على أرضية ضعف وارتباك المعارضة بشقيها العلماني والإسلامي وحصر دورها -في الممارسة والتوجه السياسي- في إطار معارضة سياسة السلطة فيما يخص الاتفاقات مع إسرائيل وتبعاتها (وهو ضروري وهام ومشروع) والإحجام عن معارضة النظام المتشكل، أي أن المعارضة السياسية ما زالت تفتقر إلى استراتيجية تجمع بين التصدي لإجراءات إسرائيل الاحتلالية والانتقاصية لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وبين الخطة الواضحة لدمقرطة النظام الفلسطيني. ويترافق هذا الضعف لدور أحزاب المعارضة وتفتتها مع تحول حركة "فتح" إلى تنظيم حاكم يسيطر على مرافق السلطة الوطنية المختلفة، واعتماد القيادة السياسية أساليب حكم تميل إلى استخدام الوسائل الإدارية والأمنية والعلاقات الاستزلامية في فرض السيطرة، وإشاعة أجواء غير ملائمة لتوطيد الديمقراطية السياسية باعتبارها ضرورية لتعبئة أوسع الطاقات في مجابهة التحديات والظروف الصعبة القائمة والمقبلة. إن مثل هذه الأجواء هي التي من شأنها إعادة الحياة إلى مؤسسات المجتمع التطوعية الجماهيرية والمهنية (اتحادات شعبية ونقابات عمالية ومهنية) وإخراجها من شكليتها ووهنها

Digitized by Birzeit University Library

وإعادة الحيوية إلى المجتمع السياسي الفلسطيني. ولا شك أن جهدا كبيرا بات مطلوبا في البحث عن وسائل ووسائط إعادة الاعتبار إلى دور ومصالح وحقوق التجمعات الفلسطينية في الشتات وإدماجها في الجهود الكفاحية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة دون التضحية بحقوقهم الوطنية. وقد يستدعي هذا إعادة الحياة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولكن بصيغة جديدة تمكنها من أن تكون البرلمان الفعلي للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية وفي الشتات.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات

حوارات حول التطورات السياسية الراهنة

شهدت الساحتان الفلسطينية والاسرائيلية خلال الاشهر القليلة الماضية سلسلة احداث سياسية كانت لها انعكاسات على مجمل العملية التفاوضية، ومن المرشح ان تلقى هذه الاحداث بظلالها على مسار هذه العملية. فقد دعا مسؤولون اسرائيليون إلى التخلي عن اتفاقيات اوسلو والبدء في مفاوضات المرحلة النهائية. وفي الجانب الفلسطيني استانفت المعارضة سلسلة الهجمات ضد اسرائيل، ودعت السلطة الفلسطينية إلى الحوار الوطني، وبدا الحديث في بعض الأوساط السياسية حول الخلاف بين "الداخل" و "الخارج" في حركة "حماس" يخرج إلى العلن. ولاستجلاء انعكاسات ومغزى هذه التطورات توجهت هيئة التحرير في مجلة **السياسة الفلسطينية** إلى عدد من الشخصيات السياسية وحاورتهم وهم:

السيد هاني الحسن عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، وعضو المجلس المركزي في م. ت. ف، واجرى الحوار معه عدنان عودة ودينا جبر.

الدكتور عبد العزيز الرنتيسي احد ابرز قيادي حركة حماس في الداخل، واجرى الحوار معه عزيز كايد ومحمد صلاحات.

السيد عبد الرحيم ملوح عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو اللجنة التنفيذية في م. ت. ف، واجرى الحوار معه طاهر المصري.

وفيما يلي نص هذه الحوارات:

Digitized by Birzeit University Library

حوارات

حوار مع هاني الحسن

١- بعض المعلقين الإسرائيليين يقول بأن اتفاق أوسلو قد إنتهى بحكم ما يجري على الأرض من استيطان وتهويد للقدس ورفض لتطبيق الانسحاب وغير ذلك، ما هو رأيكم بهذا الخصوص وما هي الإستراتيجية الفلسطينية المطلوبة لمواجهة سياسة حكومة الليكود؟

إن ما يجري على الأرض من استيطان وتهويد للقدس ورفض لتطبيق الانسحاب، ليس سوى النتيجة الحتمية للاستراتيجية التي جرت على أساسها إدارة المفاوضات منذ البداية، والتي وردت في تعميم موقع. حيث ورد نصاً:

"لقد توصلت قيادة المنظمة أخيراً، إلى تمثل المبدأ القائل (ما لا يؤخذ كله لا يترك جله)، وإن عليها أن تتعاطى مع المعروض من أجل أن تطوره، وتخلصت من سياسة "يا كلها.. يا بلاها". وانطلاقاً من هذا السلوك قبلنا أن نذهب إلى المؤتمر المتعدد الأطراف بشروط وظروف أقل مما تطمح إليه أو تطالب به. وقبلت بأوراق التطمينات الأمريكية التي تتحدث عن حكم ذاتي انتقالي، ورحبت بأن تفاوض الوفد الإسرائيلي الرافض لكل شيء، وخاصة لمبدأ الأرض مقابل السلام بكل صبر وحكمة. ولقد استطاع الوفد الفلسطيني أن يسد ذرائع الإسرائيليين".

الاستراتيجية المذكورة أعلاه تتنافى وألف باء السياسة الذي لا يجوز لاثنين الاختلاف حوله. إن دقة التحرك السياسي الصحيح وصحة مسعاه مرهونة بأن واحد بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها، وبتقدير الوسائل المتاحة. إن الخلاف في المفاوضات لا ولن يدور عند صياغة سياسة حول نوايانا السياسية (إن تطور المعروض) بل حول تقدير مضمونها الذي يقرر ما إذا كانت الوسائل تقود إلى تحقيق النوايا أم لا.

إن أية سياسة لا تقوم ولا تستديم إلا من خلال الأهداف التي تضعها لنفسها، والتي يتم

Digitized by Birzeit University Library

إخفاؤها، فكيف إذا تم الكشف والإعلان عن الاستعداد المسبق عن تطبيق مبدأ غريب (مالا يدرك كله لا يترك جله). هذا غريب، لأنه يعلن مسبقاً استعداده للتقاسم والأغرب فيه أنه لم يحدد ماذا تعني كلمة جله، تاركاً بذلك حدود تنازله مفتوحة.

يضاف إلى ذلك أن من يصبح هدفه وضع العدو في الزاوية عبر إعطاء تنازلات مراهناً على أنه لن يقبلها سيجد نفسه في الزاوية. فالعدو بتصلبه وتطرفه يقصد الحصول على الحد الأقصى والذي أقصاه بقاء الوضع الراهن للاحتلال. وإذا ما توفر له ذلك الحد سيقبل وسيصبح المخادع مخدوعاً وسينطبق عليه القول الشهير لـ (Faber Luce) إنه يبكي من الآن في الخرائب على خرائب قادمة.

اتفاق أوسلو ليس سوى نتاج لتلك الاستراتيجية، حيث انعكست الأزمة البنيوية الكامنة في ثناياها إلى أزمة بنيوية في صلب الاتفاق، وخاصة في النقاط التالية:

١- اعتماد منهج البدء بالقضايا السهلة وتأجيل القضايا الصعبة للمرحلة الأخيرة من الحل دون ضبط حرية تحرك الطرف الآخر في تلك القضايا ودون تحديد السقف السياسي الذي سيتم في إطاره حلها، مما يعني عملياً إطلاق يد الطرف الأقوى في تغيير الواقع الجغرافي.

٢- عدم النص بوضوح على أن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس أراض محتلة كي لا تطرح نهائياً قضية اقتسام الأرض، بحجة أنها أراض متنازع عليها، وهو ما كادت أمريكا أن توافق عليه لإسرائيل لولا تصلب الرئيس عرفات، علماً بأن إسرائيل ما زالت تتصرف على هذا الأساس.

٣- الحكم الذاتي مهما تعددت أنواعه يحتوي على ثابت دائم، هو القاسم المشترك بين كل الأنواع وهو حرية تنقل الأفراد والبضائع.

اتفاق باريس الاقتصادي المهزلة احتوى على نصوص عامة جرى حذفها عبر آلية التنفيذ. فتولد نوع فريد من سجن الحكم الذاتي لا حرية فيه للتنقل، لا للأفراد ولا للبضائع، الأمر الذي أضعف السلطة نفوذاً ودخلاً مالياً ووضعاً اقتصادياً يرتد إلى المربع الأول عند كل إغلاق، مما حال دون تحقيق تراكم اقتصادي يغري المستثمرين، وقاد إلى استهلاك الطبقة الوسطى لكامل مدخراتها.

هذه المقدمة كانت ضرورية للتأكيد على أن الوضع الراهن ليس مقطوع الجذور عن سياسة ومنهج عمل قاد إلى الواقع الراهن إذ أن أخطر ما يمكن أن يمارسه السياسي هو استخدام أسلوب الجملة السياسية الناقصة، ذلك الفن الذي علينا أن نتقنه عندما نتعامل مع الآخرين، بينما لا يجوز استخدامه عند وضع استراتيجيتنا.

Digitized by Birzeit University Library

هل انتهى اتفاق أوسلو، جملة ناقصة لا تكتمل إلا بالسؤال: هل بلغ النهج السياسي الذي جرى عبره فلسطنة الصراع، الذي هو عربي بالأصل مداه؟ الجواب: نعم بكل وضوح وبدون أي تردد، وما استمراره إلا كاللعب في وقت ضائع.

الفلسطنة في إطار التعريب تمايز مطلوب للتحكم بالقرار الفلسطيني، أما الفلسطنة خارج الإطار العربي لا وجود لها إلا في الإطار الإسرائيلي، ومن ثم التأسرل السياسي والاقتصادي والفكري للفلسطينيين.

إن الأزمة الراهنة للوضع الفلسطيني يمكن اعتبارها جزماً أزمة وجهة ومنهج. فالحل الوطني الفلسطيني في إطار الأسرلة لا وجود له وتحقيقه لن يتم إلا في إطار تعريب الحل وبعد اكتمال عناصر الحل الإقليمي القادرة قواه على تحطيم أي حل يأسرل الحل ويعطي لإسرائيل وأمريكا فرصة الاستفراد بالقوى الأخرى وفرض نموذج الحل الإسرائيلي على الآخرين.

الشرق الأوسط دائماً وعبر العصور، منطقة نوء عاصف سياسي وعسكري. وإذا كان المؤرخ الكبير جمال حمدان (رحمه الله)، تكلم عن عبقرية المكان لمصر، فإننا في عرب المشرق لا نعاني من سلبية الموقع، وإنما من أهمية الثروات والممرات التي يجسدها الموقع. هذه الحقائق يترتب على من يدركها إلا يغيب عن باله أن المصالح الدولية في الشرق الأوسط تتطلب حلاً شاملاً ودفعة واحدة للوضع الإقليمي بكافة نواحيه السياسية والأمنية والاقتصادية والمائية. وفقط في مثل هذا الإطار يمكن للشعب الفلسطيني أن ينعم بالاستقلال والسيادة، لأنه يؤمن المصالح الإقليمية والدولية لجميع الأطراف.

الإستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقود إلى حل وطني لها عنوانان : التعامل مع الوضع الراهن لتطوير الوضع الذاتي، وضمان التواجد في الحل الإقليمي القادم خلال عامين كتقدير أولي.

على السياسة الفلسطينية أن تتخلص من الشعور بالعجز والإحباط. فقيام دولة فلسطينية في حال التواجد في الحل الإقليمي أمر لا نقاش فيه، بغض النظر عن الضوابط، الأمر الذي يقتضي وضع خط سياسي واضح لا لبس فيه ولا غموض يوضح أن السلام العادل والشامل لن يقبل به الفلسطينيون إلا بانسحاب إسرائيلي كامل من الضفة والقطاع، وبعودة المستوطنين إلى بيوتهم. والفلسطينيون لن يقبلوا أن تكون أراضيهم ساحة تتقاتل الأطراف فوقها، مما يتطلب امتلاك الدولة الفلسطينية لقوة عسكرية دفاعية في حدها الأدنى مع تمتعها بالسيادة وبقوة اقتصادية تقود إلى الأمن الاجتماعي الذي هو الأساس الأمني على جانبي الخط الأخضر، وذلك كله يقتضي المشاركة الفلسطينية في المنظومة الأمنية في المنطقة، والتي بعد إقرارها وتحديد ملامحها، يمكن معالجة كافة القضايا الأخرى.

Digitized by Birzeit University Library

نتنياهو لن يعطي للفلسطينيين تنازلات مقبولة في الأرض والقدس في ظل مفاوضات في إطار ثنائي للحل النهائي، وهو سيبقى سجيناً بين حائطين، حائط التهرب من تنفيذ الاتفاقات وحائط تفجر الوضع في المنطقة في وجهه، وخاصة في جنوب لبنان. وسوف يكون من الخطأ تعليق الآمال فقط على إحياء اتفاق لم يدفن لأنه اتفاق دولي وليس لأنه ما زال يحتوي على ديناميكية ذاتية تجعله يطور نفسه ذاتياً وبدون نبضات خارجية أمريكية وأوروبية.

لقد خرج الفلسطينيون عن أساسيات النضال عندما خرجوا أو أخرجوا من السفينة العربية والقي بهم وحيدين في المحيط، فلم يعد أمامهم إلا السباحة لإنقاذ الذات.

النضال يحتاج إلى الحشد والانتصار يحتاج إلى موازين قوى. وكلا الأمرين لن يتحققا إلا بعودة الفلسطينيين إلى السفينة العربية، حيث سيصبح بمقدورهم، وهم في موقع مساعد الربان، الحشد الدولي الفعال والمجابه لا الحشد المتعاطف كما هو الحال اليوم، خاصة إذا ما أقدموا على إقامة اتحاد أردني - فلسطيني من داخل السفينة، حيث تنعدم إمكانية حدوث ذلك من خارجها.

٢- يدور الحديث من قبل القوى الفلسطينية المختلفة عن ضرورة "ترتيب البيت الفلسطيني" لمواجهة المخاطر والتحديات الراهنة والمتوقعة، ما هو تصوركم لما هو مطلوب على هذا الصعيد؟

ترتيب البيت الفلسطيني مهمة لا بد من إنجازها سواء كنا نستعد للسلام أم للمواجهة فهذا الوطن هو حياتنا ووجودنا. وقد بذلنا جيلاً بعد جيل تضحيات غلا ثمنها الإنساني والمادي كي نتحول من أصحاب قضية إلى إقامة وطن، فيصبح وجود الشعب الفلسطيني واقعاً ينمو ويتطور ويغرس جذوره في أرضه وفي وجه من اعتبروه شعباً فائضاً عن الحاجة لا مكان له في الجغرافيا السياسية للمنطقة.

نقطة البدء في ترتيب البيت الفلسطيني تنطلق من تكريس الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي ترتكز على إعداد لعقد اجتماعي وإلى جعل قضايا الوطن فوق الخلافات الحزبية والشخصية.

إن النضال الشعبي الفلسطيني كله كد وعمل من أجل تحرير الوطن وإنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية تضمن تعبير المواطن عن آرائه قولاً وممارسة بحرية في حدها الأقصى. فبدون الحرية من المستحيل توحيد الوعي، الشرط اللازم لتشكيل الذاكرة الجماعية الشعبية الإيجابية التي تجعل الشعب يتمسك بثوابته الثلاث الكرامة الوطنية والهوية والأرض.

الوضع الذي خلفه اتفاق أوسلو على الأرض أوجد مرحلة انتقالية بين حالتين : الاحتلال الذي يحتضر ولم يمت بعد والدولة التي دخلت مرحلة المخاض ولم تولد بعد، الأمر الذي يتطلب وعياً سياسياً عالياً لمواجهة السلبيات التي تتولد عن واقع لم تحسم فيه سمات السيادة والسيطرة

Digitized by Birzeit University Library

الكاملة على الأرض والمياه. والوعي المطلوب يرتكز على ممارسة فن الحوار والديمقراطية والاتفاق على مستقبل قريب للشعب الفلسطيني مع حق الاختلاف على المستقبل البعيد والبدء بتحديد الهوية الوطنية النابعة من الحضارة العربية والإسلامية وبتطوير عقد اجتماعي يحدد شكل الاقتصاد والمحتوى السياسي والاجتماعي.

من العقد البنيوية في اتفاق أوسلو الوهم الإسرائيلي بأن الأمن يسبق الحل السياسي، إلا أن مدرسة الخيار العربي تمكنت من إلغاء ذلك الوهم وإيقاف الأمور على قدميها برفض المطالب الإسرائيلية لضرب البنية التحتية للقوى الإسلامية والقوى المعارضة والتمسك في معاقبة المخالف للقانون فقط، فتبلورت أرضية جادة لبدء حوار وطني ينطلق من أن الحوار ليس تماثلاً مع الآخر ولكنه إقرار بالشراكة معه في صنع المستقبل مما يعني إقراراً بوجود الآخر وبحقوقه الكاملة السياسية والقانونية.

إذا كان الحوار يمنع تفكيك الذات فإن أسسه قد بدىء في إرسائها ويمكن تطويرها إلا إن المهمة الأصعب هي في تكريس الديمقراطية في معناها التطبيقي لا اللفظي والصعوبة تنبع من كون الديمقراطية عملية تربوية ثقافية، وتتطلب مؤسسات ليبرالية ليبنى عليها النظام الديمقراطي.

المجلس التشريعي الذي تم انتخابه بشكل ديمقراطي يعتبر من أهم الخطوات على طريق ترتيب البيت الفلسطيني إلا أنه علينا أن نقر بأن المجلس ما زال مجلساً احتجاجياً لم يتمكن من إقامة علاقة توازن مع السلطة تسمح وتحدد كيفية ممارسة الضغوط المتبادلة في عملية اتخاذ القرار التي لا يجوز أن يحتكرها طرف من الأطراف.

العذاب يفرز عند المناضل والمجاهد حكمة تجعله يضع مصلحة الوطن فوق كل عذاباته فيرفع شعار الوحدة الوطنية ويندرج في إطار يتم في داخله حوار لا ينقطع من أجل بلورة أسس الإجماع الوطني حول المستقبل القريب والاتفاق على تكتيك المواجهات وجدواها وأسس العقد الاجتماعي القادم، وحينئذ تبدأ المسيرة الحقيقية لترتيب البيت الفلسطيني عبر إنجاز التحرير للأرض والثورة والديمقراطية بكل أبعادها.

الطريق لترتيب البيت الفلسطيني ما زال طويلاً إلا إن أمامنا فرصة نادرة، وهي أن نبني ونطور ذاتنا فيما نحن نحرر ذاتنا. فالعمل المشترك في طرد أكثر أنواع الاحتلال فاشستية من أرضنا سيجعلنا جميعاً أبناء تجربة متقاربة، وإذا ما أضيف إليها وحدة المعاناة فإن تحديد معالم المستقبل الفلسطيني دولة ومجتمعاً ووجهة سيتم، إعادة توليده وحمايته في نفس الوقت.

Digitized by Birzeit University Library

٣- بصفتك من قيادة حركة فتح، كيف تنظر إلى علاقة فتح بالسلطة؟ وهل باتت حركة فتح تشكل الحزب الحاكم؟ وما هو دور الحركة في تحسين أداء السلطة وطمئنة الرأي العام الفلسطيني على ضوء تقرير هيئة الرقابة العامة؟

مؤرخ المستقبل سيقف طويلاً أمام الفرادة التي تميزت بها حرب التحرير الشعبية الفلسطينية في قيادة حركتنا الرائدة حركة (فتح)، مما جعل القوى السياسية تنقسم حول إمكانية نجاحها وتقدمها حتى أن الرئيس ماو تسي تونغ قال : أتمنى أن أكون على قيد الحياة لأكتب عنها إذا تمكنت من الإنطلاق والاستمرار.

قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أضاف فرادة جديدة إلى نضال الشعب الفلسطيني. فقد جرت العادة أن يلي دخول القوات المحررة للأرض إعلان الاستقلال والسيطرة على الأرض وإجراء انتخابات وإعلان الحكومة. في حالتنا الفلسطينية أجرينا انتخابات وشكلنا حكومة داخل أرض الوطن والمحتلون ما زالوا رابضين فوق أرض الوطن، ونجد جميعنا أنفسنا في حالة فريدة، فالاحتلال المحتضر لم يمت بعد والدولة الفلسطينية دخلت في مخاض عسير ولم تولد بعد، وحالة فريدة كهذه مفاسدها كثيرة وسلبياتها عديدة.

حركة (فتح) هي قائدة المرحلة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وبالتالي فهي مسؤولة عن كل الإيجابيات والسلبيات التي احتوتها المرحلة مع تقدير للظروف التي أحاطت وتحيط بالوضع العام للشعب الفلسطيني.

إنني اعتبر أن حركة (فتح) قد قادت النضال الوطني الفلسطيني بكفاءة عالية إلا أن انتقالها من حركة ذات مهام تقع في إطار التحرير الوطني إلى مهام سلطة لم يتم بشكل إبداعي، فالتفوق الذي أظهرناه كان تفوق سيطرة، بينما المطلوب أن يكون تفوقاً أخلاقياً وفكرياً.

ومنذ ما يقارب السنة بدأنا نجري مراجعة وتحولاً في النشاط النضالي والاجتماعي. وأنا شخصياً لا أشك بأن حركتنا بعد مضي أثنتين وثلاثين عاماً على انطلاقها أصبحت في أمس الحاجة لإجراء تعديلات جوهرية في بنيتها التنظيمية والثقافية لتواكب التطور المطلوب في النشاطين النظري والعملي، فالإنسان لا يمكن أن يتطور في إنتاجيته ما لم يحدث تطوراً ما في مفاهيمه وبنيته التنظيمية.

إن مسألة أسلوب حركة (فتح) في السلطة هي مسألة حياة أو موت للحركة ككل، فالشعب يريد من قيادته دائماً أن تعرف على أنها القدوة. إنه لخطأ كل الخطأ أن يتصرف بعض أفراد الحركة باعتقاد أن الروح الثورية وإنكار الذات لا حاجة إليها في وقت البناء السلمي، وأنه يمكن الاستغناء عن مشاركة الجماهير في وقت الضراء، فهذا لا يفسد روح الحركة فقط وإنما يقودها إلى الهاوية.

Digitized by Birzeit University Library

غير أنه لا يجوز أن ننسى الظواهر الإيجابية التي تعبر عن نفسها بوضوح عبر ممارسات المجلس التشريعي. صحيح أنها ما زالت ظواهر احتجاجية إلا أنها تشير إلى أن القواعد الفتحاوية فيها الخير وأنها واعدة. وكذلك تقرير الرقابة، فقد أعد وصدر بقرار من الرئيس ياسر عرفات شخصياً، وهذا مؤشر له دلالاته.

وعلى أية حال، هنالك ثلاثة أنواع من الكوادر والسياسيين : أولهما من يصمت وهو في السلطة كي يبقى في السلطة، والثاني يصمت وهو خارج السلطة ليدخل إلى السلطة ويشارك في الغنائم، وثالث لا يصمت سواء كان في السلطة أم خارجها.

إنني أحيي التيار الثالث المتنامي عدداً ووجوداً وأحيي في هذه المناسبة الفتحويين في جامعتي النجاح وبيرزيت وغزة الذين أرسوا دعائم هامة للديمقراطية وأثبتوا أنهم في التيار الثالث.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات

حوار مع عبد العزيز الرنتيسي

١- بعض المعلقين الإسرائيليين يقولون بأن اتفاق أوسلو قد إنتهى بحكم ما يجري على الأرض من استيطان وتهويد للقدس ورفض لتطبيق الانسحاب وغير ذلك، ما هو رأيكم بهذا الخصوص وما هي الإستراتيجية الفلسطينية المطلوبة لمواجهة سياسة حكومة الليكود؟

لقد انطلق الصهاينة (ليكود وعمل) منذ اللحظة الأولى، من عمر اتفاقية أوسلو، من منطلق أنهم أقوياء، وهذه فرصتهم في أخذ كل شيء، وأن خصومهم ضعفاء ويجب ألا يعطوا شيئا. وعليه، فإن أوسلو كان محكوماً عليها بالفشل أو الموت منذ الجلسة الأولى التي بينت نوايا اليهود الخبيثة في أخذ القضية بكاملها من الجانب الفلسطيني، وذلك عندما وضع اليهود ثلاثة خطوط عريضة للعمل ووافق عليها الجانب الفلسطيني دون أن يدري: أولها، أن العودة إلى عقد التاريخ البعيد يعطل الوصول إلى اتفاق. وثانيها، أن الأمر الواقع لا بد وأن يكون نقطة البداية ويكون التحرك من خلاله. وثالثها، أنه لا بد من اختيار موقع محدد ومقبول من الطرفين بحيث يكون نقطة بداية بخلق حقائق جديدة يمكن الانطلاق منها والبناء على أساسها.

. وما يجري اليوم على الأرض من قبل الصهاينة يدل دلالة قاطعة على أن اوسلو قد فارق الحياة ولكن لا يعني أن الجانب الفلسطيني المفاوض لن يقبل بسقف أقل من سقف أوسلو بكثير، والذي، إن فعل، سيفضي في النهاية إلى حل صهيوني صرف يؤدي إلى تصفية القضية بل، ولن أكون مغالياً إن قلت، والوجود الفلسطيني على ترابه.

وأرى أن الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة اليوم هي عودة جميع القوى الفلسطينية وتحشيدها في خندق المواجهة بكافة أشكالها . فلا يمكن استرداد حقوق الشعب الفلسطيني بغير القوة والعالم اليوم لا يحترم الضعفاء؟ وإني لأتساءل: كيف ستعود القدس حرة وسياسة التهويد تجري على قدم وساق؟ ومن سيعيد اللاجئين إلى أرضهم، وكيف يمكننا تفكيك المستوطنات وكيف وكيف بدون

Digitized by Birzeit University Library

استخدام القوة الفاعلة ؟ فإذا كان الواقع اليوم لا يسمح بذلك أو هو ضدنا فمن المصيبة أن نتوجه إلى المفاوضات في ظل هذا الواقع. ولقد أعلنها نتنياهو صراحة عندما تحدث عن معادلة السلام من وجهة نظره، فهي معادلة تقوم على أساس قوة اسرائيل وضعف العرب.

أرى أنه بات ضرورياً أن نغلب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الذاتية الأنانية وننزل جميعا إلى الخنادق. وعلينا أن ندرك جميعاً أن الضغوط والتي تحرم الشعب من أمنه ولقمة عيشه تهدف في النهاية إلى تهجير هذا الشعب أو إلى انفجار داخلي لا قدّر الله.

وأرى أيضاً أن علينا أن نستثمر العمق العربي والاسلامي لصالح قضيتنا. أقول ذلك وأنا أعلم واقع الأمة اليوم، ولكن دوام الحال من المحال. فلنعمل على تغيير الواقع ولا يكون ذلك الا عبر عملية استنهاض اسلامية قد تأخذ بعض الوقت ولكن الانتظار خير ألف مرة من الاستسلام الذليل.

٢- يدور الحديث من قبل القوى الفلسطينية المختلفة عن ضرورة "ترتيب البيت الفلسطيني" لمواجهة المخاطر والتحديات الراهنة والمتوقعة، ما هو تصوركم لما هو مطلوب على هذا الصعيد؟

ما من شك بأن ترتيب البيت الفلسطيني أمر هام لمواجهة المخاطر والتحديات، ولكن الانقسام الحاد في المواقف السياسية يحول دون بلوغ هذا الهدف. وما لم تنسلخ السلطة انسلاخاً تاماً عن اوسلو سيكون من الصعب على القوى الفلسطينية أن تجد الصيغة المناسبة لترتيب البيت الفلسطيني.

وأرى أنه آن الاوان لإعادة صياغة م. ت. ف على أسس ديمقراطية حتى تمثل م. ت. ف الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً. وبناؤها كذلك سيعمق الهوة بين القوى المشاركة فيها والقوى الخارجة عنها.

وعلينا أن نضع بعين الإعتبار أن شعبنا في الداخل والخارج، بجميع قواه الفاعلة على اختلاف مشاربهم، شعب واحد ويجب أن يكون لكل دوره في صنع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

حوارات

حوار مع عبد الرحيم ملوح

١- بعض المعلقين الإسرائيليين يقول بأن اتفاق أوسلو قد إنتهى بحكم ما يجري على الأرض من استيطان وتهويد للقدس ورفض لتطبيق الانسحاب وغير ذلك، ما هو رأيكم بهذا الخصوص وما هي الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة لمواجهة سياسة حكومة الليكود؟

إن اتفاقية اوسلو لا تكمن في النصوص الواردة فيها فقط، بل هناك امران اساسيان هما:أن اتفاقية أوسلو الزمت الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بأمور وأغفلت اموراً اخرى، وأهم ما أغفلته هو طبيعة الاحتلال الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته. كما أن الاتفاقية تركت كثيرا من الامور الهامة للمرحلة النهائية من المفاوضات.

إن العملية السياسية التي اطلقتها اتفاقية اوسلو جاءت في ظل ميزان قوى مختل واستمرت مع المزيد من الاختلال بين طرفي المعادلة، فهي اتفاقية من وجهة نظرنا تصلح للطرف القوي ولا تصلح للطرف الاضعف. وهي تتيح المجال للطرف القوي أن يعيد تركيب كل محطة من محطات الاتفاقية بالشكل الذي ينسجم مع رؤيته ومصالحه ويعيد بناء كل مرحلة على اساس المرحلة التي سبقتها لأنه الذي يتحكم بخيوط هذه العملية.

هذه نظرية تسمى نظرية الغموض البناء، وقد سارت عليها المفاوضات السابقة منذ مدريد وما تلاها، وتقوم على قاعدة وضعها "روس" و "انديك"، ومنهج، "بناء السلام" و "متابعة السلام" في الكتابين اللذين وضعاهما في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . كان الجوهر في نظريتهما هو التدرج والمرحلية والغموض البناء. ولهذا السبب يرى البعض أن الاتفاقية ماتت ولكني اعتقد أن الاتفاقية تشبه الأميبا فهي تتكاثر "تفرخ" أو هي كالحيوانات الاسطورية التي لها أكثر من رأس ولها مجال للحضور الدائم.

خطورة الاتفاقية أن الإسرائيليين ومعهم الامريكان يشعرون بأن الطرف الفلسطيني لا يملك

Digitized by Birzeit University Library

شيئاً يصنعه سوى الاستمرار في الاتفاقية وهذا ناتج عن استمرار الاختلال في ميزان القوى. وتطورة أخرى تكمن في أن الاتفاقية اعطت شيئاً ما للفلسطينيين وأصبحت لهم مصلحة في المحافظة عليه في ظل خسران كل شيء.

إن استمرار التعامل مع الاتفاقيات في ظل اختلال موازين القوى قد أثقل على خيارات الشعب الفلسطيني، ونشأت هناك مصالح ونفوذ سياسي لفئات اجتماعية ما كانت هذه المصالح والنفوذ موجودة لو كانت موجودة زمن الاحتلال أو بهذا الحجم الذي عليه الآن. ولذلك، كان بالأمكان الحديث عن خيارات فلسطينية، قبل العملية السلمية بشكل مختلف عما هو الآن.

على الرغم مما لحق بالموقف الفلسطيني من مشاكل إلا أنه لا يوجد استمرار لعملية سياسية دون طرف فلسطيني، وهذا مرتكز أساسي في أية سياسة فلسطينية. فرغم أربع سنوات من مصاعب العلاقات الفلسطينية العربية الا أن الوضعية الفلسطينية بإمكانها أن تساعد أو تعيق أي تقدم في العملية السلمية في المنطقة، هذا هو الخيار الأول.

أما الخيار الثاني فهو أن يتصرف الطرف الفلسطيني على أساس أن الوضع الناشىء عن اتفاقات أوسلو "أي المكاسب" يجب أن يرفض الابتزاز على أساسها لسبب بسيط هو أن الإسرائيليين لن يرجعوا إلى قطاع غزة أو المنطقة "أ" لأن ذلك يعني انهاء العملية السياسية. فأنا أوافق على ما قاله بيريس وكذلك محمود درويش بأن اتفاقية اوسلو هي الانتصار الثاني للصهيونية بعد مائة عام وبالتالي فهم حريصون على المحافظة عليه.

الخيار الثالث هو ضرورة إعادة الاعتبار للوضع الفلسطيني الداخلي ولدور الشارع الفلسطيني والقوى الفلسطينية، وهذا يتطلب اعطاء الأولوية لهذا الدور قبل التفاوض مع الإسرائيليين، ونقطة البداية يجب أن تكون تحصين الساحة الفلسطينية وخلق قاعدة فلسطينية مشتركة -لمواجهة الوضع بكل استحقاقاته وترتيب التحالفات العربية والدولية. فبعد ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني يمكن بناء تحالفات عربية مع الأطراف التي لم تعقد اتفاقيات مع إسرائيل وما زالت مشاكلها لم تحل مثل مشاكلنا أيضا وذلك مثل سوريا التي نحن معنيون بإقامة علاقة مباشرة معها، ولكن لا أعارض أن تكون لنا علاقات مع مصر والأردن مثلاً.

وهذا الخيار يتطلب الاتفاق على قواعد سياسية وخطوط حمراء لأن معالمنا السياسية، نحن الفلسطينيون، في الفترة الأخيرة قد محيت. هل نحن حركة تحرر؟ هل تحالفنا مناهض للاحتلال أم شريك له؟

الخيار الرابع هو أن الاستراتيجية الفلسطينية تتطلب اطلاق يد الشارع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، لأنه، عاجلا أم أجلا، ستكون هناك مواجهة مع الاحتلال. وإن كانت السلطة الفلسطينية لا تستطيع تحمل هذا الخيار اليوم فإنه لا بد من توفير الارضية له، لأن الخيار الوحيد هو الوصول

Digitized by Birzeit University Library

إلى الاهداف الفلسطينية، فنحن في مواجهة دائمة مع الاحتلال.

يجب أن تعترف السلطة بأنها لم تستطع خلال السنوات الاربعة الماضية أن تكون بديلاً بشكل كاف عن الحركة الجماهيرية في مواجهة إسرائيل، وبالتالي يجب أن تعيد السلطة النظر في العديد من المواضع الاخرى مثل بنية السلطة. فالسلطة إما أن تعطي أولوية للتفاوض مع الاحتلال وحل مشاكل مثل VIP أو أن تعيد الاعتبار للقضايا الرئيسية مثل الأرض، القدس، الاستقلال ... الخ

إن العمل على تحقيق النقاط السابقة يتطلب آلية لتحقيقها تتمثل في الحوار الوطني، وإن الحوار الوطني الذي كان في غزة ليس حوارا ولكنه مهرجان سياسي أعلن فيه الفلسطينيون عن تضامنهم على قضية آنية محددة.

٢- يدور الحديث من قبل القوى الفلسطينية المختلفة عن ضرورة "ترتيب البيت الفلسطيني" لمواجهة المخاطر والتحديات الراهنة والمتوقعة، ما هو تصوركم لما هو مطلوب على هذا الصعيد؟

يجب الدعوة لحوار وطني على قاعدة تمكن القوى والفعاليات السياسية والمفكرين في ظل الوضع القائم من تحديد الأسس التي تضمن الحقوق الفلسطينية، ومتطلبات المرحلة والسياسة الواجب اتباعها لاحقا مستفيدين من تقييم السنوات السابقة من التفاوض.

اعتقد الشارع الفلسطيني أن هناك فرصة سوف تخرجه من قيد الاحتلال، وتعلق بها، لكنه اكتشف أن هذه الفرصة هي أبعد ما تكون عن اخراجه من قيد الاحتلال. ولذلك، ظهر تيار في الشارع الفلسطيني، هو حركة فتح، وترافق مع هذا التيار وجود تيار مع نزعة اجتماعية وذلك لسبب بسيط هو مجيء السلطة التي هي دون الاحتلال ولكنها فوق المجتمع وتدير العلاقات الاقتصادية والأمنية مع المجتمع. ولذا، تم افراز تناقض جديد على الساحة الفلسطينية. فهذه السلطة تشكل كابحاً احيانا في مواجهة الاحتلال وناظماً للعلاقات الداخلية التي يجب أن يناضل الشعب من أجل وضعها على أسس مختلفة لما تريده له السلطة، بمعنى يوجد الآن قضايا أخرى غير الاحتلال وهي: الديمقراطية وسن القوانين. فحل هذه القضايا مع الاحتلال يختلف عن حلها مع السلطة.

لقد برز وضع جديد بعد قيام السلطة، ترتب عليه وجود مجتمع مدني ومنظمات جديدة وتفريق بين الداخل والخارج، يجب أخذ هذا الوضع بعين الاعتبار عند الحديث عن البيت الفلسطيني، لأن تنظيم معادلة هذا البيت لم تعد باتجاه الاحتلال فقط، فهناك إشكالية أخرى غير الاحتلال وهي بناء مجتمع مدني غير معسكر.

عند الحديث عن ترتيب البيت الفلسطيني لا نتكلم عن حل الخلافات التي حلت بين الفصائل

Digitized by Birzeit University Library

بتوافقات سياسية مثل خلافات ١٩٨٣، ١٩٨٧، ولكن الآن توجد كتل بشرية واقتصادية واجتماعية لها دور معين ولها مشكلة يومية مع الوضع الحالي.

عند الحديث عن وضع المعارضة لا نأخذ الجانب السياسي فقط، بل يوجد الآن قمع لحقوق المواطن في المشاركة في اختيار ممثليه في البلديات أو النقابات. فالمعارضة الآن لم تعد الشعبية أو الديمقراطية أو حماس بل هناك كتل أخرى، كما أن المعارضة أخذت الآن بعداً اجتماعيا له وزنه على الساحة في مواجهة الاحتلال وتصويب الوضع الداخلي ايضاً.

عند الحديث عن ترتيب البيت الفلسطيني نتحدث عن شروط جديدة، وهي ليست هماً خاصاً بفلسطينيي الداخل وإنما هم الداخل والخارج معاً، فيجب حل مشكلة فلسطينيي الخارج وخاصة في لبنان ...

٣- يرى البعض أن المعارضة الوطنية فقدت الكثير من جماهيرتها ومصداقيتها وقدرتها على تحريك الشارع الفلسطيني. إذا كان هذا صحيحا ما هي في رأيكم، أسباب ذلك؟ وكيف تتصورون دور المعارضة الراهن والمستقبلي؟ وأين يقع دور مؤسسات منظمة التحرير في هذا التصور؟

من وجهة نظرنا وطوال المرحلة الماضية، ورغم خلافنا السياسي في أكثر من محطة مع قيادة المنظمة، فإننا لم نختلف على أن المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. فنحن منذ أن كنا حركة قوميين عرب حتى أصبحنا جبهة شعبية نتعامل مع منظمة التحرير على أنها الكيان السياسي للشعب الفلسطيني الذي فقد بعد حكومة عموم فلسطين وبعد الهيئة العربية العليا الناظم الكياني له، أي أنه اصبح بلا كيان سياسي وتعرض الشعب الفلسطيني لتمزق الأرض وتمزق بنية المجتمع حتى جاءت منظمة التحرير.

إن منظمة التحرير يجب أن تبقى، وكان هذا إحدى اشكالياتنا في الفصائل العشرة، حيث كان البعض يريد أن يعمل منظمة جديدة ويعتقد البعض الآخر أن المنظمة قد انتهت. كما أنها احدى اشكالياتنا مع اتفاقية أوسلو رغم أنها وقعت باسم المنظمة لكنها أضرت بالكيانية الفلسطينية. ويبدو أن الاتفاقية هي إحدى الميكانيزمات لإنهاء المنظمة قبل حل القضية الفلسطينية بشكل نهائي. إن هذه الاختلالات هي مسؤولية القيادة الفلسطينية أولا وأخيراً.

أما المعارضة الفلسطينية بشكل عام والوطنية بشكل خاص فقد خضعت طوال الفترة الماضية لمعادلة ميزان القوى الداخلي الفلسطيني والعربي، وبالتالي لم يسمح للمعارضة الفلسطينية باختلالات كبيرة. فعندما كانت قوى المعارضة تنمو في الماضي وتصل إلى حدود معينة كان العامل العربي يتدخل ليعيد التوازن للوضع الداخلي الفلسطيني. وهذا يؤكد أن العامل العربي كان

Digitized by Birzeit University Library

حاضرا في الساحة الفلسطينية وأن القضية الفلسطينية جرى التعامل معها على أنها قضية عربية، وكانت هناك قوى فلسطينية لها امتداداتها الاقليمية، وكانت المشكلة تظهر عندما تطغى المصالح العربية على مصالح القضية الرئيسية (الفلسطينية).

نستنتج أنه لو تكاتفت كل قوى المعارضة الموجودة سنجد عاملاً (عربياً أو غير عربي) سيتدخل إذا تجاوزت هذه المعارضة خطوطاً معينة في المعادلة. قوى المعارضة لم تستطع أن تدير معاركها الداخلية والخارجية بشكل سليم، بدليل ما جرى في تحالف الفصائل العشر، وبالتالي كانت المعارضة تقع في أخطاء تكتيكية وتغلب أحيانا الجانب الفئوي أو طموحات ومصالح خاصة مما لم يجمع المعارضة على ناظم لثوابت معينة تبني عليها خطة. كما أن المعارضة تلونت ولم تكن ثابتة في مؤسسات منظمة التحرير أو خارجها فكانت أحيانا معارضة الشعبية وأخرى الشعبية والديمقراطية وهكذا حسب المصالح الخاصة بكل تنظيم فلسطيني.

الآن على الواقع القائم لم يختلف الأمر كثيرا سوى دخول المعارضة الاسلامية على الخط، وأصبحت المعارضة عبارة عن معارضة سياسية واضحة ومعارضة أدبية نقدية ومعارضة اجتماعية نقدية للممارسات ولها قاعدة عريضة. ولكن عجزها عن تكوين شيء مشترك يضعف هذه المعارضة. فمثلاً لو أن الشعبية والديمقراطية والتيارات العلمانية المعارضة من ادباء ومثقفين وتيارات سياسية مثل تيار حيدر عبد الشافي أو حزب الشعب توافقوا على قواعد مشتركة لسوف نجد في مثل هذه الحالة تيار معارضة علماني فاعل وقوي على الساحة الفلسطينية، لكن هذه الإشكالية (عدم الاتفاق على قواعد مشتركة) مسؤولة عنها المعارضة وليس عرفات أو أحمد ياسين، فلو كان هذا الجسم موجوداً لوجدنا أن هناك سلطة وهناك معارضة وطنية وإسلامية.

هناك ثلاثة محددات تحكم المعارضة الفلسطينية، وهي: التناقض مع الاحتلال، التناقض مع السلطة، وإمكانية تحول التناقض مع السلطة إلى تناقض كبير جداً يؤثر على التناقض مع الاحتلال. هذه العناصر تربك موقف المعارضة أكثر مما تربك السلطة، لأن موقف المعارضة هو موقف ازدواجية في ذهن الشارع وفي الممارسة العملية للمعارضة. فالممارسة العملية للمعارضة هي مقاومة الاحتلال لكن القواعد التي تتفق فيها مع السلطة تظهرها احيانا أمام الشارع وكأنها مع السلطة وأحيانا أخرى ضدها.

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

تطورات الموقف في فلسطين

عدنان عودة*

مقدمة

تسارعت الأحداث على الساحة الفلسطينية في الصيف الماضي على نحو دراماتيكي، فقد تصاعدت ونيرة وحدة عمليات الاستيطان في الاراضي الفلسطينية ورافقها ما يشبه حملة "تطهير عرقي" ضد سكان القدس الفلسطينيين وبلاغات وصلت حد المئات، لهدم منازل المواطنين المقدسيين. كما صعدت حكومة نتنياهو الاحداث بتنكرها لاتفاقيات اوسلو وارتفاع اصوات اسرائيلية رسمية تدعو إلى الغاء هذه الاتفاقيات، وفي نفس الوقت رفض نتنياهو تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار المنصوص عليهما في بروتوكول الخليل وكان من المقرر تنفيذهما في آذار وايلول ١٩٩٧ .

ووصلت الاحداث ذروتها بعد تطبيق السلطات الإسرائيلية سياسة العقاب الجماعي بفرض نوعين من الاغلاق: إغلاق المناطق الفلسطينية، والاغلاق الداخلي. ورافق ذلك عقوبات أخرى شملت حجز الاموال التي تخص السلطة الفلسطينية واتخاذ قرار بالتشويش على الاذاعة الفلسطينية.

وإزاء هذه الاحداث البالغة الخطورة شهدت الساحة الفلسطينية شكلين من أشكال الرد على سياسات نتنياهو: الاول جاء من المعارضة الاسلامية التي استأنفت العمليات العسكرية ضد إسرائيل، والثاني استئناف السلطة الوطنية الدعوة للحوار الوطني الفلسطيني، حيث عقدت جلسات الحوار هذه المرة بحضور ممثلي كافة الفصائل والتنظيمات المعارضة بما فيها حماس والجهاد الإسلامي.

---

*عدنان عودة: باحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وعضو هيئة تحرير مجلة السياسة الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الاستيطان وتهويد القدس

منذ انتخابه رئيساً للوزراء في إسرائيل قبل نحو عام ونصف أظهر بنيامين نتنياهو تصميماً على القضاء على أحد ركائز وأسس العملية السياسية وهو مبدأ الارض مقابل السلام. وقد لا يكون بمقدوره تنفيذ شعار اسحق شامير "السلام مقابل السلام" بحذافيره، إلا أن نتنياهو الذي وجد نفسه مضطراً للتعامل مع واقع ما بعد اتفاق اوسلو أخذ يعمل على افراغه من مضمون مبدأ "الارض مقابل السلام". لذا شرع منذ وصوله للسلطة باتخاذ سلسلة قرارات واجراءات للسيطرة على الارض وتهويد القدس. واعتمد في هذا على ثلاثة أشكال اساسية: مصادرة المزيد من الاراضي لاغراض الاستيطان وتسمين المستوطنات، "والتطهير" العرقي في القدس وهدم المنازل، ورفض تنفيذ الاتفاقيات الخاصة باعادة الانتشار.

مصادرة الاراضي: كان الاعتقاد السائد لدى بعض الدوائر السياسية العربية والفلسطينية أن معركة الاستيطان في جبل أبي غنيم قد تكون الاخيرة، لكن نتنياهو فاجأ الجميع باصراره اولاً على الاستمرار في عمليات البناء في جبل أبي غنيم، وثانياً اعلانه عن مصادرة أراض جديدة ونية حكومته في زيادة حجم بعض المستوطنات. وكان آخرها اعلانه قبل جولة مفاوضات نيويورك (أبو مازن- ليفي) وبرعاية امريكية، أنه ينوي بناء (٣٠٠) وحدة سكنية في مستوطنة أفرات، وبذلك يكون نتنياهو قد أكد رفضه لأي إلتزام بوقف الاستيطان، أو ما سمي بالاجراءات الأحادية الجانب. وقد سبق ذلك عدة قرارات لتوسيع البؤر الاستيطانية في الخليل، باضافة ٥٠ وحدة سكنية في وسط المدينة، وقرار وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي في نهاية تموز الماضي باقرار مخططات لبناء ٣٦٥٠ وحدة سكنية جديدة في معاليه ادوميم بما يقود إلى زيادة عدد المستوطنين من ٢٨ ألف نسمة إلى أربعين ألف نسمة. ذكرت حركة السلام الآن في تقرير لها أصدرته في آب (اغسطس) الماضي أن هناك (٤٥٥٦) وحدة سكنية يجري بناؤها حالياً في مستوطنات في الضفة الغربية، وذكر التقرير أن هذه المعطيات تشير إلى امكانية زيادة عدد المستوطنين في الضفة باستثناء مدينة القدس إلى نحو ٣٥ ألف نسمة، أي بزيادة مقدارها ٢٥٪.

كما لجأت حكومة الليكود إلى مخططات جديدة لتشجيع الاستيطان ومصادرة المزيد من الاراضي، حيث اتخذت لجنة مدراء الوزارات الحكومية الإسرائيلية لشؤون الدورية الخضراء (المسؤولة عن حماية الأراضي الاميرية) سلسلة إجراءات للسيطرة على هذه الاراضي. وستعرض اللجنة على الوزراء مخططات لتشجيع الاستيطان واقامة مزارع واسعة على "أراضي إسرائيل"، الامر الذي سيحول دون السيطرة العربية عليها، وهذا يعطي الفرصة لافراد للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي على حد قول افيغدور ليبرمان مدير عام مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية (القدس ، ١٩٩٧/٩/٣).

ويلاحظ أن عمليات التوسع الاستيطاني الحديثة لا تقتصر على المستوطنات القريبة من مستوطنات الخط الأخضر، بل تشمل بؤراً استيطانية بعيدة عن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

تهويد القدس: يبدو موضوع تجميد الحي الاستيطاني في حي رأس العامود، كوسيلة لعدم إثارة ردود فعل فلسطينية وعربية ودولية غاضبة في الوقت الذي تسعى فيه الادارة الامريكية إلى إعادة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي إلى مائدة المفاوضات بدون شروط مسبقة، وقبول ضمني فلسطيني بعدم إعلان إسرائيل تجميد الاستيطان في جبل أبي غنيم.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى أية حال، فإن موضوع رأس العامود لم ينته، حيث تم استبدال وجود العائلات اليهودية بالسماح لعشرة طلاب يهود متدينيين بالإقامة في المنزل في الحي العربي. وظهر هذا الاتفاق على أنه مؤقت ، حيث قال نتنياهو بأن الاتفاق يمنع إقامة عائلات هناك أو انشاء حي جديد في الوقت الراهن (القدس، ١٩/١/ ١٩٩٧).

وكانت اللجنة الوطنية والإسلامية لمواجهة الاستيطان قد رفضت الاتفاق الذي تم في حي رأس العامود معتبرة ذلك تكريساً للواقع الاستيطاني ومواصلة تهويد القدس. ومن المتوقع أن تبقى مسألة الاستيطان في حي راس العامود قضية مثيرة وحساسة للجانب الفلسطيني، لا سيما وأن بلدية القدس قد منحت المليونير اليهودي - الامريكي موسكوفيتش اذنا بالبدء ببناء حي استيطاني جديد في رأس العامود، بعد مصادقتها على كافة المخططات الخاصة بذلك، يتكون من عشرات الوحدات السكنية المخصصة لاسكان متدينين يهود، بالاضافة إلى أن هناك حديثاً عن مخططات سرية لبناء (٣٠١٥) وحدة سكنية بتكلفة مقدارها ١٣٠ مليون دولار في الاحياء العربية بالقدس الشرقية (القدس، ١٢/٧/١٩٩٧). ولم تتوقف سياسة نتنياهو عند حدود مصادرة الاراضي والبناء الإستيطاني في القدس، فيما اعتبر وسيلة لحسم مفاوضات الحل النهائي حول القدس قبل البدء بها فعلياً، بل أن حكومة الليكود قد طورت وسائل وآليات عمل لحسم موضوع القدس من خلال وسيلتين اخريتين وهما: هدم المنازل وسحب الهويات. فقد ذكرت مصادر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن السلطات الإسرائيلية سوف تستأنف قريباً تنفيذ قرارات هدم المنازل غير المرخصة وذلك بعد تجميد شبه تام خلال العام الأخير ، وذكرت صحيفة (هآرتس) التي نقلت النبأ أن هناك توصيات بأن يتم الهدم في المرحلة الاولى بصورة محدودة، علماً بأن معطيات البلدية تشير إلى وجود (٢٧٠٠) عملية تجاوز بناء في القدس (القدس ، ١٥/٨/١٩٩٧).

الدكتور صائب عريقات وزير الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية كشف النقاب عن أن الحكومة الإسرائيلية الحالية هدمت منذ وصولها ٣٤٣ منزلاً وسلمت (٧٠٤) من المواطنين اخطارات بالهدم. وقد هدمت هذه السلطات في القدس وحدها (٥٧) منزلاً منذ بداية العام الحالي وسلمت ٣٧٦ مواطناً في منطقة القدس كذلك أخطاراً بهدم منازلهم (الايام، ٢٥/٨/١٩٩٧).

ذكرت لجنة منكوبي القدس أن بلدية القدس وضعت خرائط تحدد المنازل العربية في القدس المهددة بالهدم وقدرت عددها بـ ٢٧٠٠ منزل، على أن يتم هدم هذه المنازل على مراحل.

أما على صعيد سحب الهويات والتطهير العرقي، فقد ذكر تقرير صادر عن مركز المعلومات البديلة أن السلطات الإسرائيلية سحبت هويات (٤٠٠٠) مواطن من سكان القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ ، وأن عام ١٩٩٦ شهد أعلى نسبة سحب للهويات ، ٦٨٩ حالة، مقابل ٩٦ حالة عام ١٩٩٥ .

إعادة الانتشار :ينسجم رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي التقيد بالتواريخ الخاصة باعادة الانتشار من المناطق (ب) و (ج)، والتي ذكرت في بروتوكول الخليل، وتوجهاته السياسية القائمة على رفضه لمبدأ "الارض مقابل السلام" واسقاط مضامين اتفاق اوسلو. فبعد انقضاء الفترة المحدودة لإعادة الانتشار الاولى والثانية في آذار وأيلول الماضيين وعرض إسرائيل إعادة الانتشار من ٢٪ فقط من مناطق (ج) و ٧٪ من مناطق (ب) بات واضحاً مغزى ما ذكره نتنياهو بأن النسوية النهائية مع الفلسطينيين يجب أن تأخذ

Digitized by Birzeit University Library

المصالح الإسرائيلية الحيوية بعين الاعتبار وعلى رأسها مناطق أمنية واسعة ومتواصلة (القدس، ١٠/٣/ ١٩٩٧).

وخلاصة القول على هذا الصعيد أن نتنياهو يسعى من خلال مصادرة الاراضي وتوسيع الاستيطان وتهويد القدس، وهما امران يتناقضان مع أية بادرة لاعادة انتشار واسعة لا سيما المناطق من (ج)، إلى إعادة هيكلية المفاوضات والاتفاقيات بما يتلاءم وبرنامج حكومته السياسي وأيديولوجية الليكود.

استئناف المفاوضات

بعد توقف المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية لأكثر من ستة أشهر، تمكنت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت في أول زيارة لها للمنطقة أن تقنع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالعودة إلى المفاوضات. لكن السؤال الذي تطرحه الاوساط الفلسطينية هو: ما هي الاسس التي استؤنفت على أساسها المفاوضات؟

بداية لا بد من الاشارة إلى أن المفاوضات لم تتوقف نهائياً بين الطرفين، فالتنسيق الأمني لم ينقطع سوى لفترات قصيرة ومحدودة. ورغم استمرار الطرف الفلسطيني بالادعاء بأنه يرفض فصل أو تجزئة العملية السلمية، بمعنى اعطاء الاولوية للجانب الامني، إلا أن الإسرائيليين وبمساندة أمريكية كانوا دوماً يفرضون أولية الجانب الامني على جوانب العملية السلمية الاخرى وهذا ما أكده نتنياهو في مقابلة له مع صحيفة "هتسوفيه" بقوله" أنه يشترط تسليم مناطق للسلطة الفلسطينية بمكافحة العنف، وذكر أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بعدم تقديم مناطق أخرى للفلسطينيين طالما لم يف الفلسطينيون بتعهداتهم".

وكانت المفاوضات قد استؤنفت رغم عدم زوال الاسباب التي أدت إلى توقفها (الاستيطان في جبل أبي غنيم) فالجانب الاسرائيلي وعلى لسان نتنياهو اكد بانه يرفض الاقتراح الامريكي بوقف الاستيطان لفترة مؤقتة، فقد قال بأنه لا ينوي تغيير سياسة فيما يتعلق ببناء وتوسيع المستوطنات (القدس، ١٠/١/ ١٩٩٧). وذكر نتنياهو أنه لا يوجد اتفاق حول وقف أعمال البناء في المستوطنات ، فأعمال البناء تجري حسب التكاثر السكاني وهذا مفتاح السياسة التي تنتهجها الحكومة ولن توافق على تغييرها (الايام، ١/ ١٠/١٩٩٧).

كما تتضح التصورات الامريكية لأسس استئناف المفاوضات من خلال ما ذكره مصدر فلسطيني، من أن واشنطن سعت إلى أخذ موافقة فلسطينية على وقف مؤقت للاستيطان أو القبول بالتوسع في المستوطنات خاصة تلك القريبة من الطرق الالتفافية أو على أراضي ملاصقة للمستوطنات وأن واشنطن تسعى كذلك إلى اقناع الجانب الفلسطيني بتأجيل المرحلة الثانية من إعادة الانتشار داعية لاحالتها إلى مفاوضات الحل النهائي (الايام، ١٩٩٧/١/٦).

وكان الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي قد اتفقا عقب لقاء أبي مازن- ليفي في نيويورك في ٩/٢٩/ ١٩٩٧ على استئناف المفاوضات ضمن ثماني لجان مكلفة بتطبيق الاتفاق الانتقالي، واستمرار التعاون الامني وإعادة الانتشار في الضفة الغربية، والبحث في كيفية تجميد الاجراءات التي تتخذ من جانب واحد،

Digitized by Birzeit University Library

واخيراً تسريع المفاوضات حول الوضع النهائي. الدكتور صائب عريقات من جانبه ذكر أن المفاوضات يجب أن تبدأ من حيث انتهت أعمالها، غير أن ذلك لم يتم التطرق اليه في نصوص استئناف المفاوضات.

ولعل هذه الصيغة القريبة من الطرح والمفهوم الإسرائيلي للمفاوضات توضح معالم وطبيعة ما يمكن أن نسفر عنه المفاوضات. ففي حالة قبول الجانب الفلسطيني بالطرح الليكودي لن يكون هناك تطبيق لاتفاقيات اوسلو وستجرى المفاوضات على أسس ومرجعية جديدة بعيدة عن مدريد وأوسلو. وفي حالة رفض الفلسطينيين الانصياع لهذه الرغبات الليكودية سيبقى أمامهم خياران: إما وقف المفاوضات، أو تجميدها على نحو يبقي شكلاً بسيطاً من أشكال المباحثات التي قد يحرز فيها الفلسطينيون انجازات ضئيلة، ولا يفجر الموقف على الارض، وفي كلتا الحالتين، فإن نتنياهو يكون هو الرابح الأكبر. فتجميد المفاوضات أو وقفها دون حدوث انفجار كامل يبقيه في السلطة دون أن يضطر إلى تقديم "تنازلات" تناقض وبرنامجه السياسي.

ولعل قمة بيت حانون (عرفات - نتنياهو) التي عقدت في ١٩٩٧/١٠/٨، والتي كانت تطوراً مهماً على صعيد تقدم المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، يمكن تفسيرها على نحو آخر، فنتنياهو كان يحاول تهدئة موجة الغضب العربية وتجاوز المأزق الذي وضعته فيه المحاولة الفاشلة لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس في الاردن، خالد مشعل، في شهر ايلول الماضي. وفي نفس الوقت يحاول الجانبان انهاء الاثار المترتبة لعودة الشيخ احمد ياسين الى قطاع غزة.

الحوار الوطني

أثار انعقاد مؤتمر الوحدة الوطنية ما بين ٢٠ و ١٩٩٧/٨/٢١ في غزة ورام الله على التوالي، ردود فعل متباينة. ففي الوقت الذي رحبت فيه الاوساط الفلسطينية ببداية انطلاق جلسات الحوار فقد تحفظت على النتائج، في حين أعربت كل من إسرائيل والولايات المتحدة عن امتعاضها من جلسات هذا الحوار، حيث استنكرت واشنطن مشاركة حماس والجهاد الاسلامي في الحوار الوطني مشيرة إلى أنه يجب أن لا يكون لهما دور في عملية السلام لانهما على حد قول واشنطن اعداء للسلام (الايام، ١٩٩٧/٨/٢١).

ورغم الضجة الاعلامية التي رافقت انعقاد المؤتمر، إلا أن المعارضة الفلسطينية لم تخف خيبة أملها من هذا الحوار. فالمعارضة ترى أن السلطة الوطنية لجأت للحوار لسببين: السبب الاول يرتبط في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وشعور المواطنين باحباط ازاء عجز السلطة الوطنية، وبكلمات أخرى محاولة احتواء المعارضة والاجواء المؤيدة لنهج المعارضة. فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ما بين ١٨-٢٠ /ايلول ١٩٩٧ وجود نسبة عالية تبلغ ٣٦٪ تؤيد العمليات العسكرية التي وقعت في القدس مؤخراً مقارنة بـ ٢١٪ أيدت هذه العمليات في شباط الماضي.

أما السبب الثاني فهو الوقوف بوجه الضغوط الإسرائيلية التي تمارس على السلطة وابراز الوحدة الوطنية كخيار آخر لمواجهة الإسرائيليين. ولم يفت الرئيس عرفات أن ينوه في جلسة الافتتاح في غزة أن جميع الخيارات تظل مفتوحة أمامنا (الايام ، ١٩٩٧/٨/٢١).

Digitized by Birzeit University Library

من هنا لوحظ أن هناك ارتفاعاً في عدد الاصوات المنادية بالبدء بحوار وطني جاد يتم من خلاله اعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووضع استراتيجية تفاوضية جديدة تحدد أسس العلاقة مع نتنياهو والخطوط الحمراء التي تقرها وتجمع عليها كافة القوى السياسة الفلسطينية. كما حذر المشاركون من أن استمرار نهج الدعوة للحوار في الازمات وادارة الظهر لهذا الحوار بعد ذلك سيفقد الجانب الفلسطيني ورقة ضغط أساسية ومهمة على طاولة المفاوضات. وقد حملت المعارضة السلطة مسؤولية افشال الحوار الوطني الذي عقد في (شباط) الماضي، حيث لم تجر أية متابعة لذلك الحوار محذرة من أن يلقى حوار (آب) نفس المصير، لاسيما وأن هناك اتجاهاً في السلطة يسعى إلى التحرر من قيود الحوار الوطني في ادارة المفاوضات مع الإسرائيليين وممارسة السلطة. وهذا ما أشار اليه عدد من المتحدثين في مؤتمر الحوار الوطني، فقد قال السيد عبد الرحيم ملوح ممثل الجبهة الشعبية بأنه لا توجد جدية في الحوار مشيراً إلى أن جلسة الحوار التي عقدت في شباط الماضي لم تليها أية جلسات متابعة على نحو جدي (الايام ١٩٩٧/٨/٢١)، في حين حمل السيد تيسير خالد ممثل الجبهة الديمقراطية السلطة مسؤولية تباطؤ تفعيل الحوار الشامل (الايام، ٢١/ ١٩٩٧/٨). أما الدكتور عبد العزيز الرنتيسي فقد دعا إلى تفعيل خيار المقاومة بكل أشكالها.

والجديد بالذكر هنا أن مؤتمر الحوار الوطني الاخير قد انبثقت عنه لجنة سكرتارية الحوار الوطني تكون مهمتها عقد لقاءات دورية لتفعيل آليات الحوار ومتابعة نتائج المؤتمر، غير أن المعارضة تشكو هذه المرة أيضاً من أن جلستي الحوار اللتين عقدتا بعد المؤتمر لم تناقشا جوهر الحوار وآليات تفعيلة وانما تم الاكتفاء بمناقشة المواضيع الادارية ومناقشة متطلبات انجاح الحوار وليس انجاح الحوار ذاته، بالاضافة إلى أن لجنة السكرتارية لم يحدد لها جدول أعمال وسقف زمني لانجاز ما أوكل اليها وفتح الحوار ليشمل الخارج أيضاً ولا يظل مقتصراً على الداخل.

أما عن تأثير اطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس وعودته إلى غزة يوم ٦/ ١٩٩٧/١٠ على الحوار الوطني، فقد ظهرت آراء متباينة بعضها يرى أن عودة الشيخ سوف تسهم ايجابياً في تعزيز الحوار الوطني لا سيما وأن التصريحات المعتدلة التي أطلقها الشيخ تشجع السلطة على فتح الحوار مع أكبر فصائل المعارضة على أمل الوصول إلى نتائج تفضي إلى محاصرة دائرة العنف ما بين المعارضة واسرائيل وتأثير ذلك على مصالح السلطة. فيما يرى آخرون أن شعبية حركة "حماس" وتزايد نفوذها وانتقال مركز ثقلها للداخل سيعزز الصراع بينها وبين السلطة التي ستشعر بخطورة نفوذ "حماس" لا سيما إذا ما قررت الاخيرة احداث تغيير في مواقفها يتمثل بالحد من أعمالها العسكرية والانتقال والتركيز على العمل في المجتمع المدني والسياسي وبناء مؤسساتها المدنية الخاصة، وبالتالي مزاحمتها للسلطة ضمن مفهوم التعددية السياسية.

الوضع الاقتصادي وسياسة الاغلاق

ذكر الدكتور محمد اشتيه مدير عام "بكدار" أن اجراءات الحصار الأخيرة تسببت بخسائر قدرها ٥٠٪ من مجموع الدخل القومي يومياً (الايام، ١٩٩٧/٨/٦)، في حين أن ٨٠٪ من المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة تعطلت كلياً نتيجة هذا الحصار (تقرير وزارة العمل، آب ١٩٩٧). وإلى جانب هذه الخسائر، فإن قرار السلطات الإسرائيلية باحتجاز أموال السلطة تسبب في نقص مقداره ٦٠٪ من ايرادات السلطة

Digitized by Birzeit University Library

الوطنية. وقد اضطرت السلطة ازاء هذا الواقع إلى الاقتراض لتغطية رواتب موظفي السلطة. وتوقعت مصادر فلسطينية زيادة حجم العجز في الموازنة العامة الفلسطينية بحيث تتجاوز تقديرات وزارة المالية البالغة ٥٢ مليون دولار، علماً بأن المستحقات المالية للسلطة الوطنية المحولة من إسرائيل تشكل ٦١٪ من موازنة السلطة الوطنية (القدس، ١٩٩٧/٩/٦). يضاف إلى هذه الخسائر تقرير وحدة المتابعة الاقتصادية في مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة "الانسكو"، والذي ذكر أن حجم خسائر العمالة المباشرة في غزة وحدها ما بين ١٩٩٧/٨/٢٢-٧/٣١ بلغت ٢٤,٣ مليون دولار. هذا على صعيد الخسائر المباشرة والمنظورة حالياً، أما على صعيد الخسائر المستقبلية وغير المباشرة، فإن سياسة الاغلاق أدت إلى إحداث خسائر جسيمة على عمليات الاستثمار، وذلك بسبب ارتفاع معدلات المخاطرة. فقد ذكر السيد جميل حرارة مدير عام هيئة الاستثمار أن المشاريع الاستثمارية انخفضت بنسبة ٦٥٪ جراء استمرار الحصار (القدس، ١٦/ ١٩٩٧/١)، في حين ذكر الدكتور محمد زهدي النشاشيبي وزير المالية أن حجم الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تدنى بنسبة ٧٧٪ منذ انطلاق العملية السلمية عام ١٩٩٣، حيث تدنى حجم الاستثمارات من ٥٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ .

ومن المتوقع تفاقم النتائج السلبية لهذا الحصار، فالسلطة الوطنية قد تكون عاجزة عن تمويل اجزاء من مشروعات خطة التنمية في الاراضي الفلسطينية، والتي يفترض أن يتم عرضها على الدول المانحة خلال اجتماعهم في باريس في تشرين الثاني القادم. فقد أدى الحصار إلى تراجع الآمال بامكانية تحسين الاداء الاقتصادي ومعدل النمو خلال العام ١٩٩٧، حيث كانت تنبؤات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية تشير إلى امكانية حدوث تحسن ظهرت بوادره في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ .

Digitized by Birzeit University Library

تقارير

متغيرات العمالة في إسرائيل منذ الربع الأول لعام ١٩٩٦

د. يوسف داوود*

في استطلاع للرأي العام الإسرائيلي نشر في جريدة الجيروزلم بوست بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٨ يتضح أن المجتمع الإسرائيلي لا يحبذ فكرة الاعتماد على أو استخدام العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل. ويعزو المقال هذه النتائج إلى المخاوف الأمنية وأثر زيادة العمال الأجانب على تخفيض الأجور في إسرائيل والاستقرار الوظيفي. وإذا ما اضيفت المشاعر على المستوى الشعبي إلى السياسات الحكومية التي أخذت في استقطاب أعداد أكبر من العمال الأجانب غير الفلسطينيين فإن بالإمكان تصور الآثار السلبية الناتجة عن ذلك على سوق العمالة الفلسطيني. فبالإضافة إلى تدني الاجور وازدياد البطالة واتساع الهوة في توزيع الدخل، هنالك آثار سلبية إجتماعية أيضاً. فمن هذه الناحية، نرى أنه من الضروري التوقف ومتابعة متغيرات العمالة الفلسطينية في إسرائيل معتمدين في ذلك على مسوح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية والتي تصدر بشكل فصلي منذ بداية عام ١٩٩٦ .

عدد العمال

في حين أن عدد الأجانب (غير الفلسطينيين)، في إسرائيل آخذ في الازدياد ، نجد أن نسبة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى القوى العاملة الفلسطينية أخذت في التدني منذ عام ١٩٩٢ (١). ووصلت هذه النسبة إلى أقل ما تكون في الربع الأول لعام ١٩٩٦ حيث بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ٦٤٨٨٠ عاملا [٢]. وإذا ما أخذنا معدل العاملين في إسرائيل لعام ١٩٩٦ كاملاً نجد أن عدد العاملين في إسرائيل ٦١٠٣ الفاً. وبلغ عدد العاملين في إسرائيل أقصاه في الربع الأول لعام ١٩٩٧ (انظر الجدول رقم (١).

---

* د. يوسف داوود: يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي والمالي من جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٥، ويعمل حاليا استاذاً للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وزميل بحث في معهد السياسات الاقتصادية (ماس).

Digitized by Birzeit University Library

جدول (١)

مؤشرات العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ الربع الأول لعام ١٩٩٦ .

الفترة	عدد العاملين (الاف)	معدل أيام العمل بالشهر	معدل ساعات العمل الاسبوعية	معدل الأجرة باليوم (شيكل)	معدل الاجرة بالساعة (٣)
١٩٩٦- I	٦٤,٨٨	١٨,٣	٣٨,٩	٨١,٢٠	٩,٥٩
١٩٩٦- II	٣٦,٥٣	١٧,٩	٤١,٦	٧٥	٨,٠٦
النصف الأول	٥٠,٧٠٥	١٨,١٤	٣٩,٨٨	٧٩,١٦	٢,٠٤
١٩٩٦- III	٦٧,٧٤	١٩	٤٢	٨٦,٢	٩,٧٥
١٩٩٦- IV	٧٥,٨٨	١٨	٤٤	٩١	٩,٣
١٩٩٦	٦١,٣	١٨,٣٥	٤١,٧٥	٨٤,٧٧	٩,٣٢
١٩٩٧- I	٧٩,٣٥	٢٠	٤٥	٩٠	١٠
١٩٩٧- III	٧٢,٨٥	٢٤	٤٨	٩٢,٤	١١,٥٥
النصف الأول	٧٦,١	٢١,٩١	٤٦,٤٤	٩١,١٥	١٠,٧٤

المصدر: مسوح القوى العاملة وديموغرافية الشعب الفلسطيني، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

مقارنة مع النصف الأول لعام ١٩٩٦، فقد ارتفع عدد العاملين بحوالي ٥٠٪ (٢٥٣٩٥ عاملاً) في النصف الأول لعام ١٩٩٧ . ويعود ذلك إلى الإغلاق شبه الشامل في الربع الثاني لعام ١٩٩٦ . ولكن الأرقام تشير إلى أن عدد العمال للربع الثاني لعام ١٩٩٧ انخفض بحوالي ٨٪. وإذا استمر التغير بهذا الاتجاه، فسيؤدي، إلى تناقص عائدات الدخل من العمل في إسرائيل.

أيام وساعات العمل

تبعاً للارقام الواردة في جدول رقم (١) نجد أن عدد ساعات العمل الاسبوعية بلغ ما معدله ٤٨ ساعة، أي بزيادة تزيد على ٢٣٪ منذ الربع الأول لعام ١٩٩٦ . ويعتقد الكثير أن هذه زيادة كبيرة ينبغي التوقف عندها وتفسيرها. من الناحية النظرية يمكن تفسير زيادة عرض العمالة بارتفاع الاجور، والتي ازدادت فعلاً ما بين الربع الأول لعام ١٩٩٦ والربع الأول لعام ١٩٩٧ . ومن الملفت للنظر كذلك زيادة معدل أيام العمل في الشهر للفترة ذاتها، وهذا يدل على أن معدل ساعات العمل اليومية يقل من ٨,٥ ساعة إلى ٨ ساعات و ٨,٧٨ ساعة و ٨,٤٧ للنصف الأول من ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي).

ويؤثر عدد أيام العمل ايجابياً على دخل العاملين في إسرائيل. والمستوطنات، وتتحكم سياسات الإغلاق بهذا المتغير. تعدد أيام الإغلاق كان أكثر بكثير في النصف الأول لعام ١٩٩٦ من النصف الأول

Digitized by Birzeit University Library

لعام ١٩٩٧(أنظر مراقب ماس الاقتصادي حول عدد أيام الإغلاق). ويمكن كذلك النظر إلى فجوة الاجور للعاملين في فلسطين مقارنة مع العاملين في إسرائيل والمستوطنات .

الشكل رقم ١: نسبة أجور العاملين في اسرائيل والمستوطنات الى الأجور في الضفة والقطاع

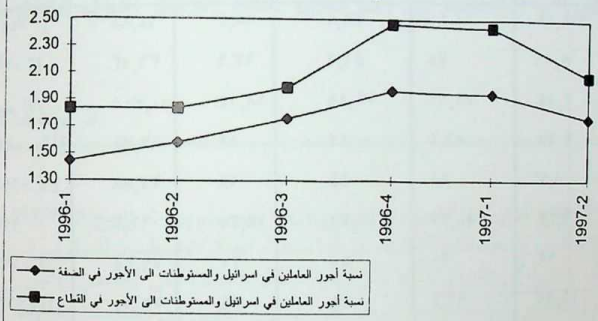

يتضح من الشكل أن نسبة معدلات الاجور للعاملين في إسرائيل والمستوطنات أخذت في الازدياد منذ الربع الأول لعام ١٩٩٦ من ١٤٤٪ إلى حوالي ١٩٥٪ للضفة الغربية وحوالي ١٨٣٪-٢٥٠٪ للقطاع. وانخفضت بعد ذلك قليلاً للربع الثاني من عام ١٩٩٧ . ويبلغ معامل الارتباط البسيط بين نسب الاجور ومجموع أيام العمل الشهرية ٥٧٪ للضفة والقطاع على السواء . أي أن العمال الفلسطينيين في إسرائيل لديهم حوافز للعمل أياما أكثر في إسرائيل. وأولى هذه الحوافز هي السماح لاعداد أكبر من العمال بالتوجه إلى إسرائيل والمستوطنات للعمل هناك، وكذلك ازدياد فرق الرواتب في الاقتصادين المحلي والإسرائيلي.

الدخل والاجور

تشكل أجور العاملين جزءاً لا بأس به من دخل الاسر في فلسطين، ولذا فإنه من الضروري توفير تقدير لحجم هذه العائدات . وإضافة إلى ذلك فإن تجزئة التغير في عائدات الدخل من ربع إلى آخر إلى نسبتين الأولى عائدة إلى تغير في الاجور والاخرى ناتجة عن تغير وقت العمل (معدل أيام العمل بالشهر x عدد العمال x٣) توضح أن غالبية التغير في الدخل ناتج عن زيادة وقت العمل (أنظر الجدول رقم ٢).

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٢)

تقديرات دخل العاملين في إسرائيل والمستوطنات

الربع	عدد أيام العمل (٠٠٠)	معدل الاجرة اليومية (ش.ج)	الدخل (٠٠٠ ش.ج)	التغير الربعي للدخل	نسبة التغير الناتجة عن تغير وقت العمل	نسبة التغير الناتجة عن تغير الاجور
٩٦-١	٣٥٦١,٩١	٨١,٥٠	٢٩٠٢٩٥,٨٣			
٩٦-٢	١٩٦١,٦٦	٧٥,٠٠	١٤٧١٢٤,٥٨	١٤٣١٧١	٨٣,٨٢	١٦,١٨
٩٦-٣	٣٨٦١,١٨	٨٦,٢٠	٣٣٢٨٣٣,٧٢	١٨٥٧٠٩,١	٨٨,١٧	١١,٨٣
٩٦-٤	٤٠٩٧,٥٢	٩١,٠٠	٣٧٢٨٧٤,٣٢	٤٠٠٤٠,٦	٥٣,٧١	٤٦,٢٩
٩٧-١	٤٧٦١,٠٠	٩٠,٠٠	٤٢٨٤٩٠,٠٠	٥٥٦١٥,٦٨	١٠٧,٣٧	٧,٣١
٩٧-٢	٥٢٤٥,٢	٩٢,٤٠	٤٨٤٦٥٦,٤٨	٥٦١٦٦,٤٨	٧٩,٦٦	٢٠,٣٤

المصدر: مشتق من مسوح القوى العاملة - دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

بناء على البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن الاستدلال على النتائج التالية:

على اعتبار أن فترة الإسناد التي استجوبت فيها العينة ممثلة بكافة الأوقات في السنة (كما يفترض في الجدول رقم ٢) فإن مجموع دخل العاملين من إسرائيل والمستوطنات بلغ ١,١٤٣,١ مليون شيكل جديد لعام ١٩٩٦ و ٥٠٩١٣ مليون شيكل جديد للنصف الأول من عام ١٩٩٧ (٤). ولكن بما أن فترة الإسناد غير ممثلة وبطرح الاعياد (حوالي ١٠ أيام) والاغلاقات (١٣٥ يوماً) وعطل نهاية الأسبوع (٣٤ يوماً باستثناء العطل في الإغلاق) يصبح معدل أيام العمل الشهرية ١٥,٥ يوماً، أي ما مجموعة ١٨٦ يوماً لكل عامل سنوياً. وهذا يعني أن مجموع دخل العاملين لعام ١٩٩٦ يبلغ ٩٦٦,٥٣١ مليون شيكل (٣٠١ مليون دولار). أما في النصف الأول لعام ١٩٩٧، فإن معدل عدد أيام العمل الشهرية يصبح ٢٠,٥ يوماً، أي ما مجموعه ١٢٣,٥ يوم عمل سنويا. وبالتالي، فإن مجموع الدخل لتلك الفترة يصبح ٨٥٦,٢ مليون شيكل (٢٥٨,٩ مليون دولار) (٦). وعليه، فإن عائدات الدخل للنصف الأول لعام ١٩٩٧ تبلغ حوالي ٨٤٪ من معدل الدخل لعام ١٩٩٦ .

* يتضح من الجدول أن غالبية التغير (الزيادة) في الدخل ناتجة عن زيادة وقت العمل باستثناء الربع الرابع لعام ١٩٩٦، حيث ازداد معدل الاجور بشكل واضح ، ولذا فإن ٤٦٪ من الزيادة في الدخل لذلك الفصل ناتجة عن تغير الاجور. أما في الربع الأول لعام ١٩٩٧ فإن الزيادة في وقت العمل كانت كافية لتغطي النقص الناتج عن انخفاض الاجور.

* يلاحظ كذلك أن الربع الثاني من عام ١٩٩٦ ، كان الأسوأ لمن يعتمدون في دخلهم على العمل في

Digitized by Birzeit University Library

إسرائيل والمستوطنات حيث كان هناك تراجع بقيمة ١٤٣ مليون شيكل.

توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية:

لقد تركز توزيع العاملين في إسرائيل تقليدياً على قطاعات الزراعة والخدمات والبناء. ولكن هذه الظاهرة لا تبدو وكأنها استمرت في الشهور الثماني عشر السابقة . وفيما يلي عرض لهذه البيانات في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

توزيع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات على القطاعات الاقتصادية بالنسب المئوية:

الربع	الخدمات والأنشطة الأخرى	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة والمطاعم والفنادق	البناء والتشييد	التعدين والمحاجر والصناعة التمويلية	الزراعة الحراجة وصيد الأسماك
١	١٠,٢	٢,٤٤	١٢,٧٢	٥٠,٦٤	١٣,٩٧	١٠,٠٤
٢	٩,٤	١,٨	١٣,٢	٤٢,٨	١٩,٠	١٣,٨
٣	٥,٩	١,٦	١٢,٩	٥٥,٤	١٣,٩	١٠,٢
٤	٤,٦	١,١	١٣,٤	٥٦,٦	١٣,٥	١٠,٨
١	٥,٨	١,٣	١٣,٢	٥٧,١	١٢,٨	٩,٨

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية "مسوح القوى العاملة" .

من الواضح أن الغالبية (أكثر من النصف) يعملون في قطاع البناء والتشييد وأن النسب الثابتة آخذة في الارتفاع في هذا القطاع . أما في قطاع الزراعة فإن النسب ثابتة تقريباً. ولكن قطاع الخدمات آخذ في التناقص من حيث تشغيل العمال الفلسطينيين. وبما أن قطاع البناء والتشغيل يتمتع عادة بأجور أعلى من القطاعات الاخرى، وبالذات قطاع الخدمات، فإن لهذا أثراً على معدلات الاجور للعاملين في إسرائيل، إذ أنه كلما ارتفعت نسبة العاملين في إسرائيل كلما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبي في معدلات الاجور.

Digitized by Birzeit University Library

المراجع

١. أنظر المراقب الاقتصادي . عدد ١ ، ١٩٩٧ .

٢. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية "مسوح القوى العاملة" و" ديموغرافية الشعب الفلسطيني. تقرير رقم (١)" . حيث استخدمت السلاسل المتدنية لعدد السكان لاستخراج هذا الرقم جاعلاً منه تقديراً محافظاً .

٣. مشتقة كالتالي: معدل الاجرة بالساعة = (معدل ساعات العمل الاسبوعية x ٤) / (معدل أيام العمل في الشهر).

٤. إذا حولت هذه الأرقام إلى الدولار الأمريكي (بمعدل ٣,٢١ لعام ١٩٩٦) فإن عائدات ١٩٩٦ و ١٩٩٧ تبلغ ٣٥٦,١ و ٢٨٤,٥ مليون دولاراً.

٥. معدل عدد العاملين ٦١,٣ ألف x عدد أيام العمل (١٨٦) x معدل الأجرة باليد) (٨٤,٧٧).

٦. بلغ معدل سعر الصرف للنصف الأول من عام ١٩٩٧ (٣,٣٨٧). والأرقام الشهرية لسعر الصرف هي معدلات البيع والشراء لاسعار نهاية الشهر لبنك القاهرة- عمان.

Digitized by Birzeit University Library

العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في فلسطين

د. برنارد سابيلا ود. عبد الله ابو عيد والشيخ جميل حمامي*

عقد هذا اللقاء مع د. برنارد سابيلا ود. عبد الله ابو عيد والشيخ جميل حمامي بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ في مقر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وذلك ضمن لقاءات الموجزات. ادار النقاش وشارك فيه عن هيئة تحرير مجلة **السياسة الفلسطينية** د. خليل الشقاقي.

د. برنارد سابيلا:

يرجع المسيحيون الفلسطينيون وجودهم إلى بداية المسيحية ، فالمسيح نصراني، أي من الناصرة، والمسيحية هي النصرانية نسبة إليه، وفلسطين هي الأرض المقدسة للمسيحيين. وعندما أنشئت الكنيسة الأولى كانت بدايتها في القدس، ومن هنا نُعرف كنيسة القدس بأنها الكنيسة الأم. ويقول عدد من عائلات فلسطين المسيحية بأن جذورها وأصولها تمتد إلى الكنيسة الأولى، بينما تستعمل بعض الكنائس الفلسطينية في طقوسها وشعائرها اللغة الآرامية، والتي كانت اللغة التي استعملها السيد المسيح.

يحافظ المسيحيون الفلسطينيون على استمرارية جماعتهم بواسطة الاحتفالات المختلفة التي تقام على مدار السنة وتهدف هذه الاحتفالات إلى تذكار المناسبات التي ترتبط بحياة السيد المسيح وصلبه وقيامته.

---

* د. برنارد سابيلا: استاذ علم الاجتماع في جامعة بيت لحم.
* د. عبد الله ابو عيد: استاذ القانون الدولي في جامعة النجاح الوطنية.
* الشيخ جميل حمامي: باحث في جامعة القدس وعضو الهيئة الاسلامية العليا في فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

يرتبط المسيحيون الفلسطينيون بالوطن كغيرهم من الفلسطينيين وغالبية المسيحيين في فلسطين هم عرب يتكلمون العربية، وهناك حوالي ٩٪ من مسيحيي فلسطين هم من غير العرب من الأرمن واليونان والسريان، ويحمل المسيحيون، مثلهم مثل أبناء جلدتهم، هموم الوطن ومشاكله وآماله.

العلاقات المسيحية-الإسلامية

هناك عدد من العوامل التي ساهمت في انصهار المسيحيين في فلسطين في بوتقة الوطن، وهي:

١- العامل السياسي: لقد كانت التجربة السياسية الخاصة بقضية فلسطين وبتعقيداتها عاملا مهما في التلاقي المسيحي- الإسلامي، منذ بداية الجمعيات المسيحية-الإسلامية في العشرينيات إلى النشاطات والجمعيات والهيئات المشتركة اليوم. ومن الجدير بالذكر أن تهجير الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ قد طال المسيحيين كما طال جميع الفلسطينيين، فقد أصبح ٣٥٪ من المسيحيين الفلسطينيين لاجئين، أي أن ما يقارب ٥٠-٦٠ ألف مسيحي فلسطيني قد أصبحوا لاجئين ومروا بمرارة الهجرة والاغتراب، وفي هذا إشارة إلى أن التجربة السياسية قد واجهتنا جميعا مسيحيين ومسلمين في فلسطين.

٢- وجود الأماكن المقدسة للديانات التوحيدية الثلاث: لقد ساعد هذا العامل في ازدياد المس بوجود آخرين ينتمون لديانات مختلفة ما بين الفلسطينيين، وكان من الطبيعي، بالتالي، أن يتولد شعور بالقبول المتبادل لتواجد رموز الديانات المختلفة في فلسطين، وقد ازداد هذا الشعور في المناطق التي تواجد فيها مسلمون ومسيحيون جنبا إلى جنب في حيفا ويافا والقدس وبيت لحم والناصرة واللد، ويمكن ربط مثل هذا الشعور ليس فقط بالعيش المتجاور وإنما بعوامل إضافية، مثل مستوى التعليم والوضع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المعنية. وتبين الدراسات والأبحاث أنه كلما ارتقى مستوى الناس من النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية كانت علاقتهم أقرب إلى الطبيعية من المناطق التي تشهد فروقات في هذه النواحي.

٣- التقاليد والتعاليم التي وضعها الإسلام وقادته فيما يتعلق بالعلاقة مع أهل الكتاب: وفي هذا الأمر يستذكر الفلسطينيون دوما الخليفة العادل عمر بن الخطاب الذي رفض الصلاة في كنيسة القيامة والذي عاهد أهل إيلياء (القدس) على كنائسهم وأموالهم وأمنهم في عهدته المشهورة. إن أهمية العهدة العمرية تكمن في أنها ترجمت مواقف الدين الإسلامي من غير المسلمين، وخاصة أهل الكتاب، بطريقة عملية حددت للمسلمين نهجا يلزمهم من حيث الاعتراف بغيرهم وبحقوقهم، سواء الدينية منها أو المدنية.

Digitized by Birzeit University Library

٤- مساهمة المسيحيين الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية في بناء مجتمعهم وفي التفاعل المستمر معه: فمنذ منتصف القرن التاسع عشر انتشرت المعاهد التعليمية والمؤسسات الصحية والفندقية، ولعب المسيحيون، وخاصة في مدن مثل يافا والقدس واللد، دورا مهما في التجارة والمال. ولا نستطيع أن ننكر أن المؤسسات الغربية، الأوروبية بشكل خاص، هي التي أقامت هذه المؤسسات في بادئ الأمر، إلا أننا نرى تحولا مهما نحو تسلم المواطنين المحليين لزمام أمور هذه المؤسسات والتي نرجو أن يسرّع ويتقدم اكثر، وطبعا، فإن هذه المؤسسات تخدم الوطن بدون تمييز وتنطلق من أسس التعاليم المسيحية التي تدعو للمحبة والتفاهم مع بني البشر بغض النظر عن الخلفية الدينية أو العرقية.

٥- مشاركة المسيحيين الفلسطينيين في الثورة الفلسطينية والحياة السياسية: فكوادر وقيادات منظمة التحرير تشهد على هذه المشاركة، والتضحيات التي أعطاها الشعب منذ عام ١٩٤٨، وخاصة منذ عام ١٩٦٤ مع انطلاقة الثورة بمسلميه ومسيحييه تشهد على هذا أيضا. ولا حاجة للإطالة في هذا الأمر لأننا جميعا فلسطينيون نمر بذات التجربة ونتفاعل معها من المنطلق نفسه. وفي هذه المرحلة المهمة من حياتنا السياسية يهتم المسيحيون الفلسطينيون في أن يشاركوا سواء على الصعيد الرسمي أو على الأصعدة الشعبية والتطوعية المختلفة.

إشكالية العلاقات المسيحية-الإسلامية

يتساءل المرء فيما إذا كانت هناك إشكالية أو إشكاليات للعلاقات المسيحية-الإسلامية في فلسطين. ومع قناعتي بأن العلاقات جيدة إلا أنه من الضروري الإشارة إلى بعض الأمور التي قد تتسبب في حساسيات من هذه الجهة أو تلك:

١) انحسار المد القومي في مقابل المد الديني: يرتاح المسيحيون أكثر في التجربة القومية، ذلك لانها تمنحهم الهوية والمساواة الكاملة في العمل من أجل الوطن وتقدمه. ولا شك أن الرعيل الأول الذي ساهم في بلورة الفكرة القومية ونشرها كان يشعر بأنه في قلب الوطن العربي وهمومه وآماله. ومع التحول الذي طرأ في عالمنا العربي، وإلى حد ما في فلسطين، نحو اتخاذ الدين إطار عمل جماعي ومجتمعي، فإن المسيحيين الفلسطينيين يتساءلون: ما هو دورنا في هذا الإطار؟ وإذا ما كنا متساوين في العمل القومي فهل يمكن أن نكون متساوين في العمل المؤطر بالمنظور الديني؟ وهناك، تحديدا، تخوف من أن يعامل المسيحي الفلسطيني وكأنه على هامش المجتمع وليس في قلبه، إن هذا الأمر يقلق المسيحيين ويجعل بعضهم يتساءلون: ما هو المستقبل؟

Digitized by Birzeit University Library

هذا الموضوع يشغل بال المسيحيين، مثلا كيف نتعامل مع حركة حماس؟ كيف نتعامل مع سؤال الفلسطينيين من هم؟ تكون الإجابة عند ٨٥٪ من المسلمين بأنهم مسلمون، أما المسيحيون الذي يجيبون بأنهم مسيحيون فهم بين ٥٠-٥٥٪، أي أن النزعة نحو تعريف أنفسنا بأننا فلسطينيون هي أقوى منها عند المسلمين، هذا المؤشر يثير أحيانا بعض المخاوف، وهذه النتيجة توصلنا إليها في بحث أجريناه عام ١٩٩٥ .

٢) الربط الخطير والخاطئ عند البعض بين المسيحيين الفلسطينيين والغرب: يرى البعض، للأسف، أن كل مسيحي هو غربي بالمعنى الثقافي للكلمة، وينبع هذا من كون انتماء المسيحيين غير واضح في أحسن الأحوال، وهذا أمر خطير لأنه يلغي التجربة العربية الإصيلة للمسحيين الفلسطينيين ويتجاهل تاريخ فلسطين وتاريخ المنطقة ككل من حيث التواجد العربي المسيحي منذ نشوء المسيحية. والقول بأن كل عربي هو مسلم بالضرورة يلغي أو يشكك بصفة العروبة عن المسيحيين الفلسطينيين وغيرهم من المسيحيين العرب. وطبعا، لعب الغرب دورا في تشجيع مثل هذه الفكرة وذلك للوصول إلى أهدافه على حساب العرب، ولعبت، للأسف، بعض الجماعات المسيحية في الشرق هذه اللعبة مما كلفها وكلف غيرها الكثير الكثير.

٣) المشكلة الديمغرافية عند المسيحيين الفلسطينيين وأثرها على العلاقة المسيحية الإسلامية: للأسف انحسرت نسبة المسيحيين الفلسطينيين المئوية من كافة السكان من ١٣٪ عام ١٨٩٤ إلى ٢,٢٪ عام ١٩٩٧ . ويبلغ عدد المسيحيين اليوم في الضفة وغزة والقدس حوالي ٥٠ ألف بينما في الجليل وإسرائيل حوالي ١٢٠-١٣٠ ألف، أي يبلغ عدد المسيحيين في كل الوطن حوالي ١٨٠ ألف، وفي المقابل، فإن ٥٥٪ من المسيحيين الأصليين خلال المرحلة الانتدابية موجودون اليوم خارج الوطن مثل باقي الشعب الفلسطيني.

لقد كانت الهجرة وازدياد عدد السكان الكلي سببين رئيسيين لهذا الانحسار ، وفي القدس تحديدا قل عدد المسيحيين المقدسيين من ٢٩,٠٠٠ عام ١٩٤٥ إلى ما يقرب من ١٠,٠٠٠ في العام ١٩٩٧، أي أن ثلثي مسيحيي القدس الفلسطينيين قد تركوا البلد، وهذا أمر محزن لأنه يشير إلى إمكانية تقلص الوجود المسيحي العربي في القدس وفلسطين ومن ثم انسلاخ هذه الفئة الهامة من المجتمع عن مجتمعها وعن علاقاتها مع غيرها من الفلسطينيين، وطبعا فالخسارة هي للوطن ككل. ولهذا، هناك حاجة لوقف هذا النزيف والعمل المشترك نحو تقوية الوجود العربي الفلسطيني في كل بقاع الوطن وتعدديته.

وأشير هنا إلى قضية هامة جدا وهي أن هجرة المسيحيين لا تطّرد مع ازدياد التدين الإسلامي كما تدعي الجهات الإسرائيلية، وكل الدراسات التي أجريناها منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٣ لا تشير إلى وجود أي ربط بين الأصولية الإسلامية وهجرة المسيحيين.

Digitized by Birzeit University Library

والعاملان الرئيسيان لهذه الهجرة هما العامل االسياسي والعامل الاقتصادي، ولا يعني هذا عدم وجود حساسيات، ولكن هذه الحساسيات لا تؤدي إلى ترك البلد في ظل وجود الوظيفة والاستقرار. أما قوة حماس، فهذه ليست مشكلة وأنا لا أخاف من حماس إذا كانت لدي الوظيفة وأشعر بالاستقرار لي ولابنائي.

٤) الحالة الانتقالية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والحاجة لمأسسة العلاقات المتبادلة بين المسيحيين والمسلمين: إن الحالة الانتقالية بطبيعتها تحمل الكثير من انعدام الاستقرار وبالتالي إمكانية التسيب واختلاط الأمور. وعليه، فمن السهل في هذه الحالة المبالغة وتضخيم الأمور والأحداث بغير حجمها الطبيعي. وتزداد إمكانية المبالغة إذا لم تتوفر قاعدة أساسية للتفاهم المتبادل. وإنني أرى أن الجهل بمبادئ وتعاليم وتوجهات الدين الآخر سببا في المبالغة والتضخيم والتهويل. وهنا أود أن أذكر بأنني عندما تخرجت من مدرسة الفرير في القدس لم أكن أعرف أي شيء عن الإسلام سوى أن أسمع الأذان وأرى مسلمين يذهبون إلى الصلاة. ولما ذهبت إلى الولايات المتحدة بدأت أهتم بدراسة الإسلام، يعني أن هذا الجهل هو جهل متبادل، فأنا لا أعرف عن الإسلام، والمسلم لا يعرف عن المسيحية، وبالتالي من السهل أن نطلق على بعضنا البعض تعميمات لا أساس لها. ومن هنا، لابد من إيجاد آليات على صعيد الوطن وعلى صعيد أهل الرأي ورجال الدين تعمل على مواجهة آثار المرحلة الانتقالية السلبية وعلى دفع كل ما هو إيجابي في العلاقات الأخوية ما بين المسيحيين والمسلمين.

إن مصيرنا واحد، ولابد من أن نسير يدا بيد نحو المستقبل ونحو بناء مجتمع تسوده المحبة وروح القانون والتفاهم والإخاء.

د. عبد الله أبو عيد:

الموضوع الذي دعيت للحديث فيه سيكون حول إشكاليات العلاقة المسيحية-الإسلامية في فلسطين، وبالذات في منطقة بيت لحم.

أؤيد أن أسباب الهجرة هي أسباب اقتصادية واجتماعية، ولا يوجد أي اضطهاد ديني للمسيحيين في فلسطين وإنما توجد علاقات اقتصادية-اجتماعية وعلاقات قوى وفئات تريد أن تستولي على الآخرين، لكن ذلك لا يعني أن هناك اضطهادا دينيا إطلاقا.

الواقع أن الهجرة من منطقة بيت لحم بدأت في أواخر القرن الماضي، فالمئات منهم هاجروا بسبب أنواع الظلم الواقعة على الشعب الفلسطيني وليس على المسيحيين فقط. ففي أيام الأتراك كانت الأسباب السياسية والاقتصادية وراء الظلم الذي تعرض له كل الشعب وليس فئة معينة. هذه الهجرة تقلصت بعد مجيء الإنجليز إلى البلاد والذين حاولوا أن يلعبوا لعبة مسلم ومسيحي

Digitized by Birzeit University Library

في فلسطين. أما ما بعد عام ١٩٤٨، فازدادت الهجرة على أثر المجازر الصهيونية وخصوصا في المدن المشتركة التي فيها عدد كبير من العرب ونسبة لا بأس بها من المسيحيين، مثل حيفا ويافا واللد والرملة والناصرة، وكما يقول "سمحا" في كتابه الأخير فإن الناصرة لم تهجّر وذلك لسببين:

١- الضابط من حزب المباي الاشتراكي الذي كان مكلفا بتهجيرها فضل أن يعدم أو يحاكم محاكمة سريعة ورفض تهجيرها.

٢- الناصرة كان فيها نسبة عالية من المسيحيين الذين اعتبروا مسالمين وقتها.

أما باقي المدن الكبيرة، فقد هاجروا منها، مثلهم مثل باقي الفلسطينيين، واستقر معظمهم في المنطقة العربية وهاجر جزء منهم إلى امريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

لذلك أختلف مع د. برنارد بأن المغتربين هم ٥٥٪ من الشعب الفلسطيني وأن ٢٠٠ ألف منهم في الخارج. ولكنني أعتقد أن بيت جالا وبيت لحم يوجد منهما حوالي ١٥٠-١٧٠ ألف مسيحي مهاجر في تشيلي، البيرو، هندوراس، كولومبيا، البرازيل والأرجنتين. وهناك حوالي ١٧٠-٢٥٠ ألف مسيحي فلسطيني مهاجر خارج حدود وطنه، أي أنهم يشكلون ٦٠-٧٠٪ من المسيحيين الذين لو بقوا في فلسطين لكان عددهم ٤٥٠-٥٠٠ ألف.

الهجرة ازدادت، أيضا، بعد الاحتلال الإسرائيلي وخصوصا في العشر سنوات الأخيرة، أي بعد الانتفاضة، وكان ذلك، طبعا، لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية. ولكن هناك عدة عوامل مساعدة أخرى هي:

١) أن المسلمين معظمهم يسكنون في مناطق ريفية (٦٠٪-٧٠٪) وعندهم استعداد لتحمل المشاق أكثر من المسيحيين. أما المسيحيون، فكان معظمهم يعيشون في المدن ومرفهين نسبيا وخاصة في القدس وبيت لحم ورام الله واللد ويافا والرملة وحيفا وعكا والناصرة، أي أن المسلم أقدر على تحمل الشدائد من المسيحي.

٢) إن المسيحيين يشعرون في مناطق محددة، بالذات بيت لحم، بعقدة الأقلية ويضخمون الأمور، وأسباب ذلك اقتصادية وليست دينية. قد تكون بعض الفئات تتذرع بالدين كغطاء من أجل القيام بأعمال معينة،لكسب ود المجتمع الذي يعيشون فيه ولكسب الأنصار ولتبرير أعمال معينة،أي أن السبب الديني هو آخر ما يخطر على البال في هذه القضية.

التعرض لأراضي المهاجرين يشكل خطرا فادحا، فمثلا قد يكون أحد المهاجرين في أمريكا اللاتينية وله أراض عديدة في منطقة بيت لحم، فتتعرض هذه الأراضي للعدوان

Digitized by Birzeit University Library

أولا وللضغط على أقاربه هنا لشرائها بالقوة. وكان أحد الأشخاص سيء السمعة من أحد مخيمات بيت لحم يمارس ذلك مما يضطر صاحب الأرض إلى استئجار عدة أشخاص لحراستها الليلية وبأجرة ٥٠ شيكل لكل منهم خوفا من الجرافات المعتدية.

الواقع أن أهم المشاكل الرئيسية في منطقة بيت لحم هي مشكلة الأرض. فهي مشكلة اقتصادية شبه إقطاعية، والعوامل الدينية ما هي إلا غطاء لذلك. خلال الانتفاضة، وخاصة الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠، لم تظهر هذه المشكلة بسبب وجود حاجات وطنية متضامنة أو متجمعة ولها تنظيماتها وقياداتها. ولم تكن هناك جرأة للتعدي على الأراضي، ولكن المشكلة بدأت تظهر عام ١٩٩١-١٩٩٢ عندما بدأت الانتفاضة تتراخى ثم تعود لتشتد في فترة ١٩٩٢-١٩٩٤ .

هناك عصابات من مناطق خارج بيت لحم تضم مسلمين ومسيحيين، أي عصابات مشتركة وذوي علاقات مشبوهة أمنيا، وبالتالي بيعت أراض بتزوير أوراق في تشيلي وسانتياغو، وقد تم التحقيق في المسكوبية وعُرف المزورون (شخص من بيت جالا مع أربعة أشخاص كانوا دائما مسلحين من منطقة قريبة من بيت لحم).

المهم في الموضوع أنه قد يتم تصويره بأنه حدث لأن المسيحيين أقلية، ولكن في الحقيقة أن الذي يحدث ليس له علاقة بالدين إطلاقا. فالمسيحي يشعر أنه مستضعف بسبب الاعتداء على أرضه ولكن هذا الاعتداء لا يحصل على عشيرة كبيرة تضم ١٥-٢٠ ألف شخص. الاعتداء يتم على الضعيف ولكن دون أن يكون لذلك أية علاقة بالدين إطلاقا.

وفي نفس الوقت قد تقوم بعض الفئات من الطرفين بتنمية التوتر وتلعب دورا مساعدا، ومثال على ذلك ما حدث في أواخر عام ١٩٩٤ عندما قال مؤذن جامع عمر في بيت لحم بعد الأذان: "أيها المسلمون، هذه الارض أرض وقف خاص لا تشتروها، عيب عليكم أن تشتروها، خذوها بالقوة". وتم تقديم شكوى إلى مفتي القدس الذي وعد بنقله ولكن ذلك لم يتم، على الأقل حتى أواخر عام ١٩٩٥، كما أذكر.

في ظل السلطة، للأسف، تكررت بعض الأحداث المشابهة كون السلطة غير قوية. وأذكر، على سبيل المثال، بعض الأحداث في الثلاث سنوات الماضية وهي:

اعتقال رئيس سلطة مياه بيت لحم بأسلوب مروّع بعد منتصف الليل.

شخص متنفذ من قبيلة كبيرة ويسكن في أطراف بيت لحم يقوم بتعيين ابن عمه، ومسؤول الداخلية من أقاربه يتعين بدون علم البلدية. علما أن سلطة المياه تابعة للبلدية، والمشكلة أن رؤساء البلديات عندنا ضعاف ومرضى وبعضهم عليه ما عليه من غبار.

Digitized by Birzeit University Library

يمكن أن يكون هناك مسؤولون معنيون من قبيلة معينة يستغلون هذه الظروف وبشكل مخالف للقانون ولأبسط قواعد الديمقراطية.

مثال آخر رئيس مخفر شرطة بيت جالا تهجم قبل حوالي سنة على بيت جالا كلها في مشكلة في أحد البيوت واعتدى على نسائها بالفاظ سيئة، ثم في نفس الوقت يكتشف أن مركز الشرطة فيه صليب ضخم مقطوع ومرمي على الأرض والعجيب أن المذكرات التي أرسلت ضد مسؤول المخفر ظهرت مقابلها مذكرات مؤيدة له من جهة سياسية مؤيدة له ثم ينقل إلى بيت لحم أسبوعين أو ثلاثة ثم يعاد إلى بيت جالا ويتم ترقيته. أليس هذا ينمي عند المسيحيين عقدة الأقلية؟

الواقع أن السبب الرئيسي لهذه العقدة هو الأرض. حيث أن ٩٠٪ منها في بيت لحم وبيت جالا مسجلة باسماء أناس مسيحيين، والآن ٧٠٪-٨٠٪ من أصحابها يعيشون في أمريكا، وهناك عائلات انقرضت وتملك أراض، فهذا الفراغ يسبب الصراع على الأرض.

هناك أمثلة عديدة، يتم في بعض الحالات تضخيمها مما يؤدي إلى حساسيات وخاصة مع الناس البسطاء، وعادة أسباب التعصب القومي والديني والعرقي تزداد في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية. وهذا ما حدث بالنسبة لليهود ، ونحن منذ الانتفاضة نعاني من أزمة سياسية وأزمة اقتصادية وأزمة أمن مما يجعل الأقلية المسيحية تشعر بعدم الأمان وبالتالي فإن العائلات التي غادرت بيت لحم في العشر سنوات الأخيرة لم تغادرها نتيجة لأسباب دينية، بل لأسباب اقتصادية وأمنية فقط.

وباختصار، لا علاقة للدين بهذه الأمور السياسية والاقتصادية. والاحتلال لعب دورا كبيرا في إذكاء المشاكل عن طريق العملاء والسماسرة، وقد تكون هناك بعض العناصر التي تحاول تبرير هذه الأعمال لأسباب دينية.

الشيخ جميل حمامي:

هل هناك أزمة حقيقية في العلاقة بين الإسلام والمسيحية في فلسطين حتى نجعل منها مادة للحديث والنقاش؟ أم أن هناك سوء فهم للعلاقة بين أتباع الديانتين حتى نحاول تجلية الأمر وتوضيح ما يمكن توضيحه؟ أم أن الخلافات في المفاهيم والتصورات تدفع البعض إلى الاعتقاد أن العلاقة بين الديانة الإسلامية والديانة المسيحية في فلسطين متوترة لدرجة كبيرة؟ وهل هناك واقع معقد يستحيل تفكيك عقده أو حل رموزه في هذه العلاقة؟

الإجابة على هذه الأسئلة الكثيرة تحتاج منا إلى جلسات وجلسات، وحوار وتوضيح حتى نجلي الصورة بشكل جيد. ولا أعتقد أنه عندما نتحدث عن العلاقة بين الإسلام والمسيحية أن

Digitized by Birzeit University Library

هناك مشكلة حقيقية. وعندما نتحدث عن سوء الفهم الناشيء عند البعض من كلا الفريقين ولا نستيطع أن نلغيه، فهذا أمر طبيعي وحاصل في كل المجتمعات البشرية. ولكن المهم ما هو دور العقلاء في حسم الأمور وتلافي ما يمكن أن يقع؟ وما هو دور التربية في صياغة العقول لتقبل الأفكار والآراء؟

وكما يقول العلامة حسين فضل الله "إن المؤمن، كان مسلما أم مسيحيا، عندما يعيش حالة من الوجدان الروحي والعشق الإلهي والسمو الإيماني في انفتاحه على الله، تذوب الفوارق بين الناس، وتتحول الحياة في كل مظاهرها إلى مظهر لعظمة الله، وساحة لنعمته، ويكون الخلق كلهم لديه عيالا لله، ولكنه قد يستغرق في خصوصيات الإيمان في ذاته، ويغيب عن وجدانه في المفردات الصغيرة، فيرى الإنسان الآخر في الجهة المقابلة من الإيمان شيطانا لابد من الاحتراس منه، وعدوا لابد من محاربته، كوسيلة من وسائل الإخلاص لله والذوبان في محبته، وهكذا تنقلب المفاهيم وتتبدل، وتتجه إلى الجوانب المضادة الغريبة عن كل الروح الألهية المنفتحة على الإنسان الهائم بالله الغارق في حبه".

وعندما نتحدث عن العلاقة الإسلامية-المسيحية، لابد وأن نقف لحظات لنستعرض بعض الجوانب التاريخية لهذه العلاقة على مدار عقود مختلفة كي نستطيع أن نستوضح أسس وقواعد هذه العلاقة، ولكي نفهم طبيعة العلاقة المستقبلية التي ننشدها جميعا في ظل مجتمع مدني في فلسطين، يجمع في ثناياه مجموعة من الأفكار والتصورات تصب جميعها في بناء سليم موحد قوي صلب الأسس والقواعد.

ولا نستطيع أن نفصل العلاقة الإسلامية-المسيحية في فلسطين عن العلاقة الإسلامية-المسيحية في منطقة الشرق بشكل عام، وإن اتسمت العلاقة في فلسطين بخصوصية معينة نتيجة الأوضاع التي تعيشها فلسطين، حيث الاحتلال الإسرائيلي والذي لم يفرق في تعامله بين أبناء الوطن الواحد، ولكنه مارس سياسة اللعب على التناقضات لإحداث فتن كادت توجد جوا من التوتر والاضطراب، لولا تدخل العقلاء من الطرفين الواعين لطبيعة الروح الاحتلالية، ولدور مؤسسات الاحتلال في رسم هذه الأدوات الخبيثة، مما أوجد -أعني تدخل العقلاء- حالة من الانسجام النفسي والتعاون من أجل بناء علاقة مبنية على الاحترام والتقدير من قبل الطرفين.

وعندما أتحدث عن العلاقة لا أستطيع أن أنفي الخلافات القائمة بين الطرفين في تصورهم العقائدي من "الله والكون والحياة" وليس هذا محور حديثي، لأن الأمر قد حسم في تصوري من خلال قوله تعالى "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي". وكذلك لا أستطيع أن أقول أن العلاقة لم يشُبها شيء من التوتر وسوء الفهم أحيانا، نتيجة الفهم الخاطئ لنفر من كلا الطرفين، لم يسعفهم الحظ في ثقافة دينية أو فهم لطبيعة العلاقة بين أبناء المجتمع الواحد.

Digitized by Birzeit University Library

وعندما نضع أسس العلاقة المستقبلية بين الإسلام والمسيحية في فلسطين، لا نستطيع أن نغفل الاختلافات السياسية والاجتماعية بين الطرفين، بل نحاول أن نقرب وجهات النظر لكي تقوم العلاقة على أساس من الاحترام المتبادل، وإفساح المجال أمام وجهات النظر المختلفة، كي يتسع هذا المجتمع لكافة الأفكار طالما نسير في الممر السليم، ونتبع تاريخ وتراث وحضارة الأمة العربية والإسلامية. وحتى نخرج من العموميات وحديث المجاملات، والتي لن تخدم الفكرة التي أنشدها، لابد من الوقوف عند نقطتين أساسيتين: البعد التاريخي لهذه العلاقة من خلال العهدة العمرية، وقواعد العلاقة بين الإسلام والمسيحية.

أولا: أرى أن العهدة العمرية هي الأساس في تحديد العلاقة بين الإسلام والمسيحية في فلسطين، فهي التي وضعت بكل وضوح واحترام قواعد العلاقة ليس في فترة الفتح العمري فحسب، وإنما في العصور التالية والتي ستلي، فالمتأمل فيها والمتفحص لها يجد أن هذه العهدة تحتوي على قواعد ثابتة، تملك الصلاحية الزمانية والمكانية مهما اختلفت الظروف والأزمنة، وهنا أرى نفسي ملزما بتثبيت نص هذه العهدة، حتى يستطيع القارئ التمعن بها وفهمها بشكل جيد لا يحتمل التأويل، تقول العهدة "بسم الله الرحمن الرحيم "هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صلبانهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض فمن شاء منهم قعد، وعليه مثل أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله، لا يؤخذ شيء من حصادهم، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية".

وقد أحببت أن أبدأ بهذا النص التاريخي لأنني أرى ترسيم العلاقة بين الطرفين والقائمة على أساس الاحترام وتحقيق الأمن، والذي من شأنه أن يضع قواعد المجتمع المنشود. وإن أي تصرف خلاف هذا يعتبر خروجا عن القواعد المتبعة وخرقا للفهم الحقيقي للعلاقة الإسلامية-المسيحية. وفي استعراض سريع لهذه العهدة نستخلص ما يلي:

أولا: تحقيق الأمن على المستوى الشخصي والاقتصادي في قوله "أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم".

ثانيا: الحرية الدينية من حيث الاعتقادات والممارسات التعبدية في قوله "أماناً ... لكنائسهم

Digitized by Birzeit University Library

وصلبانهم . . . ولا يكرهون على دينهم".

ثالثا: حق الحماية والدفاع عنهم والحيلولة دون مساسهم بأي سوء.

رابعا: حرية التنقل والحركة متى يشاؤون ومتى يريدون.

ثم أن العهدة العمرية التي تعتبر وثيقة تاريخية ذات مرجعية في أسس العلاقة بين الإسلام والمسيحية، توضح لنا كم هي النظرة إيجابية تلك التي كان ينظر بها المسلمون الأوائل إلى علاقتهم مع أصحاب الديانات الأخرى، ولعمري ما أجمل ما قاله سير توماس أرنولد في كتابه القيم "الدعوة إلى الإسلام" تحت عنوان المسيحيون في ظل الحكم الإسلامي:

"ولما كان المسيحيون يعيشون في مجتمعهم آمنين على حياتهم وممتكلاتهم، ناعمين بمثل هذا التسامح الذي منحهم حرية التفكير الديني، وتمتعوا، وخاصة في المدن، بحالة من الرفاهية والرخاء في الأيام الأولى من الخلافة الإسلامية، وقد توسع معاوية (٦٦١-٦٨٠م) (٤١-٦٠هـ) في إلحاق المسيحيين بخدمته، وحذا حذوه في ذلك أفراد آخرون من البيت المالك الأموي، وطالما أشغل المسيحيون مناصب عالية في بلاط الخليفة، مثل الاخطل، وهو عربي نصراني كان شاعرا للبلاط، ومثل أبي القديس يوحنا الدمشقي، مستشار الخليفة عبد الملك".

هذه هي النظرة الأساسية للعلاقة داخل المجتمع المسلم، وخلاف ذلك إنما هو خروج عن المألوف وانحراف عن النهج القويم. أحببت بهذه المقدمة البسيطة أن يفهم القارئ كيف أنظر إلى أسس العلاقة بين الإسلام والمسيحية، ليس في فلسطين فحسب، وليس في العالم العربي لوحده، إنما في أية بقعة من بقاع الأرض.

ذلك هو أساس العلاقة الإنسانية في كافة المجتمعات، فإذا لم تقم على أساس من التوازن والاحترام تصبح هشة سهلة المنال، "إن العدل الإلهي يتجلى على الصعيد الاجتماعي في الدعوة إلى إقامة مجتمع إنساني مفتوح، تملك جميع العقائد والمذاهب والآراء أن تعيش في ظله، وليس الإكراه -كما يقول سيد قطب رحمه الله- عنصرا من عناصر تكوينه ولا بقائه، ولا هو يحمي نفسه بقوة البوليس، ولا يخيف من لا يدينون بدينه، ولا يضيق عليهم ولا يطردهم من الأرض ولا يدفنهم في ثلوج سيبيريا، ولا يغتالهم بحركات تطهير، ذلك أنه يعتمد على الإيمان بالعقيدة وعلى تطوع كل فرد فيه بصيانة النظام".

إن أي نظام لا يسمح للمخالفين له بالرأي العيش بطمأنينة وأمان يحمل في ثناياه بذور فنائه، ولو ملك كل آلة القوة والجبروت فهي تحميه لفترة قصيرة ولكنها تفجره من داخله، إن الذين لم يرضوا الانضواء تحت سلطان الإسلام من أتباع الديانات الأخرى، لا يمكن أن يعاديهم الإسلام أو يحاربهم، إلا إذا بدأوا هم بالعدوان. وبالتالي، ينبغي أن تبقى العلاقة بين الإسلام والمسيحية في

Digitized by Birzeit University Library

المجتمع على أساس العدل والإحسان، فهو مجتمع قائم على أساس التعاقد الحر المبني على أسس العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، والمشاركة على أساس من الكفاءة والأمانة والاشتراك في المواطنة على أساس المساواة".

"فالمجتمع السليم المعافى كما يقول الشيخ يوسف القرضاوي هو المجتمع القادر على استيعاب الآخرين في داخله، طالما أن الجميع يعمل من أجل البناء والعطاء وحياة أفضل"، فالمجتمع الذي أنشده هو المجتمع الذي "تكون فيه العلاقة بين المواطنين تقوم على أساس العدالة والرحمة والبر، ليس مجتمعا تغلب عليه العصبية والأنانية وضيق الأفق، وتحكمه صراعات المخالفين في الدين والمذهب والجنس واللون".

قد يخيل للقارئ أننا في بحثنا هذا سوف نعمل على اختصار العلاقة بين الإسلام والمسيحية في إطار المجاملات والحديث الودي الذي يقوم على تجاوز الخلافات بشكل سطحي بسيط دون التطرق إلى قواعد العلاقة المستقبلية المنشودة بين الطرفين.

وفي تقديري أن توضيح أسس العلاقة سوف يحسم كثيرا من الخلافات التي قد تنشأ خلال التعامل اليومي بين الجانبين، ويلغي الجدل القائم بحسن نية أو سوء نية عن مكانة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وإن التخوف القائم عند البعض من أن النصارى سيكون واقعهم في ظل مجتمع إسلامي قائم على أساس الفكر والعقيدة (الأيديولوجية) التي تنبثق منها نظمه وأحكامه وتشريعاته وآراؤه وأخلاقياته، لا أجد له ما يبرره إذا نظرنا إلى أسس العلاقة بين الطرفين، والتي إذا استجليناها بوضوح سوف تلغي كل التخوفات التي قد تكون عند البعض، وتمنع حديث المتشككين.

إن رصيد العلاقة الموجودة بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين كفيل بأن يكون الضمانة لبناء علاقة متينة صلبة قوية، تقوم على احترام متبادل وفهم واضح لدى الجميع، في أن يمارس حقه كاملا غير منقوص كأعضاء في مجتمع يسعى الجميع لبنائه بناءً قويا سليما.

ثانيا: قواعد العلاقة بين الإسلام والمسيحية، إن أساس العلاقة بين الإسلام والمسيحية تنبع من نصوص نفذت على أرض الواقع، وأثبتت نجاحا في نسج علاقة متينة صلبة، يقول سبحانه وتعالى "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروا وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون".

هذا هو أساس العلاقة بين الطرفين، ولطالما وضع الإسلام دستور العلاقة بين أتباعه وبين أتباع الديانات الأخرى ممن ارتضوا العيش في كنفه، فإنه ضمن لهم الحقوق كاملة غير منقوصة، كما طلب منهم الواجبات التي يؤديها كل مواطن يعيش في أي وطن، وحتى نستجلي الصورة بشكل

Digitized by Birzeit University Library

واضح نورد الحقوق التي كفلها الإسلام لغير أتباعه ممن ارتضوا العيش في كنفه:

أولا: الحقوق السياسية

والمقصود بالحق السياسي هو "الحق الذي يكتسبه الشخص باعتباره عضوا في هيئة سياسية".

١- حق تولي الوظائف: لا أرى مانعا من تولي المسيحيين الذين يعيشون في كنف المجتمع المسلم الوظائف، خاصة إذا رأى ولي الأمر أن ينيط بهم عملا ما، وهذا يمثل جانبا من عدالة التشريع، وترسيخا لقواعد السلوك القويم والتشريع في المجتمع الإسلامي. أما الوظائف التي لها علاقة مباشرة بالدين الإسلامي فقد حصرت في المسلمين فقط. روى البخاري في صحيحه، "عن أبي موسى الأشعري قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من بني عمي فقال أحدهما: يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله تعالى، وقال الآخر مثل ذلك، فقال النبي صلى الله وسلم: إنا لا نولي هذا من سأله ولا من حرص عليه". وفي هذا ترسيخ لقواعد الكفاءة والعدالة في تولي الوظائف في المجتمع المسلم، ويؤكد هذا التوجه القرآني الإنساني ما عرفه التاريخ الإسلامي وخاصة في عهد التطبيق النموذجي للإسلام، من مساواة بين المسلم وغير المسلم في كل ما ليس له صلة مباشرة بالدين، فقد أبيح لكل مواطن مهما كان معتقده داخل الدولة الإسلامية، أن ينهض بكل الوظائف العامة في الدولة الإسلامية".

٢- حق الترشيح والانتخاب: حيث أن الترشيح والانتخاب هو حق كافة المواطنين دون تميز في اختيار كل جماعة ممثلا لها للمجالس النيابية، فإن لهم الحق في اختيار أعضاء لهم للتعبير عن مشاكلهم الخاصة بهم، وحيث أن منصب رئيس الدولة في الوقت الحاضر ليس منصبا دينيا فإن لهم الحق في المشاركة في اختيار رئيس الدولة أسوة بباقي المواطنين، وهو ما ذهب إليه الدكتور عبد الكريم زيدان في كتابه النفيس "أحكام الذميين والمستأمنين".

٣- حرية الاعتقاد والفكر: قال تعالى "لا إكراه في الدين" . من القواعد التي قررها الإسلام بخصوص اتباع الديانات الأخرى داخل المجتمع المسلم تركهم وما يدينون، فحرية الاعتقاد والفكر حق مضمون لكافة مواطني الدولة وهذا ما أقرته السنة النبوية في حديث أهل نجران "ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وملتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير".

٤- حرية الرأي والتعليم: إن أساس العلاقة في المجتمعات الحضارية هي علاقة احترام الرأي والرأي الآخر، وإتاحة فرص التعليم أمام جميع مواطني الدولة الواحدة، وذلك من أجل النهوض به والارتقاء نحو الأفضل، وطالما قبلنا مواطنة المسيحيين في الدولة وداخل

Digitized by Birzeit University Library

المجتمع فإن لهم الحق في إبداء الرأي والتعبير عن مواقفهم بطرق حضارية سليمة، من أجل البناء والتعمير، كذلك لهم الحرية في التعليم والتعلم، ولهم الحق في إبداء محاسن دينهم تحت قاعدة ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن . . . . فالجدال والنقاش في أمور الدين مباحة.

٥- حق التمتع بمرافق الدولة: قال عليه الصلاة والسلام "الناس شركاء في الماء والكلأ والنار"، والناس لفظ عام يشمل كل أفراد المجتمع المسلم من مسلمين وغير مسلمين، فلجميع مواطني الدولة حق التمتع بالمرافق العامة للدولة دون محاباة أو ظلم لأحد. وكذلك لهم حق الكفالة من بيت المال وهو ما يسمى اليوم بالضمان الاجتماعي، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، ولعل هذا النظام العظيم في كفالة أفراد المجتمع المسلم من القواعد الثابتة في الشريعة الإسلامية، والأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما ورد في كتاب الأموال لأبي عبيد أن عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي المعروف كتب إلى عامله في البصرة عدي بن أرطاة، أما بعد . . . وانظر من قبلك من أهل الذمة قد سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه" والدولة ملزمة بإعالة رعاياها دون تمييز أو محاباة.

٦- الحقوق المالية: إن الحقوق المالية محفوظة لكافة مواطني الدولة، فلهم الحق في ممارستهم حقوقهم وفق الأنظمة والتشريعات الموجودة في الدولة، ولغير المسلمين في المجتمع المسلم الحق في التمتع بالحقوق المالية من بيع وشراء وامتلاك وتصرف حسب مقتضيات القانون، وقد نص فقهاء الأمة على أن معاملة أهل الذمة جائزة وإن كانوا يستحلون بيع الخمر والخنزير، وحرمة أموالهم مصونة كما هي مصونة أموال المسلمين" .

ثانيا: الواجبات

طالما رضينا أن تكون العلاقة في المجتمع علاقة تكاملية لكافة مواطني الدولة، وتحقق لهم كل ما يطلبون، وأن القانون ضمن لهم حقوقهم العامة والخاصة، فإن الطرف الآخر من العلاقة منوط بالأفراد حتى يسهموا في بناء المجتمع بشكل إيجابي. وعليه، فإن من يأخذ الحقوق ويطالب بها عليه واجبات يجب أن يقدمها كما هي، يقول الأستاذ الغنوشي في كتابه حقوق المواطنة "الدولة الإسلامية دولة عالمية لينعم فيها بعدل الإسلام كل بني الإنسان على اختلاف نحلهم ونواهيهم، فإن حق المواطنة متاح لكل من طلبه ملتزما بمقتضياته، إذاً المواطنة حقوق وواجبات". ولقد عرضنا صورة إجمالية عن تلك الحقوق، بقي أن نعرض ما يقابلها من الواجبات، مبتدئين بالواجبات المالية وهي تتلخص في الجزية والخراج والعشور.

Digitized by Birzeit University Library

ولعل هذا الموضوع قد أحاطت به كثير من الشبهات على اعتباره مظهر تمييز وقهر وإذلال وإكراه غير مباشر لأصحاب العقائد على اعتناق الإسلام هروبا من الجزية، وحتى نكون منصفين موضحين للحقيقة وقادرين على بناء علاقة سليمة في المجتمع المدني نؤكد على أن الجزية هي ضريبة على الرؤوس تؤخذ من الرجال الأحرار البالغين العاملين القادرين، وتسقط عن المرأة والصبي والمجنون والمريض والمنقطع للعبادة، وتؤخذ مقابل ضمان غير المسلمين في المجتمع الإسلامي لأنفسهم حق حماية الدولة والتمتع بخدماتها ومقابل واجب الدفاع عن الوطن، إذ أن الدفاع عن الوطن واجب على كل مواطن، ويذهب الغنوشي إلى أبعد من هذا فيقول "يترتب على التخريج للجزية أن هؤلاء المواطنين غير المسلمين إذا رضوا بأن يساهموا بتنصيبهم في مهمة الدفاع عن الوطن تحط عنهم الجزية، وتاريخ الفتوح الإسلامية وكتب التاريخ المعتمدة تثبت وقائع كثيرة فضّل فيها أهل الذمة القيام بخدمات عسكرية".

وهذا ينفي شبهة أن الجزية عقوبة على عدم الإسلام كما يصور البعض، أو تحمل معنى الإذلال لحمله على اعتناق الإسلام، فهذا مبدأ يتنافى مع ما ذكر سابقا من أن حرية الاعتقاد والفكر مكفولة داخل المجتمع المسلم.

ويعجبني في هذا المجال ما ذهب إليه العلامة حسين فضل الله في بحثه المقدم إلى مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت تحت عنوان "العلاقة الإسلامية-المسيحية" قراءة إسلامية في الراهن والمستقبل، يقول العلامة" . . . والمقصود بها (أي الجزية) الضريبة التي يؤدونها في مقابل حماية الدولة أموالهم وأنفسهم وأعراضهم ودينهم من دون أن يكلفوا حربا أو يدفعوا لها زكاة، الأمر الذي يجعل امتيازا ضرائبيا وحقا خاصا على بقية المواطنين من المسلمين، لا انتقاصا منهم ومن إنسانيتهم". ويقول "وإذا كان البعض يتحدث عن رفض هذا الامتياز الذي يوحي بالانتقاص من مواطنتهم، فإن الإسلام لا يمنعهم من الالتزام الطوعي بدفع الضرائب الإسلامية والانسجام مع خط الجهاد في دائرة الأمن العام للدولة، وبذلك فإن الضريبة الجديدة لا يكون لها موضوع في الحال" .

مفهوم أهل الذمة:

لعل الحديث عن مصطلح أهل الذمة يثير حفيظة كثير من المسيحيين ظنا منهم أن مصطلح "أهل الذمة" فيه معنى الذلة والانكسار. ولعل هذا المصطلح كان مادة غنية للحديث عند بعض المغرضين، ولكن يجب العلم أن نظرة الشريعة الإسلامية إلى العالم تقوم على عدم التفرقة بين الناس، من حيث اللون أو الجنس أو اللغة أو الإقليم، بل على أساس قربهم من الله أو بعدهم عنه، ومدى إيمانهم برسالة السماء، ورسالة الإسلام رسالة عامة لكل الناس في كل زمان ومكان.

وتقسيم البشر على أساس العقيدة الإسلامية في نظر الشريعة أمر هام جدا يترتب عليه تحديد

Digitized by Birzeit University Library

العلاقة بين أفراد المجتمع الإسلامي، والذي يحوي في ثناياه مسلمين وغير مسلمين، وكذلك تحديد العلاقة بين الدولة المسلمة وغيرها من الدول الأخرى، وهوما يعرف اليوم بـ "العلاقات الدولية".

وهنا لابد من توضيح معنى الذمة، ومن هم أهل الذمة، وما هي دلالته، حتى تتجلى الصورة بشكل جيد.

الذمة في اللغة: الأمان والعهد، وفي الاصطلاح: هو العقد الذي يبرمه الوالي أو الحاكم المسلم مع أهل الكتاب، بحيث يصبحون بموجبه مواطنين في الدولة المسلمة، لهم كافة الحقوق، والتزام أحكام الملة، وقد ورد في الحديث الشريف "ذمة المسلمين واحدة ويسعى بذمتهم أدناهم . . .". وقد فسر الفقهاء عقد الذمة بأنه إقرار بعض أهل الكتاب على دينهم وعيشهم داخل المجتمع المسلم شريطة الحماية والأمان ودفع الجزية والتزام أحكام الملة، وهو ما يشبه في الوقت الحاضر "التجنس" الذي يسعى إليه بعض الأفراد الذي يرغبون في الحصول على جنسية دولة أخرى غير دولتهم، ولا يعقده إلا الوالي أو الحاكم المسلم دليل على أهمية وعظمة شأنه ولا يترك للأفراد بحال.

ودلالته لاتعني بحال أن يكون عقد الذمة هو انتقاص من كرامة الإنسان أو حقوقه، بل على العكس تماما، إنما هو احترام لكرامته وصون لحقوقه وضمان لوجوده داخل المجتمع المسلم. وكما يقول الأستاذ طه جابر العلواني في تقديمه لكتاب "حقوق المواطنة" للأستاذ راشد الغنوشي صفحة ١٤ "إن من أكثر الأحكام التي تعرضت لسوء الفهم ولسو القراءة في عصرنا هذا وفي الماضي، أحكام "أهل الذمة" والأحكام المتعلقة بتقسيم العالم في النظرة الإسلامية في إطار عالمية الإسلام الأولى، ففي الماضي أساء الكثيرون فهم تلك الأحكام، ومزجوا من النصوص الواردة في هذا المجال بما لم يأذن به الله، خاصة ما يتعلق بفهم البعض لقوله تعالى ". . . وهم صاغرون" التوبة (٤٩). حيث أخرجها بعض الفقهاء المتأخرين عن معناها البسيط الذي يشير إلى الالتزام بالنظام والخضوع لما تتبعه الجماعة، إلى ربطها بنوع من الإذلال قد يكون هو الذي أوجد كثيرا من تلك الرواسب التي بعثت على كثير من التساؤلات المتعلقة بهذا النوع من التشريع في عصرنا هذا. ويضيف قائلا "وفي الحاضر تعرضت هذه الأحكام لسخط العلمانية الدنيوية بكل فصائلها وتوجهاتها، فرمتها تلك الفصائل بكل ما لديها من تهم التمييز والتجني، ولو أن الأحكام أعيدت قراءتها قراءة متأنية، واستفيد من هذه القراءة لمعطيات العلوم الاجتماعية المعاصرة، لربما وجد أنها يمكن أن تكون ضالة البشرية التي تنشدها".

إنني أعتقد أن المسلم في علاقته مع الآخرين لا يقوم على إلغاء دور الآخر نهائيا، ولم يخطر ببالي هذا التفكير، بل تبنى العلاقة على أساس من التعاون والاحترام والتقدير الذي تساهم في البناء لا الهدم. وإن المشروع الإسلامي الكبير لقادر على أن يوفر مجتمعا مدنيا آمنا في فلسطين وغير فلسطين، وأن العلاقة الإسلامية-المسيحية في فلسطين المستقبلية سوف تكون علاقة حضارية

Digitized by Birzeit University Library

إذا ما توفر التساوي في فهم كل طرف للآخر، وتوفرت الثقافة الحقيقية لكل من أتباع الديانتين وإذا علمنا أن المواطنة في الدولة المسلمة حق يتمتع به كل فرد ارتضى وقبل بأحكام القانون والدستور الذي يحكم الدولة المسلمة. ومبدأ المساواة بين المواطنين في الدولة المسلمة ثابت، ولا مجال للتفريق بين المسلمين وغيرهم، إلا فيما اقتضاه الخلاف العقائدي.

النقاش

حكمت زيد: أريد أن أسأل سؤالا سياسيا: ما هو سبب هذه الندوة؟ ولماذا نفتح مثل هذا الموضوع؟ فلا يوجد في المجتمع الفلسطيني الآن مشكلة مسيحي ومسلم، ولم تسجل أية حادثة، في بيت لحم، أو بيت جالا، أو جنين، أو نابلس، أو غزة، ذات علاقة بالمسيحية والإسلام.

نحن لسنا بصدد مناقشة مسائل الدولة الإسلامية والجزية، فهذا الموضوع ليس مطروقا الآن وله تفسيرات كثيرة جدا.

أما موضوع المشاكل والأراضي، فليس لها أية علاقة إطلاقا بالمسيحية أو الإسلام، فمثلا بالنسبة لموضوع بشارة خاروفي، أنا حققت فيه مباشرة والتقيت بجميع المعنيين من المسيحيين ولم ألتق بأي مسلم، وزرت بيوتهم وقدموا لي وثائق سرية، وطلبت من بشارة أن يقدم استقالته لأنه لا يمكن السكوت على هذا الوضع. فبما أنه لا توجد مشكلة مسيحي ومسلم فلماذا نفتح هذا الموضوع؟ ومن حقي أن أتخوف من فتح هذا الموضوع، وفي هذا الوقت بالذات المليء بالمشاكل السياسية المعقدة.

زهير الدبعي: من الجميل أن يشير الشيخ جميل إلى علاقة المسلمين بغيرهم من غير المسلمين وليس أهل الكتاب فقط الذين هم قريبون من المسلمين في عقائدهم. فالمسلم يمكن أن يتزوج من امرأة كتابية، ولا يمكن أن يتزوج من امرأة مجوسية أو صابئة. لذلك كان في مجتمعنا مواطنون لهم معابدهم الخاصة ومسؤولون من الصابئة في بغداد وغيرها. أما فيما يتعلق بالجزية، فأرى أنها مسألة انتهت وينبغي تدريسها في كتب التاريخ، فهي مثل الرق، انتهت رغم ورودها في القرآن الكريم. فالمواطنون عندنا متساوون في الحقوق والواجبات ويخضعون لنفس القوانين.

في رأيي أنه توجد مشكلة ترانسفير للمواطنين المسيحيين. فحارة النصارى في القدس لم يعد فيها نصارى، وعدد المسيحيين في نابلس في تناقص مستمر. فالجو العام متوتر ويؤدي إلى تسرب المواطنين، ولكن هذا التوتر لا يصيب المسيحيين، فأي مجتمع إذا انهزم سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا وتربويا، مثلنا، يكون عرضة للتفسخ. وفي بعض المناطق يأخذ هذا التفسخ طابعا نصرانيا ومسيحيا، وفي مناطق أخرى طابعا مارونيا وأرثوذكسيا، بينما يأخذ طابع حراس الأرز وجماعة "زغرتا"، وكلها أطراف مسيحية، في مناطق أخرى. وأيضا الشيعة والسنة يتصارعون، والمسلمون يقتل بعضهم بعضا في بعض المناطق كما في الجزائر وأفغانستان، كما يتم

Digitized by Birzeit University Library

الهجوم على الأقباط في مصر من قبل أناس يعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. فالأمة تتفكك بشكل عام. يجب أن لا ننطلق في تعاملنا مع الأقباط أو المسيحيين عامة بصفتنا "متسامحين"، فنحن، بصفتنا مسلمين، لسنا الوحيدين أصحاب البلد، بل المسيحيون شركاء لنا فيها، والأقباط موجودون في مصر قبل الفتح الإسلامي وكذلك الغساسنة هنا.

وأود أن أشير إلى حقيقة أنه عندما جاء البروتوستانت من بريطانيا إلى هنا وحاولوا إقامة كنائس خاصة بهم نشبت مشاكل بينهم وبين الأرثوذكس على اعتبار أن ذلك عمل استعماري، والأصوليون موجودون في أفغانستان والجزائر ومصر ولبنان والأردن، مثلا، كما هم أيضا موجودون في الولايات المتحدة، وفي إسرائيل هناك أصوليون يهود في المستوطنات الإسرائيلية وفي الكنيست الإسرائيلي.

وهنا، يجب أن نعيد النظر في ثلاثة أمور:

١- المناهج المدرسية كونها مناهج طائفية. فمثلا، هناك في إحدى الكتب المدرسية درس عن قلعة الكرك وصلاح الدين الأيوبي حيث ورد فيها عبارة "أننا، المسلمون، لا نقبل بالغزاة" والمفروض أن يكون النص "المواطن لا يقبل بالغزاة" لأن المسيحي أيضا لا يقبل بالغزاة .

٢- وسائل الإعلام.

٣- رجال الدين.

د. فرحان أبو ليل :أنا شخص مسيحي، ولدت في هذه البلاد، ولا يوجد عندي أي شعور على الإطلاق بأن لي كيانا منفصلا، بل أنا جزء من الشعب الذي أعيش معه بمشاعري. حتى تاريخيا، أنا مرتبط بالتاريخ الإسلامي وليس لي تاريخ منفصل. ففي أحد الأيام عندما ذكر ضابط إسرائيلي أن أعياد الهجرة النبوية والمولد النبوي خاصة بالمسلمين، وعلى المسيحيين أن يمارسوا أعمالهم في هذه الأعياد كالمعتاد كتبت حينها مذكرة ذكرت فيها أن هذه الأعياد هي أعياد قومية وليست دينية فقط، ولكونها جزء من تاريخي ومصدر اعتزاز لي فأنا سأحتفل مع شعبي بها.

وفي التاريخ، رفع المسيحيون في الشرق الأوسط السلاح ضد الغزو الصليبي وقاوموه مع المسلمين كونهم عربا يقفون ضد الفرنجة. ومنذ الستينيات وحتى اليوم فإن نسبة المسيحيين الذين وقفوا ضد الاحتلال الإسرائيلي لا تقل عن نسبة المسلمين (كنسبة) سواء شهداء أو معتقلين.

عدنان عوده: أنا لا أميل إلى الحل التوفيقي بالنسبة للجزية لأن الحل التوفيقي يؤدي إلى مشاكل كثيرة، إذ أن بعض الفقهاء يقولون أن الجزية لم تنته، ولكن الحقيقة التي لابد أن يدركها الجميع أنه لو كان في التاريخ الإسلامي اضطهاد أو معاملة سيئة لأهل الذمة لما بقي هذا الكم الهائل من المسيحيين في بلادنا، حيث تكاثروا وعاشوا في ظل ظروف ومناخات طبيعية ولم يعانوا

Digitized by Birzeit University Library

من الاضطهاد إلا في حالتين: عندما جاء الاستعمار، وعندما انهارت الدولة الإسلامية. ولذلك نسأل من يتحدث عن عملية الترانسفير، متى حصلت؟ أشير إلى أنها لم تحصل قبل نهاية القرن التاسع عشر. فالمسيحيون بقوا كما هم وأوضاعهم الاقتصادية كانت أفضل من المسلمين.

وأعتقد أن أسباب هجرة الأخوة المسيحيين بشكل شديد ومكثف لها أسبابٌ غير الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية.

طاهر المصري: يفكر التيار الإسلامي بإقامة الدولة الإسلامية، فكيف سيعيش المسيحي نحت حكم إسلامي لا يريده؟ فهو بالطبع لا يود أن يهاجر أيضا، بل يريد أن يعيش في بلده كمواطن له كافة الحقوق المستحقة له أصلا كمواطن.

عبد الله أبو عيد: أتفق مع أبي إسلام تماما، أما الأستاذ حكمت زيد فأستغرب قوله أنه لا توجد مشكلة. ففي منطقة بيت لحم هناك مشكلة كبيرة، وبالنسبة لبشارة خاروفي، ربما يستحق العقاب ولكن طريقة الاعتقال لا تشرف أحدا. وفي فترة ١٩٩١-١٩٩٤ التي لم يكن فيها رقابة ولا سلطة لعبت السلطات الإسرائيلية دورا كبيرا في الحوادث التالية:

راهبات دير عايدة اللواتي يقدمن خدمات طبية لأهل المنطقة منذ ١٢٠ سنة يكتب على جدران ديرهن "أرحلن يا كلاب . . " وطبعا كان الشك بالدرجة الأولى أن الاحتلال وراء ذلك.

بعد سنة، كسّرت كل القبور بكاملها في مقبرة بيت جالا (الروم الأرثوذكس) وبعد ذلك تبين أن شخصا "معتوها" من عائلة متنفذة يقف وراء ذلك.

كذلك، صرح الشيخ عكرمة صبري في القدس قبل عشرة أيام أنه يجب تحريم بيع الأراضي لغير المسلمين، وهذا سبب ضجة كبيرة بين المسيحيين، والمفروض أن يصرح بتحريم بيع الأراضي لغير الفلسطينيين.

مؤذن في جامع في بيت لحم قال بالحرف الواحد "لا تشتروا أراضي النصارى، بل خذوها منهم بالقوة" وهذا حري بأن يسبب زلزالا مكبوتا عند المسيحيين.

د. برنارد سابيلا: إن تناول هذا الموضوع يجب أن يتم بكل حيطة وحذر وانتباه، وذلك لوجود إشكالية تتعلق بحساسية الأقلية العددية، وكثيرا ما تسألني الصحافة الأجنبية عن سبب هجرة المسيحيين فأجيبهم بأنها لأسباب سياسية وانعدام الأمن، بينما يرجعون سبب ذلك في الصحافة الأجنبية إلى المد الإسلامي، لكن المد الإسلامي ليس السبب. فالمشكلة عندنا هي وجود خلط بين أمرين. قد يحصل خلاف بين مسلم ومسيحي حول أرض فيتحول هذا الخلاف إلى خلاف كونهما مسلما ومسيحيا، وهذه قضية خطيرة وهذا خلط غير صحيح، أنا أشعر هنا بأنني في وطني ولا أحتاج إلى قرار لتأكيد فلسطينيتي. لكن المشكلة هي كيف نعالج هذه الحساسية الموجودة عند

Digitized by Birzeit University Library

الأقلية. فالغالبية العظمى في مجتمعنا لا تعتقد بوجود مشكلة مسيحي ومسلم، لكن هذه الحساسية عند البعض تخلق الشعور لدى المسيحي بأنه أصبح شيئا فشيئا مهمشا ومهملا، علما بأننا المسيحيين لدينا ستة مقاعد في المجلس التشريعي، ولدينا وزراء وممثلون في مكتب الرئيس واللجنة التنفيذية.

نحن، كمسيحيين، نشعر بعدم الارتياح عندما نسمع بشعار فلسطين إسلامية، فهل يتغاضى المسيحيون عن ذلك لأنهم أقلية، أم يعالجوه بطريقة الأزمات المتتالية؟ أم يجب أن نتدارك الموضوع قبل أن تحدث مشاكل مثل مشكلة طرعان مثلا، ونحاول تداركها؟

في المجتمع الفلسطيني عندنا مشكلة عدم وجود قيادة أخلاقية ترينا الطريق، وكنا نتوقع من قدوم السلطة الوطنية أن توجد مثل هذه القيادة الأخلاقية، مهم جدا أن تكون لدينا شخصيات صادقة، فحالة التسيب التي نعيشها تخلق القلق، ليس للمسيحي فقط وإنما للمسلم أيضا، وعند المسلمين نفس المخاوف ونفس القلق.

الشيخ جميل حمامي: أنا أؤيد رأي النائب الذي سأل: لماذا المحاضرة، وكنت أتمنى أن لا تكون، وشعرت أن ردة الفعل في الغرب أكثر إيجابية في تقبل الكلام من هنا. أنا طرحت وجهة نظر إسلامية في هذه القضية وبدون مجاملات، فالتاريخ لا يمكن إلغاؤه وهذه الحضارة موجودة رضينا أم أبينا.

أتفق مع الجميع أنه ليس هناك توتر في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، فأنا لا أقبل أن يشعر أي مسيحي أنه مستضعف في أرضه ووطنه.

موضوع الجزية والذمة تطرقت إليهما لما لهما من حساسية عند المسيحيين بالذات، فهما موضوعان يطرحان للبحث عند فقهاء المسلمين وإن كانت بعض الأصوات الآن لعلماء لهم مكانتهم واجتهادهم يرون أن الذمة والجزية أصبحتا في حكم التاريخ لكن لا يقدر أحد على إلغائهما ولا يملك ذلك.

نحن من وجهة نظر إسلامية نريد التعددية السياسية ونحترم الرأي والرأي الآخر ولا أحد يملك أن يحرم الآخرين من إبداء وجهة نظرهم.

بالنسبة للأمثلة التي أوردها د. عبد الله أعتقد أنه لا علاقة لها بالعلاقة بين المسلمين والمسيحيين على الإطلاق. فعندما كنت مديرا للأوقاف في بيت لحم لمدة سنتين كان المسيحيون والمسلمون على السواء يرفضون دفع "قضية الحكر الخاص بالسلطان" للأوقاف لأنها قضية ليس لها علاقة بالدين المسيحي ولا الإسلامي وإنما هي قضية "حارة كل من إيده له" في ظل الاحتلال.

Digitized by Birzeit University Library

حكمت زيد: ما زلت أجزم بما قلته من أنه لا توجد مشكلة مسيحية -إسلامية عندنا، والامثلة التي أوردها د. عبد الله يوجد مقابلها آلاف الأمثلة عند مسلمين قتلوا بعد التعذيب وأصبحوا في خبر كان، فتلك الحوادث تنطبق على المسلمين كما تنطبق على المسيحيين.

صحيح أن الاقلية يوجد لديها حساسية زائدة، ولكن عندنا قضية أكبر من ذلك بكثير، ألا وهي أننا كشعب فلسطيني، مسلمين ومسيحيين، توجد لدينا توجهات متعددة، فانا أتفق مع الشيخ حمامي إسلاميا ولكنني أختلف معه منهجيا.

نعم فلسطين، سوريا والأردن ومصر كلها بلاد إسلامية، ولكن يوجد فرق بين دولة إسلامية وبين النظام الإسلامي الذي يحكم هذه الدولة، وهذا الموضوع فيه خلاف، ليس فقط بين المسيحي والمسلم وإنما أيضا بين المسلم والمسلم، وحتى المسلمون الأصوليون أنفسهم توجد بينهم عدة اتجاهات، فالشيخ جميل يختلف عن الأصوليين في الجزائر.

نحن الآن نتعرض لمسألتين:

١- مستقبلنا كلنا كشعب على هذه الأرض، فالهجرة لا تقتصر على المسيحيين بل شملت المقدسيين ككل. والآن، القدس فيها بعض الخلايله كون عدد كبير من المسيحيين والمسلمين هاجروا منها لأسباب اقتصادية وليست دينية.

٢- نحن نحتاج إلى قيادة ذات أخلاقيات لا تخلق فتنة ولا تكون السبب فيها، فالحاصل في اختيار وزراء وغيرهم هو اختيار أسوأ الناس عن الطوائف والسبب لأنه فلان وليس لأنه مسيحي أو مسلم. فنحن بحاجة إلى قيادة ذات أخلاقيات تضع برامج من أجل معالجة قضايا المجتمع، وليس قضية المسلمين والمسيحيين فقط. فالتربية والتعليم وحدها فيها أكثر من مائة قضية بحاجة إلى معالجة. فبعد مضي ثلاث سنوات على السلطة ما زلنا بدون مناهج مدرسية خاصة بنا، والمناهج الأردنية فيها بعض المغالطات التاريخية والأدبية والسياسية. إن قضية العلاقة بين المسيحي والمسلم هي واحدة من آلاف القضايا ويجب أن لا نفتحها وحدها بل نفتح معها كل قضايا الدولة والشعب والمجتمع.

د. عبد الستار قاسم: إن المشاكل التي نعاني منها هي مشاكل ناتجة عن التخلف أكثر مما هي ناتجة عن غيره من الأسباب. فعلاقة مسلم ومسيحي، فتحاوي وجبهاوي، مثلا، هي ناجمة عن عقلية مسيطرة علينا إلى حد ما، وهي العقلية القبلية. فمشكلة طرعان ليست مشكلة مسيحيين ومسلمين وإنما هي مشكلة قبلية، فقبيلة المسلمين أكبر من قبيلة المسيحيين، وقبيلة فتح أكبر من قبيلة أبي موسى، وبالتالي هي علاقة القوي بالضعيف ولها صلة بالتركيبة الموجودة عندنا في التراث وإن كانت حدتها تخف، إلا أن عقلية التخلف ما زالت تسيطر علينا.

Digitized by Birzeit University Library

عندما يشعر المسيحي بنوع من الظلم أو عدم العدالة فالقضية ليست نابعة من الإسلام وإنما من الشخص الذي يحمل الإسلام. فكثير من تصرفات المسلمين، وكذلك المسيحيين، يقف وراءها التعصب والعقلية القبلية، حتى أنني أرى أننا أحيانا "نلوي" ذراع الإسلام ليتناسب مع التخلف الذي لدينا. كما أن المسيحيين ينبغي أن لا يكونوا حساسين للفكر الإسلامي، فهناك فكر شيوعي وفكر رأسمالي، فلماذا الحساسية للفكر الإسلامي دون غيره؟ ثم أين الفكر في التاريخ الذي هو أبرز من الفكر الإسلامي؟ لا يوجد بالطبع، ولكن المهم كيف نحصن ونصون هذا الفكر، وكيف نميز بين التراث الإسلامي وبين القرآن.

زهير الدبعي: يجب أن نعترف أنه يوجد تراجع في الوطن، والمشاكل أو الأمثلة حول خلافات بين مسلمين ومسيحيين تهدد الأمن الوطني العربي وتفسخ الأمة. ففي الجزائر لا يوجد مسيحيين وإنما هناك بربر، وفي العراق شيعة وسنة وأكراد وهذا خطير. ويجب أن نتذكر أن شلومو هليل، رئيس الكنيست الإسرائيلي، والذي كان وزيرا للشرطة، كان يضع قنابل لليهود في بغداد ليهجرهم.

الجزية تم التشديد عليها زمن الأمويين، ولما جاء عمر بن عبد العزيز أوقف الجزية التي كانت تفرض على غير المسلمين حيث يدخلون الإسلام. فالخلفاء واصلوا فرض الجزية عليهم من أجل الجباية والحصول على الأموال، لكنها الآن أصبحت شيئا من التراث والتاريخ الذين نعتز بهما. ويجب أن نتذكر أن الله، سبحانه وتعالى، أمر بالمساواة بين البشر، وأقتبس من رسالة الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، إلى الأشتر النخعي، والي مصر، التي كان فيها كثير من الأقباط "ولا تكن عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق"، فيجب أن ننظر إلى المواطن كائنا من كان بأنه إنسان خلقه الله وأراد أن يكون مكرما.

د. فرحان أبو ليل: كل الأمثلة التي ذكرت تستغل أحيانا من قبل بعض الجهات. فالمشكلة الأساسية هي الجهل، أي الجهل في مفهوم المسيحية ومفهوم الإسلام، والتوجيه التربوي له دور في حل هذه المشاكل.

سحاب شاهين: القضية هي قضية اجتماعية حضارية، وقد تحدث فيها د. خاتمي، الرئيس الإيراني الجديد، الذي تحدث عن الدين والحضارة من أجل التعاون مع الآخرين، فإذا استطعنا أن نستعمل الأسلوب العقلاني الصحيح في معالجة كل القضايا بدءا من التوجه لبناء المجتمع المدني ونفصل الدين عن الدولة، ووضع القوانين التي تحمي الإنسان كإنسان، فإننا نبدأ البداية الصحيحة وننسجم مع حقوق الإنسان سواء كان مسلما أو مسيحيا، ومستقبلا سيأتي اليهودي، شئنا أم أبينا. ولذلك، فالقضية هي قضية حضارية، قضية استعمال العلم في استيعاب الآخر. ولما كان المسلم لا يعرف شيئا عن المسيحية، وكذلك المسيحي، كان لابد أن نلجأ إلى فهم حقيقي عن طريق الأسلوب العلمي في تفسير الأديان الموجودة كلها حتى نستطيع حماية الإنسان، بغض النظر عن دينه.

Digitized by Birzeit University Library

عبد الله أبو عيد: إن ما قلته هو أن القضية ليست قضية دينية إطلاقا. فالإسلام بعيد عن أي تعصب، والأمثلة التي وردت في بيت لحم لها صلة بالأمور السياسية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية. فمن الضروري أن نعتني بالتربية البيتية والمدرسية حتى نتغلب على هذه المشاكل، لكنني في النهاية أقول أن المشكلة، في الحقيقة موجودة، وكذلك التخوف منها.

Digitized by Birzeit University Library

ماذا بعد التوقيع على بروتوكول الخليل؟

د. علي الجرباوي*

عقد هذا اللقاء مع الدكتور علي الجرباوي بتاريخ ١٩٩٧/٢/٤ في مقر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس، وذلك ضمن لقاءات الموجزات. شارك في هذا اللقاء عن هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** عدنان عودة.

يوضح اتفاق الخليل معالم نهاية الطريق والحل النهائي إسرائيلياً وسنرى في هذه المحاضرة ما إذا كانت لدينا القدرة على رد القضاء في النهاية. ولنبدأ بخمسة مبادىء أساسية عامة لنعرف إلى أين نحن نتجه.

المبدأ الأول، العملية التفاوضية منذ بدايتها تتم ضمن معادلة موازين قوى مختلفة وغير متكافئة، يؤكد ذلك المفاوضون أنفسهم. واختلال المعادلة سيجعل العملية التفاوضية في صالح إسرائيل، فهي التي تتحكم بعملية المفاوضات. ومع كل الانتصار الذي أعلنا عنه بشأن اتفاق الخليل فإن مراجعة الاتفاق بشكل دقيق تشير إلى وجود تراجع عن اتفاق أوسلو حتى عندما تعاضد العرب جميعهم ضد نتنياهو بما فيهم مصر والأردن. فهل حقاً، كما قال أكرم هنية في مقالة بجريدة الأيام، أدخل الثور الليكودي إلى حظيرة اوسلو أم أن حظيرة أوسلو أعيدت تهيئتها لتتسع للثور الليكودي ؟ أعتقد أن حظيرة أوسلو هي التي تغيرت ملامحها.

المبدأ الثاني، المفاوضات التي تقودها إسرائيل منذ البداية هي مفاوضات تفكيكية وليست

* د. علي الجرباوي: مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

Digitized by Birzeit University Library

تواصلية، بمعنى أن إسرائيل تفكك المسارات والقضايا، أي تفكك المسارات عربياً وفلسطينياً وتفكك القضايا فلسطينياً وعلى مراحل. وليست تواصلية بمعنى أنها ليست تراكمية وأننا لا نبني كل خطوة على الأخرى، بل عندما ننهي خطوة نبدأ بخطوة جديدة بعدها فليس هناك تلاحق بالتفاوض. ورغم كل المحاذير التي أعطيت للجانب الفلسطيني خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية فإنه لم يستطع حتى الآن ترجمة الترابطات المكتوبة إلى واقع. ففي اتفاق الخليل تفككت بعض القضايا التي قيل أنها مترابطة بعد أقل من أسبوع فقط من توقيع الاتفاق. وللأسف، نلاحظ أن الاتفاقات المتتالية قد ساءت بالنسبة للفلسطينيين، فإذا نظرنا إلى الاتفاقات نجد أن أفضلها هو اتفاق أوسلو (١) بينما أوسلو (٢) أسوأ منه وهكذا اتفاقيات القاهرة وطابا ثم اتفاق الخليل الذي هو أسوأ من سابقه. والسبب في ذلك لأننا دخلنا في الجزئيات والتفاصيل والتي يحكمها في النهاية المتحكم بالعملية التفاوضية.

إتفاقات أوسلو (٢)، طابا، والقاهرة كانت سيئة جداً لأنها قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق هي أ،ب،ج. فالمنطقة ج (غير المأهولة بالفلسطينيين) هي التي ستكون بسببها الحرب في النهاية بين الطرفين، وخصوصاً حول مساحتها. فإذا كنا نتحدث عن ٩٠٪ من الضفة فقد تنازلنا عن ١٠٪ منها تلقائياً، ولكن إسرائيل تتحدث عن ٥٠٪. فالمشكلة هي حول المنطقة "ج" ومساحتها، وإسرائيل تستغل هذه المفاوضات المفككة لخلق وقائع، والمفاوض الفلسطيني لم يستطع وقف ذلك على الإطلاق طالما المفاوضات مفككة وتستغرق الوقت.

المبدأ الثالث، بروز حاجة إسرائيلية لحل القضية الفلسطينية، والسبب الرئيسي لبروز هذه الحاجة (إضافة إلى المتغيرات الدولية) هو الانتفاضة التي أكدت لإسرائيل ضرورة وجود حل لتتخلص من إشكاليات مستقبلية بعد ما لاقته بسبب هذه الانتفاضة. وهناك قضايا تتفاعل مثل: يهودية الدولة، الأمن، أرض إسرائيل الكاملة، مقابل الحاجة الفلسطينية لممارسة حق تقرير المصير. ففي إسرائيل تتبلور ضمنياً فكرة عدم وجود حل للقضية الفلسطينية بدون ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير، وبالتالي لا بد من قيام دولة فلسطينية كقناعة إسرائيلية في النهاية.

والسؤال المهم الآن لم يعد هل من حق الفلسطينيين ممارسة تقريرالمصير أم لا وإنما أصبح السؤال: أين سيمارس الفلسطينيون هذا الحق؟

هناك توجه دولي نحو الاعتراف بكيانية فلسطينية من نوع ما، ومع هذا التوجه الضغط الدولي على نتنياهو والتفاعل الداخلي والتوجه الإسرائيلي نحو استكمال المفاوضات والوصول إلى هذا النوع من الكيانية.

المبدأ الرابع، إن الحاجة الإسرائيلية والقناعة بالكيانية الفلسطينية برزت في مجتمع إسرائيلي

Digitized by Birzeit University Library

منقسم على نفسه وبشكل حاد، والسبب في هذا الصراع الإسرائيلي الداخلي هو:

١- طول فترة الاحتلال جعلت جيلاً كاملاً يعرف هذه البلاد كلها مع بعضها البعض. فلو برز هذا الطرح قبل ٢٥ سنة لكان الأمر أسهل ولكن هذه الحاجة برزت بعد احتلال مديد جعل قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي تتعود على وجود (الأرض الكاملة) مع بعضها البعض.

٢- إسرائيل ازدادت قوة خلال الثلاثين سنة الماضية.

هذان السببان جعلا الصراع حاداً جداً في المجتمع الإسرائيلي لدرجة وجود أفكار تعارض التنازل عن سنتميتر واحد.

أدى هذا الصراع الداخلي إلى نتيجة مهمة جداً وهي أن المفاوضات الحقيقية التي دارت منذ مدريد وحتى الآن ليست مفاوضات إسرائيلية- فلسطينية وإنما هي مفاوضات إسرائيلية- إسرائيلية. فإذا كانت اسرائيل هي التي تتحكم بمسار المفاوضات، وإذا كانت الاشكالية إشكالية داخلية، فهم الذين يحددون ماذا سيعطون في هذه المفاوضات، و يحاولون التوصل فيما بينهم إلى مواءمة مع الذات، ولذلك فالوثيقة التي توصل إليها بيلين مع إيتان مهمة جداً.

المبدأ الخامس، يجب أن لا يغيب عن بالنا في حل القضية الفلسطينية أن هناك ثلاثة أطراف أساسية في المعادلة هي الشعب الفلسطيني وقيادته، إسرائيل، والأردن، وهناك أطراف ثانونة مثل مصر، سوريا، والولايات المتحدة. ويجب أن لا يغيب عن بالنا أيضاً أن لكل طرف مصالح متضاربة بحيث إذا لم تكن تمثل (خيار الصفر) Zero- Sum Game فهي قريبة جداً.

ونظراً للمصالح الحيوية للأردن والفلسطينيين فهناك استنتاج مهم جداً هو أن ياسر عرفات والملك حسين شخصياً (كشخوص وليس كنظام) مهمان جداً لتحديد الكيفية التي سيحدد وفقها مصير الضفة الغربية، بمعنى أن من يعيش منهما أكثر من الآخر سيكون له تحديد مصير الضفة الغربية تحديداً، والذي سيغيب عن الحياة السياسية قبل الآخر سيخسر هذا الدور.

اتفاق الخليل

الخليل كانت (مطباً) عمالياً استغل ليكودياً، فهي ليست مطب نتنياهو وانما هي من أيام بيرس وحكومته، ثم جاء نتنياهو واستغلها لأنهم جميعاً يتبعون نمط تفكيك المفاوضات. إن هذا المطب كان خطيراً جداً للفلسطينيين لأننا بنينا كل جمود المفاوضات على أن مسألة الخليل عالقة، ولكن كانت هناك أمور عالقة وتعتبر استراتيجياً أهم من الخليل بكثير مثل الممر الآمن بين الضفة وغزة. ومن أجل التواصل الجغرافي كان ينبغي أن نستعد لتأجيل مسألة الخليل ومعالجة مسألة الممر الآمن، ولكن الإسرائيليين أثاروا مسألة الخليل ونحن دخلنا في نفقها وخرجنا منها دون تحقيق

Digitized by Birzeit University Library

القضايا الأخرى في المفاوضات.

لقد حقق نتنياهو خلال المماطلة في مفاوضات الخليل أمرين:

١- خلق وقائع جديدة على الارض في الضفة الغربية وخاصة القدس.

٢- تغيير نقطة الارتكاز في المفاوضات، فصار كل الحديث عن الخليل مع أن نقطة الارتكاز ليست الخليل وإنما الممر الآمن.

عند مراجعة اتفاق الخليل نجد خمس نقاط تحدد ملامح المستقبل الاستراتيجية:

١- تم تطبيق مبدأ التفكيكية مجدداً، حيث سيتم التفاوض لاحقاً على الممر الآمن، المطار، الميناء، المعابر..الخ. فبعد خمسة أيام فقط من توقيع الاتفاق بدأنا نتحدث عن الخروقات الاسرائيلية وعدم تنفيذ بنود الاتفاق مما يعني العودة إلى التفكيك. والمهم جداً أن اتفاق الخليل نفسه لا يشير إلى هذه النقاط وانما تشير إليها مذكرة جانبية من دنيس روس إلى الطرفين.

٢- سمح لحكومة جديدة أن تتراجع عن اتفاقات حكومة سابقة، فمن يقول بأن اتفاق الخليل هو مجرد بروتوكول لم يتغير عن الاتفاق السابق فإنه-باختصار-يستهزىء بنا.

٣- تأجيل الانسحابات لمدة عام أو أكثر بقليل لأن كلمة (Mid) بالنص الإنجليزي ربما تعني شهر ٦ أو شهر ٨، فالاسرائيليون من اليوم يقولون أنهم يتحدثون عن أغسطس.

المشكلة أننا لا نتعلم، فمنذ أن قالوا بأن المواعيد غير مقدسة ما زلنا نعطيهم المواعيد بدون ضمانات، وحتى مع المواعيد الجديدة لا توجد ضمانات حول عدم فرض وقائع جديدة على الأرض، مثل الاستيطان والمصادرة وغيرها. وفيما يلي اقتباس من الاتفاق:

(... في تلك المناطق التي تعتبرها مهمة لأمنها ودفاعها سيكون لها الخيار في التفاوض من هذا المنطلق على تسوية نهائية). وبرأيي، فإن هذا الحديث يقصد به منطقة ج، لأن الحل الإسرائيلي يسعى إلى مضاعفة الأرض التي تأخذها إسرائيل ويقلل من السكان الفلسطينيين الذين ستأخذهم، ولذلك، فإسرائيل نفسها لا تهتم بمنطقتي أ و ب.

٤- تأجيل قضايا عالقة من المرحلة الانتقالية من المفروض أن نكون قد انتهينا منها مثل المعابر، المطار، الميناء، والممر الآمن. فرغم أن صائب عريقات يتحدث دائماً عن ٣٤ استحقاقاً على إسرائيل، فإن هذه القضايا العالقة للاسف ستصبح هي الجزء المهم من المفاوضات النهائية. فهم يتحدثون عن آذار القادم لبدء المفاوضات النهائية، ولذلك أصبحت هذه القضايا كلها من المرحلة النهائية.

Digitized by Birzeit University Library

٥- تقسيم السيادة، فاتفاق الخليل قسم السيادة فيها وظهر تعبير جديد هو H2,H1 أي الخليل (١) والخليل (٢)، وظهر مصطلح السيادة الأمنية وكأن السيادة تقسم إلى أقسام مثل سيادة أمنية، اقتصادية، جغرافية...الخ. وأعطيت إسرائيل السيادة الأمنية على قسم من الخليل.

الخليل قسمت فعلياً، فإذا كنا أخذنا ٨٠٪ منها فقد أعطينا ٢٠٪ في نفس الوقت، وهذا التقسيم هو لمصلحة إسرائيل التي عرفت كيف تفاوض وتوقع اتفاقيات عن طريق مفاوضين هم أصلاً محامون مثل مولخو ومن قبله زينغر. فمثلاً، لم يتم في الاتفاق الاعتراف النظري بتقسيم الخليل، فالنقطة التاسعة فيه تقول:

(يؤكد كلا الجانبين التزامهما بوحدة المدينة ويدركان أن تقاسم المسؤولية الأمنية ليس تقسيماً للمدينة)، وجاء في النقطة ١٠ ب:

(في منطقة H2 تحول الصلاحيات والمسؤوليات المدنية إلى الجانب الفلسطيني ما عدا تلك التي تتعلق بالإسرائيليين وممتلكاتهم والتي ستتولاها الحكومة العسكرية الاسرائيلية). أليس هذا تقسيماً؟ وكذلك في الاتفاق لا توجد إشارة إلى احتلال.

الوحدة-نظرياً-للخليل هي أن البلدية تقدم خدمات. وحتى في النص إذا طلب الاسرائيليون خدمات لهم مقابل ثمنها فالأولوية لهم والبلدية مجبرة على تقديمها على باقي أحياء المدينة.

والمهم جداً في مسألة تقسيم الخليل هو أنه كان من الأفضل الاعتراف في الاتفاق بتقسيم الخليل لأن ذلك يؤدي إلى إمكانية تقسيم القدس، أما عدم الاعتراف بالتقسيم رغم أنه موجود يجعل القدس غير قابلة للتقسيم. فلو ادعت اسرائيل بعدم إمكانية تقسيم القدس لواجهناهم بتقسيم الخليل من قبل.

٦- التبادلية، وقد أدخلها نتنياهو إلى الاتفاق لتنفيذ اللاحق من الاتفاقيات، أي أن نتنياهو يستطيع وقف تنفيذ الاتفاقيات بحجة خرق الفلسطينيين لها. الخروقات موجودة من الطرفين، فمثلاً أحتجت إسرائيل يوم زيارة عرفات للخليل بأن رشاشا ليس من النوع المسموح به للفلسطينيين شوهد في حفل استقباله، فالتبادلية أصبحت رسمية.

وفرض الوقائع أمر يعرفه الجميع. فحسب ما يقوله التفكجي أن ٣٠٠,٠٠٠ دونم تمت مصادرتها منذ اتفاق أوسلو، القدس تحاط باستيطان مكثف، الاستيطان في كل الضفة الغربية، وكل ذلك واضح.

أما الأمر المهم فهو المقاربة السياسية الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي المنقسم على نفسه،

Digitized by Birzeit University Library

حيث هناك تجمع قومي جديد يأخذ أكبر قسم من حزب العمل وأكبر قسم من حزب الليكود ويحاول بناء إجماع وطني يؤدي في النهاية إلى حكومة وحدة وطنية. نلاحظ أن باراك له الحظ الأوفر ليكون مرشح حزب العمل، وهو قد قارب نتنياهو بشكل هائل عندما اقترح مواعيد. مواعيد باراك هي التي أخذ بها في النهاية، وحتى تأجيل تنفيذ الاتفاقية المرحلية كان باقتراح باراك لأنه يدرك أن المفاوضات النهائية ستصل إلى طريق مسدود مع الفلسطينيين.

أما بيلين فهو يهزأ بنا وهو يعمل في النهاية ما يجب أن يعمله في المجتمع الإسرائيلي رغم أن بعضنا يستغرب من طروحاته. فوثيقة بيلين-ايتان تنص في مقدمتها بأنها (وثيقة لتحصيل القبول على السلطة الفلسطينية) وهي تدعو إلى الحفاظ على المستوطنات جميعها، وعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ . ومعظم المستوطنين يعيشون تحت السيادة الاسرائيلية بتواصل جغرافي مع اسرائيل، أي بضم مناطق، والباقي يتم لهم ترتيب خاص. غور الأردن منطقة أمنية وسيتم تحديد الخاضع منها لسيادة دولة إسرائيل تحت السيادة الإسرائيلية.

هذه هي الملامح الأساسية إضافة إلى إنهاء قضية اللاجئين بمعنى وجود خلاف بين بيلين وايتان حول السماح أو عدم السماح لهم بالعودة، ولكن يوجد إتفاق بإنهاء وشطب وكالة الغوث الدولية وإغلاق الملف، وبالتالي فهما يتحدثان عن أمرين: حكم ذاتي موسع أو دولة مستقلة.

الأردن تاريخياً ومصلحياً لا يحبذ إنشاء دولة فلسطينية لأن ذلك يعني بداية إنهاء النظام والدولة . ولكن مع التطورات الأخيرة يمكن القول بأن الأردن حالياً لا يحبذ إنشاء دولة فلسطينية تكون على حدوده.

والخلاصة هي:

إذا كانت إسرائيل تقبل بإقامة كيان فلسطيني، حكم ذاتي موسع أو دولة مستقلة،

وإذا كان الأردن لا يريد دولة فلسطينية بجواره،

وإذا كانت القضية لا تحل إلا بممارسة الفلسطينيين حق تقرير المصير،

وإذا كانت الضفة تخلق فيها وقائع وإسرائيل الليكودية تؤمن بأن السيادة الفلسطينية عليها تؤدي أوتوماتيكياً إلى تقسيم القدس،

فإن ملامح الحل النهائي تكون قد تحددت منذ الآن على شكل نموذج مركب، أي دمج الحكم الذاتي الموسع والدولة المستقلة، بمعنى أن الحل، إسرائيلياً، هو دولة مستقلة في غزة وحكم ذاتي موسع في الضفة، وسيكون اسمها دولة فلسطين وتوابعها، أي ستكون الدولة الفلسطينية في قطاع غزة ولها توابع في الضفة الغربية التي ستخضع بعد تقطيع أوصالها إلى ما يشبه اتحاد كونفدرالي

Digitized by Birzeit University Library

لثاني: إسرائيلي- أردني- فلسطيني يقسمها وظيفياً. والاقتراح الإسرائيلي المستقبلي سيكون فيه شيء من الاغراء، بمعنى إعطاء دولة مستقلة لممارسة حق تقرير المصير في غزة، وتوسيع الوظائف الممنوحة لنا في الضفة وتوسيع المنطقة فيها أيضاً بتواصل ب مع أ.

وقبل بضع سنوات أشارت دراسة عن الاستيطان أننا سنصبح نعيش في ساندويش من جنين إلى رام الله. ومن بيت لحم إلى الخليل بخط مستقيم بعرض ١٠كم يعيش فيه ٦٥٪ من فلسطينيي الضفة الغربية. وبإغلاق من الشرق والغرب يصبح هناك عنقود عنب موزع في خمس كانتونات.

فإسرائيل تتخلص من عبء سكان هذه الكانتونات وتعطيهم وظائف معينة، وتعطي دورا للأردن من خلال القدس (دور ديني ودور اقتصادي) يتعلق بشخوص حسين وعرفات. وكما قلنا سابقاً، لا ندري أيهما سيترك الحلبة السياسية أولاً وبالتالي كيف سيتحدد مصير الضفة، في حين أن مصير غزة قد تحدد مع إمكانية توسيعها قليلاً من الجنوب مقابل المستوطنات التي اخذوها في غزة.

الذي يؤكد هذا السيناريو هو أن الممر الآمن ما زال غير موجود، وطالما لا يوجد تواصل جغرافي، فإن ذلك يعني أن إسرائيل تبحث عن حلين منفصلين للضفة الغربية وغزة.

هناك نقطتان مثيرتان للانتباه هما:

الإسرائيليون أعطونا حكماً ذاتياً في منطقة لا تخضع لسيادتهم أصلاً وهذا ما يسمى Extra Territorial Autonomy، وهو أمر جديد في القانون الدولي.

ونحن الفلسطينيون أول شعب تعطى لنا المواطنة قبل الدولة، فقد صرنا فلسطينيين بموجب جواز سفر أو وثيقة تعتبرنا فلسطينيين وصدرت بموجب اتفاقيات أوسلو، ولكن هذا لا يحدد لك أين تكون مواطناً. ومن الملاحظ والمهم جداً أن جميع جوازات السفر الفلسطينية صادرة من غزة فقط، حتى أريحا التي تشبه غزة في وضعها لا يمكن أن يصدر عنها جواز سفر. كل هذا يشير إلى أن هناك إعداداً مسبقاً لتكون غزة هي الدولة. وإذا تفهمنا أن الميناء سيكون في غزة فلماذا المطار أيضاً رغم أن مساحة غزة صغيرة؟ جنين مثلاً تصلح أن يكون فيها المطار وكذلك أريحا. هناك مسار لخلق وقائع لتكون غزة هي الدولة، ومن المعلومات الجديدة أن الأجانب تختم أوراقهم وهم خارجون من غزة أو داخلون إليها، ومعبر بيت حانون (إيرز) أصبح نقطة حدود.

إذا كانت إسرائيل هي التي تتحكم بمسار المفاوضات فماذا تستفيد من مثل هذا السيناريو (دولة في غزة وأقل من دولة في الضفة):

Digitized by Birzeit University Library

إن إسرائيل بتنازلها عن جزء صغير من (أرض إسرائيل الكاملة)، لا توجد له أهمية من الناحية الاستراتيجية والدينية والعقائدية وله تبعيات بسبب كثافة السكان الفلسطينيين فيه، تحقق الآتي:

١- التخلص من مجموعة كبيرة من الفلسطينيين ومن عبئهم. ففرض الحصار على قطاع غزة المحاط بالسياج والذي مساحته ٣٤٠كم٢ فقط وتسيطر إسرائيل على ٣٠٪ منه حتى الآن، يسبب لها مشاكل اقتصادية كبيرة. ومع إغلاق معبر إيرز وعدم تسهيل المرر الآمن سيسهلون الخروج في المعبر المقابل، أي معبر رفح، بحجة توفير العمل في السعودية أو الخليج. وبهذا، فإنهم سيتخلصون من مليون ونصف فلسطيني بكل سهولة.

٢- إنتهاء القضية الفلسطينية لأن الدولة الفلسطينية قد اقيمت وتحقق تقرير مصيرها.

٣- والنقطة الهامة التي يلتقي فيها الليكود مع العمل هي:

المحافظة على يهودية دولة إسرائيل ولمدة طويلة جداً. فنحن في الضفة الغربية أصبحنا فلسطينيين تابعين لدولة غزة، وإسرائيل لن ترحلنا بمعنى أن الترانسفير قد سقط كخيار نظري فالفلسطيني في الضفة الغربية مقيم فيها ولكن إذا أراد أن يذهب إلى دولته في غزة ليقيم فيها فليذهب، أما في الضفة الغربية فليس له أكثر من الإقامة.

وبالنسبة للأردن وفي هذا السيناريو، فهو يقبل بإقامة دولة فلسطينية ولكن ليست متاخمة له أي ليست في الضفة الغربية، وكذلك يحقق مصلحة في التخلص من أعباء الصراع المستمر مع الفلسطينيين، وإسرائيل مقابل غزة تأخذ الثمن في الضفة.

وللأسف، فإننا نعمل على تكريس هذا السيناريو، فإذا أراد فلسطيني في نابلس أن يقيم شركة فيجب أن يسجلها في نابلس وفي غزة أيضاً، وإذا تنقل الرئيس من مدينة إلى أخرى في الوطن يتم عزف السلام الوطني. وكل هذا يكرس ذلك التوجه ويعني أننا إذا واصلنا هذا النهج فإننا سننتهي قريباً.

وأخيراً، لا نرى كيف سيكون الرد فلسطينياً. هل نقبل بهذا الحل أم نملك آليات للوقوف ضده؟ وهل نقبل بدولة غزة على أساس أن توابعها ستجد حلاً في المستقبل، علماً بأن الضفة الغربية ستكون خلال السنوات الخمسة المقبلة مسرح صراع لتحديد وضعيتها، وهذا الصراع ليس ثلاثياً: إسرائيلياً-فلسطينياً-أردنياً، لأن وضعيتها الإسرائيلية تحددت وانما الصراع الآخر هو هل ستكون أردنية أم فلسطينية؟

Digitized by Birzeit University Library

النقاش

سعيد كنعان: كنت أود أن تشير إلى وثيقة أبي مازن-بيلين لأنها تصب في خانة ما ذكرت، نهي من أخطر الاتفاقيات التي تمس المستقبل الفلسطيني، والتي تضرب الوجود الفلسطيني في منطقة نابلس. ففي الوثيقة سيضم مربع كامل من منطقة نابلس ومفرق زعترة إلى إسرائيل.

د. عصام الصروان: مع التأكيد على ما قلته عن الممر الأمن والخليل ودولة غزة وما سبقه من مدريد وأوسلو بالاضافة إلى أشد مراحل انحطاط الأمة العربية وتفككها، فإننا لم نكن مدعومين دولياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. هل تغير الوضع العربي نحو الافضل، ولو بصورة بسيطة؟

وما هو السيناريو المناسب لمفاوضات المرحلة النهائية أو عناصر القوة التي يمكن أن يستفيد منها المفاوض الفلسطيني؟ وهل يصب التعاون الفلسطيني -الأردني أو المصري -الأردني في المصلحة القومية أم لا؟

د. علي الجرباوي: لا أتصور أن الوضع العربي قد تحسن أو أنه قابل للتحسن. إن اتفاق الخليل الذي هو أسوأ من اتفاق اوسلو كان بجهود عربية مكثفة، فالبعد القومي غائب جداً. وهناك فرق بين التعاون مع مصر أو الأردن، فالتعاون المصري مع الفلسطينيين سببه بسيط وهو أن مصر لا أطماع لها في فلسطين، أما الأردن فغير ذلك، والتعاون الفلسطيني- الأردني يستحق ما سماه بيلين (التعاون العدائي).

وعلى صعيد مفاوضات الحل النهائي، فإن من الإجرام البدء بهذه المفاوضات في آذار القادم، ومن الخطأ القاتل أن ندخل المفاوضات بقضايا نسميها قضايا عالقة علماً بأنه متفق بشأنها، فكيف ندخل مفاوضات قبل أن ننهي الاستحقاق السابق؟ المفروض عدم الدخول في هذه المفاوضات قبل إنهاء القضايا السابقة.

سعيد كنعان: منذ أيام سألت صائب عريقات عند محافظ نابلس: هل توجد ملاحق سرية لاتفاق الخليل؟ فأجاب بأنه توجد تفاهمات سرية.

د. عبد العزيز احمد: نستطيع أن نصل إلى استنتاج أنه ليس أمام الفلسطينيين رفض اتفاق اوسلو كله واستغلال هذه الفرصة لإلغاء الإتفاق باعتبار قضايا الحل النهائي والالتزام بالتفاوض وفق أجندة أوسلو يدخلنا في إخفاق. فعلى الأقل تجنب هذا الإخفاق وطرح الموضوع الأساسي وهو تقرير المصير والانسحاب الإسرائيلي.

سمر هواش: القضية ليست قضية نسف الاتفاق أو تثبيته، فالأداء التفاوضي الفلسطيني لم يكن بالمستوى المطلوب، والسبب في علاتنا كلها أن الهرم دائماً مقلوب، فالمفروض أن يحدث التحول السياسي ثم الانتخابات الحرة ثم الحكومة ولكن عندنا كانت المسائل معكوسة تشكلت

Digitized by Birzeit University Library

حكومة ثم تمت الانتخابات. هل السيناريو الذي طرحه الدكتور سيمر كغيره من السيناريوهات على اعتبار أننا نحن الطرف الأضعف كما كان يحصل دائماً في مسيرة الثورة الفلسطينية؟ في أحد اللقاءات ذكر أحمد قريع أننا لا بد وأن نخفف من تشددنا في مسألة الخليل لنختبر الجدية الاسرائيلية في عملية السلام، وهكذا نجد قيادتنا تدخل حتى القضايا الحساسة من منطلق التجربة والاستقراء. فمشكلة الجانب الفلسطيني تكمن في عدم وجود استراتيجية واضحة وفي نفس الوقت عدم وجود أولويات واضحة. وبالنسبة لاتفاق الخليل فلا أعتقد أنه لو تم النص على تقسيم الخليل (التي هي مقسمة فعلاً) لكان مدخلاً لموضوع القدس. فإسرائيل اولاً متنبهة لهذه الفكرة ونحن يجب أن نرفض تقسيم الخليل نصاً وعملياً. وبالنسبة لمفاوضات الحل النهائي فمن المفروض أن تكون هناك ملاءمة في الحل وأن لا نكون متشائمين دائماً.

د. علي الجرباوي: القول بأن إسرائيل ليست غبية لتنص على تقسيم الخليل في الاتفاق منعاً لتقسيم القدس فيه إشارة إلى أن هناك طرفاً آخر غبياً قبل بهذا الأمر. ونتنياهو دائماً يكرر رفضه أن تكون الخليل مثل برلين. فتقسيم الخليل في الأصل مرفوض من جانبنا ولكن ما دامت قد تقسمت فلماذا لا ينص على ذلك في الاتفاق لنستغله إعلامياً أمام العالم بأن إسرائيل توافق على التقسيم في مدينة (الخليل) وترفضه في مدينة أخرى (القدس).

في السابق كان الطرف الفلسطيني يطالب بادخال موظف مدني فلسطيني إلى الحرم الإبراهيمي وكانت إسرائيل ترفض واليوم يرجو الطرف الفلسطيني السماح بادخال مراقب تركي وإسرائيل ترفض أيضاً، فهذه مفارقة عجيبة.

من الملفت للنظر أن أمنون روبنشتاين (من ميرتس وكان وزيراً للمعارف في حكومة رابين وهو "صديق" لنا ويطالب بدولة فلسطينية) كان قد بعث إلى نتنياهو برسالة يخبره فيها بأنه بموجب إتفاق أوسلو يستطيع نتنياهو عدم الانسحاب من أي مكان من الضفة الغربية إذا اراد ذلك. وقد أستغل نتنياهو هذه الرسالة لإقناع الليكود والحكومة المتطرفة بما يحصل في الخليل.

بالنسبة لاتفاق اوسلو، فنحن لا نستطيع الغاءه لأن الطرف الفلسطيني التزم بالاتفاقيات بأن تكون كل الأمور مشتركة ويتعاون بين طرفين فقط لا ثالث لهما. يمكن إلغاء الاتفاق فقط بوقائع وليس بالتمنيات. ورغم تحذير نتنياهو لعرفات من إعلان إقامة الدولة، فإن إلغاء اتفاق اوسلو هو الذي يسرع بإقامة الدولة في قطاع غزة فقط.

مع أن اتفاق اوسلو فرض ونحن نعارضه بشدة إلا أن ما يجب أن نفعله الان هو أن نطالب بما يعطينا اياه هذا الاتفاق. الذي نريده الآن هو ممر بين الضفة والقطاع، والممر أهم بكثير من ال ٣٠٪ التي أخذتها إسرائيل في غزة و ٢٠٪ في الخليل إذ أنه بدون هذا الممر يظل المشروع الفلسطيني في خطر وغير موجود إلا في غزة.

Digitized by Birzeit University Library

وفاء بشناق: يبدو أن مشروع السلطة الفلسطينية سوف يستمر ولن يتوقف إلا إذا أراد الشعب نفسه غير ذلك، وهنا يأتي دور المعارضة، فماذا يمكن أن نفعل من أجل وقف هذا الانحدار؟ وما هو دور المعارضين داخل حركة فتح؟

د. عبد الستار قاسم: في الحقيقة أن السلطة لم توافق على أن تكون الدولة في غزة وإن لم تقل هذا ضمنياً، ولا بد أن نربط هذا بالمجرى التاريخي للقضية الفلسطينية على الأقل منذ ١٩٦٧. فمنذ ١٩٦٧ وضعت إسرائيل سياسة التفاوض الثنائي المباشر مع العرب والتخلص من إدارة الشؤون السكانية للفلسطينيين. أما السقف الفلسطيني فبدأ بالدولة الفلسطينية من (المية للمية) ثم بدأ منذ عام ١٩٧٠ بفكرة الدولة العلمانية والقبول بالهجرة الصهيونية ثم إمكانية الاعتراف باسرائيل مقابل حق تقرير المصير عام ١٩٧٥ وهكذا في عام ١٩٨٨ وإعلان الدولة مقابل الاعتراف بإسرائيل ثم حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي. ويبدو أن السقف الفلسطيني يسير نحو الأرضية الاسرائيلية، وحتى أداء السلطة الوطنية اليوم يتسم باللامؤسسية وتدني الأداء وخلق عقلية التبرير لدى الناس، مما يعني أن هناك استراتيجية تلبية المطالب الإسرائيلية. فإذا أطلق على غزة (اسم دولة) فهي بدون سيادة، ألا تعتقد أن مهمة القيادة الفلسطينية هي "تجريع" الشعب الفلسطيني هذا الحل أو الرؤية الإسرائيلية ولكن رويداً رويداً حتى يكون قابلاً للامتصاص.

لؤي عبده: إذا كان الامر كما تقولون حول الخليل، فالسؤال لماذا خرج نتنياهو من الخليل؟

د. يوسف عبد الحق: من المعروف أن أساس التفاوض هو ميزان القوى، ولما دخلنا المفاوضات بميزان قوى مختل فالنتائج تتراكم عندنا باتجاه سلبي، وعندما وقع اتفاق اوسلو وقال البعض يومها أن هناك ضمانات أو تفاهمات نسوا الحقيقة المرة بأن الذي يفسر ليس اللسان أو الحجة وإنما ميزان القوى. ومع الاحترام للحجج المنطقية التي تقال فإن الحجج لا تقيم حقاً ولا وزناً وإنما تعديل ميزان القوى. فلسطينياً، توجد ثلاثة مصادر لميزان القوى: مصدر ذاتي، مصدر عربي، ومصدر دولي.

المعارضة ليلاً نهاراً تصرخ بأن الخطر يكمن في فساد الادارة في هذا البلد، وإذا لم يتم تصحيح المسار فسيبقى صانع القرار واحداً في كل قرية وواحداً في كل أسرة وواحداً في كل الوطن. فلما اعتدي على النائب معاوية المصري صرخت المعارضة، ولكن أين دور المسؤولين لمواجهة الفساد؟ فالسؤال هو: ماذا يقترح المثقفون الفلسطينيون لتحسين ميزان القوى الفلسطيني؟

جمال منصور: منذ أسبوع حصل لقاء في المحافظة حضره وجوه البلد مع د. صائب عريقات. يتضح أن هناك خطورة على المسار الفلسطيني تتمثل بوجود عملية تطمينات كاذبة وبشكل هائل يدعمها الاعلام المنحاز والذي لا يسمح للمعارضة بكلمة واحدة إلا إذا كان رأيها في إطار محدد قريب من السلطة. فقد سمح للمعارضة في العام الماضي بمجال بسيط ولكن خلال ذلك تم اغتيال الشهيد يحيى عياش ثم حصلت العمليات ثم ضرب الاتجاه الاسلامي بشكل عنيف واجتمعت ٣٠

Digitized by Birzeit University Library

دولة في شرم الشيخ، وكان هناك اتجاه واحد يدفع الثمن دون أن يتحرك المثقفون أو السياسيون بكلمة واحدة. وحتى في الأردن وجهت للشباب الاسلامي تهم (تهديد الأمن الإقليمي).

لما رفعت المعارضة صوتها قالوا أن الشعب يريد أن يرتاح وقد تعب الشعب الفلسطيني في السنوات الماضية وأصبحت هذه نغمة دائمة وشعاراً لمواجهة المعارضة. فالمعارضةتقاوم والسلطة تستجدي الوعود والآمال وفي نفس الوقت تدعي أنها عجّزت إسرائيل في مفاوضات الخليل كما ادعى صائب عريقات الذي قال أيضاً في لقاء محافظة نابلس بأن هذا الاتفاق جزء من الاتفاق الأصلي (أوسلو). وقال بأنه يتحدى أي عربي أن يغير فاصلة في الاتفاق.

هذا الكلام يعود بنا إلى إتفاق طابا الذي فصل الخليل عن باقي الضفة الغربية، ويذكرنا باجتماع آخر عقدته حوالي ١٥٠ شخصية من الخليل ليستمعوا إلى مصطفى النتشة الذي شرح لهم موقف بيريس من عدم الانتشار في الخليل مع باقي مدن الضفة وكيف فرض رأيه على السلطة. وقال وجهاء الخليل يومها بأنهم سيقاطعون الانتخابات إذا حصل ذلك وللأسف، الشديد فإن المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في الخليل سميت بالأحياء اليهودية وهي ستة مناطق وسمي الحرم الإبراهيمي (مقابر الانبياء). وبعد كل هذا يقولون أنهم عجّزوا إسرائيل وحققوا ما يريدون في الخليل؟

التلفزيون الفلسطيني يروج لتخريب إحساس الناس بوجود أمل في نفوسهم. فيصل الحسيني قال اطمئنوا فالقدس ستكون معنا قبل انتهاء الفترة الانتقالية. إن إحساس الناس الكاذب بأن كل الأمور تسير على ما يرام وأن الاستقلال قادم وقد حققنا انتصارات كثيرة، هذا قد جعل الناس يتساءلون لماذا تعترض المعارضة على السلطة وماذا تريد؟ إذا كان اتفاق طابا يتكون من ٣٨٤ صفحة فمن الذي قرأه أو يستعد لقراءته من المواطنين؟ السلطة تطلب من المواطنين أن يقفوا خلفها لتحقيق بعض الاستحقاقات ونسوا القضايا الجوهرية. نسوا الممر الامن وجعلوا الخليل هي النقطة المركزية ثم قالوا المهم هو إعادة الانتشار اللاحقة وربط القضايا ببعضها البعض.. وهكذا.

إتفاق الخليل وضع معالم الحل النهائي فكيف نستطيع مواجهة الإعلام الكاذب الذي يخدر الناس ويشعرهم بالانتصارات الوهمية حتى لا تستطيع المعارضة إبداء رأيها وتوضيح مواقفها ما دامت الانتصارات قائمة في وسائل الإعلام؟ نحن نريد المصارحة والصدق.

الدكتور موسى أبو مرزوق قال في سجنه: إنني أعرف بأن عرفات يريد دولة فلسطينية ولكن اوسلو يمنعه من ذلك، وأنا أدعم عرفات في كل موقف إيجابي رغم أنني أعارض نهجه، هذه هي المعارضة الصادقة والصريحة وليست عبثية.

Digitized by Birzeit University Library

علي الجرباوي: وثيقة أبي مازن- بيلين هي أساس وثيقة بيلين- إيتان، والموافقة الفلسطينية على ضم اراض من الضفة إلى إسرائيل جاءت في وثيقة أبي مازن- بيلين رغم الادعاء بأنها وثيقة غير رسمية. فمشروع الون لم يناقش في أية حكومة ولكنه ما زال حتى الآن قائماً.

والنقطة التي لن تنفذ من وثيقة أبي مازن- بيلين هي أن تصبح أبو ديس القدس. فالقدس الجديدة هي التي اقترحها رئيس بلدية القدس عام ١٩٧٨ تيدي كوليك في مجلة *Foreign Affairs* وذلك بأن تضم رام الله إلى القدس ثم تحصل المفاوضات ويتنازلون عن رام الله لتسمى القدس. وأبو العلاء يقترح اليوم في الصحف أن يبنى مبنى للمجلس التشريعي في البيرة وأن نضم البيرة إلى القدس ليكون المجلس في القدس.

لقد حصل تغير في الموقف الإسرائيلي والموقف الأردني وهو الموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ولكن ليست في الضفة وحتى الليكود يؤمن بذلك.

د. عبد الستار قاسم: ماذا نعني بدولة فلسطينية مستقلة؟

د. علي الجرباوي: دولة مستقلة في قطاع غزة فقط ستمارس حق تقرير المصير وسيكون للدولة حدود، بمعنى سيفتحون لها المطار والميناء والحدود مع مصر. والموضوع الذي ستفرض إسرائيل عليه قيوداً هو موضوع اللاجئين من حيث عدد الذين سيحضرون منهم إلى دولة غزة. وهكذا توصلت إسرائيل إلى قناعة بعدم إمكانية أي حل إلا بتقرير المصير للفلسطينيين.

بالنسبة للمعارضة أرى أنه توجد أيديولوجية سياسية ولا يوجد فعل سياسي كثير. فقد تكلست الفصائل الفلسطينية وانتهى دورها ولا تريد أن تعترف بذلك واستغرب من الدعوة لتشكيل لجنة للوفاق الوطني، فذلك كمن يحاول أن يحيي العظام وهي رميم.

لا توجد لدينا آلية للفعل السياسي، والآلية ليست الفصائل. والفصيل الوحيد الذي استطاع أن يجدد دوره هو فتح لأنها أصبحت حزب السلطة وبيروقراطية الدولة، والفصائل نفسها هي التي تساعد على تكلس الحياة السياسية ولكن نأمل أن تكون المرحلة القادمة هي مرحلة أحزاب رغم أن ذلك من إفرازات أوسلو. ولكن نريد أحزاباً برامجية عصرية تعمل بطاقة حزبية وعقلية عصرية وبرامج وانتخابات.

جمال سليم: ما هو دور الفصائل الفلسطينية؟ وما هو المطلوب منها؟

د. علي جرباوي: لقد اخطأت المعارضة خطأً إستراتيجياً في الانتخابات التشريعية. فالمجلس التشريعي لو كان فيه ٢٥-٣٠ شخصاً يشكلون كتلة معارضة لكان وضعنا الفلسطيني الداخلي أفضل، فالمطلوب أحزاب سياسية تعمل بطريقة عصرية.

"أما عن سؤال لماذا خرج نتنياهو من الخليل فهل هو قد خرج اصلاً؟ الإسرائيليون لم

Digitized by Birzeit University Library

يخرجوا من أي مكان. إن من أكثر الأمور ايلاماً أن نتحدث عن مناطق محررة ولكنها محاطة من كل الجهات وبإمكان إسرائيل إغلاقها في أية لحظة. فهم لم يخرجوا من الخليل لأنهم أيضاً لم يخرجوا من رام الله.

في لقاء ما قبل أوسلو بحوالي ستة أشهر عرض سؤال عن الموقف الفلسطيني فيما لو عرض علينا قطاع غزة مع جزء من الضفة، فكان الجواب أننا نقبل بذلك إذا كانت لنا حدود ومعابر مع مصر والأردن نتحكم بها نحن.

الخليل وضعها اسوأ من نابلس ورام الله وغيرها لأننا أعطينا الإسرائيليين أجزاء منها، والفلسطينيون لا يملكون أي تدخل بالبناء الإسرائيلي في الخليل مهما بلغ ارتفاعه ولا توجد ضمانات أن ال ٤٠٠ يهودي لن يصبحوا ٤٠٠٠ . كما أن كريات أربع وصلت إلى مشارف H1 وهو الأمر الذي كانوا ينكرونه، ثم أننا كنا نرفض المطاردة الساخنة فصارت بدلاً منها قوات تدخل سريع. فكيف يقال بأن إسرائيل خرجت من الخليل إذا كان البناء الفلسطيني ممنوعاً أن يكون بارتفاع أكثر من ٦م في أول خمسين متر، و ٩م في ثاني خمسين متر وبعد ١٠٠ م ممنوع بناء مرافق تضم أكثر من ٥٠ شخصاً؟ فكيف يقال بأن إسرائيل خرجت من الخليل؟

لؤي عبده: بالمفهوم الإسرائيلي إسرائيل خرجت من الخليل وإلا لماذا شحن نتنياهو المنطقة طوال ستة شهور وكانت الخليل هي رأس الأزمة؟ وبغض النظر عن ٤٠٠ شخص يهودي فإن مصطفى النتشة أقوى من نتنياهو، فقد زرنا الخليل (قبل الاتفاق) ورأينا كم هو القلق الإسرائيلي على الأرض.

د. علي الجرباوي: يوجد فرق بين الكلام السياسي وبين الوقائع على الأرض فأنت أعطيتهم وجوداً شرعياً. النتشة نفسه كان بالأمس يهدد، كما جاء في التلفزيون، بأن يضرب كل من يعمل ضد هذا السلام بيد من حديد.

لؤي عبده: يوجد فرق بين القوة الإسرائيلية على الأرض و بين الصراع السياسي، ففي معركة الخليل خسرت إسرائيل الكثير من سمعتها الدولية. إسرائيل وقعت أوسلو لكي لا تطبق أوسلو، فأنا أقصد أن إسرائيل خرجت من الخليل لأنها سياسياً خسرت في الخليل.

د. علي الجرباوي: كيف خسرت إسرائيل في موضوع الخليل على المستوى الدولي؟ إذا كان كريستوفر يقول لنتنياهو بعد توقيع اتفاق الخليل بساعة واحدة بأن تفسيرك هو الصحيح وليس التفسير الفلسطيني. فكيف تقول بأن إسرائيل خسرت، وإسرائيل اليوم تضرب عالم المال في سويسرا، وامريكا تعرض على إسرائيل طائرات من نوع جديد مقابل طائرات للسعودية ربما عندما يتم تسليمها لها تكون قد خرجت من الخدمة، فأين خسارة إسرائيل؟

Digitized by Birzeit University Library

نتنياهو اجتمع مع مبارك الذي كان متشدداً ولكنه سار معه، واليوم يجتمع نتنياهو مع الملك حسين، والعرب بدأوا اتصالاتهم بإسرائيل، فكيف يقال بأن إسرائيل خسرت وأنها محاصرة؟ وكيف خسرت سياسياً؟

لؤي عبده: بالمفهوم السياسي مصر أقوى من إسرائيل، فإذا حصل التطبيع بين إسرائيل ومصر فماذا ستقدم إسرائيل لمصر؟ لا شيء طبعاً، إذن إسرائيل توجهت نحو السلام لتفتح سوق الشرق أوسطي وتعيش دولة طبيعية في الشرق الأوسط وبحاجة إلى الاعتراف مباشر. العرب في المنطقة واضح لهم ما هو مصيرهم بينما إسرائيل ليس واضحاً لها مصيرها. والاحتقان السياسي لمدة ستة شهور في مفاوضات الخليل أظهر إسرائيل بأنها دولة لا تريد السلام لذلك خسرت إسرائيل سياسياً ولو استطاع نتنياهو تحرير نظريته وتفجير الاتفاق لخرج من أزمته ولكن الموقف الفلسطيني الذي كان متماسكاً كان لا بأس به.

Digitized by Birzeit University Library

قضايا إسرائيلية:

التفجيرات الأخيرة في القدس وقضايا أخرى

محمد فياض صلاحات*

إلى جانب الأزمات المتعددة التي شهدتها الحكومة الإسرائيلية، في داخلها، في الآونة الأخيرة بين الأحزاب المشكلة للائتلاف ورئيس الحكومة، بشكل خاص، شهدت العملية السلمية ما يشبه الجمود أو التوقف التام على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني وذلك بسبب عدم جدية اليمين الإسرائيلي بالمضي في هذه العملية حسب اتفاقيات أوسلو ومحاولته الدؤوبة خلق الحجج التي يتستر من ورائها لإيقاف أو حرف هذه العملية عن مسار اتفاق أوسلو ومرجعية مؤتمر مدريد والالتفاف عليها بمحاولات طرح مشاريع جديدة بديلة للحل من وجهة نظر ليكودية يمينية مثل مشروع نتنياهو المنادي بمشروع الون زائد أو ناقص ومشروع شارون ذي الأحزمة الأمنية وغير ذلك. ولهذا، ليس من العجيب أن يشير نتنياهو وبحماسة، عندما طلب منه أن يبين انجازاته خلال السنة الماضية، إلى ثلاثة انجازات هي: وقف الهرولة نحو حدود سنة ١٩٦٧، والحيلولة دون تقسيم القدس، ووقف قبول الإرهاب كجزء من عملية السلام (افتتاحية **الجيروزلم بوست** بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣١). وليس من الغريب، بناء على ذلك، أن تواصل الحكومة الإسرائيلية سياستها المعرقلة للعملية السلمية. ومن الطبيعي جداً أن تؤدي هذه السياسة بالاضافة إلى ممارسة القمع والضغوط والإغلاقات المتواصلة للمناطق المحتلة إلى تفجير الأوضاع بعد أن بدأ اليأس يتطرق إلى نفوس الفلسطينيين من موقف الحكومة الحالية من السلام لاسيما بعد مواصلتها الاستيطان. فمن شق النفق إلى الاستيطان في جبل أبي غنيم إلى محاولة الاستيطان في رأس العامود في القدس وغير ذلك، وكأن هذه الحكومة تواصل الحرب ضد الفلسطينيين.

---

* محمد فياض صلاحات: باحث مساعد، مترجم، وعضو هيئة تحرير **السياسة الفلسطينية** في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

الحرب والأمن

لقد رأى الكاتب والصحفي الإسرائيلي أوري أفنيري وتحت عنوان "الحرب الحقيقية" (معاريف، ١٩٩٧/٧/٧) أن الحرب الحقيقية لا تجري في شارع الشلالة في الخليل، وأن أسلحتها ليست هي الزجاجات الحارقة والعبارات المطاطية، بل إن الحرب الحقيقية هي التي تجري في كافة أرجاء الضفة الغربية والقدس وغزة. وأسلحة هذه الحرب مصنوعة من الورق: إنها الخرائط والقرارات والأوامر وحرب العصابات التي يتعلق فيها مستقبل الملايين من أبناء البشر الإسرائيليين والفلسطينيين. إنها الحياة أو الموت.

وهذه الحرب، كما يرى أفنيري، بدأت قبل ١١٥ عاماً عندما وصلت طلائع الهجرة الأولى إلى البلاد وهي تبلغ اليوم ذرى جديدة. فخرائط السلام المنشورة ليست سوى سيناريوهات لضم أراض أخرى من الضفة الغربية. إنها خرائط بدل السلام ولإحباط السلام. ويخلص أفنيري إلى القول بأنه ليس هناك من أمل في أن يسلم الشعب الفلسطيني والعالم العربي بهذا التطهير العرقي الذي سيبقى بأيدي الفلسطينيين ١٠٪ من وطنهم الأصلي.

كانت المصادر الأمنية الإسرائيلية قد حذرت مراراً من أن المناطق على وشك الانفجار وأن "الوضع شديد الحساسية إلى درجة أن كل حادث محلي قد يمتد ليشعل كل المناطق" (معاريف، ١٩٩٧/٧/١٤). ولكن صحيفة "هتسوفيه" اعتبرت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٤ أن الرد الوحيد على تواصل الاضطرابات التي كانت جارية في الخليل بالذات يكمن في البناء في الجزء اليهودي من المدينة، لأنه عندئذ سيفهم الفلسطينيون، كما ترى الصحيفة، أن إسرائيل مصرة على إقامة حي يهودي مزدهر في المدينة التي هي إحدى أربع مدن مقدسة لدى الشعب الإسرائيلي.

هجوم استيطاني

عندما اتخذت جمعية الأمم المتحدة قرارها ضد البناء الاستيطاني في جبل أبي غنيم في ١٥/ ١٩٩٧/٧، اعتبرت يديعوت أحرنوت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٧ أن هذه الجمعية خاوية، فالغضب، كما تقول الصحيفة، الذي أثاره قرار الأمم المتحدة في إسرائيل أدى إلى إعادة تذكر قول بن غوريون المشهور "الأمم المتحدة خاوية". وبن غوريون مشهور بقوله أيضاً "لا يهمنا ماذا تقرر الأمم المتحدة بل المهم هو ماذا تفعل إسرائيل". ولهذا، ليس من المستغرب أن يصف ليفي قرار الأمم المتحدة المذكور بأنه إفلاس.

وإذا كانت معاريف قد استغربت انضمام دول الاتحاد الأوروبي، ما عدا المانيا، لصيغة الاستنكار شديدة اللهجة ضد البناء في أبي غنيم (بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٧)، فإن صحيفة هتسوفيه نعتت القرار بأنه شرير "يعيدنا إلى الأيام السوداء التي كانت تعتبر إسرائيل فيها دولة عنصرية" ورأت الصحيفة أن الرد يجب أن يكون بتعزيز البناء في أنحاء يهودا والسامره وإقامة حي في جبل

Digitized by Birzeit University Library

أبي غنيم على وجه السرعة.

إن الذي جعل نتنياهو لا يصادق في الوقت الحالي على البناء في رأس العامود هو أن التوقيت غير مقبول لديه، ولكنه يرى أنه مع حق اليهود في السكن في أي مكان (**يديعوت أحرنوت**، ٢٧/ ١٩٩٧/٧). ويتفق في هذا الرأي مع نتنياهو أهود باراك زعيم حزب العمل الذي يرى الحق للإسرائيليين في البناء في القدس ولكن التوقيت الحالي خطأ. أما رحبعام زئيفي فيرى أن على إسرائيل أن تبني في القدس حسب فهمهما وحاجتها دون إذن من أحد. فالإنجليز، كما يقول، لا يطلبون موافقة إيرلنده على البناء في لندن (**يديعوت أحرنوت**، ١٩٩٧/٧/٢٧). وكان الشاباك الإسرائيلي قد رأى أن يعطي رئيس بلدية القدس الضوء الأخضر للبدء بالبناء في رأس العامود.

هل يلفظ اتفاق أوسلو أنفاسه؟

في استعراضها للوضع السياسي والأمني المتدهور كتبت **يديعوت أحرنوت** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٤ تقول "إن ما يجمع بين إحراق العلم الإسرائيلي الذي تثير مشاهدته الغضب الشديد لدى الإسرائيليين وإلقاء العبوات الحارقة كالمطر على جنودنا في الخليل هو أن اتفاق أوسلو يلفظ أنفاسه الأخيرة وأننا ننجرف نحو وضع حرب مع الفلسطينيين دون أن يتوفر أي مؤشر على أننا نعي هذا التطور ومخاطره".

وقد كتب شلومو غازيت في معاريف وتحت عنوان "اتفاق أوسلو مات" بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٤ يقول بأن الأسس التي قامت عليها مسيرة أوسلو قد ماتت ولكنها خلقت استراتيجية سياسية جديدة توفر طريقاً بديلاً عن الطريق البائدة. وإذا كنا لا نرغب بالاستمرار في المراوحة في المكان بل والاستمرار في الغرق أعمق فأعمق، فإنه يجدر بنا أن نعترف بالواقع الناشئ. ومصلحة الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) تكمن في أن يتوفر الطبيب الذي يعترف ويقرر حدوث الموت الطبي، وهذا هو شرط التقدم الذي سيدفع زعماء الطرفين للبحث عن السبيل البديل، أي الاستراتيجية السياسية الجديدة. إذا كان شمعون بيرس هو أحد مهندسي اتفاق أوسلو وصاحب فكرة الشرق الأوسط الجديد فإن نتنياهو يطالب بوجوب نسيان هذا الشرق الأوسط الجديد، إذ ليس هناك من شيء كهذا، كما يرى نتنياهو الذي يطالب ببذل الجهود الإسرائيلية لإحراز اتفاقيات سلمية مع جيراننا القريبين وليس مع الدائرة الخارجية مثل إيران والعراق (**معاريف**، ١٩٩٧/٨/٢٨). ويرى هنري كيسنجر وجوب إعادة صياغة أوسلو وعدم الضغط على نتنياهو، لأن مسيرة أوسلو التي أساسها الاستتراف وليس الإقناع هي مسيرة بين كيانين سياسيين يبحثان حول قضايا إقليمية دون أن يحصل كل واحد منهما على الشريحة من الآخر. فلو عادت إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ فإن م. ت. ف لن تكتفي بذلك، وحدود عام ١٩٦٧ لا يمكن أن تكون خط فصل، حيث أن هذه الحدود ستكون رعباً استراتيجياً (**معاريف**، ١٩٩٧/٨/٢٥).

Digitized by Birzeit University Library

نتنياهو بين الأزمة والتقييم

رأت **الجيروزلم بوست** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣١ أن نتنياهو ورث من الحكومة السابقة حقائق دبلوماسية تختلف كثيراً عن تلك التي واجهت زعماء الليكود السابقين. فقد غيّر نتنياهو الخوف من السلام إلى الخوف من الحرب وتعميق العزلة الدولية. وإن الذي يبدو أن نتنياهو لم يستوعبه هو أنه لا يستطيع الاستخفاف برغبة معارضيه بالأمن في الوقت الذي يتوقع فيه أنهم يصدقون رغبته في السلام. فخطاب نتنياهو الفصامي يقف حائلاً دون الإجماع الذي يشخصه من حيث أنه يسعى للتخفيض من توقعات الفلسطينيين. ولهذا، فقد أشار الكاتب الإسرائيلي عوزي بنزيمان (**هآرتس**، ترجمة الحياة الجديدة بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٨) إلى أن الوجه المزدوج الذي عرضه نتنياهو تجاه الفلسطينيين قد أدى إلى استنتاج أن نتنياهو لم يقرر طريقه ويلاءم نفسه مع الضغوط والظروف. وبهذا المعنى فإن نتنياهو لم يختلف عن قادة الحكومات السابقة الذين وجدوا أنفسهم في مفاوضات دون أن يعرفوا إلى أية نتيجة ستتجه. هكذا كان بيغن في المفاوضات مع المصريين ورابين في أجزاء كبيرة من المفاوضات مع الفلسطينيين.

وقد شبه يوئيل ماركوس عزلة نتنياهو بوضع مناحيم بيغن في آخر أيامه كما توحي عدة مؤشرات بذلك، ونوّه إلى أن اللحظة التي سيلفظ فيها الجهاز السياسي نتنياهو من داخله ليست ببعيدة (**هآرتس**، ترجمة **الحياة الجديدة**، بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٦). وفي استطلاع للرأي العام الإسرائيلي نشرته **يديعوت أحرنوت** بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٨، أفاد ٤٠٪ من المجيبين على سؤال "لمن تصوت لو جرت انتخابات" بأنهم سيدلون بأصواتهم لاهود باراك زعيم حزب العمل بينما أجاب ٢٩٪ بأنهم سيصوتون لنتنياهو. ولكن هذا لم يمنع وزير المالية الأسبق اسحق مواعي من أن يرى أن عهد نتنياهو قد وفر ثورة إسرائيلية شاملة على كافة الأصعدة، الحضارية والسياسية، وأن يعرب عن أسفه على من يحاول عرقلة طريق نتنياهو (**معاريف**، ١٩٩٧/٨/١٧). غير أن استطلاعاً للرأي أجراه معهد غالوب ونشرته **معاريف** بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٨ أفاد بأن ٥١٪ من المبحوثين عبروا عن عدم رضاهم عن سياسة نتنياهو في حين أن ٣٧٪ فقط قالوا بأنهم راضون عنها. وقد عبر ٥٥٪ من المبحوثين أيضاً عن اعتقادهم بأن المناطق المحتلة تقف على حافة الانفجار.

تحرك درامي لشارون

في ظل الأزمات الداخلية بين الائتلاف الحاكم والجمود الذي أصاب المفاوضات مع الفلسطينيين وتقارير المصادر الأمنية الإسرائيلية واستطلاعات الرأي العام في إسرائيل والتي تنذر باحتمال تفجر الأوضاع، قام شارون بلقاء أبي مازن بعد تحضير لهذا اللقاء من قبل بعض الشخصيات الفلسطينية والإسرائيلية في الداخل. ولكن التباعد في وجهات النظر بين الجانبين جعل ثمرة اللقاء غير مجدية. فالأجزمة الأمنية المتسعة التي، مع شروط أخرى، طالب بها شارون لا يمكن القبول بها علاوة عن تقطيعها لأواصر المناطق الفلسطينية. ومع ذلك، فقد صادف هذا

Digitized by Birzeit University Library

اللقاء بين شارون وأبي مازن ردود فعل مختلفة لدى الأوساط الإسرائيلية. فقد اعتبرته الجيروزلم بوست في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣٠ بأنه نقطة تحول ترمز إلى اعتراف الجناح اليميني في الليكود بمنظمة التحرير الفلسطينية واعتراف بأن أوسلو خلق دفعة أو زخماً لا عودة عنها نحو مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين. ولكن وزير المواصلات اسحق ليفي عبر عن خيبة أمله من ذلك اللقاء وعن مخاوفه من تراجع في المواقف السياسية للحكومة. أما نائب وزير المعارف موشيه بيلد فقد أعرب عن أمله بأن يكون شارون قد أوضح لأبي مازن بصورة واضحة جداً بأنه لن يكون هناك انسحاب آخر من المناطق إلاّ إذا نفذت السلطة الفلسطينية كل التزاماتها. أما دافيد ليفي فقد اعتراه الغضب لعدم علمه باللقاء مسبقاً واعتبر أن ذلك يضع علامات استفهام جدية حول ما وعده به نتنياهو بتمكينه من قيادة المسيرة السلمية. (معاريف، ١٩٩٧/٦/٢٩).

انفجارات في محنيه يهودا

بدد انفجاران انتحاريان في سوق محنيه يهودا في القدس في ١٩٩٧/٧/٣٠ الجمود الذي ساد المفاوضات والعلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، وطرق دويها آذان القائمين بالهجمة الاستيطانية في القدس، في رأس العامود بعد جبل أبي غنيم، والساعين إلى الخروج على أوسلو بمشاريع جديدة تكرس السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية في المناطق المحتلة. كانت حصيلة هذه الانفجارات ١٤ قتيلاً و ١٧٢ جريحاً وقدرت الخسائر الناجمة عن ذلك بحوالي ٢ مليون شيقل. وقد بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ عدة خطوات انتقامية كرد فعل على التفجيرات التي هزت الأوساط الإسرائيلية. فقد قررت الحكومة الإسرائيلية إغلاق المناطق جميعها سواء مع إسرائيل أو بين المدن الفلسطينية، ووقف تحويل النقود إلى السلطة الفلسطينية لدفع رواتب موظفيها (أموال الجمارك والقيمة المضافة والضرائب المختلفة). وعزمت إسرائيل على العمل لدى الكونغرس الأمريكي لمنع تحويل المنح الأمريكية بملايين الدولارات إلى السلطة الفلسطينية وعمدت إلى، وطالبت السلطة كذلك، باعتقال الفلسطينيين المطلوبين للسلطات الإسرائيلية (يديعوت احرنوت، ١٩٩٧/٨/١). هذا وقد قررت الحكومة الإسرائيلية أيضاً منع دخول العمال الفلسطينيين إلى المناطق الصناعية في المستوطنات، والقيام بعملية واسعة ا لنطاق للبحث عن الفلسطينيين الذين يتواجدون في إسرائيل خلافاً للقانون، بالإضافة إلى تكثيف الجهود الاستخبارية واتخاذ الحيطة والحذر من وقوع عمليات أخرى.

أصداء الانفجارات

عقب نتنياهو على الحادثة بقوله نحن غير مستعدين للمرور مر الكرام على ما حدث وغير مستعدين أن تكون العمليات جزءاً من حياتنا كل عدة أسابيع أو عدة أشهر، وطالب السلطة الفلسطينية بأن تغير تصرفها بـ ١٨٠ درجة عما لوحظ في الأسابيع الأخيرة. وفي حين أن يوسي

Digitized by Birzeit University Library

سريد رأى أن العملية جاءت لإفشال جولة دينس روس التي كان يعتزم القيام بها وأن الرد الوحيد هو استئناف المفاوضات مع السلطة والتعاون الأمني معها، أعرب بيرس عن أسفه لأن الإرهاب يسود سواء كانت مسيرة أم لم تكن، واعتبر شلومو بن عامي (من حزب العمل) أن مقولة إذا توقفت المسيرة السلمية توقف الإرهاب قد انهارت في حين أن زبولون هامر اعتقد بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تستطيع أن ترد بشكل فوري وتقليدي وطالب بوقف المباحثات مع الفلسطينيين وانتهاج خطوات سياسية وأمنية بصورة فعالة ومؤلمة. ودعا إيتان إلى وقف المفاوضات وتعزيز الاستيطان ومكافحة الإرهاب. وعلق درعي بقوله إنهم حين يرون شعب إسرائيل موحداً، فإن المفاوضات ستكون بصورة مغايرة والأمن سيكون أقوى (**يديعوت أحرنوت + هآرتس**، ٣١/ ١٩٩٧/٧).

وعلقت صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٧/٣١ على العملية الانتحارية بقولها "إن العملية تقول كل شيء ولا تقول شيئاً، ونحن الآن في فخ". وقد دعت إلى ضمان حياة آمنة كريمة في البلاد ومشيرة إلى أن الكفاح من أجل الأمن قد بدأ منذ ٣٠٠٠ سنة ولا يزال مستمراً. أما صحيفة **هآرتس** فقد ذكرت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٧/٣١ أن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين لا زال متأخراً بسبب رفض الحكومة تجميد الاستيطان ولو بشكل مؤقت في جبل أبي غنيم، ورأت أن القدس ستتحول إلى نقطة احتكاك بين الجانبين وقالت بأن الذين يتغنون بوحدة القدس باللفظ لا يساهمون في أمنها ورفاهيتها. ورأى الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان (**معاريف**، ١٩٩٧/٧/٣١) أن الانفجارات أيقظت الحالمين من وهمهم العبثي وأثبتت تفاهة شعار نتنياهو "نضع سلاماً آمناً" وأظهرت أنه عندما لا يكون السلام لا يكون الأمن أيضاً وأن هذه الانفجارات تستدعي الاعتراف بالواقع كما هو. فإسرائيل والفلسطينيون لم يعودوا قادرين بمفردهم على التوصل إلى تسوية تضمن السلام لأنهم أسرى تاريخهم ورواسبهم النفسية وفقدوا كل قدرة على التخلص منها. وقد تبين أن النهج الأمريكي الداعي إلى ترك الطرفين ينضجان أمورهما بنفسيهما لم يعد مجدياً. فهناك حاجة إلى ضغط خارجي، لاسيما على إسرائيل، لإنقاذ الطرفين من نفسيهما.

وقد أعربت **يديعوت أحرنوت** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٨/٣ عن شكها بأن تؤدي العقوبات الجماعية إلى نتائج إيجابية وقالت بأن قاعدة الإرهاب لن تضعف بل ستتقوى وتتعزز بهذه الخطوات. وقد دعا رون بوندك وغيدي غرينشتاين إلى التركيز على تطوير التعاون الاقتصادي مع الفلسطينيين لأنه المجال الأساسي الذي يمكن من التأثير فيه وبناء بنية تحتية قوية لحل الصراع مع الفلسطينيين (**هآرتس**، ١٩٩٧/٨/١). ودعت **معاريف** في افتتاحيتها بتاريخ ٨/٤/ ١٩٩٧ الحكومة إلى عدم الخروج عن طورها في معالجة الأمور بل يجب أن تتصرف بحكمة وحذر لأن التنصل من المسيرة السلمية سيزيد من عزلة إسرائيل في العالم ويعيد الانتفاضة ويؤدي إلى الحرب مع سوريا. وذكرت صحيفة **معاريف** بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٣ أن استطلاعات سرية بادر إليها

Digitized by Birzeit University Library

الليكود مؤخراً أفادت بأن العملية في محنيه يهودا أدت إلى ارتفاع في تأييد نتنياهو حيث عبر معظم الذين شملهم الاستطلاع عن ارتياحهم من أداء نتنياهو وطريقة عمله في أعقاب الحادثة.

ذكرت صحيفة **هتسوفيه** بتاريخ ١٩٩٧/٨/١ أن أجهزة الأمن الإسرائيلية أوصت باستغلال ظرف الانفجارات لهدم بيوت عربية غير قانونية في الضفة الغربية. وأشارت صحيفة **كول هعير** بتاريخ ١٩٩٧/٨/١ أن الإدارة المدنية الإسرائيلية ستقام مجدداً في مدن الضفة الغربية وأن هناك خطة معدة لذلك تسمى "اليوم التالي" تفصل مراحل عودة الجيش الإسرائيلي للسيادة الكاملة في مدن الضفة الغربية. أما شارون فقال بأنه ليس هناك من إمكانية للتوصل إلى سلام مع عرفات (**يديعوت احرنوت**، ١٩٩٧/٨/٤).

وعلاوة على استنكارها للعملية قامت الولايات المتحدة بإصدار الأوامر بإغلاق مكاتب منظمة التحرير في واشنطن. وقد ذكرت **يديعوت أحرنوت** في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٤ أن الملك حسين، الذي تدخل للتخفيف من حدة الوضع، لم يلق أي وعد، في لقاء العقبة، بتخفيف العقوبات الجماعية، بل إن نتنياهو قد أقنع الملك ووزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت بأن تصفية الإرهاب يجب أن تسبق أية خطوة.

إن العقوبات القاسية التي فرضتها إسرائيل على السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع في أعقاب العملية في سوق محنيه يهودا ليست جديدة، كما يرى داني روبنشتاين (**هآرتس**، ٨/٢٥/ ١٩٩٧). لكن الوضع هذه المرة يختلف لأن الفلسطينيين شعروا ولأول مرة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو بأن حكومة إسرائيل لا تتعامل معهم كشريك متساو في عملية السلام، فأسلوب العلاقات المعروف بين الحاكم والمحكوم يبدو أنه يكرر ذاته والحديث لا يدور حول مطالب تحذيرية من حكومة إسرائيل إلى عرفات بل حول عودة سياسة القوة التي تستهدف إثبات السيادة الإسرائيلية في كل مناطق الضفة (ما عدا المدن الكبيرة التي انتقلت إلى السلطة). فالحكومة الإسرائيلية تدرس، مثلاً، خطة للإعلان عن عشرات الآلاف من الدونمات في الضفة الغربية كأراضي دولة. وكان نتنياهو قد ذكر أن المفاوضات مع السلطة ستؤول إلى مشروع الون ناقص (**هآرتس**، ١٩٩٧/٨/٢٦).

وثلاثة اخرى في شارع بن يهودا

في القدس أيضاً وبعد مضي ما ينوف بقليل جداً عن شهر واحد، أي في ١٩٩٧/٩/٤، دوت ثلاثة انفجارات انتحارية في شارع بن يهودا مودية بحياة أربعة من الإسرائيليين مع إصابة مائتين آخرين، حيث أعلن الجناح العسكري لحركة حماس، كما ذكرت الصحف، المسؤولية عن التفجيرات مهدداً بتنفيذ عمليات أخرى بدءاً من ١٤ أيلول (**يديعوت أحرنوت وهآرتس** ٩/٥/ ١٩٩٧). جرى ذلك قبيل الزيارة التي كان من المتوقع أن تقوم بها أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة في محاولة أمريكية لكسر الجمود والتوتر الذي ساد العملية السلمية أخيراً

Digitized by Birzeit University Library

وخاصة بعد الانفجارات في محنيه يهودا وما ترتب على ذلك من عقوبات إسرائيلية جماعية ضد الفلسطينيين.

ردود فعل إسرائيلية

في المؤتمر الصحفي الذي عقده نتنياهو في القدس عقب التفجيرات قال "من الآن فصاعداً سنكون طريقنا غير ذلك، ففي الوقت الذي تحتضن فيه السلطة ورئيسها قادة حماس بدل محاربتهم، فإنهم يلمحون إلى أنهم قادرون على ضربنا دون أية خطوة مضادة من جانب عرفات. سندرس كل الخطوات التي علينا اتخاذها من أجل ضمان أمن مواطني إسرائيل. الإتفاق مع الفلسطينيين قائم على صفقة بسيطة وهنا اقتبس ما قاله رابين "أعطيناهم أرضاً والتزموا بمنح السلام". لقد فشلوا فشلاً ذريعاً في السنوات الأربعة". ودعا اسحق مردخاي إلى إعادة النظر استراتيجياً في العلاقات مع السلطة الفلسطينية لأنها لا تنفذ ما هو مطلوب منها. ورأى أهود باراك أنه "لا يجب أن نخرج باستنتاجات سريعة حول مستقبل المسيرة التي وقع عليها نتنياهو أيضاً. ان خطوة سياسية أمنية فقط أساسها فصلنا عن الفلسطينيين هي التي ستعيد إلينا الأمن ونعيد فرص السلام في المنطقة". وفي حين أن يوسي سريد دعا إلى وجوب جريان زيارة أولبرايت في موعدها المحدد رغم كل شيء فإن رحبعام زئيفي اتهم نتنياهو ومردخاي بالمسؤولية عن التفجيرات لأنهما رفعا الإغلاق. وقال بأنه لن يتأثر إذا ما سمع عن وقوع ٣٠ انفجاراً في نابلس. وطالب تسفي هيندل من حزب المفدال، بالقيام بعملية فورية للجيش ضد كل من يحمل سلاحاً في مناطق الحكم الذاتي. وأعلن نتنياهو عن أنه سئم من عرفات وقال بأن السلطة الفلسطينية أعطيت فرصة ولكنها فشلت ولم تفعل ما وعدت به (يديعوت أحرنوت وهآرتس، ٥/ ١٩٩٧/٩).

وتحاول أجهزة الأمن الإسرائيلية تركيب صورة للمهندس الجديد الذي يعتبر مسؤولاً عن العمليات في سوق محنيه يهودا قبل شهر وشارع بن يهودا أخيراً. وجدير بالذكر أن الأضرار الناجمة عن التفجيرات في شارع بن يهودا تقدر بـ ٣ مليون شيقل.

ويرى أرئيل شارون، في تحليل كتبه في يديعوت أحرنوت بتاريخ ١٩٩٧/٩/٥ وتحت عنوان "مثلما يحدث في الجزائر"، أن اتفاق أوسلو يمكن عرفات من أن "يجزئر" (نسبة إلى الجزائر) الإرهاب، وينسف الأمن تماماً ويقوض الحياة الطبيعية في الدولة. وقال شارون أنه يجب عدم الاعتماد على أي تعاون مع الشرطة الفلسطينية، ومع جهاز الأمن الفلسطيني والمخابرات الفلسطينية، "لأن هذا التعاون ينسف ويهدم أجهزتنا الأمنية وشرطتنا وجيشنا" ودعا إلى الاستعداد على نحو آخر. وقد رأى عوديد غرانوت، في تحليل له في معاريف بتاريخ ١٩٩٧/٩/٥، أن هناك ثلاثة استنتاجات فورية يمكن استخلاصها من الانفجارات الأخيرة في شارع بن يهودا: الأول أن العملية كشفت عن عمق النقص في الاستخبارات الدقيقة الإسرائيلية التي تمكن قوات

Digitized by Birzeit University Library

الأمن من الوصول إلى المخربين قبل تنفيذ عمليتهم. الثاني أن ياسر عرفات لا يستطيع التهرب من مسؤولية تهمتين كبيرتين: فحتى يوم حدوث العملية الأخيرة لم يستأنف التعاون الأمني مع إسرائيل مثلما فعل في السابق. وحتى ذاك اليوم ذاته لم يقاتل ضد حماس مثلما قاتل في شباط الماضي. وأن ادعاءاته بأنه عانق حماس عناق الدب من أجل ردعها عن القيام بعمليات قد تبددت في شارع بن يهودا. والثالث أن قرار حماس بتنفيذ عمليات كبيرة ينبثق في أغلب الأحوال من القدرة على تجنيد انتحاريين ومن استعداد الشارع الفلسطيني لدعم هذه العمليات. فقد أثبتت العمليتان الأخيرتان في القدس أن لحماس الآن احتياطي لا بأس به من الأشخاص المستعدين للتضحية بأرواحهم في سبيل الله. والأسوأ من ذلك أن ثمة احساس في الشارع الفلسطيني، والذي ليس له أمل في استئناف المسيرة السلمية، بعدم التحفظ من هذه العمليات.

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

خالد الحروب، "حماس": الفكر والممارسة السياسية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نوفمبر ١٩٩٦).

يضم الكتاب مقدمة وستة فصول وخمس عشرة وثيقة، تغطي الجوانب السياسية لفكر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وممارستها العملية. فبعد أن يستعرض الباحث في الفصل الأول السياق التاريخي لحركة "حماس" وانطلاقتها عام ١٩٨٧ يتناول في الفصل الثاني رؤيتها السياسية للصراع من حيث طبيعته وأطرافه وإدارته، ويخصص الفصلين الثالث والرابع لمناقشة العلاقات السياسية لحركة "حماس" حيث يناقش في الفصل الثالث علاقاتها الفلسطينية مع منظمة التحرير، السلطة الوطنية، الفصائل الفلسطينية، المسيحيين الفلسطينيين، وأخيرا الحركة الإسلامية في إسرائيل، بينما يناقش في الفصل الرابع علاقاتها الخارجية العربية، الإسلامية، الدولية، وكذلك نظرتها إلى إسرائيل. ويتطرق الفصل الخامس لموقف "حماس" وممارستها تجاه بعض القضايا الهامة، كالتعددية السياسية، الانتخابات، العمل الأهلي الاجتماعي، والعمل العسكري. ويستخلص الباحث نتائج دراسته في الفصل السادس شارحا تصوره لمستقبل أهداف حركة "حماس".

في مناقشة الجذور التاريخية لحركة "حماس"، والتي تعود إلى جماعة الإخوان المسلمين، يرصد الكاتب علاقة الجماعة بفلسطين منذ بداية القرن العشرين حيث شكلت القضية الفلسطينية الباعث الحقيقي لتوسيع إطار عمل الإخوان خارج مصر ونقلها من مجالها القطري إلى رحاب النضال القومي الأشمل.

وبعد التعرض لمختلف مراحل القضية الفلسطينية وموقف الإسلاميين في كل منها يرى الكاتب أن السياق التاريخي يشير إلى بروز الصوت الحركي الإسلامي أحيانا وخفوته أحيانا أخرى، إذ أن فترات تنامي نفوذ ذلك الصوت وتعاظم قوته تزامنت مع انخراط الإسلاميين التام في الكفاح الوطني المعني مباشرة بمقاومة الاحتلال الأجنبي، أي الاستعمار الإنجليزي ثم الاحتلال الصهيوني. وهذا ما يشهده مطلع الخمسينيات بعد مشاركة الإخوان مشاركة واضحة في حرب ١٩٤٨ ودعمهم للثورات الفلسطينية السابقة، وكذلك في أواخر الثمانينيات مع انطلاق "حماس" وانخراطها في مقاومة الاحتلال. وفي المقابل، تقلصت قوة الإسلاميين ووصل تأثيرهم السياسي إلى درجة متدنية في الفترات التي اجّلوا فيها التعامل مع القضية المركزية، وإن كانت لديهم بعض

Digitized by Birzeit University Library

المبررات النظرية لخدمة الهدف النهائي وتحت لافتة الإعداد لمعركة التحرير إعدادا طويل النفس.

وحول تأسيس حركة "حماس"، يرى الباحث أن مرحلة الثمانينيات كانت المخاض الحقيقي لولادة الحركة في أواخر عام ١٩٨٧ . إذ أن الحركة الإسلامية، والتي شهدت حوارا داخليا حول التغيير والتحرير مارست نشاطاتها في تلك المرحلة ضمن ثلاثة خطوط متوازية هي: التأطير والتعبئة من خلال المساجد والجامعات والمؤسسات، والمقاومة السلبية من خلال المظاهرات والإضرابات، والعمل العسكري من خلال بعض المجموعات المسلحة في بداية الثمانينيات.

تزامن تأسيس "حماس" مع انطلاق الانتفاضة، ويرصد الباحث العديد من العوامل التي ساعدت على ذلك ويصنفها ضمن مجموعتين، الأولى تتعلق بتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني العام، والأخرى ترتبط بسياق التطور الذاتي والفكري والسياسي للحركة الإسلامية في الأرض المحتلة، وبصورة أولية في قطاع غزة.

حول رؤية "حماس" لطبيعة الصراع وبالاستناد إلى العديد من أدبياتها، ينفي خالد الحروب أن "حماس" تعتبر المعركة الدائرة في فلسطين صراعا عقائديا فقط. فبالرغم من تأكيد "حماس" على مركزية البعد العقائدي في الصراع لكنه في الوقت ذاته لا يعني حصر الصراع كله تحت ذلك العنوان. ومع أن الخطاب الديني يغلب على نصوص ميثاق "حماس" وبياناتها ومذكراتها، إلا أن ذلك الخطاب في مجمله العام، ولا سيما في الأعوام المتقدمة من عمر الحركة راوح بين توصيف الصراع بأنه عقائدي محض وبين التشديد على أنه صراع ضد محتل غاز، جوهره مقارعة الظلم وطرد المحتل. فتارة يشير ميثاق "حماس" إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية دينية، وتارة يفسر مفكروها بأن العداء هو للصهيوني لا لليهودي. ولكن، في جميع الحالات ينشأ -من وجهة نظر الحركة- تداخل في العلاقة الوظيفية بين المشروع الصهيوني والاستعمار الغربي، الأمر الذي يتطلب تكامل الدور الفلسطيني مع الدور العربي والإسلامي.

هذه الرؤية لطبيعة الصراع تساهم في تحديد أطرافه. فهناك ثلاث دوائر يجب أن تتكامل جهودها من أجل تحرير فلسطين وهي: الفلسطينية، والعربية، والإسلامية. أما على صعيد العدو، فإن خطاب "حماس" في السنوات اللاحقة تجنب بعض المقولات التقليدية التي انزلق إليها خطابها في السنوات الأولى، مثل "المؤامرة اليهودية الصليبية" العالمية ضد الإسلام، ووقوف اليهود خلف كل حدث مهم في العالم، واستقرت سياسة "حماس" على أنه ليس من الحكمة توسيع دائرة الخصوم، وأن الأجدر بالحركة العمل على الإقلال من هؤلاء الخصوم وتحييد أكبر عدد ممكن منهم، وأنه ليس للحركة معركة مع أي طرف دولي ولا تتبنى مهاجمة مصالح وممتلكات الدول الأخرى، بل وبلغ الأمر عدم ضرب المصالح الإسرائيلية نفسها في الخارج منعا لاستعداء الدول الأخرى على "حماس". كما تطورت رؤية "حماس" إلى التفريق بين اليهودية والصهيونية وتوجيه العداء نحو الحركة الصهيونية بوصفها "معتدية"، لا بوصفها "صاحبة اعتقاد".

حول إدارة الصراع يورد الكاتب ثلاثة عوامل تركت بصماتها على أسلوب "حماس" في إدارة الصراع وهي: الأوضاع الإقليمية والدولية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية في فترة بروز "حماس"، والإشكالات النظرية فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة والتزام

Digitized by Birzeit University Library

ضوابط الشرع الإسلامي، وآلية صناعة القرار عند "حماس". ففي العامل الأول نمت "حماس" في ظل تراجع عالمي لميزان القوى الدولي لصالح إسرائيل وانحدار منحنى التأييد الدولي لقضية فلسطين، وزوال الخيار العسكري عربيا وغياب أي حليف إقليمي للحركة باستثناء التيار الإسلامي في المنطقة. وعلى صعيد العامل الثاني تظهر جدلية المصالح والمبادئ ومسالة الخلق والسياسة والتحالفات مع الأطراف غير الإسلامية. وعلى صعيد العامل الثالث، تتاثر صناعة القرار عند "حماس" بتوزع قيادتها بين الداخل والخارج مما يساهم في إبطاء عملية صناعة القرار، الأمر الذي يضر "حماس" أحيانا ويفقدها سرعة التحرك والمبادرة، ويفيدها في أحيان أخرى فينقذها من نتائج الرد المتعجل غير المدروس.

اما مفاهيم حركة "حماس" في إدارة الصراع فهي، حسب تصنيف خالد الحروب، سبعة وهي: محاولة الموازنة بين المرحلية والتاريخية، والاعتدال في التعبير عن الموقف خطابا وممارسة، وعدم الاستعداء الإقليمي أو الدولي، وعدم الانعزال السياسي، والمراهنة على الخيار الشعبي، والمحافظة على المكتسبات والصداقية السياسية والمبدئية في التعامل.

يفرد الباحث مساحة لا باس بها في مناقشة رؤية "حماس" للحل التاريخي والحل المرحلي والتي تتوزع على ثلاثة مواقف لكل منها الاعتبارات التي تقوم عليها والشواهد العديدة في أدبيات الحركة، وهي: الحل التاريخي الذي ينادي بفلسطين الكاملة من البحر إلى النهر، والحل المرحلي المتردد الذي يقبل بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع أو في أي جزء يتحرر من فلسطين شريطة عدم التنازل عن الأجزاء الباقية، والحل المرحلي الثابت القائم على الهدنة لفترة زمنية محددة وليس على معاهدة سلام مطلقة ومفتوحة. ويضيف بان هذه المواقف الثلاثة ليست متتابعة زمنيا، فهي لم تبدا بالحل التاريخي ثم تدرجت إلى القبول بالحل المرحلي، بل برزت مع نشوء الحركة ورافقت مراحل تطورها وسارت بالتوازي بحيث يبرز أحدها أو يخفو حسب الأوضاع والمتغيرات المرحلية المتلاحقة.

يركز الحروب في تحليل رؤية "حماس" للمرحلية على مبادرة مكتبها السياسي في إبريل ١٩٩٤ وعلى تصور رئيس المكتب د. موسى أبو مرزوق الذي يجمل هذه الرؤية في خمس قناعات هي: قبول الحل المرحلي من ناحية المبدأ، بحيث لا يستخدم تعبير المرحلية للتغطية على التنازلات، واشتراط عدم الاعتراف بإسرائيل، وطرد الاحتلال وإجباره على الانسحاب، وقد هيأت الانتفاضة فرصة تاريخية لذلك، والهدنة المحددة، والاستفتاء الشعبي باحترام رغبة الشعب الفلسطيني حتى لو خالفت رغبة "حماس".

وعن العلاقات السياسية الفلسطينية لحركة "حماس" يبدا الفصل الثالث بمناقشة العلاقة مع منظمة التحرير. فقد تدرجت نظرة الحركة إلى المنظمة بدءاً بالاعتراف المتحفظ المتضمن في الميثاق فالتحفظ الكامل فالتجاهل لموضوع الاعتراف مع انعقاد مؤتمر مدريد، ثم الاتهام بالتفريط والتنازل الكلي مع عقد اتفاقيتي أوسلو والقاهرة، وصولا إلى إعلان أن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، وغالبا كان الاتهام يوجه لـ "القيادة المتنفذة" وليس للمنظمة ككل. وكانت "حماس" تميز بين المنظمة كإطار وطني وبين المنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة.

اما نظرة المنظمة إلى حركة "حماس" فقد تدرجت كذلك من الإهمال الكلي في المرحلة الأولى إلى الاتهام بانها تعمل خارج أطر الشرعية الفلسطينية،

Digitized by Birzeit University Library

وهي بذلك تخدم الاحتلال الإسرائيلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الاعتراف الصريح والمباشر بقوتها ودعوتها رسميا إلى الانضمام إلى المنظمة والمجلس الوطني، ثم وصولا إلى محاولة احتوائها وإضعافها عن طريق شقها وتوجيه الضربات لها.

لقد واجهت حركة "حماس" ثلاثة خيارات بشأن منظمة التحرير. كان الخيار الأول هو الاحلال الداخلي عن طريق دخول المنظمة والعمل من داخلها، ولكنه ووجه بمجموعتين من العوائق: إحداهما تتعلق بالمواقف المبدئية، وخاصة مسالة السلام والصلح مع إسرائيل، والثانية تتعلق بالإمكانات العملية من حيث نسبة "حماس" وتمثيلها في مؤسسات المنظمة والية العمل داخلها، والخيار الثاني هو الاستبدال الكلي وذلك بعدم الانخراط في المنظمة بل إعلان "حماس" نفسها بديلا عنها. وبالرغم من عدم وجود أي تصريح علني بذلك، إلا ان تشكيل تحالف الفصائل العشر بعد اتفاق أوسلو فسر على أنه إعلان للبديل. ولكن "حماس" أدركت عدم جدوى هذا الخيار بسبب الأوضاع الدولية والإقليمية التي تمنح الشرعية للمنظمة فضلا عن تعقيدات الوضع الفلسطيني التحالفي، وبالتالي انتقلت "حماس" إلى الخيار الثالث، وهو خيار عدم الحسم واستمرار الشدّ والجذب والذي يقع بين الخيارين السابقين، أي البقاء خارج المنظمة وفي نفس الوقت عدم إعلان البديل عنها. هذا الخيار أبقى ل "حماس" درجة عالية من المرونة والحرية سواء في اتخاذ الموقف السياسي أو في التعبير عنه وحفظ لها حدا أدنى من العلاقات والخطوط المفتوحة مع جميع الأطراف تقريبا.

أما عن علاقات "حماس" بالسلطة الفلسطينية، فقد تعاملت "حماس" مع السلطة ضمن ثلاثة خطوط هي: الأول اتسم بالعنف اللفظي ولكن دون استخدام القوة ضد السلطة، وانما معارضتها بطرق سلمية وتوجيه جهدها العسكري ضد إسرائيل. والثاني قام على محاولة تحييد الشرطة الفلسطينية والتفريق بين الشرطة كأفراد والشرطة كمؤسسة وقيادات، وتمثل ذلك باستقبال "حماس" لأفراد الشرطة استقبالا دافئا وفتح جمعياتها الخيرية ومؤسساتها لهم. والخط الثالث ارتبط بالاتصال بالسلطة رسميا بهدف حل الإشكالات الميدانية. اختلطت هذه الخطوط بعد تنفيذ "حماس" لعملياتها العسكرية ضد أهداف إسرائيلية في آذار ١٩٩٦ انتقاما لاغتيال يحيى عياش، رغم عقد جولات الحوار مع السلطة في الخرطوم والقاهرة.

أما السلطة، فقد تعاملت مع "حماس" بسياسة الزحف المتدرج، بدءاً بمحاولة إقناعها بالمشاركة في مناصب عليا أو خوض انتخابات المجلس التشريعي، وكذلك بإجراء جولات من الحوار معها ثم استخدام أسلوب الهجوم الإعلامي واتهام "حماس" بالولاء للخارج والارتباط بجهات أجنبية (إيران تحديدا)، وكذلك محاصرة مواقع النفوذ التقليدية لـ "حماس"، كالمساجد والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، ومحاولة شق صفوفها بتشجيع تاسيس أحزاب إسلامية منسجمة مع السلطة، وأخيرا توجيه ضربات شديدة لـ "حماس" بعد العمليات العسكرية في آذار عام ١٩٩٦ .

وحول علاقات "حماس" بالفصائل الفلسطينية، فإن ميثاق "حماس" يحمل موقفا عاما، هو أقرب إلى الإعلان الخلقي منه إلى الطرح السياسي، ويصنف الباحث هذه العلاقات إلى ثلاثة مستويات: الأول، حول العلاقة بحركة فتح وطابعها التوتر والصدام. والثاني، حول العلاقة بالفصائل اليسارية والوطنية وطابعها تحالفات الحد الأدنى. والثالث حول العلاقة بحركة الجهاد الإسلامي وطابعها البرود السياسي.

Digitized by Birzeit University Library

التنافس والتوتر شبه الدائم والتصادم أحيانا كان الطابع العام الذي صبغ علاقة فتح و "حماس". فاضافة إلى خلفية النزاع التاريخي القديم الذي يعود إلى اواخر الخمسينيات وبعض عوامل الخلاف الحالية والتناقض الطبيعي المتوقع الذي ينشا بين الأقطاب المتوازية القوة، شكل عدم اعتراف فتح بحركة "حماس" في البداية سببا رئيسيا من أسباب توتير الأجواء إلى درجة التصادم والاقتتال. وقد برز ذلك واضحا داخل السجون الإسرائيلية وانعكس بسرعة على الشارع الفلسطيني. وعقب مختلف الصدامات بينهما كان ينشأ نوع من الحوار لوقفها، وقد فشلت جميع الحوارات في الوصول إلى صيغة توافقية على مستوى المواقف السياسية أو تنسيق الجهود التنظيمية. ويرى الباحث أن التوصيف النهائي لتلك الحوارات لا يتعدى عمل فرق إطفاء الحرائق، ويضع بعض الملاحظات حول تلك العلاقة. فالتزام "حماس" بالضوابط الإسلامية الشرعية لم يجعل ممارسة "حماس" ضد فتح بمستوى عنف ممارسة فتح ضد "حماس"، يضاف إلى ذلك رضا إسرائيل عن طبيعة العلاقة الصدامية والمتوترة ومساهمتها غير المباشرة في إذكاء نار الصدام والتوتر.

على أرض الواقع والممارسة الفعلية يعتبر الكاتب إعلان تشكيل الفصائل العشر قبيل انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ الفصل الرئيسي لميلاد العلاقات التنسيقية بين "حماس" والفصائل الفلسطينية اليسارية والوطنية. وكان الموقف السياسي المعارض لمؤتمر مدريد هو القاسم المشترك بين هذه الفصائل، ولم يكن لهذا التجمع التنسيقي أي شكل تنظيمي أو هيكلية قيادية إلى أن تم تطويره إلى صيغة "تحالف القوى الفلسطينية" الذي قدمته حركة "حماس" بعد توقيع اتفاق أوسلو. ويرى الكاتب انه بغض النظر عن بعض النجاحات المتفرقة ميدانيا لهذا التحالف، مثل الإضراب الشامل الذي نفذ يوم مؤتمر مدريد، ونجاح القائمة الانتخابية المشتركة في جامعة بيرزيت عام ١٩٩٤، فإن العمل التنسيقي للتحالف ظل محصورا في إصدار البيانات المشتركة في الأحداث والمناسبات. وبالرغم من الاتفاق في "الخارج" فقد ساد العلاقات في "الداخل" شك وانعدام ثقة، ولم يكن سهلا على بعض الفصائل أن تقبل، وبروح رياضية، زعامة "حماس" التي تظر إليها كتنظيم وافد حديثا إلى ساحة الكفاح الفلسطيني. وفوق ذلك، فإن الهوية الإسلامية وطرح "حماس" الفكري يزيد في تعقيد الأمر واستبعاد القبول بزعامة "حماس" رغم مجالات الالتقاء السياسي.

يرى الكاتب أن النشوء التاريخي لحركة الجهاد الإسلامي وانبثاقها عن جماعة الإخوان المسلمين، التنظيم الأم لحركة "حماس"، يفسر البرود بينهما والذي تطور أحيانا باتجاهات سلبية محدودة، أهمها عدم الانسجام في مرج الزهور. ولكن الجهود بعد عام ١٩٩٣ أصبحت تدور حول التنسيق أو حتى الوحدة بينهما، خاصة في ظل عدم وجود فوارق سياسية أو عقائدية بين الحركتين وفي ظل زوال السبب الذي أدى إلى تأسيس حركة الجهاد الإسلامي وهو عدم مشاركة الإخوان في الجهاد ضد الاحتلال.

على صعيد علاقة "حماس" بالمسيحيين الفلسطينيين، يشير خالد الحروب إلى أن موقف "حماس" النظري وسلوكها العملي لم يخرج عن مربعات التسامح الديني وأن الإطار العام للمجتمع الفلسطيني ظل بعيدا عن نشوب أية توترات طائفية بالرغم من وجود العنف السياسي بين التيارات المختلفة. ويستند الباحث إلى ميثاق "حماس" ومذكراتها التي تعتبر المسيحيين جزءا لا يتجزأ من

Digitized by Birzeit University Library

الشعب الفلسطيني والأمة العربية وهويتها الحضارية ولهم من الحقوق المدنية ما لغيرهم من أبناء الشعب الفلسطيني، واستمرار الإشارة إلى أعيادهم ومناسباتهم الدينية وأهمية اشتراكهم في الحياة السياسية والكفاحية للشعب الفلسطيني وفتح العلاقات المتينة مع قياداتهم الدينية والسياسية.

أما علاقات "حماس" بالحركة الإسلامية في إسرائيل فإن الطرفين ينفيان وجود علاقات أو اتصالات بينهما، لأن الإعلان عن وجود مثل هذه العلاقات هو تهديد أكيد لمؤسسات الحركة الإسلامية الاجتماعية والثقافية في إسرائيل وإحباط لإنجازاتهم البلدية والسياسية المتنامية. وقد تعرضت مثل هذه المؤسسات للإغلاق أو الاقتحام من قبل السلطات الإسرائيلية لمجرد الشكوك بوجود اتصالات بين الحركتين، واكتفت "حماس" من هؤلاء بالقيام بدور الإسناد في مجالات الإغاثة والإعلام والسياسة.

يخصص خالد الحروب الفصل الرابع للعلاقات السياسية الخارجية. فعلى صعيد العلاقات العربية يرى بأن تعيين ناطق رسمي باسم حركة "حماس" في الخارج عام ١٩٩٠ قد غيّر، بشكل جذري، من الخطاب السياسي "الحماسي" تجاه الشؤون العربية. ففي المرحلة السابقة اتصف الخطاب بالعفوية والتحرر من القيود الدبلوماسية، ولكن في المرحلة التالية اتجه الخطاب إلى لغة أكثر دبلوماسية واعتدالا وذلك بسبب تطور النضج السياسي عند الحركة وتبلور مفهوم عدم الاستعداء الإقليمي إضافة إلى وجود ممثلين للحركة على الأراضي العربية.

يذكر الباحث بعض العوائق في صوغ علاقات "حماس" بالأنظمة العربية، منها:

إشكالية الإرث السياسي والتاريخي لحركة الإخوان المسلمين في البلاد العربية، والاعتراف العربي الواسع والحاسم بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني مما أعاق توسيع علاقات "حماس" بالأنظمة العربية، والتوافق العربي على مشاريع التسوية التي ترفضها "حماس"، والحملة الأمريكية الغربية على الإسلام السياسي ووصفه بالإرهاب في فترة تنامي حركة "حماس". وأخيرا، هناك القصور الذاتي لدى الحركة نفسها، مثل قلة الزيارات للبلاد العربية ومحدودية الجهاز الإداري والسياسي للحركة خارج الأرض المحتلة. وقد يكون القصور الذاتي مبررا بسبب جوهري هو التزام الحركة بعدم إنشاء بنية تنظيمية هيكلية خارج فلسطين، والاكتفاء باعتماد كوادر سياسية وإعلامية.

حول سياسات "حماس" تجاه العلاقات العربية يشير الباحث إلى الواقعية السياسية التي اعتمدتها الحركة في تعاملها مع النظام العربي. فـ "حماس" تركت كليا الخوض في تغيير الواقع العربي للحركات الشعبية السياسية العربية ونأت بنفسها بعيدا عن أي جهد قد يحسب تدخلا في شؤون هذا القطر أو ذاك، ولم ترفع أية شعارات راديكالية باتجاه الأنظمة العربية، وحددت الخطوط العريضة في صوغ علاقاتها بالأطراف العربية مثل: رفع الإيجابيات والحذ من السلبيات، وعدم الاستعداء من قبل أي طرف، وعدم الخوض في أية معركة مع أي طرف عربي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ورفض تدخل الآخرين في شؤونها، وعدم نقل المعركة مع العدو خارج الأراضي الفلسطينية واعتبار فلسطين ساحة الصراع الرئيسية ... وغيرها.

باستثناء الخلاف العراقي-الكويتي لم يؤثر في "حماس" مباشرة أي من الخلافات العربية. فقد احتفظت لنفسها بدور المراقب مطالبة بحل الخلافات

Digitized by Birzeit University Library

في الإطار العربي، مثل أزمة مصر والسودان بشان حلايب والحرب اليمنية. كما أن "حماس" ابتعدت عن سياسة المحاور وحافظت على مقدار من الحياد، فبالرغم من وجود قيادتها في الأردن إلا ان علاقاتها مع سوريا جيدة، وبالرغم من تحالفها مع إيران إلا ان السعودية هي إحدى ساحاتها الشعبية الداعمة. كما أن "حماس" ابتعدت في خطابها السياسي والإعلامي عن الشؤون الداخلية للدول العربية واضطرت أحيانا إلى تناول شؤون داخلية عربية في حالات محدودة اغلبها صدام الحكومات مع المعارضة السياسية.

حاول خطاب "حماس"، كما يرى الكاتب، في تعامله مع الدائرة العربية للصراع التركيز على محور اساسي هو الإبقاء على اتساع المعركة مع إسرائيل وعدم اقلمتها وحصرها في الفلسطينيين. ويقوم اعتقاد "حماس" على أن التهديد الصهيوني يلاحق الشعوب والمنطقة العربية بأسرها. ونظرت "حماس" إلى جميع الأحداث الكبرى في المنطقة من منظور علاقاتها بالصراع مع إسرائيل.

وعلى الصعيد الشعبي يشير الباحث إلى تطور اهتمام "حماس" بالصعيد الشعبي سواء على المستوى النظري أو العملي مع تطور تجربة الحركة في العمل. فنظريا، أشار ميثاق "حماس" إلى "التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمثقفين في العالم العربي والإسلامي" في بند خاص، كما ان بيانات "حماس" واصلت حث هذه التجمعات على أن تكون سندا وظهيرا للفلسطينيين وبعداً استراتيجيا على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، وحددت مذكرات "حماس" سياساتها تجاه الصعيد الشعبي مثل تجنب الدخول في الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية. وهناك معلم رئيسي في سياسات "حماس" وهو أنها اعتمدت منذ البداية فكرة الاستناد شبه المطلق إلى تفاعل الحركات الإسلامية القطرية التي تولت مهمة التعبئة والتوعية للجماهير العربية بخصوص فلسطين عامة و "حماس" خاصة. وقد نجحت هذه السياسة في إقلال نقاط التماس بين "حماس" والجهات الرسمية العربية إلى حدودها الدنيا وخصوصا في ضوء التزام "حماس" عدم إنشاء بنية تنظيمية خارج فلسطين. كما يلاحظ على الصعيد الشعبي أن ملفات "حماس" تحفل برسائل التاييد والمؤازرة من الأحزاب والحركات السياسية العربية.

أما عن علاقات "حماس" بالعالم الإسلامي فيشير الكاتب إلى نفس المعوقات في الساحة العربية ونفس السياسات التي اتبعتها "حماس"، ويرى أن علاقتها بإيران هي أبرز العلاقات واهمها في الساحة الإسلامية. فـ "حماس" تعتبر إيران حليفا استراتيجيا لها ولكن دون إخلال بتوازن العلاقات التي تقيمها "حماس" مع الأطراف العربية. وتطورت علاقة "حماس" بإيران بالتدريج بدءا بالزيارات الرسمية ثم اعتماد ممثل رسمي للحركة لدى إيران، واخيرا افتتاح مكتب رسمي لها في طهران في شباط ١٩٩٢ .

على مستوى العلاقات الدولية يرى الكاتب أن ادبيات "حماس" الاولى، كالميثاق وبيانات مرحلة الانطلاق، لم تُعنَ بتبنّي خطاب ياخذ في الاعتبار إقامة العلاقات السياسية على الصعيد الدولي، واستمر طوال الثلاثة اعوام الأولى من عمر "حماس" خلط الموقف السياسي الراهن بالرؤية الفكرية للصراع وبالنظرة التاريخية. وبعد ذلك بدات نظرة "حماس" إلى البعد الدولي تنضج ولاسيما مع اكتشاف الحركة تعقيدات الوضع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين وانتظام المجتمع الدولي في سياق علاقات واعراف وقوانين دولية

Digitized by Birzeit University Library

من الصعب القفز عنها.

يقتبس الباحث من أحد كراسات "حماس" سياساتها المرحلية في العلاقات السياسية، ويذكر منها: اتصال الحركة بمختلف الأطراف الدولية بغض النظر عن خلفياتها السياسية والفكرية بما يخدم القضية الفلسطينية، وعدم تقديم التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها، وتأثر علاقتها بأي طرف دولي، إيجابا أو سلبا، حسب مواقف وسياسات هذا الطرف من القضية الفلسطينية، وحرص الحركة على عدم نقل الصراع خارج ساحة فلسطين ضد أهداف إسرائيلية وعدم توجيه الضربات لأهداف غير إسرائيلية حتى داخل فلسطين حيث ليس لها معركة مع أي طرف دولي، وتأييد قضايا التحرر العالمي والتضامن مع تطلعات الشعوب وغيرها.

يرى الباحث أن حادثة الإبعاد إلى الجنوب اللبناني عام ١٩٩٢ كانت المفصل الأهم في ترجمة السياسات المكتوبة والنظرية بشأن التعامل مع الآخر على الصعيد الدولي. فقد وفرت تلك الحادثة لـ "حماس" فرصة تاريخية لاختراق الحصار الإعلامي والسياسي المفروض عليها سواء لأسباب خارجية ضاغطة عليها أو لأسباب متعلقة بقصورها الذاتي. فـ "حماس" وجدت نفسها محط اهتمام مفاجئ ومكثّف من قبل عدة أطراف عربية ودولية.

يقول الباحث بأن أهم الاتصالات بين "حماس" والدول الأجنبية كانت تلك التي أجريت مع الجانب الأمريكي. في البداية كان الاهتمام الأمريكي بـ "حماس" يهدف، حسب قناعة "حماس"، إلى التعرف عن قرب على الحركة ومواقفها وطبيعة تفكيرها، ودرس إمكانات تغيير مواقفها السياسية أو تعديلها. ولكن، منذ أواسط عام ١٩٩٣، اتخذ الموقف الأمريكي إزاء "حماس" نهجا متشددا بالتوازي مع تصاعد عملياتها العسكرية. ففي إبريل ١٩٩٣ صنفت الولايات المتحدة "حماس" ضمن المنظمات الإرهابية، وفي يناير ١٩٩٥ أعلن الرئيس الأمريكي تجميد حسابات أشخاص أمريكيين من أصل عربي وحسابات جمعيات إسلامية في الولايات المتحدة اتهمت بأنها تمثل "حماس"، وفي يوليو ١٩٩٥ اعتقلت السلطات الأمريكية رئيس المكتب السياسي لـ "حماس"، د. موسى أبو مرزوق، لدى وصوله إلى مطار نيويورك، وفي مارس ١٩٩٦ وقفت الولايات المتحدة خلف عقد مؤتمر شرم الشيخ الموجه أساسا ضد "حماس".

أما على صعيد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فقد تحدثت سياسات "حماس" عن اعتراف الحركة بالقرارات التي تتوافق مع حقوق الشعب الفلسطيني، ورفضها القرارات التي تصادر تلك الحقوق. ويرصد الكاتب تصاعد استخدام "حماس" للغة القانون الدولي ومواثيق الشرعية الدولية مع تصاعد الحملة الدولية عليها، وصارت "حماس" توجه خطابات ورسائل متكررة إلى المؤسسات الدولية، كالصليب الأحمر ومجلس الأمن والأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة.

أما عن الموقف الإسرائيلي تجاه الظاهرة الإسلامية في الأرض المحتلة، فإن الباحث ينفي التقويمات المتناقضة بهذا الشأن، مثل الادعاء بأن المدّ الإسلامي هو صنيعة إسرائيل كما يقول خصوم "حماس"، أو أن الموقف الإسرائيلي كان عدائيا بصورة دائمة كما يقول الإسلاميون أنفسهم، أو أن إسرائيل تساهلت وغضت النظر عن تطور حركة المدّ الإسلامي كما تقول إسرائيل. ويتبنى الباحث تقويما رابعا مضمونه أن الموقف الإسرائيلي من الظاهرة الإسلامية اتسم بالحيرة والارتباك وعدم القدرة على الحسم، ويرد ذلك بعدة

Digitized by Birzeit University Library

اسباب، منها: أن إسرائيل قبل الانتفاضة سمحت لمئات المؤسسات بالعمل، ومنها مؤسسات لمنظمة التحرير وفصائلها وليس لمؤسسات إسلامية فقط، ما دامت تلك المؤسسات ليس لها أي طابع عسكري. وكذلك، لم يكن سهلا على إسرائيل وضع الصراع في إطار عقائدي يقود إلى تأليب المشاعر الدينية بمواجهة التيار الإسلامي قبل انخراطه بالعمل العسكري. كما أن المدّ الإسلامي في الأرض المحتلة لم يكن ظاهرة معزولة عن سياق تحول تاريخي اجتماعي مرّ في المنطقة مثل المدّ الإسلامي في الأردن ومصر ولبنان والجزائر وإيران، مما جعل الصحوة الإسلامية في فلسطين جزءا من ظاهرة، لا ظاهرة معزولة.

يرصد الباحث عدة محاولات إسرائيلية لإجراء حوار مع "حماس"، سواء من خلال استدعاء رموزها أو مقابلتهم في السجون أو في تصريحات رسمية صريحة، كتصريح رابين و موشيه شاحال في عام ١٩٩٤، إلا أن "حماس" استمرت في رفض المحاولات الإسرائيلية لفتح قنوات اتصال، وأعلنت أكثر من مرة أن اللغة التي بينها وبين إسرائيل هي المقاومة.

يتناول الفصل الخامس فكر "حماس" وممارستها السياسية تجاه بعض القضايا، مثل التعددية السياسية والانتخابات والعمل الاجتماعي والعمل العسكري. فعلى صعيد التعددية السياسية يقتبس الباحث مواداً من ميثاق "حماس" وبعض مذكراتها تشير إلى موقفها المعترف بالآخر والمقرّ بوجوده والمتعامل معه، ويذكر أن مشاركة "حماس" في مختلف الانتخابات دليل على ذلك. فقد تعاملت "حماس" مع الفصائل الفلسطينية بمختلف أشكال طيفها الفكري والسياسي ولم تتحفظ عن التعامل مع أي منها لاي اعتبار من الاعتبارات، وكان موقف الشيخ أحمد ياسين بارزا في هذا المجال حين قال في مقابلة صحفية عام ١٩٨٩ بانه يرضى بخيار الشعب الفلسطيني حتى لو كان مخالفا لرأي "حماس" ومعارضا لإقامة دولة إسلامية وحتى لو فاز الحزب الشيوعي نفسه. ويمتدح الكاتب موقف "حماس" من تطبيق التعددية بانها أعلنت معارضة الحكم الذاتي ولكن دون استخدام العنف، كما أنها بقيت بعيدة عن أسلوب الاغتيال السياسي وتصفية الخصوم رغم أن هذا الأسلوب استخدم ضدها.

أما الانتخابات فلها، كما يصف الباحث، موقع أثير في فكر "حماس" السياسي واهتمامها وممارستها، بل حتى في تكوينها التاريخي. ومع أن "حماس" شاركت في العديد من الانتخابات التي تجري في الأرض المحتلة وتطالب باعتماد الانتخاب كوسيلة لفرز الممثلين وتعارض مبدأ التعيين، إلا أنها تميز بين نوعين من الانتخاب: الانتخابات ذات الطابع النقابي الخدماتي، مثل الانتخابات الطلابية والبلدية والنقابية، وقد شاركت فيها "حماس" بحضور فاعل، والانتخابات السياسية المرتبطة بمشاريع التسوية، وقد عارضتها "حماس" في موقف اختلطت فيه الأوراق.

في البدايات الأولى أبدت "حماس" تأييدها لتمثيل الفلسطينيين عن طريق الانتخاب وطالبت اكثر من مرة بإجراء انتخابات للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات ولكن تحت إشراف دولي وبعد طرد الاحتلال. ويشير خالد الحروب إلى أن هذا الموقف لم يصمد طويلا، مشيرا إلى المرونة التي أبداها الدكتور محمود الزهار في تصريحاته والشيخ أحمد ياسين في رسائله وثلاثة من رموز "حماس" في غزة في تقدمهم لانتخابات المجلس التشريعي ثم انسحابهم. ومع ذلك، فقد استقر رأي الحركة على مقاطعة الانتخابات السياسية، أي انتخابات المجلس التشريعي، بسبب كون المجلس المنتخب إفرازا من إفرازات اتفاق أوسلو

Digitized by Birzeit University Library

ومحكوما بسقفه، مما يعطي الشرعية لاتفاقات التسوية ويجعل مهمة المجلس المرتقب توقيع الخطوات المقبلة لمراحل الحل النهائي، إضافة إلى الاعتراض على حرمان فلسطينيي الشتات من الانتخابات وآلية مشاركة فلسطينيي القدس فيها. ويرى الباحث أن حركة "حماس" واجهت مازقا بشان الانتخابات، ويكمن ذلك في أن ضرورات السياسة والبقاء في واجهة الاحداث وتامين غطاء سياسي وحتى غطاء أمني لها كانت تدفعها إلى المشاركة، بينما كانت ضرورات التمسك بالمبادئ والشعارات الرئيسية التي رفعتها "حماس" ضد مشاريع أوسلو ومدريد تقتضي منها الانسجام مع نفسها وعدم خوض الانتخابات.

حول العمل الأهلي والاجتماعي يشير الباحث إلى وجود ارتباط وثيق ولافت للنظر بين فكر "حماس" الاجتماعي وبين رؤاها وممارستها السياسية، ويعود ذلك إلى استغراق الحركة الأم (الإخوان المسلمين) أعواما طويلة بالقضية الاجتماعية حيث سيطر الاجتماعي/ التربوي على السياسي وكان التغيير الاجتماعي مرحلة ضرورية لإحداث التغيير السياسي. وحسب فهم "حماس" فإن عملية البناء الاجتماعي على اسس عقائدية هي عملية ضرورية وموازية لعملية مواجهة الاعداء وللتحرير، وان تحصين المجتمع بالتربية الدينية كان من أجل تحقيق صلابة جماعية على مستوى مجتمعي تجعل المجتمع برمته قادرا على مواجهة الاحتلال. ولذلك، مزجت "حماس" بين الخطاب الاجتماعي/التربوي الإسلامي والخطاب الوطني المقاومي ووظفت كلا منهما في خدمة الآخر. وكان توسيع البنية التحتية للخدمات الاجتماعية الخيرية، مثل لجان الزكاة، وهيئات الإغاثة، والعيادات الطبية، والأندية الثقافية والرياضية، من اهم قنوات الاتصال والتاثير في قطاعات من الشعب الفلسطيني.

أما العمل العسكري فقد شكل بالنسبة لحركة "حماس" مصدرا مهما من مصادر الشعبية الجماهيرية من ناحية، ومصدرا اساسيا للشرعية السياسية من ناحية أخرى. ويرى الباحث أن الاهتمام بالعمل العسكري وممارسته هو ترجمة طبيعية لرؤية "حماس" لأسلوب وأدوات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، أي الجهاد أو الكفاح المسلح فقط. وقد حددت "حماس" العلاقة بين السياسي والعسكري بأن العمل السياسي هو استكمال للعمل العسكري الذي هو استراتيجية ثابتة، أما المتغير فهو في الأدوات والتوقيت. ويضيف الباحث أن عمل "حماس" العسكري واجه مازقا حقيقيا بعد قدوم السلطة الفلسطينية ووقفت "حماس" بين خيارين: إما استمرار العمل العسكري ضد الأهداف الإسرائيلية بما يجره ذلك من احتمالات صدام مع السلطة، وإما تجميد العمل العسكري وتفادي الحرب الأهلية مع ما يجره ذلك من فقدان "حماس" لتميزها العملي على أرض الواقع ومخاطر تسييس الحركة وتدجينها.

في الخلاصة يتوقع الباحث أن تنحو "حماس" منحىً سياسيا صرفا مجمدة العمل العسكري فترة مؤقتة، وفي المقابل من الممكن جدا أن تنشق عن "حماس" مجموعات من الشباب العسكريين الغاضبين، الأمر الذي لا يؤثر على "حماس" وحدها بل على إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمفاوضات عامة. ويتوقع الباحث استمرار "حماس" كحركة شعبية ذات حضور غير مشكوك فيه. ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، خلعها من الجذور. كما أن محاولة تطويق موارد دعم "حماس" الخارجية لن تؤدي إلى القضاء على بنيتها التحتية بسبب وجود بدائل داخلية. ويخلص الباحث إلى أن مستقبل أهداف "حماس" مرتبط بعوامل

Digitized by Birzeit University Library

خارجة عن الإطار الفلسطيني ومرتبطة بدائرة عوامل أوسع، بؤرتها ميزان القوى الإقليمي والدولي وموقع إسرائيل فيه.

مما يتميز به الكتاب بروز عملية التوثيق بشكل جيد واستخدام مراجع ووثائق في جوهر الموضوع. ويتضح أن العديد من الوثائق التي استخدمها الباحث هي وثائق غير منشورة أو رسائل من الشيخ أحمد ياسين في سجنه أو مقابلات خاصة مع المسؤولين من الصف الأول في حركة "حماس"، مما يعني أن الباحث تمكن من الحصول على معلومات موثقة ومن مصادرها الأولية بشكل أغنى البحث.

وبالرغم من شهرة الباحث بميوله الإسلامية، إلا أنه اعتمد على مراجع وأبحاث مؤلفين ذوي ميول أخرى إضافة إلى وثائق "حماس" نفسها وتوخى الموضوعية في تحليله. فنجده يعتمد كثيرا على ميثاق "حماس" ولكنه لا يتردد في دعوتها إلى إعادة النظر فيه من الأساس، ويبدو متوازنا في شرح ما لـ "حماس" وما عليها، ولكنه، بشكل عام، حلّل الكثير من الجوانب غير المعروفة.

منهجية البحث كانت منسجمة مع أسلوب التحليل الذي جمع بين تحليل المضمون والبعد الزمني والسياق الموضوعي. ومما نلاحظه غياب التحليل المقارن بين تجربة "حماس" وتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، مثلا، في فصل مستقل. فبدلا من تناثر بعض الجوانب القليلة من المقارنة في ثنايا الكتاب فإنه يفضل لو خصص فصلا واحدا مثلا لإجراء المقارنة بين التجربتين في جوانب كثيرة.

عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

اضواء على التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من قبل إسرائيل لعام ١٩٩٧، (نيويورك، آذار (مارس) ١٩٩٧).

صدر هذا التقرير عن منظمة حقوق الإنسان التي تأسست عام ١٩٧٨ . تقوم هذه المنظمة بمراقبة مدى تطبيق حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً في دول افريقيا والقارتين الامريكيتين وآسيا والشرق الأوسط. وتعد هذه المنظمة من كبرى منظمات حقوق الإنسان الأمريكية غير الحكومية، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك.

يبدأ التقرير بعنوان فرعي أسماه التقرير "التطورات على صعيد حقوق الإنسان". وبمراجعة هذا الجزء من التقرير نلاحظ أنه يقصد الجانب الإسرائيلي وموقفه من موضوع حقوق الإنسان الفلسطيني، وعدم إشارته إلى ذلك صراحة تثير الاستغراب رغم أنه أشار إلى ذلك لدى الحديث عن السلطة الفلسطينية وحقوق الإنسان.

وفي الفقرة الرئيسية الأولى من هذا الجزء يوحي التقرير على نحو غير متواز بأن الإجراءات الإسرائيلية المنافية لحقوق الإنسان جاءت نتيجة لعمليات التفجير التي وقعت في شهري شباط وآذار ١٩٩٦، فكما يقول التقرير "أودت عمليات التفجير التي وقعت داخل إسرائيل بحياة ٥٨ شخصاً معظمهم من المدنيين".

ويضيف التقرير "ردت إسرائيل على ذلك بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٦٧".

ولدى حديثه عن الإجراءات الإسرائيلية الجديدة المناهضة لحقوق الإنسان والمتمثلة ولأول مرة بإغلاق وحظر التنقل داخل الضفة الغربية، أشار التقرير مرة أخرى إلى أن هذه الخطوة جاءت "في أعقاب أربع عمليات انتحارية"، الاّ أنه بعد ذلك تحدث عن معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة هذه السياسة، حيث نتج عن هذه الإجراءات كما جاء في التقرير "أزمة إنسانية بسبب منع إسرائيل دخول المواد الغذائية والطبية ومؤن الاغاثة. ومنعت السلطات الإسرائيلية تنقل العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى وسيارات الاسعاف، الأمر الذي أدى إلى وقوع تسع حالات وفاة على الأقل خلال الأيام العشر الأولى من الإغلاق" مشيراً ومحملاً السلطات الإسرائيلية المسؤولية عن حالات الوفاة هذه بقوله "ان هذه الحالات كان من الممكن إنقاذها".

Digitized by Birzeit University Library

واكتفى التقرير بجملة مقتضبة عن حالات الحصار لمدن وقرى ومخيمات بأكملها لينتقل بعد ذلك إلى اعتقال أقارب مشتبه بتورطهم في عمليات التفجير وهدم منازل تسعة من المتهمين في هذه العمليات تاركاً افراد عائلاتهم بلا ماوى. ويخلص التقرير بذلك إلى أن هذه الخطوات "بدت وكأنها تهدف إلى معاقبة السكان الفلسطينيين ككل وليس تفادي وقوع أحداث عنف جديدة مشكلة هذه الخطوات، من حيث حجمها وطبيعتها العشوائية، عقاباً جماعياً يحرمه القانون الدولي".

وعلى نحو سريع وخجول أشار التقرير إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ومنع مئات الطلاب من الوصول إلى المدارس والجامعات "بشكل تعسفي في أغلب الأحيان".

يعترف التقرير بعد ذلك بأن انتخاب بنيامين نتنياهو قد أوصل عملية السلام إلى طريق مسدود وزيادة التوتر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بسبب اصرار إسرائيل على تعديل اتفاق الخليل والاستمرار بمصادرة الأراضي لتوسيع المستوطنات وهدم عشرات المنازل لاسيما مركز "اللقلق" الذي يقدم خدمات للمعاقين في القدس الشرقية وقرار فتح النفق في ٢٥ أيلول ١٩٩٦ . لكن التقرير الذي يشير إلى أن فتح هذا النفق قد أدى إلى اندلاع مواجهات جرح فيها أكثر من ٣٠ فلسطيني وقتل ٦٢ فلسطينياً و ١٥ جندياً إسرائيلياً، تجاهل بصورة متعمدة الاشارة على نحو أكثر تفصيلاً إلى حجم الخسائر الفلسطينية لاسيما في الأرواح وتحديداً في الأطفال والنساء وأن غالبية الضحايا كانوا من المدنيين وأن عمليات القتل جرت من قبل جنود إسرائيليين ضد فلسطينيين مدنيين وفي حالات لم تكن فيها حياة الإسرائيليين مهددة. وكذلك، اكتفى التقرير بالقول بأن النفق "يقع قرب أماكن مقدسة اسلامية ويهودية وذلك لاستخدامه في أغراض السياحة"، والتقرير بذلك يجافي الحقيقة ويقوم بعملية تضليل للرأي العام بذكره أن النفق يقع بالقرب من أماكن اسلامية ويهودية مقدسة وفتح لأغراض سياحية، ولم يشر إلى أن الفلسطينيين اعتبروا عملية فتح النفق تهديداً مباشراً وخطيراً للأماكن الاسلامية المقدسة، وأن هذه الخطوة قد تؤدي إلى انهيار قبة الصخرة والمسجد الأقصى، حيث أن الإسرائيليين أرادوا بفتح النفق استخدامه لأغراض البحث عن الهيكل المزعوم.

وفي معرض حديثه عن عمليات الاعتقال والتعذيب في السجون الإسرائيلية يوضح التقرير أن السلطات الإسرائيلية استمرت بالتحرش بالأشخاص الذين يشتبه بكونهم إسلاميين أو معارضين لاتفاقية السلام واعتقلت في هذه الفترة ١٤٠٠ فلسطيني. واستعرض التقرير عدد السجناء وفقاً للإحصائيات الإسرائيلية حتى أيلول / سبتمبر ١٩٩٦ . فهناك ٢٣٣٥ شخصاً يمضون أحكاماً بالسجن و ٦٧٧ يجري التحقيق معهم وينتظرون تقديمهم للمحاكمة و ٢٩٤ يخضعون للاعتقال الاداري و ١٤٨ مواطناً من دول عربية. ويلاحظ في هذه الفقرة أن التقرير تحاشى استخدام كلمة السجناء السياسيين الفلسطينيين مفضلاً استخدام السجناء الأمنيين كما تصفهم إسرائيل.

ويشير التقرير بعد ذلك إلى أن أجهزة الأمن الإسرائيلية قامت بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين وذلك باستخدام أساليب قاسية مثل "هز الرأس" والضرب والشبح. ويتطرق التقرير إلى أن الحكومة الإسرائيلية بإقرارها قانوناً، أرادت أن يفهم من فحواه بأنه يحرم ممارسة التعذيب لكنه يسمح بممارسة "ضغط" على المتهمين تكون بذلك قد قامت (أي الحكومة

Digitized by Birzeit University Library

الإسرائيلية) في واقع الأمر بتشريع ممارسة التعذيب وسوء المعاملة.

ويختتم التقرير هذا الجزء بالإشارة إلى لقاء أجرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" مع مسؤول كبير في جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك) واسمه اهود ياتوم يعترف فيه بقتل فلسطينيين اختطفا حافلة إسرائيلية عام ١٩٨٤ وذلك بتحطيم جمجمتيهما بحجر.

ينتقل التقرير بعد ذلك للحديث عن أوضاع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية ويرى أنها قد تدهورت خلال العام المنصرم، حيث قامت السلطة الفلسطينية بحملة اعتقالات جماعية، "غالباً ما كانت تعسفية للأشخاص المتهمين بانهم نشطاء أو معارضين لمسيرة السلام". كما مارست أجهزة الأمن الفلسطينية التعذيب وسوء المعاملة بشكل منتظم مما أدى إلى حالة وفاة واحدة على الأقل، واقتحام قوات الأمن الفلسطينية لجامعة النجاح، حيث استخدمت قوات الأمن الهراوات والغاز المسيل للدموع والأسلحة النارية مما أدى إلى جرح (١٢) طالباً، وفي مظاهرات في طولكرم قتل شخص وجرح آخر، بالاضافة إلى اعتقال صحفيين (ماهر العلمي) من جريدة القدس، والاعتداء بالضرب على مصور صحفي (خالد زغاري) من "الاسوشياتيدبرس"، وتقديم اكثر من خمسين شخصاً لمحاكمات قضائية لا تتوفر فيها أسس المحاكمات العادلة لاسيما محاكمات محكمة أمن الدولة.

ويعزو التقرير تدهور حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة اسباب رئيسية هي:

- عدم تسامح السلطة الفلسطينية مع المعارضة الداخلية وعدم استعدادها لقبول اي نوع من المعارضة.

- الضغوط المكثفة من جانب إسرائيل والولايات المتحدة من أجل "مكافحة الإرهاب"، فقد امتدح نائب الرئيس الأمريكي آل غور محاكمات محكمة أمن الدولة الفلسطينية رغم وجود دلائل على انتهاكها لحقوق الإنسان.

- تعدد أجهزة الأمن الفلسطينية والتي وصلت إلى (١١) جهازاً على الأقل، حيث أن تخصصات هذه الأجهزة ما زالت غير واضحة، وهناك تداخل في المهام وتنافس فيما بينها، بالإضافة إلى افتقار أجهزة الشرطة للتدريب والخبرة.

ورغم كل ما سلف وتعرض مجموعات حقوق الإنسان الفلسطيني للضغط من قبل السلطة الفلسطينية، حيث تعرض د. اياد السراج - كما يذكر التقرير - للاعتقال مرتين، واعتقال محمد دهمان مدير مؤسسة الضمير لدعم المعتقل، الاّ أن السلطة الفلسطينية لم تقم بإغلاق مكاتب أي من منظمات حقوق الإنسان أو منعها من ممارسة نشاطها.

ويشير التقرير إلى حالات جرى فيها رفض السلطات الفلسطينية السماح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة مراكز الاعتقال، وسمحت احياناً أخرى للمحامين ولبعض النشطاء في مؤسسات حقوق الإنسان القيام بهذه الزيارات.

وتطرق التقرير إلى الانتخابات التشريعية الفلسطينية واصفاً إياها بانها كانت بشكل عام عادلة وحرة. لكن الغريب في هذا الجزء من التقرير انه ساوى بين التجاوزات الفلسطينية والإسرائيلية فيما يتعلق بمسالة الانتخابات التشريعية، فساوى بين قيام السلطات الإسرائيلية باعتقال واحتجاز وترهيب بعض المرشحين ومؤيديهم من المعارضين لعملية السلام

Digitized by Birzeit University Library

وكذلك منع مرشحي القدس من القيام بالدعاية الانتخابية الحرة وإعاقة وصول السكان ومراقبي الانتخابات إلى مراكز الاقتراع، في حين لم يشر التقرير إلى التجاوزات الفلسطينية، الاّ في قيام السلطة بحرمان بعض المرشحين من الحصول على فرص متساوية للدعاية في وسائل الاعلام الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وتكرار هذا الأسلوب في غير مكان من هذا التقرير (أنظر ص ٤٩، حول استهداف نشطاء في مجال حقوق الإنسان من قبل السلطة وإسرائيل) يؤثر على حيادية ومصداقية هذا التقرير.

وينهي التقرير هذا الفصل بإجراء تقييم عام لموقف كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من مسألة حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية وإسرائيل، ويرى أن الاتحاد الاوروبي رغم كل ما يقدمه من دعم مادي لكل من السلطة وإسرائيل، الاّ أنه لم يتصرف بحسم لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، فقد تغاضت الحكومات الاوروبية توجيه لوم علني لانتهاكات السلطة الفلسطينية. أما بالنسبة لإسرائيل فقد ركزت الحكومات الاوروبية على الاضرار الناتجة عن الاغلاق الإسرائيلي.

يرى التقرير أن الولايات المتحدة قد تجاهلت إلى حد كبير مسألة احترام حقوق الإنسان في تعاملها العلني مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية. "وفي اثر قيام السلطة الفلسطينية بحملات اعتقال متكررة وتعسفية في أغلب الأحوال وتعذيب المتهمين، مدحت حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل الرئيس عرفات على اظهار اصراره في الحرب ضد "الارهاب"، وكانت الرسالة الأمريكية الواضحة أن الانتهاكات التي ترتكب بإسم الأمن مشروعة ولن تنتقد علنياً". ويشير التقرير إلى أن الحالة الوحيدة التي تدخلت فيها الولايات المتحدة لابلاغ السلطة الفلسطينية قلقها من انتهاك حقوق الإنسان كانت قضية د. اياد السراج.

يورد التقرير ثلاثة أمثلة في نهاية هذا الفصل لمسألة حقوق الإنسان وعلاقة الولايات المتحدة وإسرائيل بهذه القضية وهذه الأمثلة هي: سحب الولايات المتحدة تأييدها لقرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في أعقاب أحداث النفق، وعدم التزام واشنطن بتقديم مساعدات تعهدت بها بقيمة (٢٢٥) مليون دولار، حيث تمت إعاقة صرف أكثر من نصف هذا المبلغ وقد خصصت هذه المبالغ لدعم وتطوير الديمقراطية وبناء المؤسسات في المناطق الفلسطينية، وتركيز مؤتمر شرم الشيخ على الوقاية من "الارهاب" دون اية اشارة إلى احترام حقوق الإنسان التي انتهكت بشكل متكرر.

كل هذه الامثلة توصلنا إلى نتيجة واحدة وهي أن الولايات المتحدة وإسرائيل غير معنيتين بحقوق الإنسان الفلسطيني، بل انهما مستعدتان لممارسة الضغوط على السلطة وعلى نحو دائم لانتهاك حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية، والتغاضي على نحو سافر عن انتهاكات السلطات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

عدنان عودة
مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر آفاق الاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية

٢-١٩٩٧/٧/٣

عقد مؤتمر "آفاق الاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية" في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ما بين ١٩٩٧/٧/٣-٢ برعاية كل من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وبلدية نابلس، وغرفة تجارة وصناعة نابلس وجامعة النجاح الوطنية والمركز الدولي لدعم القطاع الخاص، ومؤسسة فريديش ناومان الألمانية وبرنامج تطوير للمشاريع الانتاجية. وعقدت خلال المؤتمر خمس جلسات اضافة إلى الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية، قدم فيها العديد من الباحثين أوراقاً متنوعة حول الاستثمار في جميع الجوانب الاقتصادية وخصوصاً القطاع الصناعي والزراعي والمصرفي وغير ذلك، وفيما يلي استعراض موجز لبعض الابحاث والأوراق التي عرضت في المؤتمر.

الأوضاع الاقتصادية والمناخ الاستثماري

قال د. محمد زهدي النشاشيبي- وزير المالية أن من حقنا تغيير الواقع وما خلفه الاحتلال الإسرائيلي، ومن واجبنا أن نضع أسساً جديدة للتنمية الاقتصادية وفقاً لأسس الشرعية الدولية. فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى هزات عنيفة خلال السنوات الأربعة الماضية، حيث أدت تلك الهزات إلى تراجعات كبيرة في متوسط دخل الفرد الذي انخفض بمعدل ٣٦٪ ، أما الناتج القومي الاجمالي فقد انخفض أيضاً بنسبة ١٨,٤٪ وذلك خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٦ . وكان ذلك نتيجة للإجراءات الإسرائيلية (الإغلاقات) التي عرقلت عملية النمو والتنمية، والتي كبدت الشعب الفلسطيني خسائر كبيرة قدرت بـ ٦,٥ بليون دولار، إذ فاقت الخسائر أضعاف ما قدم للشعب الفلسطيني وللسلطة الوطنية من مساعدات ومنح دولية منذ قيامها .

وأشار إلى أن السلطة الوطنية منذ قيامها تعمل وما زالت تباشر أعمالها ونشاطاتها الكثيرة في إصلاح التشوهات التي أحدثتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وتقوم جاهدة على إحداث تنمية حقيقية في المناطق الفلسطينية وذلك من أجل اللحاق بالتطورات الحديثة. فقد قامت السلطة الوطنية بإصدار بعض القوانين الاقتصادية الضرورية من أجل تشجيع عملية الاستثمار في

Digitized by Birzeit University Library

المناطق الفلسطينية وذلك من أجل المساعدة في خلق مناخ استثماري مناسب، وعملت أيضاً على عقد اتفاقية مع صندوق ضمان الاستثمار التي يضمن بموجبها البنك الدولي الاستثمارات الأجنبية والخارجية في فلسطين إضافة إلى عقد اتفاق حول تنمية قطاع الإسكان.

ودعا د. النشاشيبي البنوك التجارية العاملة في فلسطين إلى إنشاء صندوق برأس مال قدره ٦٠٠ مليون دولار من أجل إقامة البنى التحتية والمرافق العامة والاسكانات وكذلك المشاريع السياحية. وهاجم د. النشاشيبي البنوك بشكل حاد لإحجامها عن عملية الإقراض للقطاعات الاقتصادية وخصوصاً الصناعية والزراعية وقطاع الاسكان، وقال إن البنوك في العالم تسخر ٣٠٪ من حجم تسهيلاتها الائتمانية إلى قطاع البناء، كما دعا إلى تشكيل هيئة عامة تضم في عضويتها عدداً من ممثلي السلطة الوطنية والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث العلمي يناط بها دراسة فرص وآفاق الاستثمار المستقبلي ووضعها أمام صانعي القرار، وذلك من أجل مواجهة التحديات العالمية الكبيرة وخصوصاً التكتلات الاقتصادية واتفاقية الجات (GATT).

أما السيد خالد سلام المستشار الإقتصادي للرئيس ياسر عرفات فقد تحدث عن الوضع الاقتصادي العام والتوجهات الاقتصادية للسلطة الوطنية. وقال أن السلطة الوطنية واجهت وما زالت تواجه عقبات كبيرة خلفها وما زال يضعها الاحتلال الإسرائيلي، إذ تسعى السلطة الوطنية إلى إصلاح الاختلالات وتذليل تلك العقبات والمعوقات التي تقف أمام عملية الاستثمار في المناطق الفلسطينية.

وأضاف السيد سلام أنه لا بد من العمل على تضييق الفجوة بين القطاع الخاص والسلطة الوطنية، ولا بد من وجود التعاون الوثيق بينهما من أجل تسيير الحياة الاقتصادية من خلال إصدار القوانين والاجراءات التي تحكم أمور الشعب. وتحدث أيضاً عن الاحتكارات المباشرة لدى السلطة الوطنية، والتي حددت جدولاً زمنياً لتدخلها في النشاط الاقتصادي حيث جاء هذا التعهد على لسان الرئيس ياسر عرفات ووزير المالية. وأضاف أن ليس للسلطة إحتكار على الكثير من القطاعات وخصوصاً البنوك والمواصلات والاتصالات والزراعة والصناعة والسياحة وغيرها، حيث أنها لم تتدخل إلا في قطاع الطاقة (البترول) وتجارة الاسمنت وذلك لاسباب فنية ترى السلطة أنها الأجدر في إدارتها.

ودعا السيد سلام إلى منع الهدر الضريبي، وطالب كل مكلف بدفع ما عليه من ضرائب حيث أن لدى السلطة الوطنية تهرباً ضريبياً يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار لدى إسرائيل لا تستطيع إستعادتها بسبب عدم التزام تجارنا بتسليم فواتير المقاصة. وأضاف أن تحقيق التنمية الاقتصادية ملقى ليس فقط على عاتق السلطة الوطنية بل أيضاً يجب أن يلعب فيه القطاع الخاص الدور الاكبر، فهنالك أولويات لكل منهما يسعى إلى تحقيقها.

Digitized by Birzeit University Library

وتحدث د. هشام عورتاني رئيس الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية حول رأس المال المغترب واحتياجات التنمية له مشيراً إلى حصول انخفاض كبير على الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد عملية السلام بشكل حاد، مثل انخفاض حجم الاستثمار الكلي بنسبة ٥٢٪ منها ٢٠٪ في العام ١٩٩٦ وحده، وكذلك انخفاض متوسط دخل الفرد بنسبة ٣٦٪ والدخل القومي بنسبة ١٨٪. وأضاف عورتاني أن حجم الاستثمار لسنة ١٩٨٨ كان ١,١ مليار دولار أما في الوقت الحالي فلا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار، أي أننا بحاجة إلى ضخ ٨٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الخاصة، مع العلم أنه قد حصل ارتفاع في استثمار القطاع العام بنسبة ١٠٩٪.

ذكر د. عورتاني أنه قد حصلت مؤخراً تراجعات اقتصادية خطيرة وأنه يجب بذل المستحيل لوقف مسلسل التدهور الاقتصادي والاحباط واليأس الذي يعم المجتمع الفلسطيني، إذ يجب بذل كل جهد مستطاع لتنشيط عملية البناء في فلسطين والذي يرتكز أولاً وأخيراً على جهود القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة.

وأضاف د. عورتاني: لدينا فرص استثمارية كثيرة ناجمة عن التسهيلات التجارية المقدمة من دول الاتحاد الاوروبي وأمريكا والتي حظينا منها بمعاملة قل نظيرها. وهنالك فرص تمويلية موجهة للقطاع الخاص في فلسطين من قبل جهات دولية وكذلك ظهور الانفتاح الاقتصادي على التجارة والمشاريع المشتركة مع الدول العربية الشقيقة إضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الجديدة التي عقدت مع إسرائيل والتي تفتح آفاقاً كبيرة للتعاون التجاري مع عرب ١٩٤٨ وإسرائيل أيضاً. ودعا د. عورتاني إلى ضرورة إقامة مؤسسة استشارية تستهدف القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع والفرص الاستثمارية .

وتحدث د.عورتاني عن التطورات التي ساعدت على تهيئة المناخ الاستثماري بعد قيام السلطة الوطنية ومنها: استتباب الامن في ربوع الوطن، ترسيخ الديمقراطية وحرية الرأي في فلسطين حيث كانت تجربة الانتخابات للمجلس التشريعي هي إحدى انعكاسات المناخ الديمقراطي في هذا البلد، إصدار بعض القوانين الاقتصادية التي تحكم أمور الشعب رغم عدم اكتمالها، وبناء العديد من المؤسسات الحكومية كالوزارات والمكاتب التي تشرف على أمور الشعب إضافة إلى ترسيخ مبادئ النظام الاقتصادي الحر في فلسطين والذي يقوم على أساس المبادرات الذاتية.

وانتقد د. عورتاني التوجهات الاحتكارية التي تقوم بها السلطة الوطنية لما لها من نتائج سلبية كبيرة، وتحدث أيضاً عن ظاهرة تعدد الاجهزة المعنية بالاقتصاد وازدواجية خدماتها وتضاربها في بعض الاحيان وذلك لعدم توضيح السلطات والمسؤوليات التي يجب عليها القيام بها. وانتقد كذلك تضخم عدد العاملين في الاجهزة الحكومية وخصوصاً فيما يتعلق بالاقتصاد القومي كما هو موجود في الدول النامية، إضافة إلى ترهل الجهاز الحكومي وتفاقم مشكلة البطالة

Digitized by Birzeit University Library

المقنعة. وقال بأن تحسين المناخ الاستثماري بحاجة ماسة إلى التغلب على الانتقادات السابقة إضافة إلى إصدار القوانين والانظمة وتوفير البنية التحتية وغير ذلك.

وأخيراً دعا د. عورتاني رجال الاعمال المحليين والقادمين من الخارج إلى المبادرة بالاستثمار في فلسطين والبدء بإقامة المشاريع وتحمل المخاطرة من واقع الحس والشعور الوطني دون إعطاء الأولوية الاولى لمعدل العائد رغم توفر الكثير من الفرص الاستثمارية المجدية. فالواجب الوطني يؤخذ فوق كل اعتبار. والبداية صعبة وشاقة وهي بحاجة إلى بذل كل جهد ممكن من أجل الصمود والبناء.

وألقى السيد سمير حليلة وكيل وزارة الاقتصاد سابقاً ورقة تناول فيها الاطار التنظيمي للتجارة الخارجية الفلسطينية التي يشترك فيها القطاع الخاص والعام. وقال في كلمته إن القطاع الخاص يريد أن يسوق منتجاته محلياً أو خارجياً ومن أجل ذلك يجب على القطاع العام تحضير ما هو مطلوب من إجراءات وقوانين وأنظمة لعملية الاستيراد والتصدير التي تعتبر من أكبر العقبات أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والتجارة بشكل خاص. ورأى أن هناك سببين يؤثران على عملية التطور: الاول خارجي وهو الاكثر تأثيراً ويتمثل في وجود إسرائيل واجراءاتها التعسفية. والثاني داخلي يأتي من قبل السلطة لعدم قيامها باصدار قوانين وانظمة تجارية تنظم عمليات الاستيراد والتصدير.

وتحدث عن إجراءات إسرائيل بشأن التجارة الخارجية والتي هدفت من خلالها إلى تدمير التجارة الخارجية الفلسطينية وبالتالي شل الوضع الاقتصادي العام وقطع أواصر التعاون والتبادل التجاري ما بين فلسطين والعالم الخارجي. مشيراً إلى أن إسرائيل لم تسمح إلا لـ ٦٠ تاجراً فلسطينياً بالاستيراد من الخارج، وموضحاً أن السياسة التجارية الاسرائيلية كانت عبارة عن مزيج من السياسات الأمنية والعسكرية والسياسية والتي هدفت من خلالها إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بتبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي. وبعد أن تسلمت السلطة الوطنية زمام الأمور في المناطق الفلسطينية وقامت بإصدار بعض القوانين التجارية والأنظمة، كقانون الوسم التجاري وقانون الوكالات، وصل عدد التجار القادرين على الاستيراد من الخارج إلى ١٦٠٠ تاجر فلسطيني.

وتمحور حديث السيد حليلة حول ثلاث قضايا وهي:

١ . تبني السلطة الوطنية نظام الاقتصاد الحر كمبدأ أساسي للحياة الاقتصادية .

٢ . موضوع الصلاحيات. فالمسؤول الأول عن موضوع التجارة هو وزارة الاقتصاد والتجارة رغم وجود العديد من الجهات التي تتدخل في هذا الموضوع، إذ يجب تحديد الجهة المسؤولة عن موضوع التجارة من أجل أن تكون المرجعية الأولى للتاجر الفلسطيني إضافة إلى تسيير أموره التجارية. فغياب المرجعية القانونية تشكل مشكلة كبيرة للسلطة والقطاع

Digitized by Birzeit University Library

الخاص. فإلى من ترفع القضايا وبناء على أية قوانين تحل المشاكل والخلافات التي تقع بين القطاع الخاص والسلطة؟

٣ . عدم انكار إنجازات السلطة الوطنية رغم وجود بعض التجاوزات، ومن تلك الإنجازات الاتفاقيات التجارية مع الكثير من الدول وخصوصاً اتفاقيات التفضيل مع أمريكا وأوروبا وغيرها.

الاستثمار في الصناعة

تحدث خلال هذه الجلسة المهندس عدنان سماره، وكيل وزارة الصناعة، حول معقوات امكانيات الاستثمار في القطاع الصناعي الفلسطيني، قائلاً بأن القطاع الصناعي بحاجة ماسة إلى وضع سياسة صناعية واقتصادية من أجل تحقيق التطور والنجاح في عملية التصنيع. وأضاف السيد سماره أن مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لم تزد عن ٨٪ خلال سنوات الاحتلال. وهذه نسبة متدنية بكل المقاييس مقارنة مع الاردن ٢٧٪ واسرائيل ٢١,٥٪. وبالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في التشغيل فلم تزد النسبة أيضاً عن ١٦٪ وهي أيضاً نسبة متدنية. وأشار أيضاً إلى أن المنشآت الصناعية الفلسطينية تتميز بصغر الحجم، فاكثر من ٩٠٪ من هذه المنشآت يعمل فيها أقل من ٨ عمال بالرغم أن معظمها عبارة عن ورش ومحلات صغيرة ذات طابع عائلي. وأن معظم المنشآت تتركز في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والملابس والمنسوجات والمنتوجات المعدنية والحجارة وغيرها.

وقال سماره إن ثمة الكثير من العوائق أمام الاستثمار الصناعي بسبب السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية، خاصة الأوامر العسكرية والتبعية الاقتصادية إضافة إلى الاغلاقات المتكررة. ومن أهم المعوقات ما يلي:

١ . افتقار فلسطين للمواد الخام اللازمة للصناعة لذا تلجأ إلى إسرائيل للاستيراد منها أو عن طريقها حيث وصلت نسبة الاستيراد إلى ٨٥٪، وهذا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الصناعية.

٢ .ضعف وصغر حجم الاستثمارات الصناعية مما يؤدي إلى الاعتماد على اسرائيل في شراء آلات ومعدات مستعملة ذات طاقة انتاجية متدنية تقلل من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية.

٣ . عدم ملاءمة مواقع البناء وأبنيتها حيث ينتشر جزء كبير منها في المدن وبين الاحياء السكنية. وتتطلب هذه المنشآت مناطق صناعية تتوفر فيها كافة خدمات البنية التحتية.

٤ . عدم توفر الخدمات والمرافق العامة اللازمة للعملية التصنيعية وخصوصاً الكهرباء والمياه

Digitized by Birzeit University Library

والطرق ووسائل النقل وغيرها.

٥ . مشاكل تتعلق بقضية التسويق وهي من أبرز المعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء في عهد اسرائيل أو في ظل السلطة الوطنية خاصة وأن إسرائيل ما زالت تسيطر على المعابر الحدودية واشتراط المواصفات المناسبة لها. هذا فضلاً عن صغر حجم السوق المحلي ووجود المنافسة غير العادلة والمتكافئة بين المنتجات الصناعية الفلسطينية والاسرائيلية.

٦ . نقص الخبرة الفنية والكوادر البشرية المؤهلة وغياب التنظيم والتخيط الصناعي، بالاضافة إلى غياب السياسات والتشريعات والقوانين الصناعية.

وذكر سماره أن عملية التنمية الصناعية تحكمها استراتيجيتان هما: استراتيجية الاحلال واستراتيجية التصدير للخارج. فنحن بحاجة إلى تبني الاستراتيجيتين من خلال خلق توازن بينهما، وذلك من أجل تحقيق الاهداف التالية والتي منها: ربط الانتاج الوطني بالحاجات المحلية، تحسين وترشيد الاستفادة من الموارد المحلية والمتمثلة في المواد الخام والايدي العاملة وتطوير الصناعات التمويلية وغيرها.

وفي النهاية، تحدث سمارة عن برنامج عمل وزارة الصناعة وما تقوم به هذه الوزارة من بذل الجهود الحثيثة من أجل خلق المناخ الاستثماري، وتوفير قاعدة معلومات اقتصادية وصناعية، وصياغة التشريعات والقوانين التي تنظم العمل الصناعي، بالاضافة إلى قيام الوزارة بانشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس واقامة التجمعات الصناعية والحرفية في بعض المناطق والمدن، واعداد برامج للتدريب والتأهيل والاهتمام باقامة المناطق الصناعية. وكذلك، فهي تعمل جاهدة على انشاء بنك متخصص لدعم القطاع الصناعي : فالنهوض بالقطاع الصناعي هو احدى اولويات عملية التنمية الشاملة في فلسطين، وهو المهمة الاساسية لوزارة الزراعة

وقدم الدكتور باسم محكول استاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية ورقة حول آفاق الاستثمار في الصناعة قال فيها إن عملية الاستثمار تبدأ بالبحث عن فرص استثمارية مربحة في مناخ استثماري مناسب. ولذا، فالعملية الاستثمارية تتطلب دراسة عناصر ومحددات المناخ الاستثماري الذي يتضمن ثلاثة أطر رئيسية هي الاطار السياسي والاقتصادي والقانوني. أما بالنسبة للمناخ الاستثماري في فلسطين فقد تحدث د. مكحول قائلاً إن مقومات الجذب الاستثماري ضعيفة، وقد نجم ذلك عن أمور عدة منها: الغموض الذي يكتنف مصير وطبيعة الحلول السلمية، تدني مستوى خدمات البنية التحتية، سيطرة اسرائيل على المعابر الحدودية ومصادر المياه، وتردد وتأخر الدول المانحة في سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية وضعف البنية المؤسساتية لاجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

وأشار إلى أنه ومن أجل تقليل أثر العوامل السياسية والاقتصادية المحبطة والطاردة لرأس المال المحلي والاجنبي، سعت السلطة الوطنية إلى اصدار قانون تشجيع الاستثمار وتشكيل المؤسسات العامة والوزارات من أجل اصدار القوانين التي تحكم الامور الاقتصادية، إضافة إلى المباشرة في إقامة البنى التحتية في فلسطين. وذكر د. مكحول أن لدينا في فلسطين امكانيات كبيرة للتوسع الصناعي ودعا إلى تبني استراتيجية التصنيع الموجه للخارج.

وقدم د. مكحول أفكاراً موجزة عن فرص استثمارية مجدية حيث قدم وصفاً لتلك الفرص وذكر بعض المؤشرات المالية لها. ومن تلك الفرص مصنع حبيبات صابون، مشروع بلاط سراميك مشروع أنابيب معدنية، مشروع تطوير مصنع الكرتون، مشروع اجبان، مشروع كسارة حديد ومشروع مركز أعلاف .

وختم حديثه بالقول إن المشكلة الاساسية بالنسبة للاستثمار تتمثل في الوضع السياسي وليس في الفرص الاستثمارية. ودعا رجال الاعمال إلى عدم التردد والاحجام عن الاستثمارات من واقع الحس الوطني لترجمة حب الوطن إلى استثمارات لتشجيعهم على المجازفة ولو بجزء بسيط من أموالهم واستثماره في وطنهم. وأشار إلى أن السلطة الوطنية تتحمل مسؤولية كبيرة في مجال العمل على توفير بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين.

أما المحامي مازن قبطي فقد تحدث عن الاطار القانوني للاستثمار الصناعي في فلسطين مشيراً إلى أن القوانين السائدة في فلسطين تمثلت بالقوانين الاردنية وتعديلاتها بالاضافة إلى التشريعات المصرية في غزة وقوانين الانتداب والقوانين العثمانية ثم القوانين العسكرية الإسرائيلية. فقد عملت اسرائيل على اصدار أكثر من ١٤٠٠ أمر عسكري تناولت جميع جوانب حياة الشعب الفلسطيني السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها، وأصبحت تمثل المرجعية القانونية للشعب الفلسطيني خلال فترة الاحتلال. وبما أنه لم يتم حتى الآن اعتماد الدستور الفلسطيني فالمرجع الوحيد حالياً هو الدستور الاردني.

وبعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ بين م. ت. ف واسرائيل تم نقل الصلاحيات المدنية إلى السلطة الوطنية بشكل تدريجي. وقام الرئيس ياسر عرفات باصدار المنشور رقم (١) والذي أعلن بموجبه الغاء كافة القوانين والاوامر التي كانت سائدة خلال سنوات الاحتلال، إلا أنه من الصعب الغاء ذلك إلا في حالة اعطاء البديل الذي يتطلب الكثير من الجهد والوقت. وبعد انتخاب المجلس التشريعي بدأت عملية التشريع تأخذ مجراها الطبيعي.

أما بالنسبة للقوانين المتعلقة بالاستثمار فهناك بعض الاختلافات بين القوانين السائدة في غزة والضفة الغربية. وبتاريخ ١٩٩٥/٤/٣٠ أصدرت السلطة الوطنية القانون رقم (٦) بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين. وقد وجهت إلى القانون عدة انتقادات منها: عدم تعريفه للمشروع

Digitized by Birzeit University Library

الاقتصادي والاستثماري بشكل محدد، وتخويله هيئة تشجيع الاستثمار التي نص عليها اعطاء إعفاءات اضافية حسب طبيعة المشروع والمساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب، بالاضافة إلى انتقادات اخرى لا مجال لذكرها.

وتحدث قبطي عن عقود الاستثمار المشتركة وحقوق الملكية المعنوية وعلامات البضائع وقانون تمليك الطبقات والشقق والمحلات. وذكر أن هنالك عدة قوانين في طور التحضير منها: قانون المناطق الصناعية والمناطق الحرة، وقانون التمويل والتأجير، وقانون مراقبة اعمال البنوك، وقانون العمل الفلسطيني.

وتحدث قبطي عن موضوع الوكالات التجارية في فلسطين واعتبره موضوع جدل وخلاف طويل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وأشار إلى أن هذا الموضوع يتعدى كونه فلسطينياً-إسرائيلياً ليصبح موضوعاً فلسطينياً دولياً.

الاطار المصرفي والمالي للاستثمار

تحدث السيد سالم روحانا عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وقال إنها إحدى مؤسسات البنك الدولي في معظم دول العالم وخصوصاً النامية منها والتي فتحت لها مكتباً في فلسطين بعد انطلاق عملية السلام. فهدف هذه المؤسسة هو تعزيز وتشجيع تطوير القطاع الخاص في الدول النامية والدول الاعضاء في هيئة ادارتها. حيث تسعى هذه المؤسسة إلى تحقيق أهدافها من خلال ثلاث طرق هي:

١ . تقديم قروض للمشاريع المجدية أو المساهمة في رأس مالها.

٢ . إحضار رؤوس أموال من الخارج للمشاركة في المشاريع التي تمولها (IFC).

٣ . تقديم خدمات استشارية للدول أو لشركات القطاع الخاص.

قدمت (IFC) في سنة ١٩٩٦ حوالي ٣,٢ مليار دولار كقروض ومساهمة في تمويل المشاريع في الدول النامية إضافة إلى أنها خصصت مبلغ ٥ مليار دولار، وكذلك احضار مبلغ ٥ مليار دولار من الخارج، للمشاركة في المشاريع المشاركة فيها مؤسسة (IFC) . وتقدم القروض وفقاً لسعر الفائدة السائدة في السوق، حيث تشارك بنسبة تمويل تصل إلى ٢٥٪ من قيمة المشروع. وقد قدمت أعلى نسبة في المشاريع (٥٠٪) في فلسطين وذلك لأن وضعها يعتبر استثنائياً.

وقدمت مؤسسة (IFC) تمويلاً لعدة مشاريع في فلسطين منها تمويل مشروع المنطقة الصناعية في غزة ومشروع فندق رام الله، إضافة إلى مشاركة بعض البنوك المحلية في تمويل المشاريع الصغيرة.

Digitized by Birzeit University Library

وفي نهاية كلمته قال بأنه لا أحد ينكر أن لدى فلسطين مشاكل كثيرة أهمها المشاكل السياسية والاقتصادية. ودعا المستثمرين من الداخل والخارج إلى الاستثمار في فلسطين وذلك بناء على ما "لمسناه" خلال الاشهر القليلة الماضية. فلدى الصناعة الفلسطينية والسوق الفلسطيني والقطاع الخاص قدرة كبيرة للتغلب على جميع المشاكل التي تقف أمام الصناعة والمستثمرين.

تحدث د. سليمان العبادي، استاذ المال والبنوك في جامعة النجاح الوطنية عن الآفاق المتاحة للنظام المصرفي في فلسطين، وقال بأن النظام المصرفي الفلسطيني يعتبر فريداً من نوعه في العالم وذلك من حيث:

١ . اعتماد ثلاث عملات قابلة للتداول دون وجود عملة وطنية بينهما.

٢ . حداثة النظام المصرفي، إذ أصبح لدينا، منذ انشائه قبل ثلاث سنوات، حوالي ١٩ بنكاً لها ٧٦ فرعاً مع نهاية ١٩٩٦ .

٣ . ابتداء عمل البنوك العاملة في فلسطين من حيث انتهت البنوك الاخرى.

٤ . حداثة سلطة النقد الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٩٥ والتي تقوم بوظائف البنك المركزي في أية دولة ما عدا اصدار النقود.

٥ . حداثة القوانين المصرفية التي ظهر قسم منها وما زال الباقي منها تحت الاعداد والمناقشة.

وقال انه مع ازدياد أعدادها نجحت البنوك في استقطاب ودائع من ٥٨٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٧١١ مليون دولار عام ١٩٩٦ . ولكن المشكلة التي احدثتها البنوك هي عدم القيام بالهدف القومي لها وهو تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ لم تزد نسبة الاقراض إلى الودائع عن ٢٥٪ طوال السنوات الثلاثة السابقة. وهذه النسبة متدنية بجميع المقاييس، لأن النسبة العادية تصل إلى ٧٠٪ أو أكثر، كما هو الحال في الاردن ٦٤٪ وإسرائيل ٧٨٪ بالاضافة إلى أن البنوك قد أحجمت عن اقراض بعض القطاعات الاقتصادية وخصوصاً قطاع الزراعة وحتى الصناعة، وعلاوة عن أن القروض تمتاز بصغرها مقارنة مع الحجم المطلوب.

وقال د. عبادي إن هنالك عدة أسباب أدت إلى انخفاض حجم التسهيلات منها: ما تدعيه البنوك من حيث عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، عدم توفر الضمانات الكافية، عدم تطور الجهاز القضائي للفصل في المنازعات التجارية، عدم توفر الوعي المصرفي لدى الناس، عدم توفر دراسات جدوى اقتصادية والمستوى غير المقبول لمهنة المحاسبة. وإضافة إلى ذلك ذكر د. عبادي أن هنالك عدة قيود تحد من قدرة البنوك على تقديم التسهيلات والتكيف مع الوضع الراهن وهي: مركزية الادارة والبيروقراطية، الاعتماد الاساسي على المراكز الرئيسية في توظيف الاموال، عدم

Digitized by Birzeit University Library

رغبة البنوك في تحمل المخاطرة، قلة الكفاءات المصرفية والمحسوبية في التعيين وارتفاع نسبة الفائدة وحجم الضمانات.

وقدم د. عبادي عدة اقتراحات وتوصيات لتتمكن البنوك من القيام بأعمالها وتحقيق أهدافها وفقاً لما يلي: خلق المناخ الاستثماري المناسب من حيث الاسراع في انجاز القوانين وقيام البنى التحتية والفوقية، المناسبة، تفعيل دور سلطة النقد الفلسطينية من حيث الرقابة وتشجيع الاستثمار، الاسراع في تسجيل الاراضي والعقارات، تطوير سوق الودائع وتطوير مهنة المحاسبة وكذلك نشر الوعي المصرفي بين الناس وفرض حد أدنى على الفوائد الدائنة.

وفي النهاية ذكر د. عبادي أن البنوك الفلسطينية من أكثر البنوك سيولة في العالم حيث تصل نسبة السيولة لديها إلى أكثر من ٧٥٪ وبذلك فهي قادرة على منح التسهيلات اللازمة للمستثمرين، إضافة إلى أنها قادرة على تقديم خدمات مصرفية متطورة من خلال فروعها المتواجدة في الخارج.

وفي نهاية الجلسة تحدث صفوان البطاينه مدير سوق فلسطين للاوراق المالية، عن السوق وصلاحياته وأهدافه وقال إن هدفه الاساسي هو استقطاب التمويل طويل الاجل على شكل استثمارات في الاسهم والسندات في المشاريع الانتاجية ومشاريع البنية التحتية في فلسطين وذلك من خلال حشد المدخرات الفلسطينية الموجودة داخل وخارج البلاد، إضافة إلى استقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية.

وقال أيضاً إن السوق تلتزم باتفاقية التشغيل المبرمة مع السلطة الوطنية لتحقيق الاهداف التالية من وجودها وهي:

١ . تنظيم ومراقبة تداول الاوراق المالية بشكل يضمن كفاءة وشفافية وسهولة هذا التداول .
٢ . توفير أنظمة ورقابة وتسوية وتحويل ونقل لملكية الأوراق المالية من أجل السرعة والدقة في انجاز صفقات البيع والشراء .
٣ . وضع أسس للتداول وايصال المعلومات التي تضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين في الاوراق المالية.
٤ . توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة أسعار الاوراق المالية.
٥ . توفير انتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة وايصالها بالسرعة اللازمة ليتسنى للمستثمرين اتخاذ القرار المناسب.
٦ . حماية المستثمرين من كافة اشكال التلاعب والاحتيال.
٧ . تطوير خدمات وفعالية السوق والسعي لتأهيل السوق ليكون اقليمياً في المنطقة.

Digitized by Birzeit University Library

وقال السيد البطاينه إن هنالك بعض الامور التي لا بد من الاسراع في تحقيقها من أجل اعطاء مصداقية كبيرة للسوق ومنها: الاسراع في إنشاء هيئة رقابة للاوراق المالية، اصدار قانوني الشركات والاوراق المالية، بلورة سياسة استثمارية وضريبية لتشجيع الشركات والمستثمرين، توسيع قاعدة المستثمرين والمساهمين، مساهمة وسائل الاعلام في رفع مستوى الوعي الاستثماري والثقافة الاقتصادية لدى الجمهور. ودعا أيضاً قطاع البنوك إلى توظيف جزء من ودائعه في السوق المحلي بدلاً من اخراجه لاسواق أخرى واستثماره في الخارج.

الاستثمار السياحي والفندقي

قدمت السيدة سهير القاضي مديرة الابحاث في وزارة السياحة ورقة حول آفاق الاستثمار السياحي في محافظات الشمال، وقالت إن السياحة أصبحت صناعة العصر إذ تتهافت عليها الدول بشكل لم يسبق له مثيل عبر الماضي، فقد أصبحت السياحة تنافس الكثير من الصناعات الاخرى. وهي تمثل رافداً مهماً في دخل كثير من الدول المتقدمة ولها أهمية كبرى بالنسبة لفلسطين . فقد بلغت مساهمة السياحة من الناتج المحلي في الاردن حوالي ٦٠٠ مليون دولار، أي بنسبة ١١٪. أما في إسرائيل فبلغ دخل السياحة عام ١٩٩٥ حوالي ٣,٥ بليون دولار، وأما بالنسبة لمساهمة قطاع السياحة في فلسطين فلم يتجاوز ٧٪، أي حوالي ١٥٠ مليون دولار بما فيها القدس، مع العلم أن ٧٨٪ من السياح الذين يأتون إلى إسرائيل يزورون فلسطين ولكن نسبة انفاقهم لا تتجاوز ٥-٧٪ فقط في فلسطين، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

١ . اضعاف اسرائيل للحركة السياحية في فلسطين وذلك من خلال عدم التنسيق مع المكاتب السياحية الفلسطينية.

٢ . عدم توفر المواصلات ووسائل النقل السياحية المناسبة.

٣ . عدم توفر الاماكن السياحية العامة والحدائق والمناظر الطبيعية.

٤ . عدم توفر الفنادق السياحية التي تناسب كافة المستويات.

٥ . عدم وجود قوانين تشجع المستثمرين على الاقدام في بناء المشاريع السياحية.

٦ . احجام البنوك عن اعطاء قروض طويلة الاجل للمشاريع السياحية.

وقالت السيدة سهير القاضي إن فلسطين غنية جداً بتاريخها وحضارتها وآثارها المنتشرة في كل شبر من أراضيها، ولديها مقومات كبيرة للاستثمار ومنها:

١ . المقومات الدينية، فهي مهد الديانات السماوية الثلاثة.

٢ . المقومات التاريخية، فكل شبر في فلسطين يدل على تاريخ وحضارة سابقة.

Digitized by Birzeit University Library

٣ . المقومات المناخية والجغرافية، ففلسطين تقع في منتصف الكرة الارضية وفي قلب العالم العربي وتمتاز بتنوع مناخها.

٤ . المقومات الطبيعية، فلدينا الكثير من المحميات والاحراش وبعض المناطق الجذابة والتي منها منطقة وادي الباذان، جبل جرزيم، عراق بورين ، منطقة المالح والقسام في جنين.

وفي النهاية دعت السيدة سهير القاضي المستثمرين إلى قيام المشاريع السياحية وبناء القطاع السياحي الفلسطيني وقالت إن قيام أي مشروع سياحي في فلسطين هو تعبير عن الانتماء الوطني، إذ أن المشاريع السياحية تعتبر من الفرص الاستثمارية المجدية والاكثر ربحية. وأضافت أن وزارة السياحة والآثار مستعدة لتقديم كافة المعلومات والايضاحات التي يحتاجها المستثمرون.

وقدم السيد ابراهيم عبد الهادي ، رئيس جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين ورئيس المؤسسة العربية للفنادق، ورقة حول الاستثمار الفندقي تحدث فيها عن الحاجة الماسة إلى اقامة الفنادق في محافظات الشمال بكافة المستويات والدرجات وذلك لتمكين رجال الاعمال والسياح والزوار والخبراء القادمين إلى البلاد من الاقامة فيها أطول وقت ممكن.

وذكر السيد عبد الهادي أن عدد الفنادق بلغ سنة ١٩٩٥ حوالي ٥٥ فندقاً في الضفة وغزة منها ٣١ فندقاً في القدس الشرقية بمجموع غرف ٢١٠٠ غرفة، منها ١٦٠٠ غرفة في القدس الشرقية، في حين بلغ عدد الفنادق في إسرائيل بالعام ذاته ٣٠٠ فندق بمجموع ٣٨٠٠٠ غرفة.

ودعا السيد عبد الهادي إلى ضرورة ادراج نابلس ومنطقة الشمال في خريطة البرامج السياحية لما فيها من مقومات سياحية. وقال أيضاً إنه لا بد من تشكيل لجنة من القطاعين العام والخاص تتولى عملية الاستثمار السياحي.

قدم السيد غسان عنبتاوي (مؤسسة D.A.I) ورقة عمل حول الدروس والعبر المستفادة من المشاريع في معرض دبي، حيث كان الهدف الاساسي من وراء مشاركة عدد من المصانع والشركات الفلسطينية هو اطلاع المشاركين من أهالي الخليج والعرب والاجانب على الصناعات الفلسطينية التي استطاعت الصمود طوال فترة الاحتلال ومن ثم تطويرها رغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد.

وقال السيد عنبتاوي إن هنالك عدة سمات ما زالت تعتري الاقتصاد الفلسطيني ومن أهمها النقاط التالية:

١ . استمرار الضعف والتشوه البنيوي للاقتصاد وظهور الاختلالات الهيكلية بوضوح.

٢ . استمرار العجز التجاري لصالح اسرائيل واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على التحويلات

Digitized by Birzeit University Library

الخارجية.

٣ . ونظراً للارتباط المتعمد والمبرمج ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي فقد بلغت الواردات الفلسطينية من اسرائيل أكثر من ٩٠٪ ، أي حوالي ٢ بليون دولار. أما الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل فلم تتجاوز ٣٥٠ مليون دولار وذلك خلال عام ١٩٩٦ .

وشكر السيد عنبتاوي حكومة دبي على التسهيلات التي منحتها للبضائع والسلع الفلسطينية التي دخلت أراضيها. وقال لقد تحقق من خلال معرض دبي عدة انجازات بالنسبة لفلسطين منها: تغير نظرة العالم للفلسطينيين والاعتراف بأن لديهم صناعات يمكنها دخول مجال المنافسة العالمية ودخول أسواق العديد من البلاد. وكان للعامل الاعلامي دور كبير في تدفق الزوار العرب والفلسطينيين المتواجدين في الخارج إلى المعرض للاطلاع على السلع والمنتجات الفلسطينية. وبالاضافة إلى ذلك فقد تم عقد عدة صفقات بلغت قيمتها ٢ مليون دولار مع رجال الاعمال واصحاب المصانع الفلسطينية، كما لوحظ أن هنالك عدة سلع كانت منافسة بشكل كبير منها: الحجارة والرخام والاحذية وزيت الزيتون ذو العبوات الصغيرة.

الاستثمار في القطاع الزراعي

قدم د. عزام طبيلة، وكيل وزارة الزراعة، ورقة عمل بعنوان القطاع الزراعي- المعوقات والامكانيات. وقال إن القطاع الزراعي هو أحد الاركان الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني ويجب العمل على تنميته رغم وجود عوامل تؤثر على ذلك ومنها: محدودية الارض الزراعية، قلة المصادر المائية، السياسات والاجراءات الاسرائيلية، بالاضافة إلى تدني مستوى الخدمات والبنية التحتية بشكل عام واللازمة للقطاع الزراعي بشكل خاص.

وأضاف د. طبيلة أن القطاع الزراعي يحتاج إلى مرحلة إعادة تأهيل، وهي من المطالب الاساسية للشعب الفلسطيني والمتمثلة في التخلص من الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته التعسفية وازالة جميع آثاره، القدرة على التصدير والاستيراد، انشاء البنية التحتية، والحصول على الحقوق المشروعة في الموارد الارضية والمائية وغير ذلك.

وتحدث د. طبيلة عن أهم المعوقات التي تعترض تنمية القطاع الزراعي والتي منها: القيود المفروضة على استخدام المصادر المائية، الائتمان والاقراض الزراعي، المعلومات الزراعية والاحصاءات المتوفرة، عملية التسويق الزراعية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، البحث والارشاد الزراعي، وعمليات استصلاح الاراضي وشق الطرق الزراعية.

ودعا د. طبيلة إلى ضرورة انشاء بنك أو مصرف زراعي لتقديم القروض الزراعية متوسطة

Digitized by Birzeit University Library

وطويلة الاجل ، وطالب أيضاً السلطة الوطنية بوضع التشريعات والانظمة المتعلقة بالزراعة وتطويرها. وشدد كذلك على ضرورة وجود استراتيجية واضحة تأخذ على عاتقها زيادة الانتاج والانتاجية، توفير فرص العمل، استصلاح الاراضي وحمايتها من التصحر والمصادرة وكذلك الحفاظ على البيئة.

وقدم د. هشام عورتاني - رئيس الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث ورقة عمل بعنوان آفاق الاستثمار في القطاع الزراعي أكد فيها أن الزراعة الفلسطينية شهدت تراجعاً خلال السنوات الاخيرة لم تشهد له مثيل منذ زمن بعيد، حيث تمثل ذلك في انخفاض القدرة التنافسية وتضاؤل حجم الانتاج وضعف الخدمات التسويقية ،إضافة إلى انخفاض نسبة التشغيل.

ورغم التراجع الكبير الذي حدث والذي كانت أسبابه خارجية، وخصوصاً الاجراءات الاسرائيلية والتي منها اجراءات الاستيراد والتصدير والاغلاقات لبضعة أشهر وقلة الارشاد الزراعي وغير ذلك، إلا أن هنالك العديد من الفرص الاستثمارية المجدية والآفاق الواسعة للاستثمار في القطاع الزراعي. فقد دعا د. عورتاني إلى ضرورة التفكير بطرق جديدة لعمليات الانتاج وخصوصاً ادخال الزراعة المروية وادخال منتجات جديدة كالاعشاب الطبية واعادة النظر في عمليات تعبئة الزيت والزيتون في عبوات اقتصادية مناسبة وذلك من أجل النهوض بمستقبل الزراعة الفلسطينية . وشدد أيضاً على ضرورة تأسيس شركة للتسويق الزراعي على غرار شركة "أجريسكو" الاسرائيلية وذلك لكي تلعب دوراً مركزياً في عملية تسويق المنتجات الزراعية والتغلب على مشاكل التسويق التي يعاني منها القطاع الزراعي بشكل مزمن.

أهم النتائج وتوصيات المؤتمر

انبثق عن المؤتمر لجنة أطلق عليها "هيئة تشجيع الاستثمار في محافظات الشمال" أنيطت بها دراسة الفرص الاستثمارية الموجودة في هذه المحافظات، اضافة إلى بحث المشاكل التي تعاني منها تلك المناطق، وخلص المؤتمر إلى توصيات عامة وأخرى خاصة:

التوصيات العامة

١ . معالجة وازالة التشوهات التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي، ومحاولة التخلص من الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

٢ . بناء الأطر والمؤسسات الاساسية "البنى التحتية والفوقية" المادية كإنشاء الطرق والمرافق العامة والمواصلات وغيرها.

٣ . توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول المحيطة والعربية والاجنبية لتوسيع حجم السوق والتغلب على مشكلة التسويق التي تواجه كافة

Digitized by Birzeit University Library

القطاعات الانتاجية.

٤ . اصدار القوانين التجارية في كافة المجالات وخصوصاً القوانين التشجيعية مثل قانون تشجيع الاستثمار وقوانين الصناعة والبنوك وغيرها.

٥ . المطالبة بضرورة وجود معابر تحت سيطرة السلطة الوطنية.

التوصيات الخاصة

١ . إنشاء شركة تسويق كبيرة الحجم على غرار شركة "أجريسكو" الاسرائيلية لتتولى عملية تسويق المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج لها.

٢ . اقامة عدة فنادق في منطقة نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية تناسب جميع المستويات والدرجات .

٣ . ضرورة انشاء بنك تنموي صناعي يقدم القروض الميسرة وطويلة الاجل وبفوائد اضافية، إضافة إلى انشاء بنك زراعي يقوم أيضاً بتقديم القروض.

أحمد ربايعة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

تخصص مجلة السياسة الفلسطينية جانبا مهماً من جهودها لجمع وتصنيف وتوثيق نشاطات المجتمع المدني في وقت بالغ الاهمية بالنسبة لعملية البناء الوطني الفلسطيني. وفي هذا الاطار تقوم هيئة التحرير بتوثيق الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا الساعة الفلسطينية لتكون دليلا للباحث والمهتم بالموضوعات التي يدور حولها حوار ونقاش في المجتمع الفلسطيني كما تبرز في كل فترة زمنية.

محاضرة حول وثيقة ابو مازن-بيلين

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٨/١٤ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: وثيقة أبو مازن-بيلين ومفاوضات الحل النهائي.
-الموضوع: المواضيع المؤجلة الى مفاوضات الحل النهائي وكيف عالجتها وثيقة ابو مازن-بيلين.
-أبرز المشاركين: يوسي بيلين.

ورشة عمل حول تنظيم المجتمع المحلي

-المكان: عرابة، ١٩٩٧/٨/٢٠ .
-الهيئة المنظمة: اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية.
-العنوان: تنظيم المجتمع المحلي.
-الموضوع: دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تنظيم المجتمع ودور الفرد والسلطة في بناء المؤسسات الوطنية.
-أبرز المشاركين: زهير مناصرة، قدورة موسى، د. علام جرار.

ندوة حول الاقتصاد الفلسطيني

-المكان: القدس، ١٩٩٧/٨/٢٤ .
-الهيئة المنظمة: جامعة القدس.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان: الاقتصاد الفلسطيني إلى أين؟
-الموضوع: تراجع الاقتصاد الفلسطيني، تأثير الحصار الإسرائيلي وسلبياته، وسبل معالجة ذلك.
-أبرز المشاركين: د. سمير حليله، د. حازم الشنار، احمد هاشم الزغير، فائق بركات، طاهر النمري.

ندوة حول الحوار الوطني

-المكان: الخليل، ١٩٩٧/٨/٢٦ .
-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.
-العنوان: الحوار الوطني.
-الموضوع: أهمية الحوار الوطني لمواجهة الأعباء والتحديات، وسبل جعل الحوار جدياً.
-أبرز المشاركين: رفيق النتشة، عبد اللطيف غيث، نعيم الأشهب، محمد الحوراني،جمال النتشة، هشام ابو غوش.

لقاء حول العمل المدني

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٨/٢٧ .
-الهيئة المنظمة:الملتقى المدني بالتعاون مع جمعية اللد الخيرية.
-العنوان: العمل الميداني والمشاركة المجتمعية، ومستلزماتهما وأشكالهما ومشاكلهما.
-أبرز المشاركين: خالد دوبكات، كهرمانة الكيلاني.

ورشة عمل حول علاقة الشرطي والمواطن

-المكان: جنين، ١٩٩٧/٨/٢٧ .
-الهيئة المنظمة: لجنة التثقيف المدني في محافظة جنين.
-العنوان: علاقة رجل الأمن بالمواطن.
-الموضوع: طبيعة العلاقة الصحيحة بين الشرطي والمواطنين وواجبات كل منهما تجاه الآخر

ورشة عمل حول المرأة

-المكان: جنين، ١٩٩٧/٨/٢٨ .
-الهيئة المنظمة: نادي شابات جنين.
-العنوان: ادارة المرأة للمؤسسات بين الماضي والحاضر.
-الموضوع: دور المرأة النضالي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على إدارة المؤسسات.
-أبرز المشاركين: باسمة كعكبان، قدورة موسى.

ندوة حول استقلال القضاء الفلسطيني

-المكان: رام الله، ١٩٩٧/٨/٢٨ .
-الهيئة المنظمة:الهيئة الفلسطينية للقانون وحقوق المواطن.
-العنوان: القضاء الفلسطيني واستقلال الجهاز القضائي.
-الموضوع: المتطلبات الضرورية لايجاد قضاء فلسطيني مستقل.
-أبرز المشاركين: د. علي الجرباوي، د. ابراهيم ابو لغد، فريد الجلاد.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول صناعة النسيج الفسطينية

-المكان: رام الله، ١٩٩٧/٨/٢٨ .

-الهيئة المنظمة: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

-العنوان: أثر العملية السلمية على صناعة النسيج والملابس في فلسطين.

-الموضوع: اعتماد خيار استراتيجي لتطوير صناعة النسيج ودعم قدرتها على التنافس.

-أبرز المشاركين: غازي الخليلي، د. محمد نصر، بسام بدران.

ندوة حول المعلومات الزراعية

-المكان: سلفيت، ١٩٩٧/٨/٢٩ .

-الهيئة المنظمة: اتحاد العمال.

-العنوان: المعلومات والاحصاءات الزراعية ضرورة ملحة.

-الموضوع: ضرورة اعتماد سياسة زراعية تنموية ثابتة وأهمية المعلومات والاحصاءات في التخطيط الزراعي.

-أبرز المشاركين: عبد الجواد البر، هادي غالي.

ندوة حول العمل المدني

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٨/٢٩ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.

-الموضوع: مفهوم العمل المدني والمشاركة المجتمعية والدور الحقيقي للمواطنين.

-أبرز المشاركين: محمد الجملة.

ندوة حول القدس

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٨/٣٠ .

-الهيئة المنظمة: الجمعية الثقافية الاجتماعية.

-العنوان: القدس والمسيرة السلمية إلى اين؟

-الموضوع: الممارسات الإسرائيلية في القدس وسبل مواجهتها.

-أبرز المشاركين: فيصل الحسيني.

ورشات عمل حول العمل المدني

-المكان: جبوس، صيدا، مخيم طولكرم، ٢٥-١٩٩٧/٨/٣٠ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.

-الموضوع: مفهوم العمل المدني وأهمية المشاركة في بناء المجتمع الديمقراطي.

-أبرز المشاركين: وفاء بشناق.

لقاء مفتوح حول قضايا راهنة

-المكان : طولكرم، ١٩٩٧/٨/٣١ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان:اللقاء المفتوح.
-الموضوع:اللاجئون والمعتقلون والتعيينات البلدية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية.
-أبرز المشاركين: حسن خريشة، مفيد عبد ربه.

ورشة عمل حول العمل المدني

-المكان: مخيم الشاطىء، ١٩٩٧/٨/٣١ .
-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.
-الموضوع: مفهوم العمل والمشاركة في المجتمع لحل مشاكل المواطنين.
-أبرز المشاركين: محمد الجملة.

ورشة عمل حول العمل المدني

-المكان: رفح، ١٩٩٧/٩/١ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.
-الموضوع: طبيعة ومفهوم العمل المدني وأهمية المشاركة المجتمعية لإنجاحه.
-أبرز المشاركين: محمود أبو رحمة.

ندوة حول آثار الحصار

-المكان: جباليا، ١٩٩٧/٩/٢ .
-الهيئة المنظمة: منظمة الشبيبة الفتحاوية.
-العنوان: الحصار الإسرائيلي وأثره على المجتمع.
-الموضوع: أهداف إسرائيل من فرض الحصار وتأثيره على الشعب الفلسطيني وعملية السلام.
-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين، هشام عبد الرازق.

ندوة حول العمل المدني

-المكان: خانيونس، ١٩٩٧/٩/٢ .
-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.
-الموضوع: كيفية المشاركة المجتمعية في الأعمال المدنية ودورها في تحقيق الأهداف المشتركة .
-أبرز المشاركين: صلاح المدهون، محمود ابو رحمة

ورشات عمل حول مشاركة المرأة في صنع القرار

-المكان: طوباس، مخيم الفارعة، بيت فوريك، ١٩٩٧/٩/٢ .
-الهيئة المنظمة: جمعية المرأة العاملة.
-العنوان: نحو مشاركة أوسع للنساء في صنع القرار.
-الموضوع: أهمية مشاركة النساء في صنع القرار وكيفية اتخاذه بشكل يعزز من مكانتها في المجتمع.
-أبرز المشاركين: صبيحة ضراغمة، فتنة خليفة.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مفتوح حول القانون الاساسي والسلطة القضائية

-المكان: رام الله، ١٩٩٧/٩/٣ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: القانون الاساسي والسلطة القضائية.

-الموضوع: تاريخ القضاء في فلسطين وضرورة تشكيل مجلس قضائي أعلى لضمان استقلال القضاء الفلسطيني، أوجه القصور في القضاء حاليا وسبل معالجتها.

-أبرز المشاركين: د. عزمي الشعيبي، مروان البرغوثي، القاضي غازي عطر، شاهر العارووري.

ندوة حول الوضع الراهن

-المكان: دير البلح، ١٩٩٧/٩/٣ .

-الهيئة المنظمة: القوى والفعاليات الوطنية

-العنوان: المستجدات السياسية والوضع الراهن.

-الموضوع: الحصار الإسرائيلي، عملية السلام، تقليصات وكالة الغوث.

-أبرز المشاركين: د. عبد العزيز الرنتيسي، ابو علي شاهين، صالح زيدان، جميل مجدلاوي، عبد الله الحوراني.

ندوة حول الاستيطان والاستعمار

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٩/٣ .

-الهيئة المنظمة: اتحاد عمال فلسطين.

-العنوان: الاستيطان والاستعمار.

-الموضوع: الفرق بين الاستيطان والاستعمار.

-أبرز المشاركين: جواد صيوان،عبد الجواد البر، رسمي السرابي.

ندوة حول الوضع السياسي الراهن

-المكان: دير البلح، ١٩٩٧/٩/٧ .

-الهيئة المنظمة:حركة فتح.

-العنوان: الوضع السياسي الراهن.

-الموضوع: مناقشة التطورات السياسية الأخيرة وتأثيرها على عملية السلام.

-أبرز المشاركين: العميد مازن عز الدين، العقيد سليمان ابو نادي، سالم ابوصلاح ، صلاح حمدان.

ندوة حول التعليم العالي والبطالة

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٩/٧ .

-العنوان: التعليم العالي ما بين الاغتراب الوظيفي والبطالة.

-الموضوع: ضرورة وجود منهجية سليمة لمواجهة البطالة والاغتراب التي يعاني منها خريجو الجامعات.

-أبرز المشاركين: د. نعيم محمود، عدنان السمان، د. وجيه عفونة.

ندوة حول الحصار الإسرائيلي

-المكان: الخليل ١٩٩٧/٩/٩ .

-الهيئة المنظمة: وزارة الاعلام.

-العنوان: رأي مسؤول.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: الأبعاد السياسية والاقتصادية للحصار الإسرائيلي والخسائر الفلسطينية جراء الحصار.
-أبرز المشاركين: جمال الشوبكي، تيسير عمرو، حافظ النتشة.

ورشة عمل حول العمل الميداني

-المكان: طولكرم، ١٩٩٧/٩/٩ .
-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.
-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.
-الموضوع: دور العمل المدني والمشاركة في حل الإشكالات العامة في المجتمع.
-أبرز المشاركين: وفاء بشناق.

ندوة حول البحوث الزراعية

-المكان: سلفيت، ١٩٩٧/٩/١٠ .
-الهيئة المنظمة: الاستراتيجية الوطنية للبحوث الزراعية.
-الموضوع: ضرورة إنشاء مركز وطني للبحوث الزراعية ووضع استراتيجية للتطوير الزراعي.
-أبرز المشاركين: المهندس هادي غالي، عبد الجواد البر، د. ناصر حلاوي.

ورشة عمل حول العنف في الأسرة

-المكان: بيت لحم، ١٩٩٧/٩/١٠ .
-الهيئة المنظمة: لجان الاغاثة الزراعية-وحدة المرأة.
-العنوان: ظاهرة العنف في الأسرة.
-الموضوع: المطالبة بسن تشريعات تحمي النساء والأطفال والمسنين.
-أبرز المشاركين: نجاح مناصرة، هالة اليمين، اعتدال معمر.

ورشة عمل حول احتياجات المؤسسات غير الحكومية

-المكان: غزة، ١٩٩٧/٩/١٢ .
-الهيئة المنظمة: مؤسسة التعاون الفلسطينية.
-العنوان: تحديد احتياجات وأولويات المؤسسات غير الحكومية.
-الموضوع: الدعم والحاجات الضرورية للمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية والمجالات التي يقدم فيها الدعم من الجهات الأجنبية.
-أبرز المشاركين: د. محمد شديد، صلاح عبد الشافي

ورشة عمل حول المفاوضات العمالية

-المكان: جنين، ١٩٩٧/٩/١٢ .
-الهيئة المنظمة: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين/ دائرة النشر.
-العنوان: المفاوضات العمالية الجماعية.
-الموضوع: طرق المفاوضات الصحيحة بين صاحب العمل وممثلي العمال، مصالح العمال في مشروع قانون العمل الفلسطيني والقوانين المعمول بها.
-أبرز المشاركين: محمد برقاوي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول العمل المدني

-المكان: مخيم المغازي، ١٩٩٧/٩/١٣ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى المدني.

-العنوان: العمل المدني والمشاركة المجتمعية.

-الموضوع: العمل المدني ودور الفرد في حل المشاكل الجماعية والفردية من خلال التخطيط وتحديد المشكلة والأهداف.

-أبرز المشاركين: رقية أبو هربيد.

ندوة حول مقاطعة البضائع الإسرائيلية

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٩/١٤ .

-الهيئة المنظمة: مديرية الزراعة في نابلس.

-العنوان: قرار مقاطعة بعض البضائع الإسرائيلية.

-الموضوع: أهمية القرار وأهدافه وآلية تطبيقه ومعالجة الخروقات الحاصلة.

-ابرز المشاركين: مازن الريشة.

ندوة حول مقاطعة البضائع الإسرائيلية

-المكان: نابلس، ١٩٩٧/٩/١٥ .

-الهيئة المنظمة: اتحاد لجان العمل النسائي.

-العنوان: المقاطعة الشعبية للبضائع الإسرائيلية

-الموضوع: مخاطر استمرار ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وأهداف المقاطعة والبضائع التي يجب مقاطعتها.

-أبرز المشاركين: ماجدة المصري.

ندوة حول الدعم الامريكي لإسرائيل

-المكان: رفح، ١٩٩٧/٩/١٦ .

-الهيئة المنظمة: حركة الجهاد الاسلامي.

-العنوان: لماذا كل هذا الدعم الامريكي لإسرائيل.

-الموضوع: دوافع دعم امريكا لإسرائيل على مختلف المستويات.

محاضرة حول المسؤولية الجنائية

-المكان: طولكرم، ١٩٩٧/٩/١٦ .

-الهيئة المنظمة: مركز شرطة طولكرم.

-العنوان: المسؤولية الجنائية.

-الموضوع: تعريف الجريمة وأنواعها ودور الفاعل والشريك في تنفيذها.

-أبرز المشاركين: الياس الجلاد.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء حول البحث العلمي الزراعي

-المكان: البيرة، ١٩٩٧/٩/٢١ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

-العنوان: ادارة البحث العلمي الزراعي في فلسطين.

-الموضوع: السبل السليمة لادارة عمل الأبحاث المتعلقة بالزراعة الفلسطينيةوالمشاكل التي تواجهها.

-أبرز المشاركين: د. محمد محمود عبد الرؤوف، د. محمد اشتيه.

إعداد: عزيز كايد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مقتطفات من التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول للعام ١٩٩٦

التاريخ: حزيران ١٩٩٧

السيد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المحترم

السادة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المحترمين

بناء على قرار المجلس التشريعي رقم ١٦٩/١١/٢ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٧ الخاص بتشكيل لجنة خاصة لدراسة تقرير رئيس هيئة الرقابة السنوي الأول ١٩٩٦ م، ومراجعة ما ورد فيه وتقديم تقرير للمجلس التشريعي متضمناً ما توصلت إليه اللجنة من نتائج واستخلاصات وما تقترحه من توصيات محددة خاصة وعامة، فقد شكلت لجنة مشتركة من لجنة الموازنة والشؤون المالية ولجنة الرقابة العامة في المجلس من الأخوة الأعضاء التالية أسماؤهم:

لجنة الموازنة والشؤون المالية

١ . سعدي الكرنز

٢ . يوسف أبو صفية

٣ . عزمي الشعيبي

٤ . فخري شقورة

٥ . حكمت زيد

لجنة الرقابة العامة

١ . كمال الشرافي

٢ . حسن خريشة

٣ . حاتم عبد القادر

٤ . جمال شاتي

على ان تعود اللجنة إلى المجلس التشريعي بتقرير شامل لمناقشته في إطار المجلس بعدثلاثة أسابيع من تاريخه.

وعليه بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣١م وحددت إطار وأسس وآلية عملها:

Digitized by Birzeit University Library

اطار عمل اللجنة

١ . الاعتماد على مبدأ اظهار الحقائق فيما نسبت للمؤسسات الرسمية من مخالفات مالية وإدارية وقانونية لتمكين الجهات المسؤولة من استخلاص العبر وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المسؤولين عن هذه المخالفات وفقا للقانون وتطبيقاً لمبدأ المساءلة والشفافية.

٢ . التأكيد على دور هيئة الرقابة العامة في مراقبة ومتابعة أداء المؤسسات العامة في السلطة الوطنية من جميع جوانبها الإدارية والمالية والقانونية.

محددات عمل اللجنة

١ . هناك بعض الجهات التي لم تبد تعاونا كاملا مع اللجنة أو تأخرت في الرد على طلباتها واستفساراتها، وكذلك هناك بعض الجهات التي لم ترد على طلبات اللجنة او حتى لم تمكن أعضاء اللجنة من الالتقاء بها والحصول على المعلومات والوثائق المطلوبة.

٢ . لم تستجب هيئة الرقابة لطلبات اللجنة والتي ضمنتها في رسائلها للهيئة حول استكمال بعض المعلومات حول العديد من البنود التي لم تكن واضحة ووردت بشكل عموميات وكذلك الحصول على التقارير التفصيلية الخاصة ببعض المخالفات التي وردت في تقرير هيئة الرقابة.

** ملاحظات خاصة:

اولا: هيئة الرقابة العامة

١ . بداية تؤكد اللجنة حرصها الكامل على الدور الرقابي الهام الذي تمثله هيئة الرقابة في متابعة أداء السلطة التنفيذية ومراقبة وتدقيق حسابات جميع الوزارات والأجهزة والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية والتفتيش عليها ومتابعة تنفيذ وتطبيق والالتزام بالسياسات والنظم واللوائح التنفيذية المقرة ومراقبة ومراجعة التزام الأجهزة التنفذية المختلفة بتنفيذ القوانين والقواعد واللوائح التي تنظم عمل مؤسسات السلطة، كما وتؤكد اللجنة على ضرورة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتمكين هذه الهيئة من أداء عملها على أكمل وجه.

٢ . لاحظت اللجنة غياب اي دور لمجلس الوزراء في التعاون والتنسيق ومتابعة عمل هيئة الرقابة العامة.

٣ . لاحظت اللجنة عدم وجود أي تعاون وتنسيق ما بين هيئة الرقابة العامة وديوان الموظفين ووزارة المالية خاصة دائرة الرقابة والتدقيق ويبدو هذا جليا من خلال البيانات المالية البعيدة عن الواقع التي اوردها رئيس هيئة الرقابة العامة في تقريره وخاصة عند تعليقه على الموازنة العامة للسنوات المالية ٩٥ و ١٩٩٦م.

٤ . هناك العديد من الجهات التي يفترض وفقا لقانون هيئة الرقابة العامة انها تخضع لرقابة الهيئة بالتفتيش عليها والتدقيق في بياناتها المالية وذلك يشمل العديد من المؤسسات العامة والشركات المملوكة للسلطة أو تساهم فيها السلطة أو تتلقى مساعدة منها مثل الهيئة العامة للبترول، شركة البحر، هيئة التبغ، والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية والشركة الوطنية الفلسطينية للتنمية الاقتصادية وهيئة الأذاعة والتلفزيون.

٥ . هيئة الرقابة العامة أعطت لنفسها حق إعداد القوانين والتشريعات وتطوير السياسات المعمول بها في

Digitized by Birzeit University Library

السلطة الوطنية ووقف الموظف عن ممارسة أعمال وظيفية أو تخليته عنها، وهذا يعتبر تعديا على صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٦ . قسمت الهيئة موظفيها إلى فئتين الأولى تخضع لكادر خاص بهيئة الرقابة العامة، والثانية يسري عليها قانون الخدمة المدنية.

٧ . لم تعمل هيئة الرقابة كجسم واحد في الضفة والقطاع وهذا واضح من المعلومات الواردة في التقرير.

٨ . ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة أنه يتمتع بسلطة الوزير في وزارة المالية مما يعطيه صلاحيات وسلطات وزير المالية استنادا إلىالقرار رقم (٣٠١-١٩٩٥م).

٩ . غياب هيكل تنظيمي لهيئة الرقابة العامة.

١٠ . ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أن الهيئة قامت بمراسلة عدد من الدول المانحة والجهات المختصة بسفاراتنا بالخارج تطلب إبلاغ الهيئة عن المساعدات التي وردت للمؤسسات غير الحكومية.

١١ . لم يشر تقرير رئيس الرقابة العامة لدور الهيئة في الرقابة والتفتيش على عمل الاجهزة الأمنية والعسكرية والتدقيق في حساباتها وبياناتها المالية.

توصية:

وبناء عليه فإن اللجنة توصي مجلسكم الموقر بالطلب إلى السلطة التنفيذية تقديم قانون هيئة الرقابة العامة للمجلس التشريعي بصفة الاستعجال ليتسنى للمجلس مراجعة وتعديل قانون هيئة الرقابة العامة وإقراره وفقا للأصول.

ثانيا: تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة.

١ . لم يشر تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة إلى اول مسئول للهيئة أو إلى الدور الذي قام به خلال توليه مسئولية هذه الهيئة، بل نسب كل شيء إلى رئيس الهيئة الحالي الذي اعتبر نفسه أول رئيس لها.

٢ . لم يشرالتقرير إلى الدور الذي قام به العاملون في هيئة الرقابة العامة وكذلك لم يشر إلى اشتراكهم في إعداد هذا التقرير.

٣ . لم يغط التقرير كافة المحافظات الفلسطينية وتحدث في غالبيته عن المؤسسات والوزارات في محافظات قطاع غزة، وغطى التقرير فقط عدد (حوالي ٨٪) من الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات والمنظمات غير الحكومية والبالغ عددها (٦٢) من أصل (٣٧٧) وفقا لما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة، وهذا العدد لا يشمل كل أجهزة السلطة الأمنية والعسكرية وكذلك الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها ومجلس الوزراء وهيئة الأذاعة والتلفزيون والتي يجب أن تخضع للرقابة الإدارية والمالية والقانونية من قبل الهيئة والجهات الرقابية الأخرى.

٤ . بالرغم من أن هذا التقرير يغطي الفترة الزمنية منذ قدوم السلطة وحتى ١٩٩٦/١٢/٣١ م إلا أن العديد من التقارير الواردة تغطي فترات مختلفة (بعضها حتى نهاية ١٩٩٥ والاخر حتى منتصف ١٩٩٦) مما جعل المقارنات الواردة في هذا التقرير غير ذات معنى ويدحض ما ترتب عليها من استنتاجات، وبشكل خاص في إجمالي المبالغ التي أشار إليها على اعتبارها إهداراً للمال العام.

٥ . تبين للجنة وبعد مراجعتها للتقرير أن العديد من الأرقام الواردة فيه تفتقر إلى الدقة وبشكل خاص فيما

Digitized by Birzeit University Library

يتعلق بإجمالي الموازنات المعتمدة للسنوات ٩٥ و ١٩٩٦م، وكذلك افتقار التقرير إلى المعايير والأسس العلمية في احتساب المبالغ التي صنفت كعوائد لتقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أو هدرا للمال العام وهذا ما أوجد التباسا وعدم الدقة في تقدير حجم الأموال المهدرة .

٦ . لاحظت اللجنة ومن خلال مراجعاتها للتقاريرالتفصيلية التي اعدها مفتشو هيئة الرقابة والتي ارسلت إلى إلى الجهات المعنية التي شملها التقرير أن هناك إغفالا للعديد من الملاحظات الهامة عند إعداد ملخصات تلك التقارير الواردة في تقرير رئيس الهيئة، حيث تبين للجنة وجود العديد من المخالفات الخطيرة والتي تثير شبهات تتطلب ملاحقة قانونية لم ترد في تقرير رئيس الهيئة، وسيتم بيان تلك المخالفات لاحقا عند الحديث عن الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، وتبين ايضا أن العديد من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التقارير التفصيلية هي استنتاجات غير دقيقة.

٧ . هناك العديد من المواقف التي اعتمد فيها التقرير توصية الاتهام العام دون تحديد مرتكبي المخالفات بشكل محدد وهذا يخالف الاعراف القانونية ويسيء إلى السلطة بشكل عام، وكان من الاجدى الوضوح في تحديد الجهة المرتكبة للمخالفة مباشرة دون أية مواربة.

٨ . لاحظت اللجنة أن التقرير لم يعالج بعض القضايا الاساسية كموضوع واحد مما افقدها الأهمية وإنما اكتفى بالإشارة إليها بشكل انتقائي مشتت في كل وزارة أو مؤسسة عامة على حدة ومثالا على ذلك قضيةالمخالفات المتعلقة بالرسوم حيث يشير التقرير إلى وجود مخالفات متكررة في معظم الوزارات والمؤسسات من حيث الجهة المخولة بتحديد الرسوم وآلية الجباية لها وإجراءات المنظمة لضمان توريدها للخزانة العامة وكذلك إعلام الجمهور بها، إضافة إلى ذلك هناك العديد من المخالفات الهامة والتي لها صفة العمومية مثل جباية الجمارك والتضخم الوظيفي والتصرف بالأملاك العامة وخاصة الأراضي الحكومية وتدخلات الأجهزة الأمنية في عمل الأجهزة المدنية، وأيضاً المخالفات المتعلقة بعقد الاتفاقيات مع الجهات المانحة بشكل مباشر من الوزارات.

٩ . لاحظت اللجنة أن هناك العديد من الوزارات والمؤسسات في السلطة لم تتعاون مع مفتشي هيئة الرقابة العامة ولم تمكنها من أداء مهامها.

وبالرغم ما أسلفنا ذكره حول وجود أخطاء محاسبية واضحة فيما يتعلق بدقة البيانات والمعلومات المالية الواردة والمنهجية التي تم إتباعها في التحليل والاستنتاج إلا أن اللجنة تثمن عاليا تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة وتؤكد على أهمية ترسيخ مبدأ إعداد تقرير سنوي عن أداء أجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الإدارية والمالية والقانونية تطبيقاً لمبدأ الشفافية والوضوح والمساءلة، كما تؤكد اللجنة على ضرورة تعاون جميع مؤسسات وأجهزة السلطة مع هيئة الرقابة لأداء مهمتها على أكمل وجه ومن الضروري محاسبة ومساءلة أي جهة مهما كانت إذا رفضت التعاون مع هيئة الرقابة العامة.

توصية:

توصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية تدعيم هيئة الرقابة العامة بالكوادر الفنية المتخصصة وتفعيل دورها الرقابي ليشمل جميع وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة الأمنية والعسكرية والشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها لتمكينها من أداء مهامها بشمولية وكفاءة واقتدار، والطلب إلى رئيس هيئة الرقابة تكليف لجنة من خبراء ومستشارين داخل الهيئة وخارجها بإجراء مراجعة شاملة على المعلومات والبيانات المالية الواردة في تقاريره السنوية وتنقيحها قبل نشرها وعرضها على الجمهور.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثا: الوزارات والمؤسسات العامة: (دراسة وتقييم تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة واستخلاصات اللجنة حول أداء الوزارات والمؤسسات العامة).

١. وزارة المالية:

أ. تتفق اللجنة مع معظم ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة من ملاحظات عامة وتوصيات حول عمل وزارة المالية علما بان تقرير لجنة الموازنة والشئون المالية حول قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧م الذي أقره المجلس التشريعي في مايو ١٩٩٧م قد اشتمل على معظم هذه الملاحظات والتوصيات، وقد أكد وزير المالية في رده للجنة حول ما ورد في التقرير من أن وزارة المالية ملتزمة وتعمل على تنفيذ ما ورد من توصيات في كل من تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة وتقرير لجنة الموازنة في المجلس التشريعي وأنها تعكف حاليا على إعداد واستكمال التشريعات الرئيسية مثل قانون تنظيم الموازنة والمالية العامة، النظام المالي، نظام اللوازم العامة، نظام الأشغال الحكومية، نظام تشكيلات الوظائف وتعليمات الرقابة الداخلية والتدقيق وقانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك.

ب. بالرغم من أن تقرير رئيس هيئة الرقابة يشير في أكثر من موقع ولأكثر من جهة حول خطورة تشكيل مركزين مستقلين للوزارات والمؤسسات العامة في الضفة الغربية والقطاع إلا أنه أغفل خطورة استمرار وجود انقسام في وزارة المالية إلى مركزين شبه مستقلين إحداهما في قطاع غزة وآخر في الضفة الغربية وأن هناك انعداما في التنسيق والتعاون بينهما مما ينعكس سلبا على وحدة ومركزية القرارات وعلى الأداء المالي والإداري لجميع وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ويعزز الانقسام الحادث حاليا.

ج. تثمن اللجنة طلب رئيس هيئة الرقابة العامة في تقريره من العاملين في مجال قبض الأموال العامة أو ذوي الأعمال ذات المسئولية المالية تقديم كفالات مالية تضمن حقوق السلطة وسلامة المال العام إلا أن التقرير لم يشر إلى قيام العديد من المسئولين رفيعي المستوى في وزارة المالية وغيرها من وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل في مجال التجارة أو المشاركة في تأسيس وإدارة العديد من الشركات الخاصة وشبه الخاصة مستغلين نفوذهم ومواقعهم الوظيفية خلافا للقانون.

د. تنظر اللجنة بعين الاعتبار إلى الملاحظة الواردة في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة حول صرف وتسجيل نفقات على موازنات الوزارات من قبل وزارة المالية دون علم أو تنسيق أو مصادقة الوزارات المعنية مما يؤثر سلبا على عمل الوزارات وضبط موازنتها، ومن هنا، وبعد الاطلاع على رد وزارة المالية حول هذه الملاحظة، ترى اللجنة ضرورة التزام وزارة المالية بتحديد الجهات (الأشخاص) المخولة بالصرف لجميع الوزارات والمؤسسات العامة الواردة في الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧م، ولا يجوز دفع اية مبالغ نفقات وتسجيلها على ميزانيات تلك الجهات دون أن يكون لها اعتماد مالي في الموازنة المقرة وكذلك يجب اعتمادها من آمر الصرف المخول بالتوقيع، ويجب تعميم أسماء الاشخاص المخولين بالصرف في كل وزارة أو مؤسسة على جميع دوائر واقسام وزارة المالية.

هـ. بالرغم من ان تقرير رئيس هيئة الرقابة في أبوابه العامة أشار إلى ضرورة حصر كافة الإيرادات وتحويلها إلى حساب الخزانة العامة مباشرة، إلا أنه لم يشر إلى ذلك أثناء إعداد تقريره الخاص بوزارة المالية باعتبارها الجهة المسؤولة عن ادارة حساب الخزانة العامة وفقا للقانون ولم يتطرق إلى الإيرادات غير الضريبة التي تحصلها الشركات العامة المملوكة للسلطة أو المساهمة فيها وعلى رأسها الهيئة العامة للبترول وهيئة التبغ والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية (شركة الأسمنت) وكذلك ضرورة إخضاع جميع الإيرادات والنفقات لتلك الجهات للرقابة والتدقيق والمراجعة من قبل كل من دائرة الرقابة والتدقيق

Digitized by Birzeit University Library

بوزارة المالية وهيئة الرقابة العامة وهذا ما أكدت عليه لجنة الموازنة والشؤون المالية في تقريرها حول الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ .

و. يشير تقرير رئيس هيئة الرقابة العام إلى تدخل سافر للعديد من الأجهزة الحكومية الأمنية والعسكرية في شؤون الجمارك وعمل دائرة الجمارك والضابطة الجمركية مما أفقد وزارة المالية وهي الجهة الوحيدة ذات الاختصاص القدرة على ضبط وضمان توريد جميع الأموال المحصلة إلى حساب الخزانة العامة مما أدى إلى تلاعب وهدر للمال العام ويشير التقرير أيضا إلى تعدي وزارة الشؤون المدنية على صلاحيات وزارة المالية في مجال الإعفاءات الجمركية مما أفقد الخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية مصدرا هاما من مصادر الدخل، واللجنة إذ تؤكد خطورة استمرارية هذا الوضع الشاذ وغير القانوني توصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية:

١ . إلزام جميع الجهات غير ذات الاختصاص وبشكل خاص الأجهزة الحكومية الأمنية والعسكرية ووزارة الشؤون المدنية بعدم التدخل في شؤون الجمارك.

٢ . حصر مهمة تقدير قيمة الجمارك، وتحصيلها، والإعفاءات الجمركية في وزارة المالية بصفتها الجهة الوحيدة ذات الاختصاص.

٣ . إلتزام جميع الجهات التي قامت بتحصيل أية رسوم جمركية بتوريدها لحساب الخزانة العامة بوزارة المالية.

٤ . تشكيل لجنة تحقيق رسمية في التدخل غير النظامي للأجهزة الحكومية الأمنية والعسكرية ووزارة الشؤون المدنية في شؤون الجمارك والإعفاءات الجمركية وعمل دائرة الجمارك والضابطة الجمركية وتقديم المخالفين للقضاء.

٥ . إخضاع عمل الضابطة الجمركية لوزارة المالية وتصويب الأوضاع القائمة حاليا وفقا للقانون.

٦ . تؤكد اللجنة على ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة حول ضرورة وضع نظام خاص للإشراف على الهبات والتبرعات النقدية والعينية التي تتلقاها الوزارات والمؤسسات العامة من جهات محلية وأجنبية وكيفية التصرف فيها بما يضمن أن توريد جميع الهبات النقدية إلى حساب خاص وفقا لقانون الموازنة العامة، وأن يتم تسجيل جميع الهبات والتبرعات العينية في سجلات المعهدة في كل وزارة ومؤسسة عامة وإبلاغ دائرة اللوازم في وزارة المالية بذلك لتتمكن من متابعة مصيرها.

٧ . العمل على توحيد دوائر وزارة المالية في الضفة والقطاع.

٨ . منع قيام مسئولين في السلطة الوطنية العمل في مجال التجارة مستغلين نفوذهم ومواقعهم الوظيفية خلافا للقانون.

٩ . التزام وزارة المالية بضرورة تحديدالجهات (الاشخاص) المخولة بالصرف لجميع الوزارات والمؤسسات العامة الواردة في الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧، ولا يجوز دفع أية مبالغ نفقات وتسجيلها على ميزانيات تلك الجهات دون أن يكون لها اعتماد مالي في الموازنة المقرة وكذلك يجب اعتمادها من آمر الصرف المخول بالتوقيع، ويجب تعميم اسماء الاشخاص المخولين بالصرف في كل وزارة أو مؤسسة على جميع دوائر واقسام وزارة المالية.

١٠ . ضرورة إخضاع إيرادات ونفقات جميع المؤسسات والشركات المملوكة للسلطة الوطنية وأدائها المالي والإداري لرقابة وتدقيق الهيئات الرسمية المختصة بذلك.

Digitized by Birzeit University Library

٢ . وزارة الصحة:

توقفت اللجنة أمام تكاليف العلاج بالخارج عن الفترة من ١٩٩٥/١/١م وحتى ١٩٩٦/١/١م البالغة حوالي ٢٤ مليون دولارا ورأت اللجنة أن هذا المبلغ يشكل نسبة كبيرة (حوالي ٢٠٪) من موازنة وزارة الصحة مما دعا اللجنة إلى عقد اجتماع مع وكيل وزارة الصحة والذي حضر بتكليف من وزير الصحة ومناقشة منهج وأسلوب وآلية عمل دائرة العلاج بالخارج وتبين للجنة على ضوء هذا اللقاء وما توفر لديها من وثائق ومعلومات ما يلي:

١ . وجود مركزين في وزارة الصحة يتوليان تحويل الحالات إلى المستشفيات الخارجية أو الإسرائيلية.

٢ .هناك تحويلات قد تمت في تلك الفترة دون المرور على وزارة الصحة وتأتي مباشرة من الرئيس إلى وزارة المالية ثم يتم خصم التكاليف من موازنة وزارة الصحة.

٣ . تقدمت بعض المستشفيات في الاردن بشكوى ضد د. إبراهيم أبو حميد المعين مديرا عاما في وزارة الصحة والمكلف بتنسيق توزيع المرضى المحولين على المستشفيات في الأردن تضمنت توجيه تهم بالاختلاس وتلقي الرشاوى، وعلى ضوء ذلك تم في حينه تشكيل لجنة تحقيق من كل من هيئة الرقابة العامة وديوان الموظفين العام ووزارة الصحة وقد تبين للجنة أنه قد مورست ضغوط لتبرئته مما نسب إليه من اختلاس لمبلغ وقدره ١٧ ألف دينارا أردنيا وترتب على ذلك التحفظ على ملف التحقيق لدى ديوان الموظفين العام وتولت لجنة جديدة من كل من السيد محمد أبو شريعة ود. عماد طروية ود. رياض زعنون باتخاذ القرار بحق الدكتور أبو حميد. ولم يأت قرار هذه اللجنة منسجماً مع توصيات لجنة التحقيق ومع حجم المخالفة المرتكبة. وعليه توصي اللجنة:

١ . الطلب إلى السلطة التنفيذية بفتح ملف قضية الدكتور إبراهيم أبو حميد والإطلاع على نتائج التحقيق والوثائق المرفقة التي تؤكد وجود شركاء آخرين معه في هذه القضية واحالة الملف برمته للقضاء.

٢ . التاكيد على ما جاء في رد وزارة الصحة بأنها قامت بتشكيل لجان مركزية للعلاج بالخارج تعمل وفق أسس ومعايير موحدة ومعلنة.

ب. الأدوية:

١ . يؤكد تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة والنتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن اللجنة وجود بعض حالات استخدام الأدوية الفاسدة أو المنتهية الصلاحية والتي استخدم بعضها لمعالجة مرضى السرطان في مراكز الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة مما يدلل على وجود إهمال كبير في الرقابة والتفتيش على مستودعات وصيدليات وزارة الصحة وتواطؤ المسئولين عن ذلك.

٢ . تبين للجنة من خلال تحقيقاتها الميدانية ومن خلال جلسة الاستماع مع السيد وكيل وزارة الصحة ان هناك أدوية قبلت واستخدمت من قبل وزارة الصحة في قطاع غزة وفي الوقت نفسه رفضت تلك الأدوية من وزارة الصحة في الضفة الغربية بسبب عدم مطابقتها للمواصفات ولأنها غير مسجلة لدى وزارة الصحة مما يثير الشبهات حول تورط أو تواطؤ بعض المسئولين التنفيذيين في الوزارة مع الجهات الموردة لهذه الأدوية.

٣ . مناقصات شراء الادوية لوزارة الصحة وملابسات قضية أدوية شركة الشفاء بغزة: أشار تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة إشارة عامة بأن عمليات شراء الأدوية لا تتم حسب الأنظمة المعمول بها دون تحديد المخالفات والمسئولين عنها وتبين للجنة من خلال الوثائق التي حصلت عليها من وزارة الصحة ومن لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن اللجنة وشهادة وكيل وزارة الصحة أمام اللجنة أن الدكتور زياد شعث مدير عام

Digitized by Birzeit University Library

الصيدلة سمح لشركة الشفاء بالدخول في مناقصات شراء الأدوية لوزارة الصحة بأدوية غير مسجلة وتحت مبرر أنها تحت التسجيل حيث تم ترسية عدد من الأصناف المطلوبة للوزارة عليها وتبين للجنة ما يلي:

أ. قامت شركة الشفاء بتسليم وزارة الصحة أدوية غير مسجلة قبلت واستخدمت من وزارة الصحة في قطاع غزة بينما رفضت من وزارة الصحة في الضفة الغربية مما يشير لوجود شبهات بتورط وتواطؤ بعض المسئولين التنفيذيين في وزارة الصحة مع الشركة المذكورة، مستغلين مناصبهم.

ب. تم تسليم وزارة الصحة بعض الاصناف غير المطابقة للمواصفات من حيث التعبئة ومدة الصلاحيات وشهادة المنشأ بتواطؤ من بعض المسئولين التنفيذيين في وزارة الصحة وقد مورست ضغوط من قبل الشركة المعنية وتهديدات لبعض موظفي الوزارة ومنهم الأخ محمد الزميلي مدير بدائرة الصيدلة في غزة وكذلك مورست ضغوط على وزارة الصحة في الضفة لدفع فواتير هذه الأصناف التي رفضت من الوزارة في الضفة الغربية لعدم مطابقتها المواصفات.

ج. قامت الشركة بالتحايل وبتواطؤ من د. خميس النجار مدير عام في وزارة الصحة في قطاع غزة ووزارة الشؤون المدنية بإدخال العديد من الأصناف باعتبارها تبرعات من جمهورية مصر العربية لصالح وزارة الصحة من خلال شركة الشفاء عن طريق معبر رفح وتشير كافة الوثائق والشهادات المتوفرة لدى اللجنة أنه جرى تلاعب للحصول على الإعفاء الجمركي والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة وبيعت لوزارة الصحة مستوفية جميع الجمارك والضرائب المترتبة عليها والتي لم تدفعها أصلاً.

لذا توصي اللجنة الطلب إلى السلطة التنفيذية:

١- فتح تحقيق رسمي وإحالة ملف قضية شركة الشفاء برمته للنائب العام لإحالة المتورطين للقضاء. علما بأن اللجنة قد توصلت إلى ما يشير لتوفر معطيات ودلائل تثير الشبهات بوجود فساد إداري ومالي وسوء استخدام للمال العام وتضليل من بعض المسئولين التنفيذيين في وزارة الصحة وعلى رأسهم د. زياد شعث مدير عام الصيدلة ود. خميس النجار مدير عام في وزارة الصحة ووزير الشؤون المدنية الوزير جميل الطريفي.

٢- مساءلة وزير الصحة د. رياض الزعنون عن سوء الإدارة والإهمال والتقصير في محاسبة المتورطين والمخالفين.

٣- وزارة التربية والتعليم :

اكتفت اللجنة برد الوزارة حول ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة.

٤- وزارة الزراعة:

يتضح من تقرير رئيس هيئة الرقابة أن الهيئة لم تقم بتفتيش جدي على وزارة الزراعة ولم يرد في التقرير سوى قضية تأجيل وكيل مساعد وزارة الزراعة الأخ عطا أبو كرش تسديد الرسوم المستحقة على أحد مصدري الحمضيات المكلف إبراهيم أبو عمشة وقدرها ثلاثون ألف دولار أمريكي وقد أعتبر رئيس هيئة الرقابة ذلك محاباة في تحصيل المال العام.

Digitized by Birzeit University Library

٥ . وزارة الأشغال:

بالإطلاع على تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة بخصوص وزارة الأشغال العامة تبين وجود مخالفات كبيرة حيث يشير التقرير أن معظم أعمال الشراء قد تم تنفيذها بطريق الممارسات والأمر المباشر بدلا من إجراء مناقصات والتعامل مع عدد محدود من الموردين وتكرار الشراء منهم ولم ينف وزير الأشغال العامة في رده على اللجنة ذلك، مشيرا إلى أن جميع الملاحظات المشار إليها في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة قد تمت في الفترة التي لم يكن هناك وزيرا للأشغال العامة ولم يتضح من تقرير رئيس هيئة الرقابة ما إذا كانت الهيئة قد تابعت واتخذت الإجراءات الواجبة الإتباع في مثل هذه الحالات وتحديد الجهة المسئولة عن المخالفة.

لذا توصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق لفحص ملف مشتريات الوزارة وتحديد الجهة أو الأشخاص المسئولين عن المخالفة للأصول المالية والمحاسبية المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية.

٦ . وزارة الشؤون الاجتماعية:

من مراجعة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة ورد وزارة الشؤون الاجتماعية تبين للجنة أن هيئة الرقابة العامة لم تقم بما يجب من حيث التفتيش الإداري والمالي والقانوني وخاصة فيما يتعلق بمصير الكميات الكبيرة من الهبات والتبرعات العينية التي وصلت لوزارة الشؤون الاجتماعية أو باسم الوزارة وكيفية التصرف فيها. أما فيما يتعلق بمخازن التموين التابعة للوزارة بخانيونس فتؤكد اللجنة على ما ورد في التقرير من توصيات وترى اللجنة بأنه لا يجوز التذرع بعدم وجود اعتمادات مالية لتحسين وضع المخازن لكي تلائم عملية تخزين المواد الغذائية وعلى الوزارة القيام بما هو مطلوب لحماية المواد التموينية التي ترد كهبات لتوزيعها على المنتفعين من التلف كما لا يجوز توزيع المواد على المنتفعين إلا بعد التأكد من صلاحيتها وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية فحص كل المواد الغذائية الموجودة في المخازن أول بأول والتأكد من صلاحياتها قبل توزيعها على المواطنين والعمل بقاعدة (ما يرد اولا يوزع اولا).

توصية:

توصي اللجنة بأن تقوم هيئة الرقابة والتدقيق في وزارة المالية وهيئة الرقابة العامة بإجراء تفتيش شامل على وزارة الشؤون الاجتماعية بجميع أجهزتها وتدقيق سجلاتها وحصر كافة الهبات والمساعدات العينية التي وردت للوزارة، وتقديم تقرير شامل ومحاسبة المسئولين عن المخالفات وإحالتهم للقضاء وفقا للقانون.

٧ . وزارة البريد والاتصالات:

أولا: راجعت اللجنة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة ووجهت رسائل للأخ وزير البريد والاتصالات تطلب فيها الرد على ما ورد في هذا التقرير من معلومات تؤكد وتشير لوجود العديد من المخالفات الإدارية والمالية والقانونية في هذه الوزارة مؤكدة على ضرورة تحمل الوزير مسؤولياته بصفته المسؤول الأول في الوزارة وتنظر اللجنة باستغراب لعدم رد أي من المسئولين بالوزارة على تقرير هيئة الرقابة العامة بخصوص وزارتهم والذي أكد عليه رئيس هيئة الرقابة العامة في تقريره وبشكل خاص المخالفات الخطيرة المتعلقة بالاشتباه باستغلال الموقع الرسمي لصالح شركات عملت مع الوزارة وبمراجعة الأخ الوزير شخصيا من قبل اللجنة أجاب بأنه لم يكن وزيرا للبريد والاتصالات في فترة حدوث المخالفات وأنه قد طلب من وكيل الوزارة المساعد السيد زهير اللحام والسيد مدير عام الوزارة السيد محمد سكيك الرد على ما ورد في التقرير بصفتهما كانا المسؤولين الرئيسيين في الوزارة في حينه ومع ذلك لم تتلق اللجنة أية ردود حتى تاريخه.

Digitized by Birzeit University Library

لذا توصي اللجنة مجلسكم الموقر: الطلب إلى السلطة التنفيذية فتح تحقيق رسمي مع السيد محمد سكيك مدير عام وزارة البريد والاتصالات بخصوص ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة حول وجود شبهات باستغلال موقعه في الوزارة في عقد صفقات مع شركات محلية وأجنبية على حساب المال العام وتسليم الملف الكامل حول تجاوزاته من هيئة الرقابة العامة إلى النائب العام والتي تتعلق بتوسيع مقسم غزة وملابسات إقامة المبنى الجديد لوزارة البريد والاتصالات في غزة، كما توصي بوقف كل من المهندس بسام حمدونة والمهندس أيمن مطر وتشكيل لجنة تحقيق رسمية لتحديد مسؤولياتهم عن المخالفة التي يشير إليها التقرير والمتعلقة بمبنى الوزارة في غزة.

ثانيا: تبين للجنة من خلال لجان تقصي الحقائق المنبثقة عنها أن هناك العديد من الهواتف الحكومية التي من المفترض أن تستخدم في المقرات والمراكز الحكومية المدنية والأمنية والعسكرية انها تستخدم في منازل بعض المسئولين والموظفين والعاملين في أجهزة ومؤسسات السلطة ويتم تسديد فواتيرها من المال العام من خلال تلك الجهات.

لذا توصي اللجنة مجلسكم الموقر: الطلب إلى وزارة البريد والاتصالات القيام بحصر جميع هذه المخالفات وتصويب الوضع القائم وتقديم كشف بالمخالفين للجهات المعنية لاسترداد كافة المبالغ التي دفعت من المال العام ومحاسبة المسئولين عن ذلك.

ثالثاً: تنظر اللجنة بخطورة واستغراب لعدم قيام وزير البريد والاتصالات بعرض عقد الاتفاق الذي تم توقيعه بين وزارة البريد والاتصالات وشركة الاتصالات الفلسطينية على المجلس التشريعي وفقا للنظام وبناء على ذلك توصي اللجنة مجلسكم الموقر توجيه اللوم لوزير البريد والاتصالات وتؤكد على حق المجلس التشريعي بدراسة ومراجعة هذا الاتفاق.

٨ . وزارة العدل:

تبين للجنة أنه لم يجر خلال الفترة السابقة تطويرا إداريا وفنيا في وزارة العدل يتناسب مع حجم عمل هذه الوزارة وخاصة جهاز القضاء الفلسطيني ودائرة السجل التجاري والعلامات التجارية وتسجيل الشركات وترخيص مدققي الحسابات ودائرة كاتب العدل ودائرة تسجيل الأراضي وفق ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة.

وتوصي اللجنة: بضرورة توحيد سجل الشركات وحصره في وزارة واحدة وإنهاء تنازع الصلاحية حول ذلك بين وزارة التجارة والاقتصاد ووزارة العدل.

٩ . وزارة العمل:

تكتفي اللجنة بما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة وردود الوزارة في هذا الشأن وتؤكد اللجنة على ضرورة التزام الوزارة بالتوصيات الواردة في التقرير والالتزام بالأصول المالية والمحاسبية في جميع أمورها المالية والإدارية وبشكل خاص الالتزام بما ورد في قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٩٧ فيما يخص المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لوزارة العمل.

١٠ . وزارة الأوقاف

تؤكد اللجنة على التوصيات الخاصة بوزارة الأوقاف الواردة في تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية حول الموازنة العامة للسنة المالية ٩٧ بضرورة إخضاع جميع إيرادات ونفقات وزارة الأوقاف للرقابة والتدقيق والمراجعة من قبل كل من دائرة الرقابة والتدقيق بوزارة المالية وهيئة الرقابة العامة.

Digitized by Birzeit University Library

١١ . وزارة الإسكان:

ترى اللجنة أن الرد الذي تلقته من وزارة الإسكان حول ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة من مخالفات إدارية ومالية وقانونية خطيرة غير كاف ولم تقدم الوزارة الوثائق التي طلبتها اللجنة، ولم يجب على التساؤلات والاستفسارات حول القضايا المذكورة ومنها أعمال البناء الخاصة بمدينة العودة والأراضي التي منحت أو خصصت لبعض المشاريع الاستثمارية والأفراد والأجهزة الحكومية ومستحقات الوزارة لدى الجانب الإسرائيلي وتحصيل إيرادات الوزارة علما أن معظم المخالفات التي يشير إليها تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة قد ارتكبت في عهد وزير الإسكان السابق د. زكريا الأغا، وإذ تؤكد اللجنة على ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة من توصيات من جميع جوانبها الإدارية والمالية والتنظيمية إلا أن اللجنة توقفت أمام بعض المخالفات الخطيرة التي تستدعي التدقيق والتحقيق فيها.

أ. مشروع مدينة العودة:

يؤكد تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أن هذا المشروع قد نفذ خلافا للأصول والقواعد العامة دون إشراف أو متابعة من وزارة الإسكان وبدون مخطط عام معتمد وأن مادة البناء لم تكن مطابقة للمواصفات، لذا توصي اللجنة بضرورة تشكيل لجنة تحقيق رسمية لتحديد المسئولين ومحاسبتهم بالطرق القانونية وفقا للأصول.

ب. الأراضي الحكومية:

ترى اللجنة أن ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة حول إهدار المال العام بسبب انخفاض تخمين أسعار الأراضي الحكومية المخصصة للمشاريع الاستثمارية غير دقيق وأن المبالغ التي قدرها في هذا المجال نتيجة المقارنات بين تقديرات أسعار الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية والتنموية وما قدرت به فعلا مضلل كون هيئة الرقابة العامة لم تأخذ في تقديراتها تلك، كل العوامل والمتغيرات والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأخرى وانعكاساتها على السياسات الاقتصادية والاستثمارية، إلا أن اللجنة تتفق مع معظم ملاحظات وتوصيات الهيئة الأخرى بهذا الخصوص وتؤكد على ضرورة وضع واعتماد سياسة محددة فيما يتعلق بمنح وتخصيص الأراضي الحكومية سواء للأفراد أو المؤسسات أو المشاريع أو الأجهزة الحكومية وفق خطة عامة لاستخدامات الأراضي الحكومية والتصرف فيها.

وتوصي اللجنة المجلس التشريعي: الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة للتحقيق في الكيفية والأسس التي طبقت وتطبق في منح وتخصيص الأراضي الحكومية وحصرها والتأكد ان ما تم بهذا الخصوص كان وفقا للأصول المرعية وتحديد المخالفات ومرتكبيها واتخاذ الإجراءات اللازمة ومحاسبتهم وفقا للقانون.

ج. مقالع الرمال:

تؤكد اللجنة على توصيات لجنة المصادر الطبيعية والطاقة في هذا المجال وتطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق في صفقات بيع الرمل لمنع إهدار هذه الثروة القومية غير المتجددة والتي لها أثار بيئية مدمرة على مستقبل قطاع غزة وخاصة فيما يتعلق بتدمير مصادر المياه في القطاع ومحاسبة المسئولين قضائيا وتحمل اللجنة المسئولية الكاملة لوزارة الإسكان التي لم تقم بالدور المناط بها في هذا الخصوص، ووقف تدخل الأجهزة الأمنية في ذلك.

Digitized by Birzeit University Library

١٢ . وزارة الداخلية:

بداية تثمن اللجنة الرد الإيجابي والموثق الذي ورد للجنة من وزارة الداخلية، وتود اللجنة التأكيد على ما يلي:

أ. ضرورة الإسراع في إصدار القانون الخاص بالجمعيات الخيرية وذلك حسما للتنافس والتداخل في الصلاحيات بين وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية.

ب. الطلب إلى دائرة الرقابة والتدقيق بوزارة المالية وهيئة الرقابة العامة بتدقيق ومراجعة حسابات مديرية الدفاع المدني-غزة والتأكد من أن جميع الإيرادات قد تم توريدها إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية وفقا للأصول حتى إتمام إلحاقها ماليا وإداريا بوزارة الداخلية وفق التوصيات التي تضمنها قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ أسوة بما هو معمول به في مديرية الدفاع المدني بالضفة الغربية، كما تؤكد اللجنة على ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة ورد وزارة الداخلية حول هذا الموضوع وتطلب محاسبة المسئولين عن المخالفات الإدارية والمالية وعلى رأسهم العميد الركن محمد محمود أبو مرزوق "مدير عام الدفاع المدني" في قطاع غزة وإحالتهم للقضاء بسبب الشبهات حول تلاعبهم بالمال العام.

ج. تؤكد اللجنة على ما ورد في تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية المتضمن في قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ بتبعية إدارة المعابر والحدود ماليا وإداريا لوزارة الداخلية، وتوصي اللجنة: الطلب إلى دائرة الرقابة والتدقيق بوزارة المالية وهيئة الرقابة العامة بتدقيق ومراجعة ملفات حسابات إدارة المعابر والحدود والتأكد من أن جميع الإيرادات قد تم توريدها إلى حساب الخزانة العامة بوزارة المالية وفقا للأصول.

١٣ . وزارة الثقافة:

راجعت اللجنة التقرير الذي أعدته هيئة الرقابة العامة في الضفة الغربية وردود كل من الأخ/يحيى يخلف "وكيل وزارة الثقافة" والسيد/وزير الثقافة المتضمنة الإجراءات التي اتخذت لتصحيح الأوضاع الإدارية والمالية في وزارة الثقافة، وتبين للجنة أن: الوزارة قد قامت بدفع مبلغ وقدره ٢٦,٨٥١,٥ شيكل بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦م وذلك ثمن توريد وتركيب معدات تدفئة مركزية للبيت المستأجر من قبل السيد/الوزير ياسر عبد ربه، وترى اللجنة أن: في ذلك مخالفة كبيرة للأصول المالية والمحاسبية المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، لذا توصي اللجنة: الطلب إلى السلطة التنفيذية بتحصيل المبلغ من السيد الوزير وتوريده لحساب الخزانة العامة بوزارة المالية على أن يقدم الأخ وزير المالية تقريرا بذلك للمجلس التشريعي، وكذلك تشكيل لجنة للتحقيق في المخالفات المالية الواردة في التقرير.

هذا وتنظر اللجنة بخطورة واستهجان للهيكل التنظيمي المقلوب لوزارة الثقافة والمخالف لجميع الأسس التنظيمية والإدارية وتعتبر رد الوزارة بأنها اعتمدت في هيكلها التنظيمي تعيين المراتب العليا في البدء على أساس استكمال الوظائف الأخرى تباعا غير مقبول، فلا يجوز بأي حال من الأحوال أن يكون ما نسبته (٨٧,٥٪) (٦٣ من ٧٢) من موظفي الوزارة يشغلون وظائف إدارية عليا بأن المؤهلات العلمية للعديد منهم لا تتناسب مع المواقع الإدارية التي يشغلونها.

١٤ . وزارة الإعلام:

تبين للجنة من مراجعة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة والردود التفصيلية التي وردت للجنة من كل من وكيل مساعد وزارة الإعلام الأخ/المتوكل طه ومدير عام الإدارة والمالية الأخ/ إبراهيم سجدية أن هناك مبالغ كبيرة قد تم تحميلها على موازنة وزارة الإعلام خلال الفترة التي يغطيها تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة وذلك خلافا لبنود الموازنة المقرة، منها على سبيل المثال لا الحصر ١٠ آلاف دولار مصروفات خاصة بالسيد الوزير ياسر عبد ربه غير مرتبطة بوزارة الإعلام و ١٠ آلاف دولارا مصروفات للإعلام الجماهيري

Digitized by Birzeit University Library

مكتب الأخ/ رئيس السلطة الوطنية و ٣١٨٠٠ ش. ج مصروفات صحيفة الأقصى الصادرة عن قوات الأمن الوطني.

لذا توصي اللجنة وزارة المالية بالعمل على الالتزام ببنود الموازنة المقرة وعدم صرف أية مبالغ خلافا للأصول المالية والمحاسبية المعمول بها في السلطة الوطنية والعمل على تسوية وإقفال جميع ملفات السلف الخاصة بوزارة الإعلام.

١٥ . وزارة التعليم العالي:

أ. كلية العلوم والتكنولوجيا-خان يونس:

لاحظت اللجنة أن تقرير رئيس هيئة الرقابة لم يأت على ذكر التقرير الإداري والمالي الشامل الذي أعدته الهيئة في شهر أكتوبر ١٩٩٥ والذي خلصت فيه إلى وجود فساد إداري ومالي من قبل رئيس الكلية آنذاك (الدكتور رياض الأغا) وطالبت الهيئة في تقريرها إحالته إلى القضاء وكذلك تقرير وزيرة التعليم العالي الذي رفعته إلى سيادة الرئيس عن تجاوزات إدارة الكلية السابقة وطالبت فيه بتحويل عميد الكلية السابق د. رياض الأغا إلى القضاء، وعليه فإن اللجنة توصي مجلسكم الموقر بالطلب إلى السلطة التنفيذية إحالة الدكتور رياض الأغا "رئيس الكلية السابق" إلى النائب العام تمهيدا لإحالته إلى القضاء ومحاسبته بتهمة إساءة استعمال المال العام.

ب. جامعة الأزهر-غزة:

قامت اللجنة بدراسة ومراجعة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة حول جامعة الأزهر بغزة وكذلك رد وزارة التعليم العالي ومراسلات الوزارة مع الجامعة والشكاوى العديدة التي قدمت إلى المجلس التشريعي والتي تهتم فيها جامعة الأزهر بعدم التزام إدارة الجامعة وعلى رأسها رئيس الجامعة د. رياض الخضري بالأنظمة والقوانين المعمول بها في الجامعة وكذلك أنظمة وتعليمات وزارة التعليم العالي وبعض المخالفات الإدارية والمالية والقانونية لرئيس الجامعة، وعليه فأن اللجنة توصي مجلسكم الموقر بالطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق من كل من وزارة التعليم العالي ووزارة المالية وهيئة الرقابة العامة تتولى القيام بتدقيق إداري ومالي شامل لجامعة الأزهر بما في ذلك للمشاريع المقدمة من الدول المانحة والجهات العربية والإسلامية الأخرى والأموال التي خصصت لها من قبل مجلس التعليم العالي وعلى رأسها مشروع (اللكسمبورج) مزرعة بيت حانون ومختبر المياه والتربة ومختبر الأغذية وكذلك المناقصات التي تجري في جامعة الأزهر والتي في غالبيتها تتم في صورة ممارسات والتحقق من مدى التزام الجامعة بأنظمتها وقوانينها وأنظمة وتعليمات وزارة التعليم العالي بهذا الشأن، وتقديم كل من يثبت أنه تلاعب بالمال العام إلى النائب العام تمهيدا لإحالته للقضاء.

١٦ . وزارة التخطيط والتعاون الدولي:

تبين للجنة أن الوزارة أعلاه ارتكبت مخالفات قانونية عديدة منها:

أ. رفض الانصياع لتعليمات وزارة المالية وقانون الموازنة العامة التي تلزم الوزارة بفتح حساب خاص لكل مشروع لدى وزارة المالية وقانون الموازنة العامة التي تلزم الوزارة بفتح حسابات خاصة بالمشاريع لا تخضع للرقابة المالية والإدارية وكان آخرها في شهر يوليو ١٩٩٧م الاتفاقية الموقعة مع الحكومة الأسبانية حيث تم فتح حساب مصرفي لهذا المشروع باسم السيد وكيل الوزارة المساعد الدكتور أنيس القاق والسيد أحمد صبح مدير عام في الوزارة وموظف من القنصلية الأسبانية في القدس دون علم وزارة المالية

Digitized by Birzeit University Library

وذلك بعد صدور قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ م وتعهد السيد وزير التخطيط أمام المجلس بالالتزام بالقانون، ومثل هذا العمل يفقد الجهات الرقابية القدرة على المتابعة والمراقبة والمحاسبة والتدقيق ويفسح المجال لإمكانية التلاعب بالمال العام، وان مثل هذا العمل أتاح المجال لازدواجية التوظيف حيث يعمل في هذه المشاريع موظفون رسميون يتلقون رواتبهم من ديوان الموظفين وأيضا يتم صرف مكافآت كبيرة لهم على المسميات الوظيفية على المشاريع خلافا للقانون وكذلك توقيع عقود مع موظفين على المشاريع بمبالغ معينة ويطلب منهم التوقيع على هذه المبالغ ولكن يتم دفع مبالغ أقل مما هو موقع عليه ووضع الفارق فيما يسمى بالصندوق الأسود (Black Box)، وهذا أدى إلى استقالة بعض من موظفي الوزارة السابقين ومثل هذا الأسلوب في العمل أثار إشكاليات أضرت بسمعة ومصداقية السلطة الوطنية أمام بعض الجهات المانحة مثل التقرير التقييمي الذي قدمته ال UNDP إلى وزارة المالية حول مشروع الحاسوب الحكومي والذي تنفذه وزارة التخطيط، وقد أكدت لجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي على ضرورة تصحيح هذا الوضع في توصياتها للمجلس التشريعي من خلال تقريرها حول قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧م .

٢ . بعد مراجعة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة ترى اللجنة أن هناك شبهات كثيرة حول علاقة مسئولين كبار في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشركة تيم وشركة بالكو (التي لها علاقة مع شركة تيم) أدت إلى إحالة عدد من العطاءات والمناقصات على إحدى تلك الشركات في ظروف تستدعي التحقيق.

٣ . تبين للجنة من خلال مراجعة العديد من المشاريع التي نفذت من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الاتفاق تم دون الرجوع إلى موازنات ثابتة أو بنود موازنات محددة وأن تحديد الاحتياجات وتخصيص العطاءات تم بناء على قرارات فنية ضعيفة ومشتريات باهظة الثمن وغياب المنافسة وتفتقر إلى الشفافية مما أدى إلى عدم ثقة وشكوك وانتقادات من الدول المانحة والعديد من الوزارات الأخرى ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة المالية.

٤ . تأكد للجنة أن هناك صندوق خاص يسمى الصندوق الأسود (Black Box) توضع فيه الأموال التي يتم اقتطاعها من المشاريع بشكل غير نظامي وخاصة من المشاريع الخاصة بالإدارة العامة للتخطيط البنيي العام للوزارة، وقد تم إخفاؤه عن هيئة الرقابة.

٥ . تبين للجنة أنه تم اعتماد على المال العام لأغراض شخصية باستخدام أموال كانت مخصصة لمشاريع تنفذها الوزارة لصرف فواتير شخصية تخص السيد الوزير.

لذا توصي اللجنة: تشكيل لجان متخصصة من خبراء فنيين لمراجعة والإشراف على فتح العطاءات وتدقيقها في جميع وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية وتوصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق من كل من وزارة المالية وهيئة الرقابة العامة وديوان الموظفين وبعض الخبراء لمراجعة وتدقيق والتفتيش على كل البيانات المالية وتقديم المخالفين للقضاء.

٦ . تؤكد اللجنة على ما ورد من توصيات أخرى في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة بخصوص وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول المخالفات المالية والإدارية والقانونية.

وعليه فإن اللجنة الخاصة توصي مجلسكم الموقر بالطلب إلى السلطة التنفيذية:

أ. حصر كافة الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع الجهات المانحة وقامت بتنفيذها.

Digitized by Birzeit University Library

ب. فتح تحقيق مالي وإداري وقانوني في كيفية التصرف بأموال المشاريع وغيرها وإحالة جميع من يثبت تورطهم في مخالفات مالية وإدارية وقانونية إلى النائب العام لإحالتهم للقضاء ومحاسبتهم وفق القانون، وتحديدا التحقيق مع كل من الوزير نبيل شعث ووكيل الوزارة المساعد أنيس القاق ووكيل الوزارة المساعد علي شعث والمدير العام للوزارة مجدي الخالدي والمدير العام لإدارة التخطيط البيني محمد عجور.

١٧ . وزارة الشؤون المدنية:

تبين للجنة من مراجعتها الدقيقة لتقرير رئيس هيئة الرقابة أن الهيئة لم تقم بالتفتيش والتدقيق في سجلات وزارة الشؤون المدنية رغم الإشارات العديدة التي وردت في التقرير حول مخالفات لهذه الوزارة عند مناقشة التقرير الخاص بوزارة المالية أو التقرير الخاص بالوزارات الاخرى، وقد أفاد مدير تنسيق دائرة الإعفاءات الجمركية بوزارة الشؤون المدنية ومدير عام الوزارة أن هيئة الرقابة العامة لم تقم بالتفتيش على وزارتهم ولم يجر التدقيق بملفات الوزارة بشكل مباشر من هيئة الرقابة العامة ولا من أية جهة رسمية وبالرغم من ذلك فقد ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة ملاحظات خطيرة تتعلق بوجود اعتداء على المال العام في باب الإعفاءات الجمركية أدى إلى ضياع أموال طائلة على السلطة الوطنية الفلسطينية وأن جزءا هاما وكبيرا من تلك الإعفاءات قد منح عن طريق وزارة الشؤون المدنية دون علم وزارة المالية أو دائرة الجمارك بوزارة المالية. وقد قامت اللجنة بمراجعة وتدقيق تفصيلي لهذا الملف مع كافة الجهات الرسمية ذات العلاقة بما في ذلك وزارة الشؤون المدنية كونها الجهة المكلفة بتنسيق هذه الإعفاءات مع الجانب الإسرائيلي للسماح بمرورها عبر المعابر الدولية معفية من الجمارك.

وقد تبين للجنة ما يلي:

أولا: الإعفاءات الخاصة بالسيارات والأثاث.

صحة ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة حول تعدي وزارة الشؤون المدنية على صلاحيات وزارة المالية وقيامها بمنح إعفاءات جمركية خلافا للقانون الذي حصر هذا الحق في وزارة المالية، وقد أطلعت اللجنة على الكثير من الملفات والوثائق في وزارة الشؤون المدنية ودائرة الجمارك في وزارة النقل والمواصلات ووزارة الصحة تبين من دراستها ومراجعتها وتدقيقها ما يلي:

أ. وجود العديد من المراسلات من قبل وزير المالية ووكيل وزارة المالية ومدير عام الجمارك بوزارة المالية موجه للأخ وزير الشؤون المدنية تؤكد على خطورة ما تقوم به وزارة الشؤون المدنية من إعفاءات جمركية دون موافقة وزارة المالية أو حتى الرجوع إليها وتؤكد أن ذلك اعتداء على صلاحيات وزارة المالية المخولة لها وفقا للقانون والأصول المرعية.

ب. لم يستجب وزير الشؤون المدنية للطلبات المتكررة من وزارة المالية بضرورة الالتزام بالقانون واستمر في مخالفاته بهذا الشأن.

ج. أن السيد وزير الشؤون المدنية يتولى بنفسه الإشراف المباشر على البت في اتخاذ القرارات الخاصة بالإعفاءات الجمركية والتي تشمل السيارات والأثاث والتبرعات والهبات والمنح العينية الواردة لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كما أفاد بذلك كل من مدير عام الوزارة ومدير دائرة تنسيق الإعفاءات الجمركية في وزارة الشؤون المدنية.

د. أن هناك مخالفات بالإعفاءات الجمركية الصادرة عن الوزارة المذكورة تثير الشبهات وتستهدف تعزيز النفوذ الشخصي للوزير على حساب المال العام وتستدعي تحقيقا رسميا فيها.

هـ. أن إجمالي عدد السيارات الحكومية المعفاة من الجمارك لصالح الوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة

Digitized by Birzeit University Library

الحكومية الأمنية والعسكرية والسيارات الخاصة بالأخوة العائدين يزيد على ٤٣٠٠ سيارة وأن أعدادا كبيرة من ملفات هذه السيارات التي تم إدخالها وإعفاؤها من الرسوم الجمركية غير مكتملة الوثائق اللازمة وفق شروط الإعفاء المقرة من الحكومة.

وتود اللجنة أن تشير على سبيل المثال لا الحصر إلى ما يلي:

١ . العديد من السيارات والمواد التي تم إعفاؤها جمركيا تخص جهات رسمية أو أفراد لا تحتوي ملفاتها في الوزارة ما يشير إلى أن ذلك تم بناء على طلب الاشخاص أو الجهات المخولة بذلك ومراجعة العديد من تلك الجهات تم التأكيد على أن لا علم لهم بذلك واعتبروا ما حدث غير قانوني ومرفوض من جانبهم.

٢ . إصدار إعفاءات جمركية لسيارات باسم أشخاص في الأجهزة الأمنية تستعمل من قبل مواطنين عاديين فمثلا تم إعفاء سيارة BMW وسجلت باسم وزارة المالية.

٣ . إصدار إعفاءات سيارات لموظفين في الدولة لا تنطبق عليهم شروط منح الإعفاء وسجلت باسم جهة حكومية رسمية تم تحويلها إلى الملكية الخاصة بعد إدخالها معفية من الرسوم الجمركية مثل سيارة مرسيدس تعود إلى مدير تنسيق دائرة الإعفاءات الجمركية بوزارة الشؤون المدنية.

٤ . لم تلتزم وزارة الشؤون المدنية بقرار مجلس الوزراء بضرورة شراء السيارات من وكيل فلسطيني معتمد حيث تم منح إعفاء جمركي لعدد من السيارات تم شراؤها من وكلاء إسرائيليين والأمثلة على ذلك كثيرة.

٥ . تم إعفاء جمركي وإدخال بعض السيارات التي لا تنطبق عليها قرار مجلس الوزراء الذي يشترط ألا تزيد سعة محركها عن 2000CC للبنزين و 2500CC للديزل.

٦ . تم تنسيق إخراج بعض السيارات الحكومية خارج البلاد (إلى الأردن) للاستعمال الشخصي من قبل بعض المسئولين أو من قبل أفراد عائلاتهم مثل السيد د. عبد العزيز الحاج أحمد "وزير المواصلات السابق" والسيد د. أسعد عبد الرحمن "رئيس دائرة العائدين" والسيد جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" وغيرهم.

٧ . قامت وزارة الشؤون المدنية وخلافا للقانون والتعليمات المقرة في هذا الشأن بإعفاء جمركي لسيارات بأسماء أفراد عاملين بأجهزة الأمن وتم تسجيلها باسم وزارات أخرى لتتمكن من الحصول على الإعفاء الجمركي لها دون علم الوزارة المعنية بذلك واستعملت هذه السيارات لصالح هؤلاء الأفراد أو آخرين يعرفتهم، ولدى اللجنة قائمة بالعديد من هذه السيارات وأسماء المسئولين أو أفراد أجهزة الأمن المستعملة من قبلهم والوزارات التي سجلت بأسمائها هذه السيارات ونوعها.

٨ . هناك عدد كبير من السيارات الفاخرة مرسيدس وشيروكي و BMW قد قامت وزارة الشؤون المدنية بإعفائها من الجمارك لصالح الأجهزة الأمنية أو أفراد بها دون وضوح من هو الشخص أو الأشخاص في الأجهزة الأمنية المخولين بالتوقيع على الطلب وتبين للجنة أنها تستخدم من قبل أفراد من الأجهزة كسيارات خاصة بهم.

٩ . قام السيد الوزير بالطلب إلى وزير المواصلات بنقل ملكية بعض السيارات المسجلة باعتبارها سيارات حكومية لصالح أفراد مخالفا القانون (مثل سيارة تعود للسيد راسم عبد الجواد وأخرى للسيد الوزير شخصيا وآخرين).

١٠ . تود اللجنة الإشارة إلى أنه قد تم تنظيم إعفاء سيارات العائدين من خلال اللجنة الفنية التي شكلها مجلس الوزراء بقراره الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٩ والذ[illegible] قبل الاخذ توقيع كل من وزير المالية

Digitized by Birzeit University Library

ووزير النقل والمواصلات وبالرغم من ذلك لم تحترم حتى تاريخه هذه الشروط التي اقرها مجلس الوزراء سواء من حيث المواصفات أو شروط منحها واستخدامها بسبب تدخل الأجهزة الأمنية غير النظامي كما أفاد بذلك وزير المواصلات ومن ناحية أخرى بسبب الاستهتار الواضح في وزارة الشؤون المدنية بالأنظمة والقوانين والقرارات والتعليمات المقرة والتحايل على القانون وسوء استعمال السلطة أو المحاباة في إجراءات تنفيذ الإعفاءات ونذكر على سبيل المثال لا الحصر إعفاء سيارة فاخرة من الجمارك من نوع جاكوار موديل ٩٦ باسم العائد إبراهيم عوض عبد القادر سلامة مختار قرية الطيرة ومقيم في الأردن وعمره ٧٥ عاما وتستخدم من قبل مقربين من الدرجة الأولى للسيد الوزير خلافا لقرار مجلس الوزراء وكذلك هناك عدة سيارات سجلت باسم مكتب الرئيس طلبت من أفراد يعملون في مكتب الرئيس دون أن يكون هناك أية وثيقة رسمية موقعة من جهة مخولة بالتوقيع تشير إلى علم مكتب الرئيس بذلك.

ثانيا: الإعفاءات الجمركية الخاصة بالهبات والتبرعات العينية.

١ . قامت وزارة الشؤون المدنية بمنح الإعفاءات الجمركية في بعض الحالات دون علم وموافقة وزارة المالية.

٢ . لا يتم التعامل مع هذا الموضوع وفق معايير وأسس وتعليمات واضحة ونماذج خاصة بذلك، مما أفسح المجال لإدخال مواد معفاة من الجمارك دون حق، ومثالا على ذلك: قام الوزير بإعفاء جمركي لشحنة أدوية تخص شركة الشفاء باعتبارها منحة لوزارة الصحة حيث أعفيت من الجمارك ومن ضريبة القيمة المضافة علما بأن الوثائق الموقعة من قبل وزير الصحة وشهادة وكيل وزارة الصحة أمام اللجنة تبين أن هذه الشحنة كانت تجارية لصالح شركة الشفاء، وهذا يثير الشبهات حول وجود تواطؤ مع الشركة على حساب المال العام.

٣ . أن سجلات وزارة الشؤون المدنية لا تشير إلى استلام هذه المواد المعفاة من طرف الجهة الرسمية التي طلبتها ولا يمكن التأكد من وصولها إلى الجهة المعنية وكيفية التصرف بها، ونظرا لما أثاره هذا الموضوع في السابق من إشكاليات حول وجود هذه المواد في الأسواق التجارية فإن اللجنة توصي المجلس التشريعي: بالطلب من وزارة المالية بتشكيل لجنة تقصي حقائق لحصر كافة التبرعات والهبات العينية التي قامت وزارة الشؤون المدنية بإعفائها من الجمارك والتأكد من الجهة التي طلبت الإعفاء والجهة التي استلمتها وكيفية التصرف بها ومحاسبة المسئولين عن أية مخالفات قاموا بها خلافا للقانون والنظام.

ثالثا: الإقامات وأذونات العمل.

١ . قامت وزارة الشؤون المدنية بالتعدي على صلاحيات وزارة العمل ووزارة الداخلية المخولين وفقا للقانون من خلال إصدارها لأذونات العمل والإقامة للعمالة الوافدة، واكتفت وزارة الشؤون المدنية بتسليم العمال أذونات عمل وإقامة صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية دون تبليغ الوزارتين المعنيتين بذلك.

٢ . اتضح للجنة من قائمة أسماء العمالة الوافدة التي حصلت على أذونات عمل بواسطة الشؤون المدنية أنها لا تتفق والسياسة العامة للسلطة الوطنية باستخدام العمالة الوافدة.

وعليه يجب إعادة هذا الملف إلى جهات الاختصاص المتمثلة في وزارة أذونات العمل ووزارة الداخلية لإصدار أذونات الإقامة

رابعا: ملف أسماء العائدين.

لم يتضح للجنة من خلال مراجعتها لهذا الملف من هي الجهة الحكومية الرسمية المكلفة بإعداد قائمة الأسماء المطلوب منحهم رقما وطنيا وتحديد الأولويات في الحصول على هذا الرقم وترى اللجنة أن هذا

Digitized by Birzeit University Library

الملف يجب أن يبقى في يد منظمة التحرير الفلسطينية وحصر دور وزارة الشؤون المدنية في تنسيق ذلك الملف مع الجانب الإسرائيلي

خامسا: دور وزارة الشؤون المدنية على المعابر التجارية

تبين للجنة أن وزارة الشؤون المدنية قد وضعت رسوما على سيارات الشحن التي تنقل البضائع من وإلى الأردن دون قانون وبدون التنسيق مع وزارة المالية ولم يطبق هذا الإجراء على معبر رفح.

تم استغلال السلطة من قبل الوزير شخصيا عندما أصدر قرارا موقعا من قبل سكرتيرته الخاصة خاطبت فيه الجانب الإسرائيلي وطلبت حجز المعبر لمدة أسبوعين لإدخال أسمنت عائد لشركة الكرمل (يوسف جميل الطريفي) ودون سابق إنذار للمستوردين مما أدى إلى تلف البضائع الخاصة بمستوردين آخرين على الحدود الأردنية وكانت هذه الخطوة الأولى التي اكملت حلقة الاحتكارات الخاصة بالأسمنت التي حصرت فيما بعد بشركة الخدمات الفلسطينية التي يديرها السيد خالد سلام الذي يقوم بدفع ٢,٥ دولارا عن كل طن من الأسمنت يتم إدخاله للسيد يوسف جميل الطريفي، ومما يثير الشكوك والشبهات حول وجود صفقة جرى بموجبها حصر دخول الأسمنت عبر جسر الكرامة لصالح الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية مقابل العمولة المذكورة أعلاه عن كل طن، وللعلم يتوقع دخول حوالي ٥٠٠,٠٠٠ طن من الأسمنت خلال العام الحالي، وعليه فأن اللجنة توصي بحصر أذونات الاستيراد والتصدير في وزارة التجارة والاقتصاد وحصر التحصيل الجمركي في وزارة المالية وادارة المعابر من قبل وزارة الداخلية مع وجود منسقين للوزارات بما فيها منسق وزارة الشؤون المدنية.

سادسا: ملف السجل المدني.

لاحظت اللجنة أن ملف السجل المدني والذي يشمل قضايا متعددة تهم المواطن بشكل مباشر وخاصة فيما يتعلق بإصدار الوثائق الشخصية مثل الهويات وشهادات الميلاد وغيرها ما زال معلقا لدى الطرف الإسرائيلي خلافا للاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي مما أربك العمل بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون المدنية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وأبقى اليد الطولى في الكثير من القضايا بيد الجانب الإسرائيلي مثل تغير مكان الإقامة وطباعة الهوية الشخصية وتغيير الحالة الاجتماعية وإضافة المواليد وإنجاز معاملات جمع الشمل وغيرها مما انعكس سلبا على المواطنين وإنجاز معاملاتهم بسبب الخلافات بين السلطة وإسرائيل حول الرسوم والطوابع التي يتم فرضها، وعليه فأن اللجنة توصي بضرورة تحويل هذا الملف للسلطة الوطنية الفلسطينية بأسرع ما يمكن وعدم إبقائه في يد الإسرائيليين وإنهاء حالة تنازع الصلاحيات بين وزارات متعددة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

سابعا: البذخ والإسراف في المال العام.

ومن خلال زيارتها لمقر الوزارة في رام الله لاحظت اللجنة أن هناك بذخا وإسرافا غير مبرر على تأثيث الوزارة ولا يتناسب وإمكانيات السلطة المادية المتواضعة، ولا يبرر ذلك ادعاء الوزارة بأن هذا الأثاث قد تم إعفاؤه من الرسوم الجمركية بقرار من وزير الشؤون المدنية كونه مستوردا من الخارج.

وبناء على كل ما تقدم من مخالفات صارخة قامت بها وزارة الشؤون المدنية خلافا للقوانين والأنظمة والتعليمات فإن اللجنة توصي بما يلي:

تحميل وزير الشؤون المدنية كامل المسئولية عن جميع هذه المخالفات أعلاه التي شكلت اعتداء صارخا على المال العام مما يوجب إجراء تحقيق رسمي مع الوزير وإحالة كافة القضايا التي تثير الشبهات للنائب العام ومحاسبة من تثبت إدانتهم وفق القانون.

Digitized by Birzeit University Library

١٨ . وزارة التموين:

أ. قضية المواد التموينية الموزعة من قبل وكالة الغوث والتي تم مصادرتها:

بعد مراجعة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة ورد وزارة التموين حول قيام جهاز الأمن الوقائي بمصادرة مواد تموينية يتم توزيعها من قبل وكالة الغوث الدولية على اللاجئين الفلسطينيين بحجة تداولها في الأسواق وذلك من قبل بعض التجار، ترى اللجنة أن الطريقة التي تم التعامل بها مع هذه القضية فيها الكثير من الاستهتار وسوء التصرف خاصة وأن المواد الغذائية لها صلاحية محددة بتاريخ مما يتطلب سرعة اتخاذ القرار بهذا الشأن، وان كلا من النائب العام السابق ومدير الإدارة المالية بقوات الأمن والشرطة يتحملون المسؤولية الكاملة والتقصير نتيجة لتأخرهم في تنفيذ قرار المحكمة الصادر بتاريخ ١٣/ ١٩٩٧/٤ ، حتى ١٩٩٧/٥/٢٩ علما بأنه قد تم التحفظ على المواد التموينية بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢١وهذا أدى إلى افسادها وانتهاء صلاحية استخدامها مما تسبب في خسارة فادحة لأصحابها ولم يتم التعويض عليهم.

ب. قسم الموازين والمقاييس والمكاييل:

تبين أيضا للجنة أو وزارة التجارة والاقتصاد تتحمل المسئولية الكاملة عن عدم تنفيذ قرار الرئيس بنقل هذا القسم بجميع موظفيه إلى وزارة التموين (مديرية التموين سابقا) والمماطلة في ذلك من تاريخ ١٢/ ١٩٩٥/١٠ وحتى ١٩٩٧/٣/١٠، مما ترتب عليه تعطيل العمل في مراقبة الموازين والمكاييل ومحطات البنزين وأعمال الذهب طول تلك الفترة.

ج. قضية الطحين:

تبين للجنة بعد مراجعة ملف هذه القضية استمرار وزارة التموين بالتدخل في توزيع الطحين وبيعه مخالفة بذلك قرار المجلس التشريعي بهذا الشأن وذلك بالتعاون مع أشخاص ذوي مراكز عليا في وزارة المالية وتحديدا السيد وكيل وزارة المالية المساعد محمد جرادة (أبو اسامة) مستعملين المال العام في استيراد مادة الطحين وذلك من خلال الشركة الفلسطينية الوطنية للتنمية الاقتصادية والتي يرأس مجلس إدارتها السيد محمد جرادة وشركة الديراوي وتدخل الوزارة بإغلاق المعابر أمام استيراد هذه المادة محتكرين بذلك السوق المحلي لصالح الشركة المذكورة لذا توصي اللجنة مجلسكم الموقر التأكد على قرار المجلس التشريعي الفلسطيني رقم (١٥٦/٣/٢) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣-٢ والمتضمن حصر دور وزارة التموين بدورها في رقابة صلاحية المواد التموينية ورقابة وجود الاحتياطي الاستراتيجي في الوطن والتزام السلطة التنفيذية بعدم التدخل في سياسة السوق عملا بمبادىء الاقتصاد الحر والالتزام بتطبيق مبادىء الأصول المالية النظامية فيما يخص المشتريات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية هذا ويحمل المجلس التشريعي الفلسطيني مجلس الوزراء مسؤولية عدم اتخاذ أية إجراءات في هذه القضية ويطالب السلطة التنفيذية باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لوضع حد لهذه التجاوزات.

وتوصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق رسمية تحقق مع السيد وكيل مساعد وزارة المالية محمد جرادة (أبو أسامة) والسيد مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة ناصر السراج لوجود شبهات بسوء استغلال السلطة وسوء استخدام المال العام وإغلاق المعابر أمام استيراد مادة الطحين في ظروف غامضة أمام التجار في حين سمح لشركة الديراوي بإدخال الطحين دون قيود.

Digitized by Birzeit University Library

١٩ . وزارة النقل والمواصلات.

تبين للجنة وبناء على ما توصلت إليه من حقائق واستنتاجات ما يلي:

١ . لا يوجد لدى الوزارة سياسة واضحة ونظام محدد يبين كيفية التعامل مع السيارات الحكومية من حيث الصيانة وكيفية استخدامها، وأن هناك تخبطا كبيرا وتجاوزات مالية وإدارية خطيرة توجب التحقيق في هذا الموضوع.

٢ . لدى التدقيق في سجلات الوزارة في رام الله تبين للجنة أنه لا يوجد لدى الوزارة سجلا موحدا يتم فيه تسجيل كافة السيارات الحكومية وخاصة السيارات المستعملة من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية مما أفقد السلطة السيطرة الكاملة في متابعة وحصر هذه السيارات، علما بأن السلطة الوطنية تقوم بتغطية تكاليف التأمين والصيانة والمحروقات وإعفائها من رسوم الترخيص رغم أن عددا كبيرا من هذه السيارات يستخدم للأغراض الشخصية فقط، وهذا يعتبر تعديا صارخا على المال العام.

٣ . تبين للجنة أن بعض السيارات الحكومية قد تم نقلها إلى الأردن دون مبرر مقنع وبعلم وزارة المواصلات وهذا يشكل مخالفة صريحة.

٤ . قامت وزارة المواصلات خلافا للقانون بنقل ملكية بعض السيارات الحكومية لأشخاص ذوي نفوذ دون موافقة مسبقة من وزارة المالية صاحبة الاختصاص في الإشراف على الممتلكات العامة لذا توصي اللجنة بحصر جميع السيارات التي اشتريت باسم السلطة أو منحت للسلطة أو أي من وزارتها ومؤسساتها العامة أو أجهزتها الأمنية والعسكرية وتسجيلها باسم السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تمثلها في ذلك وزارة المالية وإعادة توزيعها وفق الاحتياجات الحقيقية لوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية والعسكرية باعتبارها عهدة لديها.

كما توصي اللجنة: وزارة المواصلات باستعادة السيارات التي تم نقل ملكيتها أو نقلها إلى الأردن أو غيرها.

٥ . لم تلتزم وزارة النقل والمواصلات بقرار مجلس الوزراء بعدم تخصيص أكثر من سيارة واحدة لاستعمال أي مسؤول من السلطة الوطنية الفلسطينية لذا توصي اللجنة وزارة المواصلات باسترداد أية سيارات إضافية تم منحها لمسؤولين من السلطة يخالف هذا القرار.

٦ . لم تقم وزارة النقل والمواصلات بإنشاء دائرة للنقل الحكومي في محافظات الشمال مما أدى إلى تخبط وتسيب في مجال الصيانة العامة للنقل الحكومي.

٧ . تم حصر الفحص الفني لترخيص المركبات في ورشة وحيدة خاصة هي ورشة السامر لجميع محافظات قطاع غزة ولا يوجد نظام خاص برسوم الفحص الفني لورش الترخيص مما ولد حالة ضغط على العمل وأرهق المواطنين في المناطق البعيدة.

٨ . لم تجد اللجنة أي مبرر لتأخر الوزارة في تغيير لوحات السيارات في محافظات الشمال إلى لوحات فلسطينية أسوة بما هو معمول به في محافظات قطاع غزة.

٩ . تؤكد اللجنة على ضرورة تفعيل الصندوق الخاص بتأمين ضحايا حوادث السير التي لا تغطيها شركات التأمين علما بأن هناك رسما خاصا بذلك يتم استقطاعه من بوالص التأمين الصادرة عن شركات التأمين العاملة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

١٠ . لم تقم وزارة النقل والمواصلات بالإجراءات الكفيلة بحصر ومتابعة وجباية رسوم ترخيص السيارات التي تقوم بترخيصها مديرية الشرطة وبعض الأجهزة الحكومية الأمنية والعسكرية الأخرى.

١١ . تستهجن اللجنة موافقة وزير النقل والمواصلات على ترخيص بعض السيارات غير المطابقة للمواصفات وشروط الترخيص (سيارات سياحية ذات الادخال المؤقت) والتي ادخلت إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في ظروف غامضة تثير الشبهات رغم علمه بخطورة المخالفة وطلبه من مدير عام الجمارك جباية الرسوم الجمركية عليها استثناءاً من القانون تمهيداً لترخيصها كسيارات خصوصية لذا توصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق رسمية في هذا الأمر مع الأخ وزير النقل والمواصلات السيد علي القواسمي.

٢٠ . وزارة الصناعة:

تبين للجنة أن هيئة الرقابة لم تقم بعمل تفتيش فعلي على هذه الوزارة وأن المخالفات التي اشار إليها التقرير تتلخص في غياب الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة لعملها الإداري والمالي وعدم التزام الوزارة بالأنظمة الخاصة المالية والأنظمة بيدلات المواصلات والمحروقات ومسك السجلات المحاسبية وفقا للأصول المالية والمحاسبية المرعية، وأكدت الوزارة في ردها على ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة أنها قامت بمعالجة ما ورد من مخالفات.

٢١ . وزارة الشباب والرياضة:

بعد مراجعة تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة والذي أشار بوجود تجاوزات لبنود الموازنة المعتمدة لوزارة الشباب والرياضة وصرف مبالغ إضافية نتيجة أخطاء مالية ومحاسبية وعدم استخدام سندات صرف بأرقام مسلسلة رغم وجود حسابات مصرفية تخص الوزارة وعدم استقطاب ضريبة الدخل المستحقة لبعض الحالات، وصرف مبالغ مما هو مخصص لمساعدة الأندية الرياضية لتغطية نفقات خاصة بالوزارة وصرف مهمات سفر لبعض موظفي الوزارة مخالفة أصول الصرف من بنود الوزارة، إضافة إلى قيامها بالسحب على المكشوف من حساباتها بالمصاريف واستخدامها لأموال صندوق التبرعات والمساعدات الخاص بترميم الملاعب لتمويل نفقات خاصة بالوزارة خلافا للفرض المخصصة له تلك الأموال، قامت اللجنة بالطلب إلى وكيل وزارة الشباب والرياضة الدكتور أحمد البازجي الرد على ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة من مخالفات إدارية ومالية، إلا أن اللجنة لم تتلق أي رد حول ذلك ، لذا توصي اللجنة : مجلسكم الموقر بتوجيه اللوم إلى وكيل وزارة الشباب والرياضة لعدم تجاوبه مع اللجنة والتأكيد على ضرورة أن تقوم كل من وزارة المالية وهيئة الرقابة العامة بمتابعة التأكد من التزام الوزارة بالأصول المالية والمحاسبية والتعليمات المرعية.

٢٢ . وزارة السياحة والسفر:

أ. تبين للجنة أن المخالفات التي أشار إليها تقرير رئيس هيئة الرقابة في هذه الوزارة ناتجة عن غياب الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة لعملها الإداري والمالي في العديد من الحالات وعدم التزام الوزارة بما هو معمول به من أنظمة ولوائح وتعليمات في حالات أخرى ، وفي ردها على اللجنة أبدت الوزارة تجاوبها الكامل مع ما ورد من توصيات في تقرير رئيس الهيئة وأنها قامت بمعالجة ما ورد فيه من توصيات.

ب. تشير بعض المعلومات إلى تهريب لآثار فلسطينية إلى خارج الوطن أو تقديمها كهدايا لبعض الجهات الأجنبية، لذا توصي اللجنة: أن تقوم هيئة الرقابة العامة بالتدقيق والتحقق من هذه المعلومات.

Digitized by Birzeit University Library

٢٣ . ديوان الموظفين العام:

ترى اللجنة أن ديوان الموظفين العام وفي وضعه القانوني الحالي وتأخر تطبيق قانون الخدمة المدنية والذي أقره المجلس التشريعي يمتلك من الصلاحيات والنفوذ ما يجعله يتحكم في جميع وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بالهياكل التنظيمية والوظيفية والتعيينات والترقيات ورواتب الموظفين دون أن تكون هناك جهة رقابية عليا لمراجعة وتدقيق ما يقوم به الديوان في هذه المجالات الحساسة، كما ويشير تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أن رئيس ديوان الموظفين العام قد ماطل في السماح للهيئة بالقيام بتفتيش شامل على الديوان، ولم تتمكن الهيئة من بدء التفتيش إلا في نهاية ١٩٩٦/١٢م ولم يبد تعاونا مع مفتشي الهيئة أثناء قيامهم بالتفتيش، وقد طلبت اللجنة من رئيس هيئة الرقابة العامة أن يقدم للجنة صورة عن التقرير التفصيلي الذي أعدته الهيئة عن ديوان الموظفين ورفعت صورة عنه لسيادة الرئيس كما يشير تقرير رئيس الهيئة، كما وطلبت اللجنة من رئيس ديوان الموظفين كتابيا الرد على ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة إلا أنه لم يبد تجاوبا مع طلبات اللجنة المتكررة بهذا الخصوص.

أولا: توصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية ما يلي:

١ . الإسراع في العمل بقانون الخدمة المدنية الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثانية.

٢ . إلزام إدارة ديوان الموظفين العام بالتعاون الكامل والاستجابة لطلبات هيئة الرقابة العامة ووزارة المالية والمجلس التشريعي ولجانه المتخصصة.

ثانيا: تشكيل لجنة تقصي حقائق من المجلس التشريعي لمراجعة عمل ديوان الموظفين العام ودوره في التعيينات التي لا تتم وفقا للمعايير والأسس المقررة.

٢٤ . دائرة الإحصاء المركزية:

تثمن اللجنة الدور المتميز الذي تقوم به دائرة الإحصاء المركزية وتجاوبها الكامل مع اللجنة، وبمراجعة ما ورد في تقرير رئيس هيئة الرقابة ورد دائرة الإحصاء المركزية بخصوص ما ورد في التقرير من مخالفات تبين للجنة أن المخالفات انحصرت في المدير السابق لدائرة الإحصاء المركزية في غزة السيد مازن عنان والذي تم الاستغناء عن خدماته والذي التحق بعد ذلك مباشرة بالعمل في قسم الإحصاء في شركة البحر .

٢٥ . سلطة الطاقة:

أ. تؤكد اللجنة ضرورة التزام سلطة الطاقة بما ورد في قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧م وتعليمات وزارة المالية من حيث توريد جميع الأموال التي ترد لسلطة الطاقة من خلال المشاريع التي تنفذها من المنح والمساعدات الخارجية إلى حساب خاص بهذه المشاريع ضمن حساب الخزانة العامة بوزارة المالية، بحيث يتم إخضاعها لرقابة ومراجعة وتدقيق دائرة الرقابة والتدقيق في وزارة المالية .

ب. بخصوص ما ورد في تقرير هيئة الرقابة حول الاشتراكات الخاصة التي تقدمها سلطة الطاقة مباشرة دون تنسيق مع البلديات والمجالس القروية القائمة ترى اللجنة ضرورة الإسراع بإنشاء شركة الكهرباء الفلسطينية بقانون كشركة مساهمة عامة تساهم فيها البلديات والمجلس القروية وسلطة الطاقة والقطاع الخاص تتولى مهام توليد ونقل وتوزيع الكهرباء دون المساس بحقوق شركة كهرباء محافظة القدس.

Digitized by Birzeit University Library

٢٦ . وزارة الحكم المحلي:

أ. طالبت اللجنة وزارة الحكم المحلي كتابيا بالرد على ما ورد في تقرير هيئة الرقابة العامة من مخالفات إدارية ومالية وقانونية للبلديات والمجالس القروية بصفتها الجهة الرسمية صاحبة الاختصاص بالإشراف ومتابعة عمل هذه المجالس وتصويب أوضاعها ولم تتلق اللجنة اية ردود أو إجابات على استفساراتها من الوزارة ولم تبد الوزارة أي تعاون مع اللجنة في هذا الخصوص.

ب. لاحظت اللجنة أن تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة لم يدقق في أوضاع وزارة الحكم المحلي نفسها حيث يشير التقرير إلى ملاحظات الهيئة على عدد محدد من البلديات والمجالس القروية (ثلاثين بلدية فقط) مما غيب قضايا هامة كان من الممكن أن يعالجها التقرير تتعلق بأداء الوزارة في مجالات التنظيم والبناء وفي مجالات الحقوق والالتزامات المالية المتعلقة بإيرادات ونفقات البلديات والمجالس القروية.

ج. لا يشير تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة إلى استخلاصات عامة حول أداء البلديات والمجالس القروية من جوانبه الإدارية والمالية والقانونية وعلاقة وزارة الحكم المحلي معها ومسئولية الوزارة بشأن المخالفات وكيفية متابعتها وتصويبها وفقا للقوانين واللوائح والأنظمة المرعية.

د. يشير تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة إلى عدد من المخالفات المالية التي تستوجب إجراء تحقيقات رسمية وإحالة للقضاء ويتساءل رئيس الهيئة في تقريره عن مصير هذه القضايا والتي كان على وزارة الحكم المحلي متابعتها وإحالة بعضها على ضوء المعطيات إلى النائب العام لاستكمال الإجراءات الواجبة الاتباع وفق القانون خاصة أن بعض هذه المخالفات تتعلق باختلاسات مالية وفساد إداري.

هـ. يشير التقرير إلى بعض البلديات لا تلتزم بتعليمات وزارة الحكم المحلي خلافا للقانون مثل بلدية غزة وأن بعضها ارتكب مخالفات خطيرة برفضها السماح لمفتشي هيئة الرقابة العامة بالقيام بالتفتيش عليها مثل بلدية نابلس التي وصل للمجلس التشريعي شكوى ضدها من قبل مدير عام هيئة الرقابة العامة في الضفة الغربية بهذا الخصوص .

و. يشير تقرير هيئة الرقابة العامة إلى وجود ظاهرة تنازع الصلاحيات بين بعض المجالس البلدية وسلطة الطاقة حول شبكات توزيع الطاقة الكهربائية ولا يستدل من التقرير إلى تحمل الوزارة مسئولياتها لعلاج هذا الموضوع بصفتها الجهة الوزارية المسؤولة عن الإشراف على المجالس البلدية والقروية.

لذا توصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية:

١ . توجيه اللوم لوزير الحكم المحلي لعدم تعاونه مع اللجنة والتقصير الظاهر لهذه الوزارة في أداء المهام الموكلة إليها وفقا للقانون

٢ . الطلب إلى هيئة الرقابة العامة ودائرة الرقابة والتدقيق في وزارة المالية بمراجعة وتدقيق إيرادات ونفقات وزارة الحكم المحلي وجميع المجالس البلدية والقرية والتأكد من التزامها بالاصول المالية والمحاسبية وحصر المخالفات المالية والإدارية والقانونية وتحديد المخالفين.

٣ . تشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق فيما ورد من مخالفات وإحالة من تثبت إدانتهم للقضاء.

٢٧ . سلطة النقد

يشير تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة بخصوص سلطة النقد الفلسطينية ومن خلال التفتيش الذي أجرته هيئة الرقابة على سلطة النقد على مرحلتين، الاولى تغطي الفترة حتى نهاية ١٩٩٦/٦/٣٠ م والتي توصلت من خلالها الهيئة إلى الاستنتاجات التالية:

Digitized by Birzeit University Library

- وجود إسراف غير مبرر في جميع مستويات الإنفاق من إيجار ورواتب وبدل مهمات سفر.

- عدم التزام إدارة سلطة النقد باللوائح المالية المعتمدة.

أما المرحلة الثانية فكانت بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٦ وكان هدفها متابعة واستكمال التقرير الشامل عن سلطة النقد وتحديد مركزها المالي، وأكد هذا التقرير على استمرار المخالفات السابقة.

ولم يتوقف تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أمام الكثير من المخالفات وحدود المسئوليات الشخصية عن الخلل، رغم أن تقرير اللجنة المشرفة على سلطة النقد يشير مباشرة إلى العديد من المخالفات التي تتعلق بسوء استعمال المال العام وسوء الإدارة من قبل رئيس سلطة النقد الدكتور فؤاد بسيسو وطالبته بإعادة الأموال التي أنفقت دون موجبات إنفاق، ولم يتضح للجنة الكيفية التي تابعت من خلالها هيئة الرقابة هذه المخالفات وتنفيذ توصية لجنة الإشراف علما بأن رئيس هيئة الرقابة هو نفسه أمين سر لجنة الإشراف على سلطة النقد.

وعليه فإن اللجنة توصي بتشكيل لجنة تحقيق رسمية فيما ورد من مخالفات إدارية ومالية وقانونية في تقارير هيئة الرقابة ولجنة الإشراف وإحالة من تثبت إدانتهم للقضاء.

٢٨ . هيئة الإذاعة والتلفزيون

تبين للجنة من خلال تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أن أياً من الجهات الرقابية المختصة لم تقم بأي إجراءات رقابية أو تدقيق مالي وإداري على هيئة الإذاعة والتلفزيون ولاحظت اللجنة ما يلي:

أ. هناك تشتت للجهود التي تقوم بها هيئة الإذاعة والتلفزيون بفعل تعدد مراكز المسئولية داخل الهيئة وتنازعها على الاختصاص والصلاحيات وتصارعها على النفوذ مما فتح الطريق امام المنازعات الداخلية والتخبط الإداري واستغلال النفوذ لمنافع شخصية وانعدام مبدأ المراقبة والمساءلة والمحاسبة.

ب. إجراءات المشتريات والعطاءات في الهيئة لا تخضع للرقابة المالية والإدارية ولا تتم وفق الأصول المحاسبية الصحيحة مما يفتح المجال أمام إهدار المال العام.

ج. التبرعات العينية التي وردت إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون والمسجلة في ملفات الإعفاءات الجمركية في وزارة الشؤون المدنية، لم يثبت للجنة أنه تم التصرف بها حسب الأصول.

د. تأكد للجنة أن الهيئة لم تقم بتوريد كافة الأموال التي حصلت عليها سواء الإيرادات المحلية أو الهبات الخارجية إلى الخزانة العامة مخالفة بذلك الأصول المالية والقواعد العامة للموازنة وتعليمات وزارة المالية.

وعليه توصي اللجنة: أن تقوم دائرة الرقابة والتدقيق في وزارة الرقابة العامة بإجراء تفتيش شامل على هيئة الإذاعة والتلفزيون وتدقيق جميع سجلاتها وبياناتها المالية وحصر كافة الهبات والمساعدات المادية والعينية الداخلية والخارجية التي وردت للهيئة، وتقديم تقرير شامل عن المسئولين عن هذه المخالفات وإحالتهم للقضاء وفقا للقانون.

ملاحظات وتوصيات عامة.

أولا: ان غياب دور مجلس الوزراء في إعداد القوانين وإقرار الأنظمة التي تنظم عمل الوزارات والمؤسسات العامة وتحديد الصلاحيات والمسئوليات والمهام لكل منها بشكل واضح، وغياب خطة عمل لمجلس الوزراء، كل ذلك ساهم بشكل مباشر في استمرار تنازع وتداخل وتكرار الصلاحيات بين الوزارات والمؤسسات العامة المختلفة وولد مؤسسات عامة متعددة بدون مبرر وضخم الجهاز الوظيفي وأنتج حالة التخبط في

Digitized by Birzeit University Library

الهياكل التنظيمية لجميع الوزارات والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بالإضافة إلى غياب مبدأ المساءلة والضبابية في أسس تخصيص النفقات كل ذلك أدى إلى تسيب إداري ومالي وسوء استغلال السلطة وسوء استخدام المال العام لبعض المسئولين.

لذا تؤكد اللجنة على ضرورة تجاوز هذه الحالة من قبل مجلس الوزراء ليتمكن من إنجاز المهام الملحة الملقاة على عاتقة وتوفير الكادر المؤهل لإدارة هذه العملية الشاملة وبشكل فوري وإعادة النظر في جميع الوظائف والتعيينات في المواقع القيادية العليا في جميع وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتوصي اللجنة مجلسكم الموقر الطلب إلى السلطة التنفيذية ما يلي:

١ . تطوير دائرة الموازنة العامة ودائرة الرقابة والتدقيق في وزارة المالية وتوفير الكادر المؤهل والخبرات الفنية لتمكينها من متابعة كيفية تنفيذ الموازنة الخاصة بكل وزارة أو مؤسسة عامة وبما يضمن الرقابة الداخلية وسرعة التدخل لمنع ووقف أي تجاوزات أو ممارسات تكون خارجة عن إطار قانون الموازنة العامة.

٢ . استحداث دائرة تعنى بإعداد الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بتنظيم وتحديد أسس ومعايير إعداد الموازنات وآليات الإنفاق وتحديد المسئوليات والصلاحيات والجهات المناط بها تنفيذ ذلك في كل وزارة أو مؤسسة عامة.

٣ . ضرورة التركيز على الإصلاح الإداري وذلك بوضع نظم الإدارة وتبني التقنيات الحديثة في هذا المجال وتوفير فرص التدريب والتأهيل والحد من التعيينات غير الضرورية وغير المقننة.

٤ . العمل على تحصيل الحقوق الفلسطينية لدى الجانب الإسرائيلي خاصة تلك المتعلقة بتعويضات العمال والتأمينات الاجتماعية وإيرادات المقاصة التي تحصل مباشرة من الجانب الإسرائيلي.

٥ . العمل على توحيد حسابات السلطة الوطنية الفلسطينية في حساب الخزانة العامة بحيث تورد إليه جميع نفقات السلطة الوطنية مهما كان نوعها وفقا للقانون.

٦ . الطلب إلى وزارة الصحة إجراء تحقيقات رسمية وفنية في العديد من المخالفات المهنية التي ترتكب من قبل العديد من الأطباء والعاملين في وزارة الصحة بحق المرضى نتيجة إما للإهمال أو كسب المال واستخدام مؤسسات الخدمات الصحية للأغراض الشخصية وإحالة المرضى إلى عياداتهم الخاصة خلافا لشرف المهنة، علما بأن العديد من شكاوى المواطنين التي وردت إلى المجلس التشريعي وأرسلنا صورا منها إلى وزارة الصحة تشير أيضا إلى أن العديد من هذه المخالفات قد أدت إلى الإصابة بعاهات مستديمة أو الشلل أو الوفاة، ولم تقم وزارة الصحة باتخاذ إجراءات عقابية رادعة بحق مرتكبي هذه المخالفات.

٧ . الالتزام بقرار سيادة الأخ الرئيس بخصوص السيارات الحكومية وسوء استعمالها والذي ينص على تسجيل هذه السيارات لدى وزارة النقل والمواصلات ومراقبة استخدامها وكذلك الالتزام بتوصيات اللجنة المشكلة من كل وزارة المالية ووزارة النقل والمواصلات وهيئة الرقابة العامة الواردة في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة في الصفحات (٢٣-٢٤).

٨ . حظر مشاركة أي من العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية في تأسيس شركات أو قبول العضوية في مجالس ادارة شركات قائمة أو القيام بأية أعمال تجارية مهما كان نوعها أو القيام بأية أعمال اخرى تؤدي إلى أو تعطي الانطباع بوجود تضارب مصالح او استغلال للنفوذ درءا للشبهات.

Digitized by Birzeit University Library

٩ . إلزام جميع أصحاب المراكز العليا في السلطة التنفيذية والقضائية وقيادات الأجهزة الامنية بتقديم إقرار الذمة المالية وايداعه لدى محكمة العدل العليا، وذلك تطبيقا لمبدأ الشفافية والوضوح والنزاهة المالية.

١٠ . إصدار التعليمات اللازمة لمراكز المسئولية في السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة تقديم كفالات مالية من جميع العاملين في مجال المال العام لضمان حسن إدارة المال العام وصيانته والمحافظة عليه.

ثانيا: بالرغم من أن تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة أشار في أكثر من موقع ولاكثر من مؤسسة إلى وجود تداخل وتنازع في الصلاحيات نابع عن التضخم الوظيفي والتعيينات العشوائية في المراكز العليا ومواقع اتخاذ القرار واتساع ظاهرة مركز القوى، وقدم العديد من التوصيات العامة لمعالجة هذه الظاهرة، إلا أن هذه الظاهرة والمشاكل المترتبة عليها لم يتم معالجتها وتصويبها، لذا فإن اللجنة تؤكد على مدى خطورة استمرارية هذا الوضع وانعكاساته السلبية على الأداء العام لوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من جوانبه الادارية والمالية والقانونية، وتوصي اللجنة مجلسكم الموقر بالطلب إلى السلطة التنفيذية بوقف التعيينات في المراكز العليا إلى حين إقرار الهياكل التنظيمية من قبل مجلس الوزراء وتطبيق قانون الخدمة المدنية الذي اقره المجلس التشريعي بالقراءة الثانية وذلك من أجل وضع حد جذري للتخبط في الهياكل التنظيمية والتعيينات العشوائية وكذلك ظاهرة تعيين أزواج وأقارب كبار المسؤولين من الدرجة الأولى في مراكز صنع القرار والتحيز الواضح والمحاباة من قبل الوزراء والعديد من المسئولين في وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بتعيين الأقرباء والمقربين وأبناء العشيرة والبلدة في المؤسسات التي يقومون بالإشراف عليها وتحمل مسئولية إدارتها مما أدى إلى إلغاء أو تعطل مبدأ تكافؤ الفرص.

ثالثا: لم يتضح للجنة من دراسة تقرير هيئة الرقابة أن النائب العام قد قام بأي دور في التحقيق في أي من المخالفات التي أشار إليها التقرير مما أدى إلى غياب مبدأ المساءلة مما ساعد في عدم اكتراث المسئولين بما تقوم به هيئة الرقابة العامة وتقاريرها، ويفسر عدم اهتمام الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات التصحيحية والرادعة، ونتيجة لذلك جاءت التوصيات المتعددة للجنة وفي أكثر من موقع في هذا التقرير بتشكيل لجان تحقيق رسمية والاحالة للنائب العام ومؤكدة على ضرورة أن يقوم النائب العام بدوره في المساءلة وتقديم من تثبت إدانتهم للقضاء.

وترى اللجنة أن هناك خللا كبيرا في عمل معظم الأجهزة الأمنية والعسكرية وقد اتضح ذلك من خلال الوثائق والبيانات المالية التي توفرت للجنة عن العديد من المعاملات التي تمت بين هذه الأجهزة والعديد من الوزارات والمؤسسات العامة التي وردت في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة وتوصي الأخ الرئيس أبو عمار بوضع حد لتدخل الأجهزة الأمنية في غير المهام المناطة بها أصلا والممارسات غير القانونية لبعض المسئولين والأفراد فيها ووقف حالة التنافس لتعزيز النفوذ الفردي لمسؤليها وتنازع الصلاحيات بينها ومحاسبة المخالفين منهم.

وفي الختام وبناء على ما تقدم فإن اللجنة توصي مجلسكم الموقر الطلب إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حل مجلس الوزراء و تشكيل مجلس وزراء جديد من التكنوقراط والكفاءات والتأكيد على عدم إعادة أي من الوزراء الذين تثبت ادانتهم أو من اغفل وقصر في واجباته ومنحها الصلاحيات الكاملة للقيام بإصلاح إداري وتنظيمي شامل ومتابعة تنفيذ ما ورد في هذا التقرير من توصيات خاصة وعامة، وأن يتم فصل اجتماعات مجلس الوزراء عن اجتماعات القيادة الفلسطينية ليتسنى له القيام بالمهام والأعباء الملقاة على عاتقه في إرساء وبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون والمجتمع المدني، كما

Digitized by Birzeit University Library

تؤكد اللجنة على أن يقوم سيادة الأخ الرئيس أبو عمار بإصدار تعليماته بمعاقبة المخالفين ممن تثبت ادانتهم فورا وتقديمهم للقضاء لإعادة بناء جسور الثقة بين القيادة والشعب وتدعيم الجبهة الداخلية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

قائمة المطبوعات والدراسات

الموجزات الشهرية

١- مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز ، د. ابراهيم ابو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٢- تقييم فلسطيني لادارة كلينتون، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٣- كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟ د. روزماري هوليس، و مفهوم الاردن للتلاقات الفلسطينية-الاردنية المستقبلية، السيدة فاليري بورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ ص.

٤- الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية، د.ايفرت ماندبلسون، د. جيفري بوتول، د. نعومي واينبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص.

٥- العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء، د. اسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص.

٦- سياسة كلينتون الخارجية، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٣٧ص.

٧- المعارضة والسلطة الوطنية، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٨- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية (بكدار)، أيلول ١٩٩٤، سمير عبد الله، ٢٦ ص.

٩- مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٣٠ ص.

١٠- الاسلاميون والمرحلة القادمة، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص.

١١- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ص.

١٢- فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ص.

١٣- المعارضة الوطنية والانتخابات، علي أبو هلال ووليد سالم، أيار ١٩٩٥، ٤٣ ص.

١٤- التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، د. عزيز حيدر، تموز ١٩٩٥، ٢٩ ص.

١٥- نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، د. راسم خمايسي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص

١٦- إدارة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية، حسن عصفور، تموز ١٩٩٥، ٢٧ ص.

١٧- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمج اللاجئين، د. سليم تماري، تموز ١٩٩٥، ٢٢ص.

١٨- المدن الصناعية الحدودية، د. جواد الناجي، تموز ١٩٩٥، ٢١ص.

١٩- قراءة في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومستقبلها، د. عزمي بشارة، تشرين أول ١٩٩٥، ٢٤ ص.

٢٠- سلطة النقد الفلسطينية، د. فؤاد بسيسو، تشرين أول ١٩٩٥، ٢١ ص، ٥ش.

٢١- تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، بشير برغوثي، شباط ١٩٩٦، ٢٤ ص.

٢٢- العلاقة بين مؤسسات م.ت.ف ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، هاني الحسن، أيلول ١٩٩٦، ٢١ ص.

Digitized by Birzeit University Library

العصف الفكري

١- المعارضة الوطنية وتحليل البدائل، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ص.

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، آب ١٩٩٣، ٣٧ص.

٣- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ص.

٤- رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أيار ١٩٩٥، ٢٢ ص.

المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ص.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- السلطة الفلسطينية والانتخابات، د. صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص.

٥- الاسلاميون والانتخابات، جمال سليم وجمال منصور، أيار ١٩٩٥، ١٧ ص.

٦- المرأة والانتخابات، ماجدة فضة، زهيرة كمال، اصلاح جاد، نادر سعيد، أيار ١٩٩٥، ٣٧ ص.

٧- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، د. رشيد الخالدي، شباط ١٩٩٦، ٢٥ ص.

٨- مشروع قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية: رؤى متباينة، جمال منصور، د. مضر قسيس، وليد سالم، ابراهيم الدغمة، نيسان ١٩٩٦، ٣٣ص.

٩- الحركة الاسلامية ومستقبل المعارضة، د. عبد الستار قاسم، المعقبون: د. هشام أحمد قرارجة، خالد سليمان فايز، عماد السبع، نيسان ١٩٩٦، ٤٠ ص.

المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص.

٢- العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-المصرية، عقد في القاهرة في آذار ١٩٩٥، ٢١٦ ص.

٣- البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني، تحرير: د. نادر سعيد، تموز ١٩٩٦، ١٠٢ ص.

٤- آفاق الاستثمار في محافظات شمال الضفة الغربية، عقد في قاعة الشهيد ظافر المصري-جامعة النجاح الوطنية/نابلس، ٢-٩٧/٧/٣، ٣٠٠ ص.

دائرة التحليل الاستراتيجي

مشاريع منتهية

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٥ ص.

٢- الامن الاسرائيلي الفلسطيني: قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، د. جيفري بوتول، د. ايفرت ماندلسون، تشرين أول ١٩٩٥، ١٢٤ ص.

Digitized by Birzeit University Library

٣- مراحل تطور العلاقات الاردنية-الفلسطينية، د. اسعد عبد الرحمن، هاني الحوراني، أيار ١٩٩٦، ٦٠ ص.

٤- مستقبل العملية السلمية: قراءة في الانتخابات الاسرائيلية، مروان بشارة، تشرين أول ١٩٩٦ (عربي + انجليزي)، ٤٤ص.

٥- الاردن والعائد من السلام مع إسرائيل، فريدة سلفيتي، آذار ١٩٩٧ (عربي + انجليزي)، ٥٨ ص.

٦- دوري جولد، فريدة سلفيتي، آذار ١٩٩٧ (عربي + انجليزي)، ٥٠ ص.

٧- تطور المعسكر الديني في إسرائيل ١٩٦٧-١٩٩٧، د. مروان بشارة، آب ١٩٩٧، ٤٥ص.

٨- الفلسطينيون في الحرب الباردة، د. يزيد صايغ، آب ١٩٩٧، ٤٥ص.

مشاريع قيد التنفيذ

١- العلاقات الفلسطينية الاردنية.. الى أين؟ ورشات عمل تعقد على ستة جلسات ابتداءا من آذار - بداية ١٩٩٧.

٢- الوصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة (الكوريدور)، ١٩٩٥ - ١٩٩٧

٣- اللاجئون الفلسطينيون، ١٩٩٥ - ١٩٩٧

٤- مستقبل المستوطنات في الضفة الغربية ، ١٩٩٥ - ١٩٩٧

٥- الامن والحدود، ١٩٩٥ - ١٩٩٧

الدائرة الاقتصادية

مشاريع منتهية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ص.

٢- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ص.

٣- إتفاقية قطاع غزة وأريحا: ملحق رقم ٦: بروتوكول العلاقات الاقتصادية. القاهرة،(عربي) أيار ١٩٩٤، ٦٤ ص.

٤- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والآفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٣٤ص.

٥- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول، د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص.

٦- الحمضيات الفلسطينية: المشاكل والآفاق، د. هشام عورتاني، د. باسم مكحول، كانون ثاني ١٩٩٥، ٤٤ ص.

٧- استراتيجية التنمية الصناعية في فلسطين، بشير البرغوثي، محمد مشروجي، كانون أول ١٩٩٦ (عربي + انجليزي)، ٣٥ ص.

٨- سلطة النقد الفلسطينية والاوضاع المصرفية في فلسطين، د. فؤاد بسيسو، يوسف بازيان، كانون أول ١٩٩٦ (عربي + انجليزي)، ٣٤ ص.

٩- مستقبل التجارة الزراعية مع إسرائيل، د. هشام عورتاني، كانون ثاني ١٩٩٧، (عربي + انجليزي)، ٤٤ ص.

١٠- تنميط الانتاج الزراعي: المشكلات القائمة وإمكانية التغيير، مازن الريشة، كانون ثاني ١٩٩٧، (عربي + انجليزي)، ٤٧ص.

١١- الزراعة الفلسطينية: إلى أين؟ عبد الجواد صالح، هشام عورتاني، شباط ١٩٩٧

Digitized by Birzeit University Library

١٢- صناعة الاعلاف في فلسطين - المشكلات والآفاق، جمال أبو عمر، كانون ثاني ١٩٩٧، (عربي + انجليزي)، ٣٩ ص.

١٣- السياسات الضريبية الفلسطينية-تقييم أولي، د. عاطف علاونة، عودة جبريل، كانون ثاني ١٩٩٧، (عربي +ملخص انجليزي)، ٤٠ص.

١٤- مستقبل التجارة الخارجية في فلسطين، ماهر المصري، خالد العسيلي، شباط ١٩٩٧، (عربي + انجليزي)، ٣٨ ص.

١٥- خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، سليمان عبادي، شباط ١٩٩٧، (عربي + انجليزي)، ٤٦ ص.

١٦-الاتفاقية الاقتصادية الاردنية-الفلسطينية: متطلبات التعديل، د. محمود الجعفري، شباط ١٩٩٧، (عربي + ملخص انجليزي)، ١١٢ ص.

١٧- تجارة الاسمنت في الضفة الغربية، د. باسم مكحول، نيسان ١٩٩٧ (عربي + ملخص انجليزي)، ٣٥ ص.

١٨- أوضاع عاملات مشاغل الخياطة في منطقة شمال الضفة الغربية، عطاف ابو غضيب، سمية الصفدي، آذار ١٩٩٧، ٣٩ ص.

مشاريع قيد التنفيذ خلال العامين ١٩٩٦-١٩٩٧

١- الصناعة المحلية للأغذية الزراعية

٢- المنافسة في صناعة النسيج

٣- الاجراءات الاسرائيلية للإستيراد والتصدير

٤- عقود من الباطن في صناعات النسيج

٥- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين

٦- العلاقات الاقتصادية الاردنية-الاسرائيلية وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني

٧- خطة للمجمعات الصناعية

٨- الشركات المساهمة الخاصة

دائرة السياسة والحكم

مشاريع منتهية

١- ورشات عمل تتعلق بالديمقراطية لمعلمي المدارس، ١٩٩٥

٢- دليل الطالب حول مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان، أيلول ١٩٩٦، ١٢٠ ص.

٣- التحول نحول الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات، د. خليل الشقاقي، تشرين ثاني ١٩٩٦ (عربي + انجليزي)، ٨٦ ص.

٤- أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، علي الجرباوي، تشرين ثاني ١٩٩٦، (عربي)، ٣٠١ص.

٥- الانتخابات الفلسطينية الاولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج، تحرير: د. خليل الشقاقي، آذار ١٩٩٧، (عربي)، ٣٦٠ ص.

وحدة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المبادىء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد ابو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، ايلول ١٩٩٣، ٥٣ص.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد ابو عمرو، د.ابراهيم ابو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ص.

Digitized by Birzeit University Library

وحدة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام ابتداءا من أيلول ١٩٩٣ ولغاية أيلول ١٩٩٦

١) استطلاع رقم (١): الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي: "غزة-أريحا أولا"، ١٠-١١ أيلول ١٩٩٣.

٢) استطلاع رقم (٢): الانتخابات الفلسطينية، ٥-١٠ تشرين أول ١٩٩٣.

٣) استطلاع رقم (٣): الانتخابات الفلسطينية، ١١ تشرين ثاني ١٩٩٣.

٤) استطلاع رقم (٤): الانتخابات الفلسطينية واتفاق اعلان المبادىء، ١٢ كانون أول ١٩٩٣.

٥) استطلاع رقم (٥): التعاطف السياسي، الانتخابات وقضايا أخرى، ١٦ كانون ثاني ١٩٩٤.

٦) استطلاع رقم (٦): الانتخابات الفلسطينية واتفاقية القاهرة، ١٩ شباط ١٩٩٤.

٧) استطلاع رقم (٧): الانتخابات الفلسطينية، مجزرة الخليل وقضايا أخرى، ٢٠ آذار ١٩٩٤.

٨) استطلاع رقم (٨): الانتخابات الفلسطينية، المشاركة النسائية وقضايا أخرى، نيسان ١٩٩٤.

٩) استطلاع رقم (٩): الاتفاقية الفلسطينية-الاسرائيلية، السلطة الوطنية الفلسطينية والانتخابات، ٣١ أيار ١٩٩٤.

١٠) استطلاع رقم (١٠): الانتخابات، الاوضاع الاقتصادية، السجناء، الشرطة الفلسطينية وقضية القدس، ٣٠ حزيران ١٩٩٥.

١١) استطلاع رقم (١١): الانتخابات، العلاقات الفلسطينية الاردنية، ١١-١٣ آب ١٩٩٤.

١٢) استطلاع رقم (١٢): الضفة الغربية وقطاع غزة/ ٢٩-٣٠ أيلول ١٩٩٤.

١٣) استطلاع رقم (١٣): البطالة، الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي، العمليات المسلحة، الانتخابات، تشرين ثاني ١٩٩٤.

١٤) استطلاع رقم (١٤): المفاوضات، السلطة الوطنية الفلسطينية والمعارضة، العلاقات الفلسطينية-الاردنية، الانتخابات، رئاسة السلطة الفلسطينية، كانون أول ١٩٩٤.

١٥) استطلاع رقم (١٥): العمليات المسلحة، المفاوضات، عملية الفصل، الانتخابات، البطالة، العلاقات الفلسطينية-الاردنية. شباط ١٩٩٥.

١٦) استطلاع رقم (١٦): الهجمات المسلحة، المفاوضات، اقتراح جنين، الانتخابات، الحالة الاقتصادية، العلاقات الفلسطينية-الاردنية، آذار ١٩٩٥.

١٧) استطلاع رقم (١٧): الانتخابت، المفاوضات، إضراب ٩ من كل شهر، المخيمات، انتقاد السلطة، أيار ١٩٩٥.

١٨) استطلاع رقم (١٨): إعادة الانتشار، أداء السلطة الفلسطينية، إطلاق سراح المعتقلين، النظام الانتخابي ومواضيع أخرى، تموز ١٩٩٥.

١٩) استطلاع رقم (١٩): العمليات المسلحة، السلطة الفلسطينية، العلاقات الفلسطينية-الاردنية، المفاوضات، الانتخابات، الوضع الاقتصادي، آب-أيلول ١٩٩٥.

٢٠) استطلاع رقم (٢٠): اتفاق طابا، الانتخابات، العلاقات الفلـ

Digitized by Birzeit University Library

٢١) استطلاع رقم (٢١): الانتخابات، إعادة الانتشار، عملية السلام بعد اغتيال رابين، كانون أول ١٩٩٥ .

٢٢) استطلاع رقم (٢٢): العمليات المسلحة، عملية السلام، الانتخابات والبطالة، آذار ١٩٩٦.

٢٣) استطلاع رقم (٢٣): العملية السلمية بعد انتخاب نتنياهو، حرية الصحافة، الديمقراطية تحت ظل السلطة الفلسطينية، مؤتمر القمة العربي، أداء أعضاء المجلس التشريعي، حزيران ١٩٩٦.

٢٤) استطلاع رقم (٢٤): عملية السلام، أداء السلطة، أداء المجلس التشريعي، أيلول ١٩٩٦.

٢٥) استطلاع رقم (٢٥): العمليات المسلحة، أداء السلطة، المجلس التشريعي، الفساد، كانون أول ١٩٩٦.

٢٦) استطلاع رقم (٢٦): أبو غنيم، العمليات المسلحة، الوضع الدائم، العملية السلمية، الانتخابات المحلية، آذار ١٩٩٧.

٢٧) استطلاع رقم (٢٧): أداء السلطة والمجلس التشريعي، الديمقراطية، الهجمات المسلحة، المجالس المحلي، قضايا الحل النهائي، نيسان ١٩٩٧.

٢٨) استطلاع رقم (٢٨): الفساد، بث جلسات المجلس التشريعي، أداء المجلس ومؤسسات الحكومة الاخرى، عملية السلام وانتخاب المجالس المحلية، حزيران ١٩٩٧.

٢- دليل قواعد المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إعداد د. نادر سعيد، عائشة مصطفى، ايار ١٩٩٦، ٤٣ ص.

٣- دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، تحرير: نادر عزت سعيد، ريما حمامي، آب ١٩٩٧ ، ٢٢٠ص.

٤- استطلاعات خاصة

- استطلاع المستوطنات: مستقبل المستوطنات في الضفة الغربية. (عربي + انجليزي)، كانون أول ١٩٩٥.
- استطلاع يوم الانتخابات: التوجهات السياسية للناخبين، العملية الانتخابية، معايير انتخاب المرشحين، التوقعات من المجلس المنتخب، الاولويات. (عربي + انجليزي). ٢٠ كانون ثاني ١٩٩٦
- استطلاع طلبة الجامعات الفلسطينية، عملية السلام والاوضاع الفلسطينية الداخلية: صورة قاتمة؟ (عربي + انجليزي)، تموز ١٩٩٦
- استطلاع المستوطنات: مستقبل المستوطنات في الضفة العربية، (عربي + انجليزي)، تموز ١٩٩٧.

الدائرة الاسرائيلية

مشاريع منتهية

١- الفلسطينيون في اسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست، تحرير د. مروان درويش، شباط ١٩٩٦، ٧٠ ص.

٢- الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، د. مروان درويش، تشرين ثاني ١٩٩٦ (عربي)، ٥٢ ص.

مشاريع قيد التنفيذ

١- العلاقات الاردنية-الاسرائيلية الاقتصادية بعد اتفاق السلام

دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية – العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ص.

٢- مجلة السياسة الفلسطينية – العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٢٨٠ص.

Digitized by Birzeit University Library

٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص.

٤- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٦، ربيع ١٩٩٥ ، ٢٠٠ ص.

٥- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٧+٨، صيف-خريف ١٩٩٥، ٢٧٠ ص.

٦- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد التاسع - شتاء ١٩٩٦، ٢٤٣ ص.

٧- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ١٠، ربيع ١٩٩٦، ٢١٦ ص.

٨- مجلة السياسة الفلسطينية- العدد ١١، صيف ١٩٩٦، ٢٩٥ ص.

١٠- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ١٢، خريف ١٩٩٦، ٢٩٠ ص.

١١- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ١٣، شتاء ١٩٩٧، ٢٥٠ص.

١٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ١٤، ربيع ١٩٩٧، ٢٤٥ص.

١٣- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٥+١٦ ، صيف-خريف ١٩٩٧، ٢٣٧ص.

المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، شباط ١٩٩٥، ٤٦ صفحة.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

طلب اشتراك في

السياسة الفلسطينية

ارجو قبول اشتراكي بـ ( ) نسخة اعتبارا

من ( ) ولمدة ( ) عام

☐ طيه شك بقيمة ( ) صادر لامر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أو CPRS

☐ إرسال فاتورة (للمؤسسات فقط)

الاسم: _____

العنوان: _____

_____

_____

الاشتراك السنوي (بما فيه اجور البريد الجوي):

اشتراكات محلية:

افراد: ١٥ دولاراً مؤسسات: ٣٠ دولاراً

اشتراكات دولية:

أفراد: ٢٠ دولاراً مؤسسات: ٤٠ دولاراً

تودع الحوالات في حساب رقم : دينار : 3007701/1/10/1
دولار: 3007701/0
بنك الأردن والخليج-فرع نابلس

ترسل الطلبات الى:

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)
البريد الالكتروني cprs@zaytona.com

Digitized by Birzeit University Library

دعوة الباحثين والاكاديميين لتقديم ابحاث للنشر

يسر مجلة **السياسة الفلسطينية** ان تعلن للباحثين الاكاديميين الفلسطينيين والعرب والاجانب عن قبولها للابحاث والدراسات والمقالات والمراجعات ذات الصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية والامنية والاستراتيجية والاجتماعية الفلسطينية في الوطن والشتات.

سياسة النشر بالمجلة

يشترط في المواضيع المرسلة لمجلة **السياسة الفلسطينية** أن يتوفر فيها ما يلي:

- ان يتوفر في الموضوع الاصول العلمية المتعارف عليها.
- يفضل ان تكون المادة المرسلة مطبوعة، وفي حالة عدم توفر هذه الامكانية تقبل المادة المكتوبة بخط اليد شريطة ان يتوفر الوضوح التام.
- المواد المرسلة للمجلة يجب ان تكون دراسات بحثية، مقالات رأي، مراجعة كتب ذات صلة بالموضوع الفلسطيني، تقارير عن أنشطة وفعاليات ذات أهمية للباحث والمتابع للتطورات الفلسطينية.
- ان تتوفر في المقالة البحثية أو مقال الرأي أو مراجعة الكتاب اصول الكتابة العلمية، وان تسهم في اثراء حيثيات السياسات الفلسطينية الراهنة.
- يشترط ان يكون المقال ما بين (٤٠٠٠-٧٠٠٠) كلمة، والمراجعة ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) كلمة.
- المجلة غير ملزمة بنشر او اعادة اية مادة تصل اليها.
- تتم الموافقة على نشر أية مادة بعد اجازتها من هيئة تحكيم المجلة.
- تقدم المجلة مكافأة رمزية عن كل مادة يتم نشرها.

هيئة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

(Volume 4. Numbers 15 & 16. Summer-Autumn 1997)

Articles:

Are Palestinian and Israeli Prices Growing Apart? A Time Series Analysis — **Dr. Yussif Daoud**

Jerusalem Citizenship in International Law — **Dr. Kamal Qub'a**

Regional Security in the Middle East from an Israeli Perspective — **Hassen Al-Barari**

File: Relationship Between PLO and PNA:

A Number of Academics and Writers Discuss the Issue

Interviews on the Current Palestinian Situation

Hani al-Hassen, Abed al-Aziz Al-Ranteesi, & Abed al-Raheem Mallouh

Breifings

Christian and Moslem Relations in Palestine — **Dr. Bernard Sabilla**

What Follows the Hebron Protocol? — **Dr. Ali Al-Jerbawi**

Document:

Report Presented by the PLC Special Committee Concerning the Annual Report of the General Comptroller Office for 1996

Reports, Reviews, Israeli Issues

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
Nablus - Palestine - Tel: (09) 380383, Tel&Fax: (09) 380384

Digitized by Birzeit University Library